فُؤاد مَطَر

سلسلة أعماله الشاملة

عسْكَر سوريا... وأحزابها

تقديم: رياض نجيب الريِّس

غواية الإنقلابات والتقلبات والولاءات الحنظلية
ودراميديا الثعلبة وجنون العظمة لجنرالات البلاغ رقم 1

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

فؤاد مطر

سلسلة أعمالك الشاملة

عسْكَر سوريا... وأحزابها

تقديم: رياض نجيب الريِّس

غواية الإنقلابات والتقلبات والولاءات الحنظلية
ودراميديا الثعلبة وجنون العظمة لجنرالات البلاغ رقم 1

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

دار الفارس العربي الدولي
GLOBAL

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأُولى: تشرين الأول/أكتوبر 2019م - 1441 هـ

ردمك 978-614-01-2908-5

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

و

بيروت: تلفاكس 364540 - 009611

البريد الالكتروني: fumatar@gmail.com

gmatar@egovisa.com

توزيع

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يُمنع نسخ أو إستعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حِفْظ المعلومات، وإسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

تصميم الغلاف: علي القهوجي

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

إهـــداء

بالإنابة عن:

مصابيح إيمانية مـن زمـن الـدعوة، في الـزمن العـربي الغـابر، أضـع برسـم جنرالات وأحزاب وسياسيين باتوا في ذمة الله الذي يحاسب كل إمرىء على قاعدة فمَن يعمل خيراً خيراً يره ومَن يعمـل شراً شراً يـره، وكـذلك برسْـم أولئك الذين هم أحياء في أوطانهم يتلاعبون بأقدار البلاد ومصائر العباد...

هذه الأقوال:

"حب الوطن من الإيمان.. والخروج عن الوطن عقوبة.. ومَن حَمَل علينا السلاح فليس منا، ومَن غشَّنا فليس منا".

النبي محمد (ص)

"الإستشارة عيْن الهداية، وقد خاطر مَن إستبد برأيه.

آلة السياسة سعة الصدر وأشد الناس عذاباً يوم القيامة

مَن أشركَه الله في سلطانه فجارَ في حُكْمه".

الإمام علي (رضي)

قال أبو بكر الصديِّق:

"فإن أنا أحسنتُ فأعينوني وإنْ أنا زُغْتُ فقوِّموني.

فأجابه المؤمنون:

والله لو وجدْنا فيك إعوجاجاً لقوَّمناه بحد سيوفنا".

فؤاد مطر

سلسلة أعمال الفاتحة

عسكر سوريا... وأحزابها

تقديم: رياض نجيب الريس

غواية الانقلابات والتقلبات والولاءات الحنظلية
ودراميديا الثعلبة وجنون العظمة لجنرالات البلاغ رقم 1

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

المحتويات

تقديم: رياض نجيب الريِّس: لا وطن للذاكرة 15
تمهيد: لهذا الكتاب حكاية تُروى 19
لماذا شاء غسان تويني أن يتقدم كتاب "رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس" على كتاب الإنقلاب الذي قام به حسني الزعيم وتبعتْه إنقلابات * إضبارات من الوقائع حول الإنقلاب السوري الأول تسببت الحرب في نقلْها إلى لندن ثم إعادتها إلى بيروت * كيف أن كتاب "حكيم الثورة. سيرة جورج حبش" يتقدم أيضاً على كتابة مادة كتاب الظاهرة الإنقلابية السورية المؤسِّسة لما حدث من إنقلابات عربية * لماذا التركيز على إنقلاب حسني الزعيم ثم سامي الحناوي ثم الشيشكلي *... وتساؤل عما إذا كانت الإنقلابات والثورات اللاحقة التي قام بها عساكر إستلهمت العملية الإنقلابية الأُولى التي قام بها حسني الزعيم * متى حُسم الأمر وبدأتُ كتابة مادة كتاب "عسكر سوريا... وأحزابها" * لماذا هذا الجنوح من جانب جنرالات أو ضباط أقل رتبة نحو إنتزاع السلطة من سلاطين السياسة والزعامات الحزبية.

الإنقلاب العسكري الأول في العالم العربي
وقائع إنقلاب حسني الزعيم على القوتلي والعظم 36
عندما فوجئ سكان دمشق صباح 30-3-1949 ببداية عسْكَرة للعاصمة * أحاديث وتكهنات حول صفقة سلاح للجيش السوري غرقت في مياه اليونان * بلاغات متلاحقة وتهديد بالإعدام لمَن يتجول حاملاً سلاحاً حربياً * الأسباب الموجبة للإنقلاب كما رواها القائد العام للجيش الزعيم حسني الزعيم * لقاء لترتيب الأمور سياسياً في منزل فارس الخوري بحضور عادل أرسلان ونواب * نقْل الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم إلى المستشفى العسكري في المزة * بلاغات

عسكرية تجمع بين التوضيح والتحذير... والجيش ينذر أصحاب الأفران ويشْرف على توزيع الخبز * سلطان الأطرش أول مهنئي صاحب الإنقلابات بتسميته الجديدة "سعادة القائد الزعيم حسني بك الزعيم" * بدء السعي لوضع دستور * قلق السلطة الإنقلابية من رياض الصلح وبعض صحف لبنان * القوتلي يستقيل بـ 12 كلمة... والعظم بست كلمات * توضيح للبعثات الدبلوماسية حول موجبات الإنقلاب * أوامر مشددة من حسني الزعيم بمنع الإتجار بالرقيق في منطقة العلويين *... ومنْع إرتداء الكوفية والعقال والشروال * الزعيم يستقطب عبد الحميد كرامي وسامي الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط ونصوح الفاضل وسليمان العلي * إهتمام ملحوظ من الملك عبد العزيز بحسني الزعيم *... ولقاء له في إنشاص مع الملك فاروق * المملكتان (سعودية عبد العزيز ومصرية فاروق) تعترفان في وقت واحد بعهد سوريا حسني الزعيم * إستفتاء على رئاسة الزعيم دون أحد غيره *... ويعلن فوزه قبْل أن يبدأ الإستفتاء * وفود ملكية للتهنئة... ولبنان أول الدول إعترافاً بحسني الزعيم الرئيس المُستفتَى عليه * القوتلي يغادر بتكريم إلى سويسرا... والترويج صحافياً وفي المساجد بتعظيم "الرئيس المشير حسني الزعيم" * ثمانية أطنان من حلويات "غروبي" حملتْها بعثة مصرية هدية من الملك فاروق * خطيب صلاة أول جمعة يؤديها حسني الزعيم يقول "إن كثيراً من البلدان العربية تتمنى أن يكون لها مِثْل نعمة الإنقلاب التي ظفرْنا بها" * حسني الزعيم يعترف لصحيفة سويسرية بالصنيعيْن السعودي والمصري *... وحملة عراقية عليه بسبب إندفاعه نحو مصر والملك فاروق *... ويخاطب نوري السعيد بعبارة "إذا أراد أن يخيفني فهو يعلم أنني أعرف كيف أتحداه" * حسني الزعيم يسلِّم أنطون سعادة إلى لبنان فيتم إعدامه رمياً برصاص 12 جندياً يوم الجمعة 8-7-1949 بقرار من بشارة الخوري ورياض الصلح * الإرتباك يتزايد في الأحوال السورية داخلياً ولبنانياً ودولياً * الحفلة الساهرة الأخيرة لحسني الزعيم قبْل إنقلاب سامي الحناوي عليه وإعدامه ومحسن البرازي رمياً بالرصاص.

الإنقلاب الأول في روايتيْن:

رواية خالد العظم عن حسني الزعيم ورئاسة شكري القوتلي 87

كيف يحدد خالد العظم شراكته في الإنقلابات السورية الثلاثة: حسني الزعيم. سامي الحناوي. أديب الشيشكلي * إستحضار ما حدث بعد تسلُّم سوريا شؤونها يوم 17-8-1943 من السلطات الفرنسية *... وكيف أن شكري القوتلي كان المهيمن، ومَن حاد عنه من الوزراء يُزال عن الكرسي بمن في ذلك سعدالله الجابري وفارس الخوري وجميل مردم ولطفي الحفَّار * الناجون من الهيمنة القوتلية والمتعاونون معه أصبحوا أخصاماً ألدَّاء له ولم يدافعوا عنه عند إنقلاب حسني الزعيم * كيف أن الإنقلاب كان حركة طائشة قام بها "رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم" * ما هي حكاية البضاعة الفاسدة والصفقات المريبة والخاسرة التي تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين أصحاب "الشركة الخماسية الصغرى" فائز المالكي. رفيق رضا سعيد. إبراهيم مردم. عادل الحنبلي. خالد الأيوبي * تجربة مدافع ضد الطائرات بحضور القوتلي وخالد العظم وحسني الزعيم لا تخرج القنابل من فوهاتها عند الإطلاق * من أجْل أن يحمي حسني الزعيم نفسه من العزل بتهمة الإشتراك في صفقات خاسرة قام بالإنقلاب * دَور لبعض الدول الأجنبية في الإنقلاب * جولة مباغتة للقوتلي والعظم في أحد عنابر مستودعات الجيش ومشاهدة أكياس الفاصوليا اليابسة مكدَّسة إلى جانب القمر الدين والزيت *... وعندما طلب القوتلي فتْح إحدى التنكات المعبأة سمْناً كان السمْن أقرب إلى السواد * إمتقاع وجْه حسني الزعيم بعد إكتشاف الأمر وتصاعُد رائحة كريهة من قطعة سمْن طلب القوتلي "وابوركاز" وبعض البيض لقليه في مقلاة * ماذا حدث لحسني الزعيم بعد الرائحة الكريهة وماذا دار من حديث بين القوتلي وخالد العظم حول الأمر * السمْن الفاسد في السيارة الرئاسية لفحْصها * الرواية الصحفية لموضوع تنكة السمْن وغيرها بين الرئيسيْن * وثائق فيصل العسلي التي أشعلت الغضب في نفْس حسني الزعيم *... وعندما قنْبل العسلي داره لإتهام حسني الزعيم * القوتلي يشاهد في المزة جنوداً يمسحون الصدأ عن الخرطوش الفرنسي الفاسد في البنادق *... ويصفع عقيداً في الجيش على وجهه * أوصاف القوتلي والعظم الثأرية لحالة حسني الزعيم ماضياً وبعد إنكشاف

حالات الفساد في الجيش * ما يرويه خالد العظم عن دوْر محسن البرازي لدى القوتلي لتعيين حسني الزعيم مديراً للأمن العام ثم قائداً للجيش * كيف مهَّد حسني الزعيم لحركته الإنقلابية كما يروي القوتلي والعظم * نص مذكرة بمطالب الجيش قدَّمها حسني الزعيم للقوتلي * وقائع لقاء حسني الزعيم بالرئيس القوتلي حول المذكرة * إتفاق الرئيسيْن على أن يحل فوزي سلو محل حسني الزعيم *... وما فعله بعد تلقِّيه الرد على الرسالة * إقتناع القوتلي بمعرفة محسن البرازي بالإنقلاب * ليلة الإطباق في دقيقتيْن على خالد العظم في داره على نحو وصْفه لها *... ثم تفاصيل نقْله وهو بالبيجاما الحريرية ومِن دون نظَّاراته الطبية إلى مركز الشرطة العسكرية * كيف إنتهى مسجوناً خالد العظم وسائق سيارته في غرفة طولها متران وعرْضها متر ونصف وزجاج شُباكها مكسور ثم بعد ذلك في زنزانة سمع فيها عويل مضروبين * خالد العظم السجين كما سائر المساجين *... وتساؤلاته بعد تدخين سيكارة من النوع الرديء نشَّطت ذهنه وهدَّأت أعصابه المتوترة عن مصير الرئيس القوتلي وسائر الوزراء ورئيس مجلس النواب *... وعن مواقف أصدقاء القوتلي وبالذات الملك عبد العزيز ورياض الصلح والملك فاروق مِن الذي جرى *... وهل أن للملك الهاشمي عبدالله علاقة بالإنقلاب بهدف ضم سوريا إلى العرش الأردني* لحظة البكاء الطويل لخالد العظم عند طمْأنتِه عن زوجته وإبنتيْه * فريد زين الدين ينقل إلى العظم شروط حسني الزعيم وأولها تنحِّي القوتلي * العظم ينتقد فارس الخوري رئيس مجلس النواب مفترضاً أنه إرتاح للإنقلاب ومع فكرة تنحية الرئيس القوتلي * لقاء وعناق العظم للقوتلي والبرازي في المستشفى العسكري * القوتلي يصف، وهو سجين في المستشفى، حسني الزعيم بأنه "باجه سقا" أي رئيس عصابة * جماعات من "البعث" تهلل في الشوارع للإنقلاب * تخفيض مستوى الطعام للقوتلي والعظم والبرازي من طعام درجة الضباط إلى طعام درجة الجنود ثم إعادة النظر * تفاصيل دقيقة عن يوميات الإقامة للقوتلي والعظم وآخرين سجناء في المستشفى العسكري * برقيتا تأييد للإنقلاب من سلطان الأطرش وهاشم الأتاسي "الحاقديْن على الرئيس القوتلي" * دوافع حسني الزعيم لحل البرلمان وتأليف حكومة برئاسته من الأمناء العامين للوزارات * نوري السعيد يحضر جواً ويقترح على حسني

الزعيم إتحاد سوريا مع العراق *... ورَدْ الفعل المصري – السعودي السريع على هذه الخطوة * بدء التنديد إذاعياً بأعمال الرئيس القوتلي بالحديث عن دَرْس أمْر إحالته إلى محكمة خاصة * القوتلي يشترط لكي يستقيل السماح له بالمغادرة إلى أوروبا *... والعظم يتحدث بالتركية مع القوتلي كي لا يعرف الحارس ماذا يقولان * تحضير معاملات جواز السفر للقوتلي والعظم بعد الإستقالة خطياً * خروج على مستوى لخالد العظم من المستشفى – السجن إلى داره * حراك خالد العظم بين مغادرة الإعتقال وحتى الإنقلاب على حسني الزعيم وقتْله هو ومحسن البرازي يوم 13 أغسطس/آب 1949

... ورواية الرئيس الشيخ بشارة الخوري 121
المكالمة الهاتفية الصباحية التي تلقَّاها الرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري حول إنقلاب حدث في سوريا * إنشغال البال على "شكري بك" تحت الحراسة في مستشفى المزة * الشيخ بشارة رأى في الإنقلاب رعونة وفي الحملة على عهد القوتلي عدم إنصاف *... ويتشاور مع مبعوث من الملك فاروق أتى إلى بيروت لإستطلاع الحل في سوريا * موفد عراقي بعد الموفد المصري، وتساؤل مشروع حول يد عراقية – أردنية في الإنقلاب * الدبلوماسيون العرب والأجانب لدى لبنان "يتنصلون من الحدث كما تنصَّل بنو يعقوب من دم أخيهم يوسف" * إعتماد الحياد التام مع غصَّة وإعتبار ما حدث إجراءات داخلية * حسني الزعيم يتهم رياض الصلح بأنه وراء مهاجمة صحف لبنانية للإنقلاب الطائش *... ويبعث برسالة – شكوى من موقف رياض الصلح مع موفد خاص إلى الرئيس بشارة الخوري * "أسوأ العواقب" التي يرى حسني الزعيم حصولها للبنان * إيفاد العقيد توفيق سالم إلى حسني الزعيم لإبلاغه الحرص التام من جانب لبنان على علائق الأُخوة *... ثم إيفاد محمد علي حمادة وفريد شهاب لعرْض بعض الشؤون الطارئة أمام حسني الزعيم * المعارضة اللبنانية للإنقلاب تنشط في وقت واحد مع تهافُت بعض اللبنانيين للتقرب من العهد الإنقلابي * المفجِع والمؤسف في نظر بشارة الخوري ورياض الصلح تهافُت سامي الصلح وكميل شمعون وسليمان العلي وكمال جنبلاط ونصوح الفاضل وعبد الحميد كرامي على دمشق حيث إستقبلَهم

حسني الزعيم أحسن إستقبال * الحنَق مستمر من صاحب الإنقلاب على رياض الصلح ويتهمه بتدبير مؤامرة على حياته بالإتفاق مع أحمد الشراباتي * لقاء لم يتم بين حسني الزعيم وحميد فرنجية موفداً من الرئاسة اللبنانية ثم تحدَّد الموعد بعد مفاجأة * بشارة الخوري يقول للمبعوث السوري حسن جبارة إن على حسني الزعيم إستبدال الجو الموبوء بجو صاف * برقيتان متبادَلتان بين الملك عبد العزيز وبشارة الخوري حول موضوع سوريا المنقلِبة * مسيرة الإعتراف بالعهد الإنقلابي وأهمية إعتراف لبنان *... والملك عبد العزيز يطلب من بشارة الخوري تحسين العلاقة مع حسني الزعيم * إمتنان وحبور بعد إبلاغ رياض الصلح ليلاً وهاتفياً حسني الزعيم الإعتراف بالعهد الإنقلابي * السعودية ومصر تعترفان بعد إعتراف لبنان * حملة عنيفة من حسني الزعيم بحضور رياض الصلح على ملك الأردن عبدالله ونوري السعيد * خيمة حمراء على الحدود وإحتكام إلى مصر والسعودية * لقاء على مستوى القمة في شتورة لتطمين لبنان وحلحلة أمور عالقة ومناقشة أفكار لمصلحة لبنان وسوريا * زيارات شيشكلية لافتة للقاهرة ومكة وبيروت * محاولة من سياسيين وممثلين من معظم المحافظات لعودة كريمة للقوتلي من الإسكندرية إلى دمشق * منير العجلاني يعتبر سجن المزة كالمقابر وأنه مثل "الباستيل".. وأكرم الحوراني يعترض.. وعلي بوظو يتحدث عن "سجن النظارة" الأفظع من سجن المزة * آراء في مسألة أن يكون رئيس الدولة السورية مسيحياً أحياناً * الخشية من وطن مسلم في سوريا ينتقل إليه مسلمو لبنان، ووطن مسيحي في لبنان ينتقل إليه مسيحيو سوريا * القوتلي يقول ليوسف إبراهيم يزبك في صحيفة "الأوريان" لماذا لا يريد إعادة إنتخابه رئيساً للدولة *... وخالد العظم يستقيل لعدم قدرة حكومته على مواجهة أزمة مفاجئة بعد نشْر الدستور.

الإنقلاب الثاني: من زعيم إلى زعيم 143

من القصر إلى المزة من دون إطلاق رصاص * ستة بلاغات بتوقيع الزعيم سامي الحناوي توضح دواعي الإنقلاب على الإنقلاب * تعهُّد بعودة الجيش إلى الثكنات وتسليم أمور السياسة للسياسيين * هاشم الأتاسي يترأس حكومة تضم أقطاباً سياسيين أبرزهم خالد العظم

وشخصيات حزبية من بينهم ميشال عفلق وزيراً للمعارف * كيف أن تشكيل الحكومة تم في مبنى رئاسة الأركان وبعد 12 ساعة من إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي * شروط العسكر على السياسيين ومِن قبْل تشكيل الحكومة * وزراء من دون تصريحات خشية الظهور بعدم الإنسجام والتفاهم * القوتلي يهنىء برقياً من جنيف هاشم الأتاسي وليس سامي الحناوي.. ومصر والسعودية تتخطيان تأييدهما لعهد حسني الزعيم * أرملة أنطون سعادة تزور الحناوي لتشكره بإسم القوميين السوريين على موقفه من إعدام زوجها في لبنان بشارة الخوري – رياض الصلح * إعادة ضُباط مُبْعدين أحدهم العقيد أديب الشيشكلي *... وبدء تنظيف خزائن حسني الزعيم في بيته وفي مكتبه * إنشغال بال الحناوي كما إنشغال بال حسني الزعيم في مسألة إعتراف مصر والسعودية به * منافسة بين المملكتيْن ومسارعة المملكة الثالثة للإعتراف * لبنان يعترف مباشرة بعد إعتراف مصر والسعودية * "الحزب الوطني" يفاجيء العهد الجديد بخطوة ليست في الحسبان *... ولا يمانع في أن تكون سوريا جزءاً من مملكة وليست جمهورية * مجلس الجامعة العربية لا يقرر.. والحناوي يلوِّح بالجيش * تعديلات دستورية أوصلت هاشم الأتاسي إلى رئاسة الدولة.. لكنه لم يدرك ما تمناه * أديب الشيشكلي ينقلب على الحناوي * تطمين الأتاسي وتعبير عن حُسْن النية والحرص على الإبتعاد عن العمل السياسي * ناظم القدسي يجرب حظه لبضع ساعات بعد تعثُّر خالد العظم *... فيقرر الرئيس الأتاسي الإستقالة * بيان يؤشِّر إلى أن هناك بوادر إنقلاب ثالث * رواية أولية عن دواعي إنقلاب الشيشكلي على الحناوي * عودة خالد العظم رئيساً للحكومة وقرار ببراءة القوتلي من جميع تُهم سوء إستعمال السُلطة وإستغلال النفوذ * إغتيال الحناوي الزائر بيروت سراً بالقرب من منزل صبري حمادة *... وفؤاد شهاب (قائد الجيش) يشيِّع جثمانه إلى الحدود ثم إلى داره في حي "أبو رمانة" * المحامون اللبنانيون سامي الصلح وإميل لحود وفوزي البردويل ومحامون سوريون يبرِّئون إبراهيم الحسيني وعبد الغني قنوت من قتْل آمر سلاح الطيران العقيد محمد ناصر * مضمون ما صححه الشيشكلي (قبْل إنقلابه) للملك فاروق والمسؤولين المصريين عن الوضع السوري وما يقال حول كثرة الإنقلابات وطبيعة كل من الإنقلابيْن الثاني والثالث *...

ويرمي المسؤولية على السياسيين * تدرُّج نقْل الشيشكلي نفسه من وراء الستار إلى الواجهة *... وخالد العظم يتعامل معه تكريمياً وكأنه رئيس دولة * إغتيال رياض الصلح في عمان يُربك لبنان وسوريا * عصام المحايري يشمت.. وأكرم الحوراني وإحسان حصني لا يشاركان في وقوف نواب سوريا دقيقة صمت حِداداً على رياض الصلح * الشيشكلي (رئيس الأركان) يتشاور في الطائف مع الملك عبد العزيز في تداعيات الإغتياليْن في عمان والقدس * فيضي الأتاسي وزير الخارجية يفاجيء رئيسه حسن الحكيم ببيان فيستقيل الحكيم المحرَج * حماسة نسائية سورية تأييداً لإلغاء مصر معاهدة 1936 مع بريطانيا * جيش الشيشكلي يتسلم زمام الأمن ويباغت حكومة الدواليبي ببلاغات هامة متلاحقة * فوزي سلو في مواجهة الأحزاب والمتحزبين * صائب سلام أول مهنئي الشيشكلي بالرئاسة والأمير سلطان ينقل تهنئة والده الملك عبد العزيز.

هوامش حول لعبة العسكر والأحزاب 276

تقييم: د. خليل أحمد خليل
تراجيكوميديا الإنقلابات العربية 289

وثائق

وثيقة (1) البلاغ الأول للإنقلاب العسكري الأول في سوريا 259
وثيقة (2) بيان للشيشكلي يُحمِّل "حزب الشعب" المسؤولية 262
وثيقة (3) رواية الشيشكلي كـ "مؤرخ محايد" عن الإنقلابات منذ "إنقلاب الزعيم" 266
وثيقة (4) رسالة إلى الشيشكلي من اللواء نجيب ومعها هدية "جِلْد الأسد" 271
وثيقة (5) دور مصري للدكتور جورج حبش في محاولة إغتيال الشيشكلي 273

لا وطن للذاكرة

رياض نجيب الريِّس

في مطلع 1949، قبْل نحو ثلاثة أشهر من أول إنقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم، جاء والدي نجيب الريِّس ظُهْر ذات يوم، وأخرج مسدساً من جيبه وقال: "إخفي هذا الفرد عندك يا أمّ رياض". إستغربتْ والدتي الأمر، وسألتْه: "مِن أين لك هذا المسدس؟" فأجاب: "هذه هدية من حسني الزعيم" (وكان قائد الشرطة السورية).

ألحت والدتي في السؤال عن سبب الهدية، فقال لها إنّ حسني الزعيم قد أبلغه أنّ حياته مهدَّدة من جماعة "الإخوان المسلمين"، لمعارضته في جريدته "القبس" وفي مقالاته المتعددة في الصحافة اللبنانية (الصياد، النهار وغيرهما) إقرار الدستور السوري أن دين الدولة الإسلام. في حينه، كان هذا الموضوع يأخذ حيّزاً من النقاش في سوريا، في مطلع عهد الإستقلال، وقبْل إقرار النص النهائي للدستور السوري.

كان نجيب الريِّس يطرح في مقالاته بجريدته "القبس" أنّ سوريا دولة ليست للمسلمين، بل دولة لكل مواطنيها من جميع الطوائف، وكان النقاش حامياً في الأوساط السياسية السورية واللبنانية حول دين الدولة.

بعد ثلاثة أشهر على هذه الحادثة، وقع إنقلاب حسني الزعيم، وكان أول عمل قام به تهديد نجيب الريِّس بالسجن إذا حاول معارضة الإنقلاب. ومرّت الأيام، وعشتُ أنا مراهقتي في ظلّ الإنقلابات العسكرية، من إنقلاب حسني الزعيم، إلى سامي الحنّاوي، إلى أديب

الشيشكلي، وما مرّ بينهم من صغار الضباط وكبار المتآمرين، ولهذا قصة أُخرى.

توفي نجيب الريِّس عام 1952 في عهد أديب الشيشكلي، وكان الإثنان أخويْن في الرِّضاعة ومن مدينة حماة، وكان القانون السوري ينصّ على أن إمتياز أيّ مطبوعة أو جريدة يموت بموت صاحبه. إلاّ أن أديب الشيشكلي، على الرغم من الخصومة السياسية مع نجيب الريِّس، أمر بإصدار قانون إستثنائي يسمح بإنتقال إمتياز جريدة "القبس" إلى عائلة نجيب الريِّس. بعد وفاة نجيب الريِّس بفترة قصيرة، تذكرتْ والدتي المسدس الذي أهداه حسني الزعيم إلى والدي، فطلبتْ من أحد مساعديها في الجريدة السعي لبيعه، وبِيع المسدس، ولا أعرف لمن وبِكم.

أذكر هذه الواقعة في بداية الردّ على رغبة الزميل العزيز والصديق القديم فؤاد مطر الذي عرفتْه منذ الستينات، وكان في حينها محرراً يتابع لـ "النهار" النشاطات الثقافية والمحاضرات في "الندوة اللبنانية" ثم يغطي جلسات مجلس النواب، قبْل أن يوكِل إليه غسان تويني التعاون مع رسام الكاريكاتور في "النهار" بيار صادق لإصدار مجلة ذات طابع إجتماعي – فني كاريكاتوري وإختار لها تسمية "للرجال فقط" إقتباساً للمجلة الأجنبية المعروفة بإسم Men Only وبدأ فؤاد مطر إصدارها من غرفة صغيرة ملحقة بمكاتب جريدة "النهار" من مكانها في سوق الطويلة فوق مطعم العجمي.

ولا أدري لماذا إختارني الزميل لكتابة مقدمة كتابه، بالرغم من أنه لم يسبق لي إطلاقاً أن قدَّمتُ لكتاب آخر غير كتبي، مع تقديري لكل المؤلفين والكتّاب. وربما بناءً على الرواية السابقة، إعتقدَ العزيز فؤاد مطر أنني عشتُ وعاصرتُ وأنا يافع الإنقلابات العسكرية السورية في معظم مراحلها التي إنتهت بإعلان الوحدة مع مصر وكانت سبباً لهجرتي الأُولى.

أنا لستُ في موقع الناقد لهذا العمل الصحافي الذي قام به فؤاد مطر في شبابه، وإحتفَظَ به طوال خمسين عاماً على نحو ما أوضحه في

روايته لظروف كتابه الجديد، مبتعداً عن الموضوع السوري كله، وإنصبّت إهتماماته العربية إلى جانب الواقع الثوري الفلسطيني على مصر والسودان والعراق والسعودية وليبيا وغيرها.

هذا الكتاب محطة صغيرة من محطات التاريخ السوري الحديث، ومحطة لم توثَّق كما يجب، بالرغم من أن أرشيف العالم قد فُتح أمام المؤرخين والباحثين. وما قام به فؤاد مطر، علامة مميزة لموضوع كان سبباً أساسياً في ما وصل إليه العالم العربي اليوم، وإستمرت تداعياته عبْر أكثر من نصف قرن على أحداث هذه الأمة. أتمنى ألاّ يكون الزميل العزيز فؤاد مطر قد ظنّ أنني سأضيف أشياء جديدة إلى ما عنده من قديم.

أما، ما بيني وبين فؤاد مطر إلى جانب الودّ والصداقة والزمالة، فإننا عملْنا مع غسان تويني وعاصرْنا الصحافة في نهضتها، وشهدْنا ذبولها، ونعيش اليوم إندثارها. كما كانت لكل منا هجرة إلى لندن حيث أدى كل منا الواجب العملي والمعرفي من خلال تجارب كانت بمثابة إضاءات فكرية وإعلامية يعتز كل منا ونحن نتذكرها بما أقدم عليه ونحمد الله أننا كنا مثابرين وصابرين ومتحملين أمزجة المتحاملين ومكائدهم.

كم واحداً منا نحن صحافيي هذا الزمان العربي الرديء يملك دأب فؤاد مطر وعزيمته وجهده في مختلف مجالات إهتماماته العربية ورفْده المكتبة العربية حتى الآن بثلاثة وثلاثين كتاباً تجمع مضامينها بين التحليل والتوثيق لحقبة عربية مبهرة يحزن المرء مثل حالنا كصحافيين جابوا الديار العربية من أقصاها إلى أقصاها، على خسوفها. هناك قول إنكليزي، وأنا وفؤاد في الثمانين من العمر، أن "لا وطن للمسنين" من أمثالنا. وأنا أقول: نحن وطننا القلم والورق والذاكرة قبْل أن تبهت ألوانها وتزداد ثقوبها.

رياض نجيب الريّس

بيروت – صيف 2019

أديب الشيشكلي وفوزي سلو: جنرالان بكامل الأوسمة والنياشين... والنوايا غير الطيبة من كل منهما للآخر

يوم زار رئيس وزراء لبنان سامي الصلح عام 1952 دمشق لتهنئة فوزي سلو يتوسطهما أديب الشيشكلي

لهذا الكتاب حكاية تُروى

"إذ لم تقم بالعدل فينا حكومة
فنحن على تغييرها قُدراء".
أبو العلاء المعري

لهذا الكتاب الجديد والذي يحمل رقم 32 من مؤلفاتي التي كان مبتداها كتاب "**رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس. ذكريات ووقائع وطرائف وصور**"، حكاية تُروى وتعود إلى الستينات. كنت زمنذاك أشق طريقي في مهنة الصحافة محرراً في صحيفة "النهار" حائراً بين الإهتمام بالتحقيقات الصحافية والتركيز على الأمور الأدبية والفكرية والمحاضرات التي تُلقى في مراكز وندوات لعل أهمها "الندوة اللبنانية"، التي واكبتُ نشاطاتها وساعدت بالتالي المحاضرات التي كانت تُلقى مِن على منبرها في بلورة ثقافتي ومفاهيمي السياسية. وذات يوم كان ناشر "النهار" زميلنا الغائب الحاضر(*) الأستاذ غسان تويني يبدي إهتماماً في التحقيقات الصحفية التي أكتبها وفي التغطية للمحاضرات جزءاً من عملي في "النهار". ولاحظ أنني أُدون ملاحظات عن ظاهرة الإنقلابات العسكرية في سوريا من الإنقلاب العسكري الأول الذي قام به الزعيم (رتبة عسكرية) حسني الزعيم وكيف إنتهى الثنائي المدني رئيس

(*) أستعمل عبارة الغائب الحاضر عند ورود إسم شخص صديق حاضر دائماً في وجداني رغم رحيله إلى دنيا الحق.

الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم وكثيرون من الذين شاركوا في الجمهورية الأولى في السجن ثم في المنافي العربية والأوروبية. وبعدما خصني الرئيس السوري الأسبق المرحوم ناظم القدسي بلقاء في دمشق رتب له الزميل زهير ماردينى، روى فيه معاناته كسياسي مدني مع الظاهرة الإنقلابية، فإن عزيمتي زادت حماسة لأواصل التدوين وتسجيل الملاحظات وجمْع القصاصات المتصلة بالإنقلابات السورية وتحديداً بالإنقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم وكان فاتحة العهود الإنقلابية السورية.

بعدما أوضحتُ لأستاذنا دواعي إهتمامي الصحافي بظاهرة الإنقلابات العسكرية السورية وأبديتُ إقتراحاً بصيغة التمني لو أحوِّل ما دونْته وجمعْته إلى كتاب يصدر عن "النهار"، فإنه رد بالقول: سيتم ذلك ذات يوم وأرى أن تواصل ما كنتَ بدأتْه من تحقيقات حول الرؤساء الذين تعاقبوا على سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية، ذلك أنني وضِمْن عملية تطوير في "النهار" أرى إصدار كتاب سياسي كل بضعة أشهر حول موضوعات ساخنة وأيضاً بهدف التنوير. وحيث أنك حققتَ لفتات إنتباه من كثيرين بالتحقيق الذي كتبْتَه عن القصر الجمهوري (قصر بعبدا) الذي كان في مرحلة متقدمة من الإنشاء، وإخترتَ تسمية له "البيت الأبيض اللبناني" وكيف أن في القصر سرداباً أُنشىء بغرض حماية الرئيس أو إضطراره للهروب في حال حدث إنقلاب من نوع الإنقلابات السورية وبالذات الإنقلاب الذي قام به حسني الزعيم، فإنني أرى إرجاء تنفيذ فكرة الكتاب حول الإنقلابات السورية والشروع في إنجاز كتاب عن رؤساء لبنان يكون الأول في سلسلة "كتاب النهار". ورأى بنظرة الأستاذية أن يبدأ الكتاب بالرئيس الحالي، وكان زمنذاك شارل حلو، ثم الذين سبقوه بالتوالي وهم فؤاد شهاب، كميل شمعون، بشارة الخوري، وقبْل هؤلاء هنالك الذين ترأسوا قبْل الإستقلال في زمن الإنتداب الفرنسي: بترو طراد. أيوب تابت. إميل إدة. حبيب باشا السعد. شارل دباس. كما إقترح إطلاق

صفة على كل رئيس توضع مع إسمه وفترة رئاسته. وهكذا كان حيث جاءت توصيفاتي للعشرة الذين ترأسوا (بعضهم رئيس الجمهورية وبعضهم رئيس دولة) على النحو الآتي:

شارل حلو رجل الإستقالات والهوايات: بفضل مساعيه سنة 1948 لم يعترف الفاتيكان بإسرائيل.

فؤاد شهاب الذي يصلّي أمام العذراء كل يوم: بداية منقذة للبلاد ونهاية منقذة للدستور.

كميل شمعون اللغز الذي يجيب بأشعار الجاهلية: بدأ طبيعياً في رأي الجميع وإنتهى غير طبيعي في رأي الذين ثاروا عليه.

بشارة الخوري دموع كل ليلة على "إبنة الحلال": غصة الموافقة على التجديد رافقتْه إلى القبر.

بترو طراد هاوي سياسة، هاوي محاماة، هاوي نزاهة: بسبب الموقف السياسي المتأزم جيء به رئيساً للدولة.

أيوب تابت البروتستاني المذهب المتعصب للكثلكة: حياته البرلمانية كانت صاخبة ورئاسته لم تُعجب المسلمين.

ألفرد نقاش عالج قضايا لبنان في صحف القاهرة: بسبب مظاهرة تأييد قبْل الظهر أسقطه الجنرال كاترو بعد الظهر.

إميل إده في دمشق وُلد وفي بيروت ترأس: غلطته في ثورة تشرين أقصته عن زعامة التيارات المعارِضة.

حبيب باشا السعد الوجه الماروني بالأسلوب التركي: فشل مع الفرنسيين أيام الإنتداب ونجح مع اللبنانيين أيام الرئاسة.

شارل دباس الأرثوذكسي الملة الفرنسي الزوجة: عيَّنوه مرتين ثم هاجر إلى باريس على أمل العودة رئيساً للمرة الثالثة.

وأرفقتُ النص بعد كتابته في صيغة حلقات بصور شخصية وتاريخية للعشرة الذين ترأّسوا لبنان (ستة بين أرثوذكس وكاثوليك في حالته الإنتدابية وأربعة في لبنان الذي نال إستقلاله مع التوافق

على أن يكونوا والذين تعاقبوا مِن بعدهم من الطائفة المارونية). كما أن الزميل الفنان الغائب الحاضر بيار صادق عزز بريشته رسوم الرؤساء العشرة.

صدر كتاب "رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس" وكان المؤرخ الغائب الحاضر الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك المرجع والمسانِد وبذلك خلا العمل من هنات ولقي رواجاً، لكن كانت هناك تعليقات وملاحظات من بينها قول السياسي المرموق الغائب الحاضر الأستاذ ريمون إدة عند تقديمي النسخة الخاصة به "هل تقصد بعنوان كتابك أن أولهم شارل.. وآخرهم شارل". وإلى هذه الوخزة طلب عميد حزب "الكتلة الوطنية" تزويده بمئة نسخة من الكتاب أهداها لبعض قياديي الحزب ولأصدقاء، ما يعني أن النص الخاص بوالده كان موضع إرتياحه ولقي رواجاً.

ما كنتُ أتطلع إليه في ضوء ذلك هو أن أُتبع الكتاب الأول لي بالكتاب الآخر حول الظاهرة الإنقلابية السورية الذي أشرتُ إلى دواعي إرجاء تنفيذه. وهنا جاءت فكرة المباشرة بتحويل ما جمعْتُه من قصاصات وأواصل تدوينه من ملاحظات ومعلومات حول الظاهرة الإنقلابية تلك، بعدما باتت الإضبارة الواحدة إضبارات تحوي ما يشكِّل مادة للكتابة.

لكن أمراً حدث وحال دون ذلك، ويتمثل في أن التطورات في مصر الناصرية غدت جزءاً من عملي في "النهار" وقد تطلَّب ذلك السفر بمعدل سفرية كل ثلاثة أسابيع إلى القاهرة وبذلك طُويت إضطراراً فكرة الشروع في تحضير الكتاب الإنقلابي إنما من دون صرْف النظر نهائياً. وفي سنوات الإضطرار تلك واصلتُ إضافة ما تَيسر إلى الإضبارات من معلومات وروايات شهود كما أفادتني لقاءات ببعض رموز تلك الحقبة، أي زمن الإنقلاب الذي قام به حسني الزعيم وأتى عليه إنقلاب سامي الحناوي وصولاً إلى الإنقلاب الذي قام به أديب الشيشكلي ودفع حياته ثمناً. ثلاثة جنرالات يمكن إعتبارهم الشتلة التي إنتهت شجرة وأثمرت

إنقلابات أدخلت سوريا في دوامة، فضلاً عن أن جنرالات الإنقلابات السورية حفَّزوا جنرالات وعقداء ورواد في العراق والسودان واليمن إضافة إلى البكباشيين والصاغات في مصر على خوض هذه التجربة الحنظلية. وأما الرموز الذين أشرتُ إلى لقاءات جمعتْني الظروف بهم فإنهم الرئيس ناظم القدسي في دمشق ثم أكرم الحوراني في بيروت وميشال عفلق في بيروت ثم في بغداد. والإثنان الأخيران شغلا مناصب وزارية في العهود الإنقلابية السورية الأُولى وكان لكل منهما دور لافت في صعود المرحلة وهبوطها.

في أواخر التسعينات كنتُ طويتُ صفحة دور إعلامي تنويري ومتجرد تمثَّل في إصدار مجلة في لندن تحمل إسم "التضامن" وشعارها "مجلة العرب من المحيط إلى الخليج" ثم جاءت الغزوة الصدَّامية للكويت وما نشأ عنها من تداعيات أكثرها خطورة حرب الرئيس بوش الأب ثم حرب إبنه على العراق تتسبب بإضطراب أوضاع الإعلام العربي في لندن وباريس عموماً وتجربة "التضامن" في شكل خاص كونها تعتمد توزيعاً وعوائد في الدرجة الأُولى على أسواق العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ثم ليبيا والسودان. ولقد فرض عليَّ ذلك إتخاذ القرار الإختياري الصعب، وهو وقْف إصدار المجلة تفادياً للأخذ بموقف غير متجرد من الغزوة ومن الحرب على العراق لا ترتاح له بعض الدول المشار إليها والتي ربطتني بمسؤوليها وعلى جميع المستويات صداقة، فضلاً عن أن تكلفة الإصدار من دون العائد المجزي من التوزيع تجعل من الصعوبة بمكان الإستمرار في الصدور. ولمجرد أن إستُعيدت الكويت وسكتت المدافع وبدأ العراق إحتواء الكارثة التي لحقت به من الحرب البوشية إبناً بعد أب، وجدتُ من المهم توثيق هذه الحرب لأنها ستؤسس لما هو آتٍ وأعظم من التطورات. وبالتعاون مع عدد من الزملاء والباحثين والمؤلفين أنجزتُ العمل المتميز "موسوعة حرب الخليج. اليوميات – الوثائق – الحقائق" ولقيت الموسوعة بصفحاتها الألف الموزَّعة على جزئيْن إهتماماً

متنوع المقاصد إذ رأى فيه الجانب السعودي وبالذات الأمير تركي الفيصل الذي كان يَشْغل منصب رئيس المخابرات العامة تحيزاً للموقف العراقي ورأى فيه بعض المحيطين بالرئيس صدَّام في الفترة بين حرب بوش الأب ثم حرب بوش الإبن عليه أنه وازن بين المعتدي والمعتدى عليه وبين الظالم والمظلوم.

عادت فكرة "الكتاب الإنقلابي" من جديد تدور في خاطري. وهنا وجدتُ نفسي أضع الإضبارات على مكتبي ثم الشروع في تحويل الملاحظات والقصاصات إلى مادة مكتوبة. وخلال خمسة أشهر كانت هنالك عشرات الصفحات بخط اليد تحتاج فقط إلى إعادة قراءة أتدارك فيها وقائع وأسماء قبْل تسليمها إلى المطبعة على نحو ما حدث مع تجربة منشورات "هاي لايت H.L" نشْر بعض مؤلفاتي في لندن وهي: "موسوعة حرب الخليج" وكتاب "صدَّام حسين. السيرة الذاتية والحزبية وأسلوب الحُكْم وإدارة الصراع. 1937-1980" وكتاب "حكيم الثورة. سيرة حياة الدكتور جورج حبش". وهذا الكتاب له أيضاً حكاية تُروى وهي في مضمونها عكْس "الكتاب الإنقلابي" الذي أروي هنا حكاية ظروفه، ذلك أن كتابي عن الدكتور حبش تم إنجازه لكي يصدر في بيروت، لكن الحرب التي حدثت وأوجبت هجرتي إلى فرنسا ثم إلى بريطانيا جعلت نشْر الكتاب على درجة من العسر فوضعتُ مخطوطة الكتاب في حقيبة السفر إلى دنيا الإغتراب القسري، وكنتُ قبْل إصداره في كتاب نشرْنا فصولاً منه في "التضامن" وفاجأني الصديق الدكتور حبش بعتاب أخوي على النشر ذلك أنه بات مقيماً في رحاب سوريا حافظ الأسد رحمة الله على الإثنيْن، وكان في أحد فصول الكتاب سجَّل في معرض التحليل ملاحظات تتعارض، أو على الأقل لا تنسجم مع رؤية الرئيس الأسد. ولو كان أحيط (أي الدكتور حبش) بالنشر في لندن (الكتاب وفصول منه في "التضامن") لكان طلب إطلاعه على المادة بغرض إعادة النظر في عبارات أو كلمات أو وقائع. وفي أي حال إنتهى العتاب على تجديد للود

وعُمْق الصداقة وعبَّرتُ عن ذلك في تقديمي الطبعة النهارية(*) البيروتية من كتاب "حكيم الثورة. سيرة جورج حبش ونضاله".

ثم فجأة أوجبت العودة من لندن إلى بيروت من أجْل الإستقرار فيها أن أشحن مقتنياتي وكتبي وعشرات الإضبارات التي بعضها شخصي وبعضها يتصل بمكتبي كناشر. وبينما إنصرفتُ إلى البحث بغرض التأليف وكان نتاج خمس عشرة سنة مؤلفات حول قضايا عربية واكبتُ تطوراتها السياسية والظروف المأساوية التي عاشها حكام بعضهم أصدقاء وإنتهت كوارث لبعض الأوطان لم تكن الأمور الإنقلابية مطروحة على بساط شغف الناس بالقراءة عنها ولذا ركزتُ الإهتمام على قضايا أُخرى

(*) بعد عودتي من لندن وخلال لقاء مع الأستاذ غسان تويني شمل الحديث بيننا طلبه أن تنشر "دار النهار" طبعة جديدة من كتابي عن الدكتور حبش. وكان واضحاً أن هذا الطلب يتصل بنوع من رد التحية بمثلها ذلك أن الدكتور حبش وقبْل رحيله بأربعة أشهر لبى طلب الإعلامي السعودي المرموق الأستاذ خالد المالك الذي يترأس تحرير صحيفة "الجزيرة" كتابة مقال للملف التكريمي الذي ستصدره الصحيفة لمناسبة ثمانينية غسان تويني. وجاءت تتسم بالتميز مقالة الأرثوذكسي الفلسطيني جورج نقولا رزق الله حبش المولود في اللد عام 1925 لعائلة فلسطينية ميسورة والذي بعد دراسته في فلسطين إلتحق عام 1944 بكلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت وتخرَّج منها عام 1951 بعد وقوع نكبة 1948. وفي الجامعة نفسها كان هنالك الأرثوذوكسي البيروتي غسان تويني. حبش يحلِّق في فضاء "القومية العربية" وتويني واحد من نخبة "القومية السورية الإجتماعية".
وللمرة الأولى يقرأ العرب وبالذات أرثوذكسيو لبنان وأرثوذكسيو فلسطين تقييماً نوعياً من جانب جورج حبش، قبْل أشهر من ملاقاة وجه ربه في العاصمة الأردنية عمان يوم 18 فبراير 2008، لإبن الملة غسان تويني ويطلب من صحافي سعودي مرموق. وفي مقالة جورج حبش السطور الآتية: "كان غسان تويني يمثِّل وجهة النظر الأُخرى في السياسة، وهي الوجهة الليبرالية وهذا حق له، والتي ترى في لبنان تلك الخصوصية التي تعلو على كل الإعتبارات السياسية والقومية، حيث لبنان الحر الديمقراطي الليبرالي المحايد. أن تختلف معه فهذا ليس نقيصة. وأن تتفق معه وعليه فهذا ليس دلالة على وسْع حُججه وبراهينه وقدراته. ذلك هو غسان تويني الذي لا تستطيع إلاّ أن تكون معه في وطنيته وعروبته وشموليته وثقافته نحو مشروع نهضوي عربي...".

وكان لي بعد إستقرار العودة إلى بيروت عدد مِن المؤلفات (لائحة بأسماء هذه المؤلفات وسنوات صدورها في آخر الكتاب...).

كما كانت العودة من الوطن الثاني بريطانيا (كوني إكتسبتُ جنسيتها) إلى الوطن الأم لبنان ثم مشاعر التقدم في العمر، مناسبة لكتابة مذكراتي التي صدرت بعنوان "هذا نصيبي من الدنيا. سيرة حياة ومسيرة قلم".

ثم جاءت الإنتفاضة الشعبية في السودان والتي إستطاع المجتمع المدني مدعوماً من نخبة ضباط كبار الرتبة أن يدفع بنظام الفريق عمر حسن البشير إلى التساقط، تحفِّزني ومعها الإنتفاضة غير المحسومة إلى حين في الجزائر على القيام بقراءة ثانية للمئتي صفحة حول الظاهرة الإنقلابية السورية الأُولى المستقرة نسبياً التي حبُّرت بالكثير من الدقة والتفاصيل وقائعها بخط اليد وكانت من ضمن الإرث الكتابي والأدبي العائد معي إلى بيروت. ثم على تحويل المادة إلى كتاب جديد لي. وبعد التأمل في عدة صِيَغ للتسمية إستقر الرأي على أن يكون الآتي: "عسكر سوريا... وأحزابها. غواية الإنقلابات والتقلبات والولاءات الحنظلية... ودراميديا الثعلبة وجنون العظمة لجنرالات البلاغ رقم 1".

قد أجد مَن يتساءل على سبيل المثال والإستفسار:

وماذا عن الإنقلابات التي حدثت لاحقاً وتحديداً بين 23 يوليو 1952 أي الثورة – الإنقلاب التي قام بها مجموعة من الضباط بقيادة جمال عبد الناصر وأسست العهد الجمهوري في مصر، إنما من دون أن تؤذي الملك فاروق وأفراد الأسرة المَلَكية على النحو الذي فعلتْه الثورة – الإنقلاب التي حَدَثت في العراق المَلَكي يوم 14 يوليو/تموز 1958 إستلهاماً لثورة 23 يوليو في مصر وقام بها مجموعة من الضباط بقيادة عبد الكريم قاسم وإرتكَبَت وزراً ما بعده وزْر في حق الملك (الذي لم يتوَّج) فيصل الثاني والذي كان تحت وصاية وليّ العهد، وفي عدد من أفراد الأُسرة المالكة وبعض السياسيين وأبرزهم نوري السعيد.

ثم ماذا عن الإنقلاب العسكري الأول في السودان الذي قام به في نوفمبر/تشرين الثاني عدد من الضباط برئاسة إبراهيم عبود الذي بات لمجرد حدوث الإنقلاب يحمل رتبة فريق، وخلافاً لتأثر أو إستلهام عبد الكريم قاسم ثم بعد ذلك عبد السلام عارف الذي ترأس حركة إنقلابية يوم 8 فبراير/شباط 1963 وأسقط العهد القاسمي الذي كانت كوميديا "محكمة الشعب" التي عُرفت بـ "محكمة المهداوي" أحد تميزاته. ثم إن الإنقلاب الذي قام به إبراهيم عبود نأى عن الهوى المصري وإكتفى بالتركيز على تحجيم السياسيين والحزبيين بإستثناء الذين إلتفوا حوله بغرض المسايرة كي لا تشملهم إجراءات التهميش. وهؤلاء هم تحديداً بعض زعامات حركة "الأنصار" و"الحركة الختمية". لكنها كانت مسايرة إلى حين حيث أن العهد العبودي وفي ظل رئاسة الحكومة لهذا العهد التي يشغلها السياسي المرموق عبدالله خليل عسْكَرَ السودان وحلَّ الأحزاب وتسلَّم "المجلس العسكري" زمام الأمر، كما أمعن تهميشاً في رموز المجتمع السياسي من دون أن يستوقفه أن للروح الديمقراطية حضورها في الشعب السوداني تأثراً بالطقوس البريطانية. ولذا فإنه عندما ضاقت صدور المجتمع المدني الحزبي والسياسي ومعها حراك طلاب الجامعات ولم يجد رئيس وزراء ذلك العهد أي إمكانية لترويض الفريق عبود وجنرالاته، إلتقى زعماء الأحزاب بعد حادثة قتْل طالب جامعي من نوعية طلاب العهد البشيري، على شبه كلمة سواء وحرَّكوا الرأي العام الذي لم يعد يتحمل المزيد من الصبر. وما حدث نتيجة ذلك كان سقوط عهد الفريق إبراهيم عبود الذي دخل في تاريخ السودان المستقل على أنه العهد المؤسس لما تلاه من إنقلابات في السودان بدءاً بإنقلاب مجموعة من الضباط برتبة رائد يترأسهم العقيد جعفر نميري على عهد الأحزاب الذي عصفت الخلافات بمعظم أقطابه، فالمحاولة الفاشلة لضباط ذوي ميول وإرتباطات بالحزب الشيوعي السوداني ضد نظام نميري، فعودة للحُكْم المدني برئاسة أنصارية – ختمية إنقضَّ عليها الإسلاميون من خلال رأس مدني

(الدكتور حسن الترابي) ويد عسكري (اللواء عمر البشير) تلاها إنقضاض اليد على الرأس وبذلك إنتهى الشيخ الترابي سجيناً أحياناً وكثير الإغتراب في المنافي الفكرية والدعوية من حين إلى آخر، وإنفرد البشير بسلطة دامت ثلاثين سنة تُوِّجت بالحدث الأهم في تاريخ السودان بعد الإستقلال من بريطانيا وعن مصر، والمتمثل بإنشطار السودان إثنين بالإتفاقية الموقَّعة بين جنرال الشمال عمر حسن البشير وجنرال الجنوب سيلفاكير الذي بات رئيساً لـ "دولة جنوب السودان". واللافت أن هذا الإنشطار حدث في ظل عهد الإسلاميين مع بعض التحفظات الخجولة لقيادات مدنية أطاح بها الرئيس البشير كما أنه حدث ومن دون أن يشكِّل الإنقلاب أسباباً موجبة للإنتفاضة الشعبية إحتجاجاً على شطْر الوطن كتلك التي حدثت مطلع يناير/كانون الثاني 2019 ضد العهد البشيري – الإسلاموي أو "عهد ثورة الإنقاذ" إحتجاجاً على مسائل إجتماعية ومعيشية وتضييق لهامش التعبير وإبداء الرأي. كما اللافت أيضاً وأيضاً أن الضباط الذين ظهروا فجأة في المشهد الإحتجاجي وأبدوا تعاطفاً مع المجتمع المدني المنتفض ثم خلعوا الرئيس عمر البشير تمهيداً لإزالة عهده، لم يسبق أن سجَّل أحد منهم إحتجاجاً معلَناً على ما فعله البشير تشطيراً للوطن وكانوا بذلك كما الرأي العام وسائر أحزاب السودان مع خيار الإنشطار وهذا قلَّل من وهْج الإنتفاضة التي قياساً بتناسل الإنقلابات ستؤسس لإنقلاب جديد.

ثم ماذا عن الإنقلاب اليمني الذي قاده العقيد عبد الله السلال وما كان ليصمد لولا دخول مصر الناصرية طرفاً مسانداً للإنقلابيين الذين أعلنوا اليمن جمهورية إنما من دون حسْم المواجهة مع آخر رموز الحُكْم الملكي ولـيّ العهد محمد البدر. وطالت المواجهة بين الجمهورية المدعومة من مصر عبد الناصر والمجموعات الملكية التي تساندها المملكة العربية السعودية وكانت إذا جازت المقارنة كما المواجهة الدائرة على أرض اليمن منذ خمس سنوات بين الحوثيين المدعومين من إيران

الخامنئية، والذين أحكموا القبضة على العاصمة والمرافق الحيوية، ورموز الشرعية اليمنية التي تساندها قوات مشتركة من دول تحالُف السعودية ودولة الإمارات والسودان فضلاً عن مساندة غير مباشرة من مصر، وكأنما كُتب لليمن كما لسوريا ولبنان البقاء ساحات لإقتتال الآخرين على أراضيها. وكما طالت الحرب اليمنية – اليمنية الأُولى فإن الثانية لا تبدو سائرة على طريق نهاية حاسمة لكل من الأطراف المسانِدة.

وعموماً فإن الإنقلاب اليمني لم يكن الأول ذلك أن محاولة الإنقلاب التي حدثت عام 1948 بقيادة عبدالله الوزير ضد آل حميد الدين فشلت من حيث إمكانية تحقيق الأهداف حيث أنها إقتصرت على مقتل الإمام يحيي حميد الدين، إلاّ أنها كانت بمثابة تجربة أُولى للتغيير بالفعل الإنقلابي الذي تكاثرت جولاته وصولاته وضحاياه على مدى سبعة عقود يمنية. ومن هذه الجولات ما فعله الإمام أحمد حميد الدين الذي إنتقم للإمام يحي ولم يمكِّن الوزيريين من الإستحواذ على اليمن. ثم رحل الإمام أحمد، وطُويت بالرقم الخمسين صفحة عدد الأئمة في اليمن بدءاً بالإمام هادي يحيي بن الحسين، تاركاً من تراثه الشعري قصيدته الشهيرة في ذم الإشتراكية التي إستهدف بها التأميم الذي إعتمده عبد الناصر في مصر ثم جاراه في ذلك الإنقلابيون الثوريون في الجزائر وسوريا بوجه خاص، إنسجاماً مع الخط الإشتراكي. كما أن التراث الإمامي يشمل قصيدة شهيرة للإمام يحي حميد الدين يمتدح فيها القات الذي يمضغه اليمنيون عموماً بدءاً من ظُهر اليوم وحتى الغروب. ولا يخفى المضغ على أحد لأن خدود الماضغين تكون متورمة نسبياً. ولقد ساعدت الفضائيات العربية من خلال نقْل الصور الحية عن المواجهات وكذلك عن أحوال المقاتلين والشعب اليمني عموماً، في رؤية منظر خدود اليمنيين المتورِّمة بفعْل المضغ.

ثم ماذا عن محاولات الإنقلاب – الأُوفقيرية (نسبة إلى الجنرال أُوفقير) التخطيط ضد ملك المغرب الحسن الثاني والشبيهة ببداية الإنقلابات اليمنية، وعن الإنقلابات الموريتانية والتونسية والجزائرية ولكل

منها عقداؤها وتحالفاتها فضلاً عن إرتباطات خارج الحدود.

ثم أيضاً وأيضاً ماذا عن إنقلابات البعثيين على بعضهم البعض والتي كانت مسلسلاً من الفواجع سواء في سوريا ثم في العراق مع ملاحظة أنه بإمساك حافظ الأسد بالسلطة بعد إنقلاب، وإمساك أحمد حسن البكر بالسلطة بعد إنقلاب، لم تعد الإنقلابات العسكرية واردة وإنما صراعات أهل البعث بين بعضهم البعض.

وخلاصة القول إن الإنقلابات العسكرية كانت مغامرات جنرالات وعقداء ورواد حنظلية في محصلتها النهائية وعادت على البلاد والعباد بما لم يخدم الإستقرار. وأنا في تركيزي بالذات على الظاهرة الإنقلابية في سوريا فلأن الإنقلاب الذي قام به الزعيم حسني الزعيم كان نموذجاً للإنقلاب الذي يصمد لبعض الزمن ويعكس المشاعر الدفينة غير الودية من جانب العسكر ضد المدنيين وأحزابهم. كما أن هذا الإنقلاب الذي حاولتُ قدْر الإمكان الإحاطة بالممكن والمتيسر من وقائعه وما تلاه من إنقلابات كان بمثابة إطلاق الإشارة لعساكر الأمة من أجْل أن يتقاسموا الحُكْم مع أهل السياسة، أو إذا أمكنهم الإستفراد بها، وتحويل رموز المجتمع السياسي إلى سلطات تنفيذية لهم. وأما واجب الحفاظ على السيادة وردْ الأذى الخارجي عن الأوطان فتلك مسألة فيها نظر.

مع الأمل بأن يفيد هذا الكتاب الآلاف من أبناء جيليْن لم يتسنَ لهم الإحاطة بظاهرة حدثت في زمن الأجداد وقاسى من تداعياتها الآباء وأصيبت البلاد بالكثير من الويلات، بدليل أن غواية الإنقلابات والتقلبات والولاءات وحالات جنون العظمة لدى بعض جنرالات تلك الحُقب الحنظلية كانت دراميديا، أي مزيج من الدراما السوداء بالكوميديا الأقرب إلى التهريج، بدأت في سوريا ولا تندثر... وكأنما كانت بداية حالة لا نهاية لها. أعان الله الأمة من هذه الغواية.

فؤاد مطر

بيروت – بين شتاء وربيع 2019

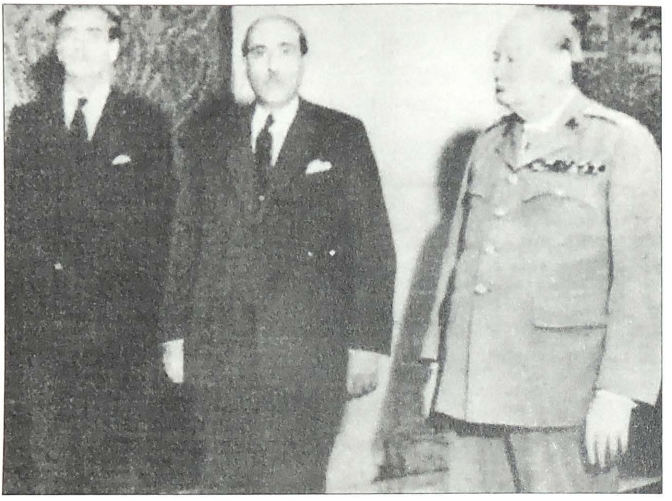

قبل إنقلاب حسني الزعيم عليه: الرئيس شكري القوتلي مع رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ووزير خارجيته أنطوني إيدن خلال لقاء في مصر عام 1945 رتّب له العاهل السعودي الملك عبد العزيز آل سعود خلال لقائه بالزعيم البريطاني

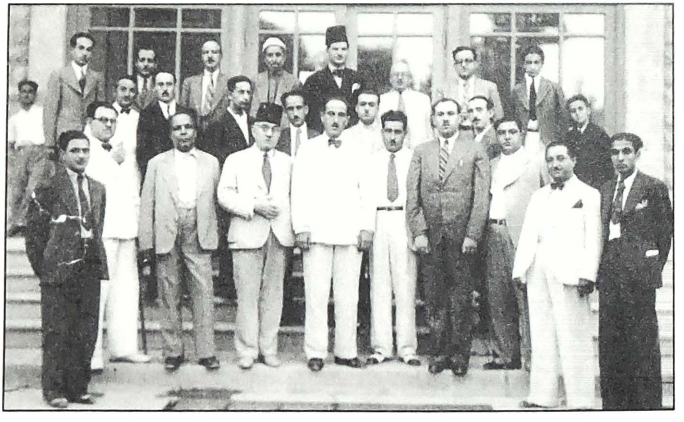

شكري القوتلي (يوم كان وزيراً للمالية عام 1937) في لقطة تمثّله محاطاً بمجموعة من الإعلاميين السوريين بعدما شرح لهم الظروف الإقتصادية والمالية التي تعيشها سوريا

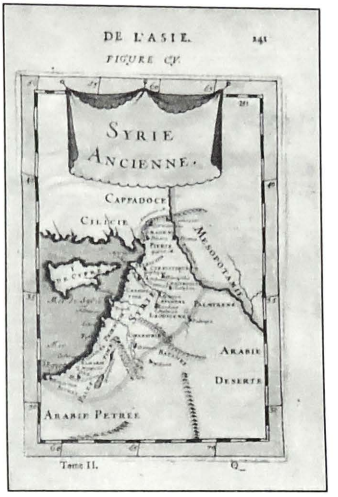

خارطة لسوريا في الزمن الغابر وبتصميم مسّاح أجنبي

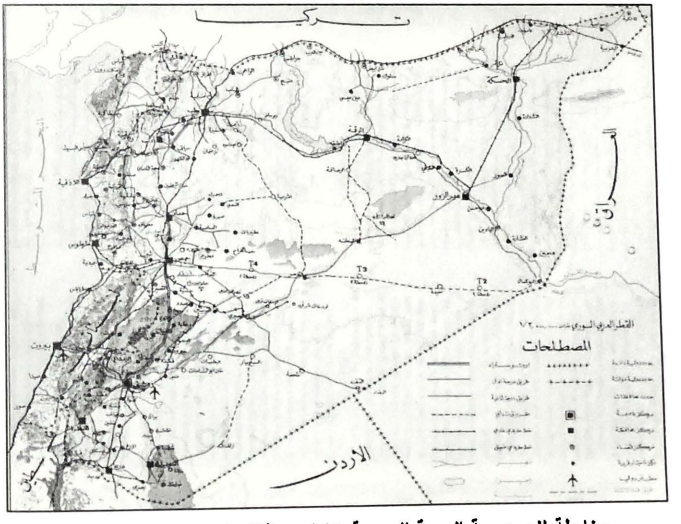

... وخارطة للجمهورية العربية السورية بكامل محافظاتها وحدودها مع دول الجوار

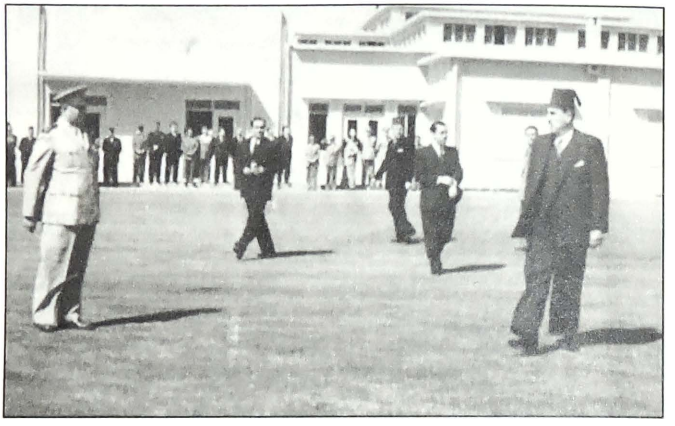

شكري القوتلي في مطار المزة قبيل إستقبال الإمير عبد الإله الوصي على عرش العراق
زائراً دمشق عام 1948

شكري القوتلي بعد إستعادته رئاسة سوريا يحيي مستقبليه من أبناء الشعب السعودي
خلال زيارة قام بها إلى المملكة عام 1956

من الصور التاريخية لسوريا الفلسطينية في زمن الرئيس شكري القوتلي ومفتي القدس الحاج أمين الحسيني. ويعد الحاج أمين باتت المقاليد في يد ياسر عرفات الذي حكايته مع سوريا البعث عبارة عن مسلسل درامي قبل الحقبة الأسدية وخلالها

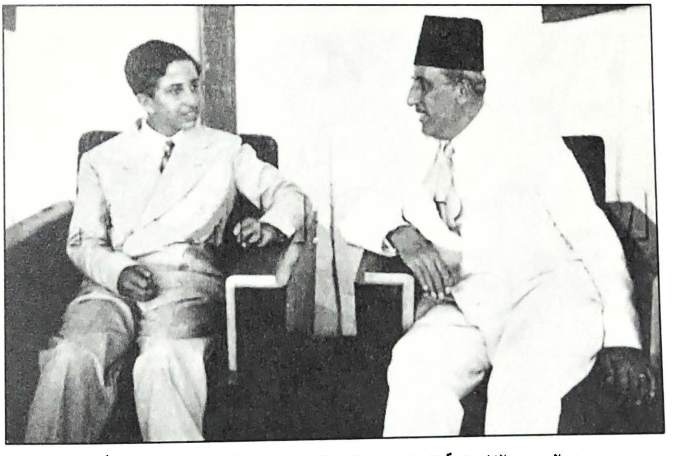

... ومن الصور التاريخية للعراق المتطلع إلى سوريا هذه اللقطة التي تمثّل الملك فيصل الثاني خلال زيارة قام بها إلى دمشق عام 1946 ولقي من الرئيس شكري القوتلي دفئاً لم يحظ به الوصي على العرش العراقي الأمير عبد الإله

الإنقلاب العسكري الأول في العالم العربي

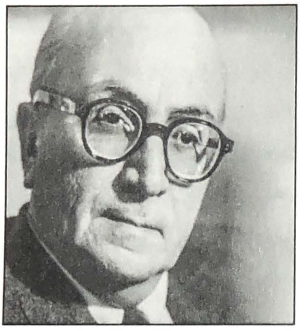

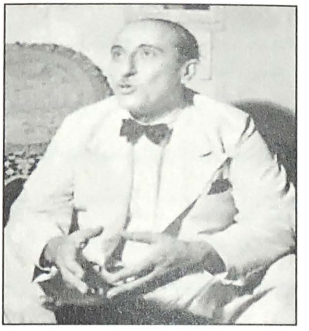

المنقلب عليهما: رئيس الجمهورية شكري القوتلي إلى اليمين
ورئيس الحكومة في عهده خالد العظم إلى اليسار

وهنا الزعيم حسني الزعيم بعصاه الماريشالية بعدما رمى الرئيسيْن الشرعييْن
رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في مستشفى المزة

وقائع إنقلاب حسني الزعيم
على القوتلي والعظم

"وما إستبَّد برأي في حكومته
إن الحكومة تُغري مستبديها
رأي الجماعة لا تشقى البلاد به
رغم الخلاف ورأي الفرد يشقيها"

حافظ إبراهيم

صباح يوم الأربعاء 30 مارس/آذار 1949 فوجيء سكان دمشق بمظاهر عسكرية غير مألوفة. ففي الساحات العامة رابطت بعض الوحدات. وعلى مداخل البرلمان ورئاسة الوزراء ومديرية الشرطة تواجدت قوات من الجيش. وفي شوارع العاصمة طافت دوريات عسكرية. وإعتقد الناس للوهلة الأُولى أن هذه الإجراءات تتعلق بقضية محاكمة المقدم في الجيش السوري فؤاد مردم بك وتوجيه التهمة إليه لعلاقته بشبكة تجسس صهيونية وقيامه بأعمال تسببت في وصول سلاح إشترته وزارة الدفاع السورية، وبدلاً من وصوله إلى سوريا فإنه وصل بمعرفته إلى تل أبيب وإدعى بأن المركب الذي ينقل السلاح غرق في مياه اليونان. وفي حينه كانت مثل هذه القضايا مثيرة جداً وذات تأثير بالغ في نفوس المواطنين الذين يعتبرون قضية فلسطين قضيتهم الأُولى والأخيرة.

وإستمر أبناء دمشق وبقية المحافظات السورية على حيرتهم بضع ساعات، إلى أن بدأ جنود بتعليق أوراق على بعض جدران الشوارع تحمل نص بلاغ إلى الشعب السوري يحمل توقيع "القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة". وكان هذا البلاغ هو الأول عن حدوث إنقلاب عسكري. ثم

بثت إذاعة دمشق نص البلاغ في نشرتها الإخبارية فعرف السوريون بأمر الإنقلاب. (نص البلاغ مثبَّت في الصفحات الأخيرة).

بعد ذلك صدر البلاغ رقم 2 والذي ترجو فيه قيادة الجيش من الشعب اللجوء إلى الهدوء "وتحذِّر كل مَن يتجول حاملاً أسلحة مهما كان نوعها بالإعدام فوراً".

ثم صدر البلاغ رقم 3 والذي بموجبه يُمنع التجول من السادسة صباحاً وحتى إشعار آخر. ولم يمض الكثير من الوقت لمعرفة من هو الرجل الأول في الإنقلاب، ذلك أن القائد العام للجيش والقوى المسلحة، حسني الزعيم، دعا عدداً من نواب دمشق والمحافظات إلى مكتبه بعد إذاعة البلاغ رقم واحد مباشرة وأوضح لهم التدابير التي إتخذتْها قيادة الجيش وضرورتها، وهو ما أوضحه البلاغ رقم واحد، مشيراً إلى أنه سيجتمع إلى رئيس مجلس النواب فارس الخوري للتشاور في تأليف حكومة دستورية.

ثم دعا قائد الجيش بعد ذلك أصحاب الصحف والمراسلين الأجانب إلى مكتبه في وزارة الدفاع وتحدَّث إليهم حول الحركة الإنقلابية التي تمت. ومما قاله:

"إن الأسباب التي دعتنا لهذا العمل ترتكز على العوامل الآتية:

أولاً – الهجوم المتكرر على الجيش من مجلس النواب.

ثانياً – إظهار الجيش في مختلف المناسبات بمظهر غير لائق بسمعته كجيش عربي فتي. وآخر تهمة وُجهت إليه هي إتهام فريق من رجاله بالسارقين... وما إلى ذلك.

ثالثاً – ما لمسناه من الشعب عامة هو عدم رضاه عن الحالة في البلاد بوضعها الحاضر. (وضرب مثلاً على ذلك بعض الضباط الذين زجوهم في السجون بتهمة السرقة بيد أن التحقيق أظهر براءتهم وإتضح أنهم فقط مهمِلون لواجباتهم الرسمية...).

وأضاف: "لقد إضطررنا لإحتجاز حرية بعض الأشخاص من الرسميين موقتاً. أما الآن فإننا ندرس الموقف ونعمل على تشكيل حكومة

بالتشاور مع رئيس مجلس النواب. وستكون الحكومة دستورية وقد يكون أعضاؤها من المجلس أو من خارج المجلس كلهم أو بعضهم. على أن هذا لن يمنع الحكومة المقبلة من إجراء إنتخابات جديدة تُستفتى فيها الأمة لتعرب عن إرادتها إذا رأت ذلك ضرورياً. إن حركتنا التي قمنا بها تحريرية، وهي حركة داخلية محض. نحن جماعة عرب مؤمنون، وإننا لنعلن بأن كل دولة، عربية كانت أم أجنبية، تفكر في الإعتداء على حدودنا، سنقاومها بقوة السلاح. كما أنه ليس هنالك أي إتصال بهذا الشأن أو غيره مع الحكومات الأجنبية. لقد نبَّهْنا المسؤولين إلى مغبة التشهير بالجيش والتنكيل بسمعته ولكنهم لم يستمعوا إلى نصائحنا. وأكرر أمامكم أن ما قمنا به هو عمل موقت وليس ديكتاتورياً بأي وجه من الوجوه...".

وكان قائد الجيش حسني الزعيم توجَّه قبْل لقائه بأصحاب الصحف والمراسلين إلى منزل رئيس البرلمان فارس الخوري وأجرى معه في إجتماع طويل، بحضور الأمير عادل أرسلان وعدد من النواب، محادثات تشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ذلك عاد إلى مبنى وزارة الدفاع يرافقه الأمير عادل أرسلان الذي لوحظ أنه عندما توجَّه إلى منزل فارس الخوري كان يرافقه ثم إستمر صلة الوصل بينهما.

بدأت الحركة بنقْل القوتلي والعظم إلى المزة

على هامش هذه الإتصالات إنتشرت معلومات حول الحركة الإنقلابية مفادها أن الحركة بدأت على النحو الآتي: في الثانية والنصف من فجْر الأربعاء (30 مارس/آذار 1949) توجهت قوة من شرطة الجيش إلى منزل رئيس الجمهورية شكري القوتلي وأحاطت بالمنزل ثم جرَّدت رجال الحرس من أفراد الدرك وغيرهم القائمين على حراسة منزل الرئيس من أسلحتهم، ثم نقلت الرئيس القوتلي في سيارة عسكرية من منزله إلى المستشفى العسكري في المزة.

في الوقت نفسه كانت قوة مماثلة تقوم بالإجراءات نفسها حول منزل رئيس الحكومة ووزير الخارجية والدفاع خالد العظم، وقوة أُخرى تفعل الشيء نفسه مع وزير الداخلية والمعارف محسن البرازي.

وقد تم تخصيص خمس غرف في المستشفى العسكري للقوتلي والعظم والبرازي، وطلب الرئيس القوتلي إحضار الكتب الأدبية إليه وكذلك الأدوية التي يتناولها فتمت تلبية طلبه كذلك تمت تلبية طلبات العظم وهي عبارة عن حوائج وأدوية.

وإلى هؤلاء تم إعتقال النائب فيصل العسلي مع عدد من أعضاء حزبه، والأمين العام لوزارة الدفاع أحمد اللحام، ومدير الشرطة والأمن العام محمود الهندي. وتم تعيين عناصر موالية للحركة في المواقع الحساسة مثل الشرطة والأمن العام التي تم تعيين المقدم علي ناصر الدين مديراً لها، والإذاعة التي تم تعيين نشأت التغلبي مشرفاً عليها. وفي بقية المحافظات السورية التي كانت عرفت بالحركة الإنقلابية من الإذاعة السورية وبعض الإذاعات الأجنبية، جرت بعض الإعتقالات وحلّقت طائرات عسكرية لبعض الوقت وألقت البلاغات الأول والثاني والثالث على المواطنين.

لهجة تحذيرية وتوضيحية في البلاغيْن 5 و6

بين البلاغ الثالث الذي يمنع التجول من السادسة صباحاً وحتى إشعار آخر والبلاغات التي صدرت بعد ذلك جرت إتصالات بالغة الأهمية إستهدفت تثبيت الحركة. ثم صدر البلاغ الرابع الذي يحذِّر أصحاب الأفران وتجار المواد الغذائية من رفْع الأسعار تحت طائلة أقصى العقوبات.

وإنتهى أمر البلاغات عند البلاغ رقم 7 الذي دعا الموظفين إلى ممارسة أعمالهم تحت إشراف الأمناء العامين. أما البلاغ رقم 5 والبلاغ رقم 6 فإنهما تميزا بلهجة توضيحية وتحذيرية في الوقت نفسه.

ففي البلاغ رقم 5 ورد الآتي:

"إن القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة تلفت أنظار الشعب الكريم إلى وجوب الإحتفاظ بالهدوء والسَكينة، وتحذِّر من أي شائعة مغرضة يراد منها صبْغ الحركة الوطنية التي قام بها الجيش بغير صِبْغتها الحقيقية.

"إن البلاد تمر اليوم في تجربة كبرى. والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة لم تلجأ إلى إستلام زمام الحُكْم في البلاد بصورة موقتة إلاّ تخلصاً من الأساليب التعسفية الملتوية التي كانت تتمشى عليها الفئة الحاكمة، وحِرْصاً من القيادة على ألاَّ يتعرض إستقلال البلاد للخطر، وألاَّ يُستغل إضطراب الوضع الداخلي إستغلالاً خارجياً.

"إن مهمة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة في الوقت الحاضر، تنحصر في تهيئة حُكْم ديمقراطي صحيح في البلاد، ينقذها من المحنة التي مرت بها، وإعداد الأمة إعداداً صالحاً لتستطيع الحفاظ على ما فازت به من حرية وسيادة. ومِثْل هذا العمل لا يمكن أن يتم إلاَّ بتآزر جميع أفراد الشعب وبتعاونهم تعاوناً وثيقاً.

"ولذلك فإن القيادة العامة تحذِّر من القيام بأية محاولة للإخلال بالأمن، لإن مثْل هذه المحاولات ستُقمع قمعاً لا هوادة فيه ولا رحمة، وتحذِّر أيضاً من الإستسلام لما تروِّجه العناصر الهدامة التي لا غاية لها إلاّ الطعن بإستقلال البلاد، والسعي للقضاء على هذا الإستقلال، وتحذِّر حمْل الأسلحة لأن عقاب كل مَن يعثر معه على سلاح من أي نوع كان الإعدام فوراً".

وقبْل صدور البلاغ رقم 6 المماثل في روحيته للبلاغ رقم 5 تم الإعلان عن أن نظام منْع التجول لليوم الثاني للإنقلاب (الخميس 31 مارس/آذار 1949) هو من السابعة صباحاً إلى الثامنة مساء.

أما البلاغ رقم 6 فقد ورد فيه الآتي:

"إبتداءً من صباح اليوم الثلاثين من شهر مارس 1949 إستلمت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة زمام الحُكْم في البلاد موقتاً رغبة

في تهيئة البلاد لحُكْم ديمقراطي صحيح وإنقاذها من الفوضى التي غرقت فيها والتي باتت تهدد إستقلالها تهديداً خطيراً.

"والقيادة لا ترغب من وراء هذا العمل إلاّ صيانة الدولة من الإنهيار وإنقاذ الجيش السوري الباسل من محاولات العبث والتهديم التي تعرَّض لها المدة الأخيرة.

"فالجيش السوري الذي ضحى بزهرة شبابه وسفك دماء الخلص من أبنائه في سبيل حماية حدود البلاد وردْ الأعداء عنها والذي لم يتوان عن أي تضحية، وإستطاع أن يسجل إنتصارات رائعة رغم ما كان عليه من إمكانيات محدودة، لا يمكن أن يَقبَل بأي شكل من الأشكال بأن يتعرض إلى المعاملة السيئة التي كان يلقاها.

"وقد تمت عمليات إستلام الحُكمْ اليوم في سائر أرجاء البلاد من دون أي حادث. والهدوء والسَكينة مستتبان في كل مكان. والعمل جار الآن على تشكيل حكومة دستورية نيابية تتولى مقاليد الأمور.

"وقد قامت قوات الجيش منذ الصباح الباكر من هذا اليوم بتأمين الخبز والمواد الغذائية للأهلين وحذَّرت أصحاب الأفران والباعة من الإحتكار والتلاعب بالأسعار، وإلاَّ فإنهم يتعرضون إلى أقصى العقوبات.

"والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة تؤكد مرة أُخرى أن حركتها الوطنية التي قامت بها هي حركة داخلية بحتة، وأن الجيش السوري مستعد لحماية الحدود ورد كل إعتداء عليها مهما كان مصدره وأن إستيلاءها على الحُكْم هو بصورة موقتة وستُسلَّم مقاليد الحُكْم إلى أول وزارة دستورية يتم تشكيلها".

بالإضافة إلى هذه البلاغات أذاعت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة في نهاية اليوم الأول للحركة الإنقلابية بياناً شاملاً تضمَّن الكثير من التوضيحات التي لم تَرِد في البلاغات التي صدرت. (نص البيان مثبت في الصفحات الأخيرة).

خبز ووفود وتظاهرات... وبهيج الكلاَّس

في اليوم الثاني للحركة الإنقلابية (الخميس 31 مارس/آذار 1949) بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها في المدن السورية، وكان مراقبون من الجيش يشرفون على سيْر توزيع الخبز في الأفران. كما أن قائد الحركة الإنقلابية بدأ يستقبل وفوداً طلابية وشعبية، وإنطلقت في شوارع دمشق تظاهرة طلابية سمحت لها قيادة الجيش بالإنطلاق وكان الطلاب يهتفون "لقد زال عهد السرقات والشفاعات". ولوحظ أن وسائل الإعلام بدأت تُرفق إسم قائد الجيش على النحو الآتي: "سعادة القائد الزعيم حسني بك الزعيم". وفوق المتظاهرين كانت تُحلِّق أحياناً الطائرات على علو قريب لتحيتهم.

في اليوم الثاني أيضاً بدأ يظهر إسم ضابط آخر من أركان الحركة الإنقلابية، ففي نبأ بثته وسائل الإعلام ورد الآتي: "في الساعة الحادية عشرة إلاّ ربعاً إستقبل سعادة الزعيم حسني بك الزعيم في مكتبه الرسمي في وزارة الدفاع وزيريْ المملكة المصرية والمملكة السعودية، بينما إستقبل جناب المقدم بهيج بك الكلاَّس في الوقت نفسه الملحقيْن العسكريين في المفوضيتيْن البريطانية والأميركية". وكان المقدم الكلاَّس أيضاً هو الذي إستقبل الوفود الطلابية والشعبية قبْل أن يلتقي بها حسني الزعيم. أما عن الشخصيات العامة المرموقة فإن سلطان الأطرش كان الأول بين المؤيدين للإنقلاب وبعث بالبرقية الآتية: "عطوفة الزعيم حسني بك الزعيم قائد الجيش والقوى المسلحة. نحيي بكم جيشنا الباسل، ونؤيد حركتكم المباركة التي تهدف لخير الوطن وسعادته".

في الوقت نفسه كان هنالك تعثُّر في شأن جلسة يريد قائد الجيش من البرلمان عقْدها وكان فارس الخوري رئيس البرلمان يواصل السعي لذلك ويُجري الإتصالات مع الرئيس القوتلي وبقية الزعماء السياسيين المعتقَلين. وترددت أيضاً معلومات مفادها أن رئيس الوزراء خالد العظم قدم إستقالة حكومته وأن فارس الخوري طلب من الرئيس شكري القوتلي تقديم إستقالته من رئاسة الجمهورية تسهيلاً لإجتماع البرلمان.

ولكن البرلمان لم يجتمع الأمر الذي حمل قائد الإنقلاب على حل المجلس "تلبية لرغبة الأمة وأماني الشعب الذي لم يكن راضياً عن هذا المجلس وتصرفاته وشطط فريق من نوابه".

وأضاف الزعيم حسني الزعيم:

"إنه سيتم قريباً تشكيل لجنة تشريعية لسن دستور جديد يتلاءم مع أهداف الأمة وأمانيها وما بَلَغتْه في سُلّم التقدم من درجة رفيعة ويصون لها حريتها وحقوقها وينهض بها إلى ذروة النجاح".

ونشرت صحيفة "الأيام" في اليوم التالي (الأحد 3 أبريل/نيسان 1949) أن السلطة الإنقلابية نقلت رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم من المستشفى العسكري في المزة إلى تدمر بطائرة عسكرية وأنه جيء بهما بسيارة مصفحة مقفلة طافت بهما يوم الجمعة شوارع العاصمة الرئيسية فشاهدا منها تظاهرات المواطنين التي خرجت من المسجد الأموي وطافت في الشوارع الرئيسية مؤيدة الإنقلاب الذي قام به الجيش.

قصة برلمان ونواب ودستور

أما المرسوم الذي أصدرتْه القيادة العامة للجيش ويحمل توقيع الزعيم حسني الزعيم وقضى بحل المجلس وتعيين لجنة لوضع الدستور، فكان مرفَقاً بكتاب نسجل هنا نصه:

"إلى دولة رئيس المجلس النيابي الموقر

"لمَّا كان الجيش السوري الذي ساندتْه الأمة على إختلاف طبقاتها في الإنقلاب الوطني القومي الذي قام به والذي كان يستهدف إنشاء عهد ديمقراطي صحيح يعيد فيه إلى الشعب حقوقه المسلوبة وحرياته المغتصَبة. وكان المجلس النيابي الحاضر لا يمثِّل في أكثريته الساحقة رغبة الناخبين وإرادتهم وإنما جرى إنتخابه تحت ضغط الفئة الحاكمة وبشتى ضروب التزوير والعنف والإكراه. وكان قد ثبُت بعشرات الأدلة

الدامغة تزوير إنتخاب النواب والطعن في نيابتهم، وكان الأساس الأول في إقامة حُكْم ديمقراطي هو القيام بإنتخابات صحيحة حرة يعبِّر فيها الشعب عن إرادته في جو حر تام لا زيف فيه ولا ضغط ولا إكراه.

ولمَّا كان هذا المجلس النيابي الحاضر الذي زوّرت إنتخابات أكثر أعضائه والبعض الآخر أقرب إلى التعيين منه إلى الإنتخاب. وقد ماشى طغيان الفئة الحاكمة ووافق في أكثر من موقف على مخالفات شائنة لدستور البلاد وقوانينها. وكان في أكثريته أداة طيعة في أيدي هذه الفئة تسيِّرها كيفما تشاء إلى أن أوكل الشعب السوري أمره إلى جيشه الباسل فأنقذه من الأوضاع الشاذة غير الشرعية.

فقد قرر المجلس الحربي الأعلى للقيادة العامة للجيش السوري إصدار المرسوم المرفق ودمتم".

ويحمل المرسوم الرقم 2 وفي ما يأتي نصه:

"إن الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة. إستناداً على قرار المجلس الحربي الأعلى للجمهورية السورية.

وإستناداً على الأمر العسكري رقم 2 وتاريخ 31-3-1949 يرسم ما يلي:

مادة 1 – يحل المجلس النيابي السوري وتشكّل لجنة دستورية لوضع مشروع دستور للبلاد وقانون للإنتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة.

مادة 2 – تعيَّن اللجنة الدستورية المذكورة في المادة السابقة بمرسوم يصدر عن قيادة الجيش والقوى المسلحة.

مادة 3 – يعيَّن موعد الإنتخابات النيابية فور إنتهاء اللجنة الدستورية من مهمتها المبيَّنة في المادة الأُولى من هذا المرسوم.

مادة 4 – يُنشر هذا المرسوم ويبلَّغ لمَن يلزم.

دمشق 1-4-1949

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم حسني الزعيم

"صحف رياض الصلح" تُقلق الإنقلابيين

في الوقت الذي كانت الإذاعة السورية تواصل بث برقيات التأييد من سوريين عسكريين ومدنيين، كان أكثر ما يشغل بال السلطة الإنقلابية هو رد الفعل السلبي نحوها من جانب بعض الصحف اللبنانية المحسوبة على رئيس وزراء لبنان رياض الصلح. وقد أجرى الزعيم حسني الزعيم إتصالاً هاتفياً برئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري موضحاً أن ما تنشره تلك الصحف هو حملة على الحركة الإنقلابية وأن عدم وضْع حد لها يعني أن الحكومة اللبنانية تقرر بذلك إتخاذ موقف العداء من سوريا. وهدد قائد الإنقلاب بقطْع كل إتصال وتعاوُن بين الحكومتيْن إذا لم تتوقف الحملة، لكن الرئيس اللبناني أقنعه بالتريث ثم إتفق الإثنان على أن يوفد الزعيم حسني الزعيم أحد الضباط إلى لبنان ومعه رسالة.

كان ذلك صباح الأحد (3 أبريل/نيسان 1949). وبعد ظُهر اليوم نفسه كان المرافق الخاص للزعيم حسني الزعيم يصل إلى بيروت ويسلِّم الرئيس اللبناني الرسالة التي يحملها. وكان إستقبال الشيخ بشارة للمبعوث السوري ودياً للغاية وسمع المبعوث من الرئيس اللبناني كلاماً خلاصته أنه حريص على روابط الود والإخاء مع سوريا كما لا يريد للتعاون بين البلديْن أن يتأثر، وأنه سيوفد مبعوثاً برسالة إلى الزعيم حسني الزعيم. ويبدو أن قائد الحركة الإنقلابية قرر في ضوء بعض الحملات الصحافية عليه وضْع منهج جديد للمواجهة فإختار الصحافي نذير فنصة، رئيس تحرير صحيفة "ألف باء" سكرتيراً خاصاً له. وفي الوقت نفسه أصدر مرسوماً بإلغاء إمتياز كل صحيفة أو مجلة تنشر ما يخل بالمصلحة العامة أو بأمن البلاد.

منصب لأكرم الحوراني
وإستقالة بخط اليد للقوتلي والعظم

وفي نطاق توطيد الوضع الإنقلابي تواصلت عملية تسريح كبار الموظفين المدنيين والعسكريين وإحلال آخرين مكانهم. ومن التعيينات التي تمت تعيين نائب حماه السابق أكرم الحوراني مديراً لشؤون الصحافة والمراقبة في وزارة الدفاع.

أما بالنسبة إلى الرئيس المعتقَل شكري القوتلي فقد تم إبلاغ الدوائر الرسمية برفع صوره من الدواوين والمؤسسات الرسمية. وتزامن ذلك مع تسلُّم قائد الحركة الإنقلابية ورقة بخط يد الرئيس شكري القوتلي كتب فيها إستقالته بخط يده وعلى النحو الآتي:

"أُقدم للشعب السوري الكريم إستقالتي من رئاسة الجمهورية راجياً له العزة والمجد".

والإستقالة مؤرَّخة الأربعاء 6 أبريل/نيسان 1949.

وقد إستقبل الزعيم حسني الزعيم الصحافيين في السراي وقال لهم: "إن السيد شكري القوتلي إستدعى أحد الضباط وطلب منه قطعة من الورق ثم كتب عليها. وقرأ الزعيم ما كتبه الرئيس القوتلي. كذلك قرأ إستقالة رئيس الوزراء خالد العظم المحتجَز في مكان واحد مع الرئيس القوتلي. وكانت إستقالة العظم مختلفة في لهجتها عن إستقالة الرئيس. وما كتبه العظم بخط يده كان الآتي: "أُعلن إستقالتي من رئاسة الحكومة السورية". والإستقالة مؤرخة 7 أبريل/نيسان 1949

... ومذكرة توضيحية إلى البعثات
الديبلوماسية العربية والأجنبية

بعدما إطمأن العهد الإنقلابي إلى إستقالة رئيس الجمهورية وإستقالة رئيس الوزراء، وجد من الضروري توزيع مذكرة على البعثات الديبلوماسية

العربية والأجنبية تتضمن الأسباب التي أوجبت الإنقلاب وتتحدث عن أهداف العهد الإنقلابي. وقد تضمنت المذكرة الفقرات الآتية:

- "إن الإنقلاب الذي حدث يوم الأربعاء 30 مارس/آذار 1949 جاء نتيجة طبيعية للأوضاع التي كانت قائمة في البلاد منذ سنوات، والتي مردها إلى قيام حُكْم فردي شخصي تولى تصريف شؤون البلاد حسب أغراضه وأهوائه.
- "ولقد تفاقم أمر تلك الأوضاع وأسرفت في ما كانت تنطوي عليه من مساوئ وعيوب منذ بدأ الدور الإشتراعي سنة 1947 وكان سبب ذلك الإسراف تلك النية التي كان ولي ذلك العهد قد بيَّتها قبْل أن تجري الإنتخابات في شهر يوليو من السنة المذكورة في تعديل الدستور لتجديد إنتخابه مرة ثانية. وفي الواقع إن فكرة تعديل الدستور لمصلحته الشخصية كانت هي العلة الرئيسية التي أفضت إفضاءً مباشراً إلى ما أسميناه إسرافاً في العيوب والمساوئ. فهي التي هيمنت على الإنتخابات وأدت إلى تزويرها في أكثر المناطق.
- "وبديهي أن الغرض الأول الذي هدف إليه التزوير وإستعمال الجبر والشدة في تزييف إرادة الأمة في إنتخابات أكثر المناطق، إنما كان إخراج أكبر عدد ممكن من النواب الذين كان صاحب فكرة التعديل على تواطؤ معهم، أو على شيء من الإطمئنان إلى مسايرتهم له في تحقيق تلك الفكرة.
- "لقد سخَّر صاحب الفكرة وزارات الدولة ودوائرها ومصالحها وسائر ما تملك من وسائل في سبيل غرضه. كان عماله يستعملون التهديد والترغيب حيناً يلوحون بقضية فلسطين زاعمين أن سلامتها تقتضي الإلتفاف حول صاحب فكرة التعديل.
- "لقد كان تعديل الدستور لغرض شخصي المفسدة الكبرى التي تفرعت عنها سائر المساوىء وفي مقدمتها تزوير الإنتخابات

ثم تواطؤ الفئة الحاكمة مع الطائفة النفعية والمزوَّرة من كثرة المجلس النيابي على خزينة الدولة ومصالح الأمة.. تواطؤ أدى إلى إباحة أموال وهتْك حرمة القوانين وهدد مصالح الأمة.

- "إن الإنقلاب كان في جملته دفعا مشروعاً لطائفة طويلة متسلسلة من أعمال عدوانية أثيمة على دستور البلاد ومصالح الأمة وحريات الشعب ما كان من سبيل لدرئها والتخلص منها إلاَّ بطُرق التمرد والثورات الدامية التي تصبح مشروعة حين يفسد الحُكْم ويخرج صراحة على أحكام الدستور والقوانين. ذلك ما كان لا بد أن يلجأ إليه الشعب لولا أن الجيش باشر الأمر بنفسه فوفَّر ما وفَّر من دماء ونكبات.
- "إلى جانب الحركة الإصلاحية الشاملة حول وضْع دستور وقانون للإنتخابات جديديْن، فإن من أهداف الإنقلاب بذْل السعي الحثيث في سبيل تقريب العلاقات القائمة بين الدول العربية من الوحدة التي تصبو إليها الشعوب العربية بمختلف أقطارها. وفي ما يتعلق بالصلات الخارجية فإن الإنقلاب السوري حريص على القواعد والمبادئ الغالية على الأمم الديمقراطية وعلى منظمة الأمم المتحدة...".

منْع الإتجار بالرقيق في منطقة اللاذقية ... ومنْع العقال والكوفية والشروال

وفوجيء كثيرون في الداخل والخارج بتصريحات للزعيم حسني الزعيم الذي أدلى بها خلال لقاء له يوم الإثنين 11 أبريل/نيسان 1949 مع مندوبي الصحف ومراسلي الوكالات الأجنبية. ولقد عكست التصريحات همومه على صعيد الجبهة الداخلية. ونلاحظ أنه في رد

على سؤال حول السياسة الداخلية للحركة الإنقلابية قال: "لقد أصدرتُ الأوامر المشددة إلى الجهات المختصة بمنع الإتجار بالرقيق في منطقة اللاذقية، وحظَّرتُ القيام بذلك تحت طائلة العقوبة بعد المحاكمة. كما أننا نعمل الآن لإجراء تنظيم إجتماعي في سوريا يتناول توحيد الأزياء ومنْع العقال والكوفية والشروال الخ... بغية النهوض بالبلاد نهضة إجتماعية تتفق مع البلاد المتمدنة من هذه الوجهة. أما أهل القرى فإنهم بحاجة إلى تنظيم فني وصحي وجمْع كل أربع قرى بقرية واحدة نموذجية...".

إستقطاب الزعماء اللبنانيين
المناوئين لرياض الصلح

وإستطاع حسني الزعيم بعدما أمسك الحكم بقبضته أن يستقطب بعض الزعامات اللبنانية التي يمكن أن يواجه بها رئيس وزراء لبنان رياض الصلح المتعاطف مع الرئيس شكري القوتلي الذي تم قلب حُكْمه. ونلاحظ أن وفداً لبنانياً مرموقاً وصل ظهر يوم الأربعاء 13 أبريل/نيسان 1949 إلى دمشق وجرى لأعضائه إستقبال رسمي على الحدود مع أنهم ليسوا وفداً رسمياً. ويضم الوفد عبد الحميد كرامي وسامي الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط ونصوح الفاضل وسليمان العلي. ونلاحظ أيضاً أن حسني الزعيم شخصياً أقام لأعضاء الوفد مأدبة غداء رسمية بعدما كان إستقبلهم في مكتبه. كذلك فإنه تم توديعهم رسمياً عندما عادوا مساء اليوم نفسه إلى بيروت بإستثناء كميل شمعون الذي عقد إجتماعاً آخر مع حسني الزعيم.

حكومة برئاسة الزعيم...
والخارجية لعادل أرسلان

في الوقت الذي كانت الإعترافات من دول غير أساسية تتوالى بالحُكْم الجديد إرتأى حسني الزعيم، الذي أسعدتْه بوادر إهتمام كل من العاهل السعودي الملك عبد العزيز والعاهل المصري الملك فاروق ونوري السعيد رئيس وزراء العراق بالإنقلاب الذي قام به، أن يتم تشكيل حكومة جديدة وإختار سياسياً مدنياً لهذه المهمة هو فيضي الأتاسي. وتزامن مع التكليف نقْل رئيس الحكومة السابق خالد العظم من مستشفى المزة حيث يقيم إلى منزله. وقد توجَّه ضابط إلى المستشفى وأبلغ العظم بقرار نقْله إلى منزله ثم إصطحبه بسيارة عسكرية وقال المقربون من رئيس الحكومة السابق إنه قرر ألاَّ يتعاطى العمل السياسي لكن ذلك لم يتأكد تماماً. وسرعان ما أعلن الأتاسي عدم تَمكُّنه من تشكيل الحكومة، لأن بعض الذين إستمزجهم في أمر توزيرهم لم يتجاوبوا معه. وإزاء ذلك شكَّل الزعيم حسني الزعيم الحكومة برئاسته وإحتفظ بوزارتيْ الداخلية والدفاع. أما بقية الوزراء فهم: الأمير عادل أرسلان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية. فيضي الأتاسي للمعارف والشؤون الإجتماعية. فتح الله صقال للإقتصاد الوطني. حسن جبارة للمالية. لكن الأتاسي إعتذر عن قبول المنصب الوزاري فتم إسناد وزارة المعارف والشؤون الإجتماعية إلى خليل مردم بك وهو أديب معروف. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إنه تم في اليوم نفسه تعديل في الحكومة قضى بإسناد وزارة الإقتصاد إلى وزير المالية حسن جبارة وإسناد وزارة الأشغال العامة إلى فتح الله صقال.

لكن الحُكْم الإنقلابي الجديد مازال يحتاج إلى الإعتراف الدولي والعربي به وبالذات إعتراف الدول التي لها تأثيرها العربي والإقليمي مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية ومصر... وحتى لبنان الذي يشكِّل عدم إعترافه بالحُكْم السوري الجديد مصدر إقلاق هذا الحُكْم. كذلك إنه يحتاج إلى مباركة الجامعة العربية ومساندة العراق له وإلاَّ كيف سيصمد.

وفي ضوء هذه الثغرات حدثت التطورات الآتية:

وصل إلى دمشق يوم الإثنين 18 أبريل/نيسان 1949 رئيس وزراء العراق نوري السعيد على متن طائرة يقودها نجله صباح يرافقه وفد يضم وزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس أركان الجيش العراقي صالح صائب. وبدت هذه الزيارة كما لو أنها رد على زيارة وفد سوري وصل إلى بغداد قبل وصول نوري السعيد بأربعة أيام وكان برئاسة فريد زين الدين. وفي أعقاب المحادثات التي أجراها السعيد في دمشق مع حسني الزعيم صدر بلاغان عن الزيارة والمحادثات. بلاغ مديرية الدعاية في العراق جاء فيه: "منذ مدة والحكومة العراقية ترقب بإهتمام زائد سير مفاوضات الهدنة بين اليهود والحكومة السورية.

ولما كانت الحكومة العراقية حريصة كل الحرص على ألاَّ يغتنم اليهود فرصة الإنقلاب السوري فيتشددوا في مفاوضات الهدنة أو يعتدوا على حدود سوريا، فقد رأت من واجبها أن تناصر سوريا بكل ما لديها من قوة ولهذا الغرض سافر فخامة رئيس الوزراء لتطمين سوريا بأن العراق يعتبر أي إعتداء صهيوني على حدودها إعتداء عليه بالذات، وأن الجيش العراقي مستعد لتلبية نداء الأخوة في كل ساعة تدعوه الضرورة إلى ذلك...". وبلاغ رسمي سوري جاء فيه أن المحادثات التي أجراها الوفد العراقي مع الزعيم حسني الزعيم ومعه بعض المسؤولين العسكريين والمدنيين "دارت حول الصلات والمصالح التي تربط

بين القطرين الشقيقين في دائرة العروبة الواسعة وميثاق جامعة الدول العربية. وقد أعرب صاحب الفخامة رئيس وزراء العراق عن إبتهاج القطر الشقيق حكومة وشعباً بالكيفية السليمة والسلمية التي تم بها الإنقلاب السوري الموطِّد لإستقلال سوريا ونهضتها. كما أعرب عن إستعداد العراق لمظاهرة سوريا في كل النواحي والقضايا التي تمس سوريا".

في اليوم نفسه (الإثنين 18 أبريل/نيسان 1949) وصل إلى دمشق من القاهرة الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا. وقبْل أن يلتقي بالزعيم حسني الزعيم أجرى جولة من المحادثات مع صديقه فارس الخوري الذي وضعه في أجواء الحُكْم الجديد في سوريا. وبعد إجتماع مطوَّل عقده عزام باشا مع حسني الزعيم توجَّه الأمين العام للجامعة العربية إلى بيروت وإلتقى رئيس الوزراء رياض الصلح الأمر الذي يعني أنه مكلَّف بنقل بعض العتب من زعيم الإنقلاب في سوريا على حملة بعض الصحف اللبنانية التي يرعاها الصلح على الحُكْم الإنقلابي. وبعد لقائه برياض الصلح إلتقى عزام باشا بالرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري بحضور الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية وإنتهى إلى تفاهُم على أن يجتمع رياض الصلح بحسني الزعيم في أحد مكانيْن: إما مصيف بحمدون اللبناني، أو بلدة شتورة الواقعة على مسافة خمسة كيلومترات من الحدود مع سوريا. ولسبب سوري أو لبناني، لم يتم الإجتماع في المكانيْن المشار إليهما وإنما توجَّه رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح إلى دمشق قبْل ظهر يوم الأحد 24 أبريل/نيسان 1949 يرافقه بعض مساعديه، وجرى له على الحدود إستقبال رسمي. وفور وصوله عقد إجتماعاً مع الزعيم حسني الزعيم إستغرق نصف ساعة بحضور وزير الخارجية السورية الأمير عادل أرسلان، ثم توجه حسني الزعيم إلى فندق "أوريان بالاس" لرد الزيارة إلى الضيف اللبناني وأقام بعد ذلك في داره مأدبة غداء تكريماً له وعاد رئيس الوزراء اللبناني إلى

بيروت في اليوم نفسه بعدما قام بزيارة عائلية إلى دار إبن عمه عفيف الصلح وزير سوريا المفوض في بغداد. وتضمَّن البلاغ الرسمي السوري عن الزيارة أن رئيس الوزراء رياض الصلح أعرب للزعيم حسني الزعيم عن "إرتياح لبنان للوضع الجديد في سوريا...".

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة رياض الصلح إلى دمشق تمت في الوقت الذي كانت وزارة الخارجية السورية تتلقى من وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية البرقية الآتية: "معالي وزير الخارجية/دمشق. أتشرف بإبلاغ معاليكم إعتراف الحكومة اللبنانية بحكومتكم وأرجو للحكومة السورية ولمعاليكم حُسْن التوفيق متمنياً للشعب السوري الشقيق الرفاهية والمجد".

ومن الواضح أن رياض الصلح تعمَّد حدوث أمريْن. الأول هو أن يتم اللقاء بالزعيم حسني الزعيم في دمشق وليس في أرض لبنانية وذلك على أساس أنه في هذه الحالة يُجرى له إستقبال رسمي سوري بدل أن يُجرى لحسني الزعيم إستقبال رسمي إذا هو جاء إلى شتورة أو بحمدون. والأمر الثاني هو أنه لم يترك إلى ما بعد زيارة دمشق أمر إعلان الإعتراف بالحُكْم الإنقلابي الجديد كي لا يبدو أن ذلك حدث نتيجة ضغط من زعيم الإنقلاب عليه، وإنما جعل الإعتراف يتزامن مع الزيارة. لكن في الوقت نفسه يمكن الإفتراض بأن حسني الزعيم هو الذي لم يرحِّب بفكرة اللقاء في أرض لبنانية لأنه بروتوكولياً أكثر من رئيس حكومة وأنه إذا كان لا بد من اللقاء ففي هذه الحالة يكون مع رئيس الجمهورية اللبنانية وليس مع رئيس الوزراء.

كيف أعلن الملك عبد العزيز
إعترافه بعهد حسني الزعيم

ويوم الخميس 21 أبريل/نيسان 1949 فوجيء السوريون بأن زعيم الإنقلاب حسني الزعيم يتوجه إلى مطار ألماظة في القاهرة على متن طائرة عسكرية يرافقه سكرتيره الخاص نذير فنصة.

وكان في إنتظاره في مطار ألماظة كريم ثابت المستشار الصحافي للملك فاروق وقد أبلغه أن الطائرة الخاصة بالملك ستنقله للقاء الملك في المزارع الملكية في إنشاص.

وإستقبل الملك فاروق ضيفه وتناولا طعام الإفطار معاً ثم دارت بينهما محادثات أعقبتْها مأدبة غداء ثم جولة في حدائق "زهراء إنشاص" تم خلالها إلتقاط الصور التذكارية ثم قاد الملك سيارته وإلى جانبه حسني الزعيم في إتجاه مطار "زهراء إنشاص". ومن هناك توجَّه حسني الزعيم إلى مطار ألماظة ثم إلى مطار المزة في دمشق. وكل ذلك وليس هنالك أحد يعرف بأمر الزيارة إلاّ في أضيق نطاق. وتضمَّن البلاغ الرسمي المشترَك "أن دولة الزعيم أراد بهذه الزيارة توكيد ما تكنه سوريا حكومة وشعباً لمصر وجلالة مليكها المعظم من أسمى عواطف الإخاء والإجلال...".

من الواضح أن الزيارة المفاجئة التي قام بها حسني الزعيم إلى الملك فاروق ساهمت في صدور إعتراف المملكة المصرية بالعهد الإنقلابي الجديد والذي تزامن مع عودة حسني الزعيم إلى دمشق. وتجدر الإشارة إلى أنه قبْل الزيارة كان حسني الزعيم أوفد مبعوثين إلى كل من الملك عبد العزيز في الرياض والملك فاروق في القاهرة، وأن هذا التحرك ساهم في سرعة الإعتراف حيث أن المملكة العربية السعودية إعترفت بالحُكْم الجديد يوم إعتراف المملكة المصرية به (أي الأحد 24 أبريل 1949). وكان الإعتراف السعودي على درجة عالية من الأهمية حيث أن

الملك عبد العزيز شخصياً هو الذي أعلن ذلك في برقية بعث بها إلى حسني الزعيم وكانت على النحو الآتي: "حضرة صاحب الدولة حسني بك الزعيم رئيس الوزارة السورية – دمشق. يطيب لنا وقد وفَّق الله مسعاكم إلى إقامة حكومة سورية جديدة. وفي نفس الوقت الذي نعترف بها نوجه إلى دولتكم التمنيات الصميمية مشفوعة بأطيب تمنياتنا لنجاح دولتكم ولرفاهية وسعادة الشعب السوري الشقيق".

التوقيع: عبد العزيز آل سعود

بعد إعتراف المملكتيْن المصرية والسعودية ولبنان والجامعة العربية التي سعى أمينها العام عزام باشا لتحقيق هذه الإعترافات بالحُكْم الإنقلابي، بدأت إعترافات الدول الكبرى تتوالى إعترافاً بعد إعتراف. ومع كل إعتراف كان الحُكْم الإنقلابي يكتسب المزيد من الشرعية به ويحقق مزيداً من الصمود على صعيد الداخل. وكانت فرنسا هي الأُولى بين الدول الكبرى التي إعترفت وتلتها بريطانيا ثم الولايات المتحدة فإيطاليا وبلجيكا واليونان.

إستفتاء وخمسة أسئلة ومواصفات ومرشح واحد

إطمأن الزعيم حسني الزعيم إلى أن النافذة اللبنانية التي أتت منها الرياح بقوة لم تعد تقلقه مادام تم إقفالها. وإطمأن كذلك إلى أن المسعى السعودي والمصري جاء بما يعزِّز تَطلُّعه إلى بدء مرحلة جديدة من الحُكْم يكون فيه رئيساً للجمهورية. وكان إصراره على إستعادة الضابط أكرم طبارة والجنود الذين كانوا معتقَلين معه في لبنان ونجاحه في ذلك ورقة أفادته وسط الجيش السوري حيث إعتبر أفراده أن الزعيم حسني الزعيم حريص على كبرياء هذا الجيش وعنفوانه. كما أن هذه الورقة أفادته في أوساط التجار فضلاً عن أنها جعلت السياسيين المعارضين يؤثرون الصمت وعدم مواجهة الحُكْم الإنقلابي في لهجة أو أُخرى.

ويوم الإثنين 6 يونيو/حزيران 1949 عقد مجلس الوزراء جلسة برئاسة "صاحب الدولة القائد العام للجيش السوري والقوى المسلحة رئيس الوزراء" (هكذا تسلسَل المناصب رسمياً للزعيم حسني الزعيم) وأقر مشروع المرسوم التشريعي المتضمن تنظيم الإستفتاء والانتخاب المتعلقيْن بإعادة الحياة الدستورية في سوريا.

وحدد مشروع المرسوم يوم السبت 25 يونيو/حزيران 1949 موعداً لإجراء الإستفتاء والإنتخاب. أما بالنسبة إلى أصول الترشيح فإن مشروع المرسوم إشترط في مَن يرشح نفْسه لرئاسة الجمهورية أن يكون سورياً متمتعاً بالحقوق المدنية مكملاً الأربعين من عمره عند الترشيح...

وتم إعداد خمسة أسئلة لكي يجيب عنها الناخب ب "نعم" أو "لا" عدا السؤال المتعلق بإنتحاب رئيس الجمهورية فيكتب الناخب إسم المرشح الذي يختاره. أما الأسئلة الخمسة فهي:

السؤال الأول: هل تريدون أن يُنتخب رئيس الجمهورية لأول مرة من الشعب بالإقتراع السري العام من بين السوريين المتمتعين بحقوقهم المدنية والذين أكملوا عند ترشيحهم سن الأربعين ويعلن إنتخابه من لدن مجلس النواب وأن تحدد مدة الرئاسة بالدستور.

الجواب: "إما "نعم" أو "لا".

السؤال الثاني: هل تريدون أن يخوَّل رئيس الجمهورية بمرسوم إشتراعي يُتخذ في مجلس الوزراء وضْع دستور جديد خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ إنتخابه على أن يصدَّق من الشعب بطريق الاستفتاء المباشر أو من قِبَل مجلس النواب؟

الجواب: إما "نعم" أو "لا".

السؤال الثالث: هل تريدون أن يخوَّل رئيس الجمهورية ريثما يتم وضْع الدستور وتصديقه صلاحية إصدار المراسيم التشريعية بما فيها ذات الصفة الدستورية متخذَة في مجلس الوزراء؟

الجواب: إما "نعم" أو "لا".

السؤال الرابع: هل تريدون إعتبار السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية المبيَّنة في السؤال الثالث ذات مفعول يشمل المراسيم التشريعية الصادرة منذ 30 مارس 1949؟

الجواب: إما "نعم" أو "لا".

السؤال الخامس: مَن تختارون رئيساً للجمهورية من المرشحين؟

الجواب: إسم الرئيس.

وحدد مشروع المرسوم يوم التاسع عشر من يونيو/حزيران 1949 موعداً لإنتهاء موعد الترشيح.

وعلى الفور بدأت الصحافة السورية التمهيد كي لا يرشِّح أحد نفسه أمام الزعيم حسني الزعيم. وها نحن نقرأ في صحيفة "القبس" العدد الصادر يوم الأربعاء 8 يونيو 1949 مقالة لصاحبها نجيب الريس الذي هو أحد أبرز الكُتاب السوريين في تلك الحقبة يقول فيها: "الحقيقة أن حسني الزعيم الذي نشأ في قلْب الكفاح المزمن منذ كان ضابطاً صغيراً إلى أن صار قائداً كبيراً وذاق مرارة السجن والنفي والتشريد وقسوة الحياة في الثكنات والصراع مع القواد الفرنسيين الذين كانوا يتحكمون بهذه البلاد فحاربوه وحاربهم، هو الذي يليق ليجعل في هذه البلاد حُكْماً يشعر الناس بهيبته في الداخل ويحترمه الأجانب في الخارج، بعد أن ثبُت بأن الحرمة والإعجاب والعطف لم تكن بكل أسف لرجال السياسة وخطباء البرلمان بل كانت وستظل للأمة التي تحكم حُكْماً مدنياً بالروح العسكرية وتجعل من الجيش سياجاً لحماية الدستور والدفاع عن الحدود. ونحمد الله أن حسني الزعيم حين يصبح رئيساً للدولة ويتبوأ رئاسة الجمهورية في أواخر هذا الشهر لن يشعر بأنه مدين في مركزه لحزب أو عائلة أو دولة أجنبية فلا منة عليه لإنسان يفضي له حين يغضب، بل المنة لله وحده ولهذا الجيش وضباطه وجنوده الذين هم من صميم الأمة يمثِّلون كل بيت وكل عائلة، فليس فيهم بالنسبة لمجموع الأمة إلاّ إبن أو أخ أو صهْر أو قريب

أو ذو رحم. يضاف إلى هذه المزايا التي أوجدها الإنقلاب أن طريقة إنتخاب الرئيس لرئاسة الجمهورية طريقة شعبية لا يتحكم بمصير هذا الرئيس الذي يُنتخب بها حزب أو منظمة أو مجلس لأن مِن أسوأ ما عانته رئاسات الجمهوريات وستعانيه هو أن يكون إنتخاب أصحابها من قِبَل فريق من النواب يتحكمون بالأشخاص ويساومون على الأصوات...".

وها نحن نقرأ في الصحيفة نفْسها في عددها الصادر يوم الجمعة 10 يونيو/حزيران 1949 ولم يُذكر بعد أن هناك أحداً من رجال البلاد يفكر بترشيح نفسه. وينعقد الإجماع على أن لا يكون أي مرشح آخر وأن يكون دولة الزعيم رئيس مجلس الوزراء هو الذي يجب أن يتولى رئاسة الجمهورية وأن يتم إنتخابه بالتزكية وبالإجماع الشعبي وأن يستمر في قيادة البلاد حتى يحقق لها ما ترجوه ويسير بها في طريق الرقي وسُلّم النجاح والتقدم...". وبدا هذا الكلام وكأنما هو رسالة إلى كل مَن يمكن أن يفكر بترشيح نفسه لكيلا يقْدِم على ذلك.

ثم نقرأ صبيحة يوم بدء قبول الترشيح (الخميس 16 يونيو/حزيران 1949) في الصحيفة نفسها ما يشبه التذكير لمَن تُسوِّل له نفسه ترشيح نفسه أن لا يفعل ذلك، حيث نشرت الصحيفة الآتي: "بدأت صباح اليوم مدة قبول طلبات الترشيح لرئاسة الجمهورية وإتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتبليغ كل ترشيح يُقدَّم برقياً إلى سائر الأنحاء السورية. وستنتهي مدة الترشيح مساء اليوم التاسع عشر من حزيران الحالي. والمعروف أن ما أداه دولة الزعيم للبلاد سوف يجعل منه المرشح الوحيد للرئاسة نظراً لإجماع الناخبين على إنتخابه تقديراً لما أتاه من أعمال الإنقاذ وإستلام القيادة في الوقت المناسب...".

قبْل أن يبدأ الإستفتاء أعلن أنه بات رئيساً

لم ينتظر الزعيم حسني الزعيم يوم الإستفتاء لكي يتم الإعلان عن أنه بات رئيس جمهورية سوريا وإنما حدث الإعلان عن ذلك قبْل يوم من الإستفتاء.

ففي السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأحد 19 يونيو/حزيران 1949 تسلَّم محافظ العاصمة السورية (دمشق) كتاب ترشيح حسني الزعيم الذي كان مستوفياً شروط الترشيح. وكان الكتاب على النحو الآتي: "حضرة محافظ مدينة دمشق الممتازة الأكرم. لمَّا كنتُ حائزاً الشروط المطلوبة قانوناً لرئاسة الجمهورية فإني أتقدم إلى مقامكم الكريم بإستدعاء ترشيحي لرئاسة الجمهورية حسب الأصول وتفضَّلوا بقبول إحترامي.

دمشق 19-6-1949
حسني الزعيم

وتسلَّم الزعيم من المحافظ إيصالاً رسمياً بقبول ترشيحه. وفي السابعة والدقيقة الخامسة وضعت محافظة العاصمة ضبطاً أعلنت فيه ترشيحه، وأبرقت إلى وزارة الداخلية تُبلغها ما جاء في الضبط فرفعت الداخلية البرقية إلى رئاسة مجلس الوزراء، وأبلغت المحافظة بعد ذلك وزارة الداخلية بأن أحداً لم يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية من سكان المحافظة رغم مضي مدة الترشيح القانونية، وإتصلت بعد ذلك المحافظات السورية بالمقامات الرسمية تعلن أن أحداً لم يتقدم بترشيح نفسه فيها. وبذلك أصبح الزعيم حسني الزعيم المرشح الوحيد للرئاسة ويُعتبر قانونياً الفائز بالتزكية لرئاسة الجمهورية.

وتزامن مع ترشيح الزعيم حسني الزعيم نفسه للرئاسة صدور بيان يحمل توقيعه وكان على النحو الآتي:

"أيها الشعب السوري الكريم

"لقد قمتُ بالإنقلاب متوخياً وجْه الله ومصلحتكم العليا من تشييد الحُكْم على دعائم سليمة وطيدة تستطيع حمْل الأعباء الجسام الملقاة على عاتق هذا الجيل أمام الأطماع الخارجية في هذه الظروف الدقيقة، وصيانة البلاد من الفوضى التي تتهددها من طغيان الشهوات والأثرة الحزبية. وقد عزمتُ أن أحقق الإصلاح المنشود عن طريقك وأنا إنما من أجْلِك عملْت ولمصلحتك إجتهدْت، لذلك إتجهتُ إليك مستفتياً في الحُكْم الدستوري بموضوع رئاسة الجمهورية، فطلبتُ إليك آن تهديني بهديك في هذا الذي إرتأيت من إنتخاب رئيس الدولة من قِبَلك مباشرة من دون وساطة نوابك، ملتمساً رأيك بكل ما صدر عن الإنقلاب من أعمال.

"ولقد رأيتُ أن تتاح لك في الوقت نفسه إذا ما تبينت طريقة إختيار رئيس الجمهورية بصوتك، أن تبوح بهذا الصوت لتفصح عن إختيارك بالإنتخاب.

"ولقد أفسحتُ مجال الترشيح لجميع المواطنين وكنت أتمنى أن يتقدم للرئاسة العليا من شاء ممَن حاز المؤهلات حتى إذا رأيتُ بينهم مَن يصلح لولاية أمرها أحجمتُ راضياً عن الترشيح ودخلتُ في غمار الناخبين.

"وقد ظللتُ أنتظر حتى ربع الساعة الأخيرة من الوقت الضروري للترشيح، وإذ لم أر أحداً قد ندب نفسه لمهام الرئاسة وجدتُ الواجب يقتضي أن ألبي رغبة الشعب الذي أعرب عنها بحصر مجال الترشيح بشخصي على هذا الشكل الإجمالي. فتقدمتُ متكلاً على الله ألتمس من الشعب الكريم ثقته الغالية معاهداً إياه في هذه الساعة التاريخية أمام الله والوطن أنني سأقف على خدمته كل ما أملك، وهو حياتي وما وهبني الله من قوة وأبذله رخيصاً في سبيله، كما برهنتُ على إستعدادي لذلك في ساحة الجهاد. والله أرجو أن يهدينا سواء السبيل".

دمشق 19 حزيران 1949

حسني الزعيم

إطلاق المدافع وإضاءة الأنوار...
ووفود ملكية للتهنئة

بعد ذلك بدأ تركيز وسائل الإعلام السورية على مسألة التصويت الشعبي على بقية ما تضمنته أسئلة الإستفتاء الذي جرى يوم السبت 25 يونيو/حزيران 1949 وأذاعت وزارة الداخلية نتائجه على النحو الآتي:

- من أصْل عدد الناخبين 816321 ناخباً إشترك في التصويت الفعلي 730031 نال منها الزعيم حسني الزعيم 726116 وبذلك يكون الزعيم فاز بمنصب رئيس الجمهورية بالأكثرية الساحقة.
- حول السؤال الأول المتعلق بإنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري العام بلغ عدد الذين قالوا "نعم" 728720.
- حول السؤال الثاني المتعلق بتخويل رئيس الجمهورية وضْع دستور جديد بلغ عدد الذين قالوا "نعم" 727482.
- حول السؤال الثالث المتعلق بتخويل رئيس الجمهورية صلاحية إصدار المراسيم التشريعية ريثما يتم وضْع الدستور بلغ عدد الذين قالوا "نعم" 727435.
- حول السؤال الرابع المتعلق بالسلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بلغ عدد الذين قالوا "نعم" 727552.

بعد إعلان النتائج الذي رافقه إطلاق المدافع مئة طلقة وطلقة أضيئت الأنوار في القصر الجمهوري وتوجَّه الرئيس حسني الزعيم إلى الصالون الكبير في القصر مرتدياً بدلة مدنية يتبعه وزير الخارجية الأمير عادل أرسلان وبقية الوزراء ورجال الدولة. وقد جلس في صدر الصالون وإلى يمينه الأمير عادل أرسلان فخليل مردم بك وفتح الله صقال وإلى يساره أسعد الكوراني وحسن جبارة ونوري الأيبش وعبدالله عطفة. وبعدما تناول المرطبات وأخذ قسطاً من الراحة تسلَّم الرئيس إستقالة الحكومة وكلف الدكتور محسن البرازي بتشكيل حكومة جديدة وفي الوقت نفسه

بدأت الشخصيات السياسية السورية والوفود الشعبية تصل إلى القصر لتُقدِّم واجب التهنئة. ومن بين الوافدين بعثة ملكية مصرية برئاسة الفريق عمر فتحي باشا وبعثة ملكية سعودية برئاسة الشيخ فؤاد حمزة مستشار الملك عبد العزيز. وحيث أن إعلان نتائج الإستفتاء وإنتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية تزامن مع حلول شهر رمضان (للعام الهجري 1368) فإن التكريم للضيوف الزائرين تمثَّل بمآدب الإفطار.

لبنان أول دولة تعترف بإنتخاب حسني الزعيم رئيساً

وفي بيروت إستقبل رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح الوزيرَيْن المفوضيْن في السفارة الأميركية والسفارة البريطانية وأبلغهما أن لبنان أول دولة تعترف بإنتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية السورية وأن رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري تبادل مع الرئيس حسني الزعيم برقيتيْن. ولوحظ أن برقية الشيخ بشارة الخوري كانت رداً على برقية بعث بها الرئيس حسني الزعيم إلى عدد من الحكام العرب يحيطهم عِلْما بأنه بات رسمياً رئيساً للجمهورية السورية. وعلى النحو الآتي نثبت نص البرقيتيْن:

"حضرة صاحب الفخامة حسني بك الزعيم. رئيس الجمهورية السورية المعظم – دمشق.

تلقيت بمزيد من السرور برقية فخامتكم المعلِنة إسناد مقاليد رئاسة الجمهورية لشخصكم الكريم ويطيب لي أن أُقدِّم إلى فخامتكم تهانيَّ الحارة وأبادلكم صادق الشعور بالمودة والأخوة المتوثقة أواصرها بين البلديْن الشقيقيْن في ظل مبادئ الجامعة العربية وأن أُعبِّر بإسمي وبإسم الشعب اللبناني عن أصدق التمنيات بالسعادة والتوفيق لفخامتكم وبدوام الهناء والسؤدد للشعب السوري الشقيق العزيز. التوقيع بشارة الخوري".

وردّ الزعيم بالبرقية الآتية:

"حضرة صاحب الفخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم – بيروت. يسرني أن أتوجه إلى فخامتكم بعميق الشكر على ما حملت إليَّ برقيتكم من كريم التهنئة ونبيل العاطفة تجاه سوريا وشخصي بمناسبة تشرُّفي بإستلام مقاليد رئاسة الجمهورية متمنياً لفخامتكم دوام السعادة والتوفيق وللبنان العزيز وشعبه الشقيق إطراد العلاء والرخاء. التوقيع: حسني الزعيم".

حكومة جاهزة سلفاً برئاسة محسن البرازي

ولمجرد أن تم الإعلان رسمياً عن نتائج الإستفتاء وبات الزعيم حسني الزعيم رئيساً للجمهورية تسلَّم من الدكتور محسن البرازي كتاباً يحمل تاريخ الأحد 26 يونيو/حزيران 1949 تضمَّن أسماء الوزراء الذين تتألف منهم حكومته وهم: الدكتور محسن البرازي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والداخلية. الأمير مصطفى الشهابي وزيراً للعدلية. خليل مردم بك وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف العام. حسن جبارة وزيراً للمالية والإقتصاد الوطني. نوري الأيبش وزيراً للزراعة. فتح الله صقال وزيراً للأشغال العامة. اللواء عبدالله عطفة وزيراً للدفاع الوطني.

وواضح من تاريخ الكتاب الذي تزامن مع إعلان نتائج الإستفتاء أن الحكومة جاهزة سلفاً ولم تكن هنالك حاجة إلى المشاورات، وأن المفاجأة الأكثر أهمية هي أن الأمير عادل أرسلان الذي أدار الديبلوماسية السورية منذ اليوم الأول للإنقلاب وكان موضع ثقة الزعيم حسني الزعيم لم يشارك فيها، ربما لأنه يرتضي أن يكون وزيراً في الحكومة إذا كان رئيسها هو زعيم الإنقلاب نفسه لكنه لا يرتضي الشيء نفسه إذا كان رئيس الحكومة هو الدكتور محسن البرازي. وقد عقدت الحكومة الجديدة إجتماعها الأول في القصر الجمهوري وتصدَّر الإجتماع الرئيس حسني الزعيم. وشارك في الإجتماع الدكتور أنور حاتم الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء والدكتور كامل أشرفية المدير العام للدعاية والنشر ونذير

فنصة السكرتير الخاص للرئيس حسني الزعيم. والإثنان أشرفية وفنصة هما عملياً يتوليان الإعلام الذي لم تكن له حقيبة في حكومة البرازي.

الكلمة الأُولى من الزعيم الرئيس إلى الشعب

بعد هذا الإجتماع وجَّه الرئيس حسني الزعيم كلمته الأُولى إلى الشعب السوري وكانت على النحو الآتي:

"أيها الشعب النبيل

"لقد إستفتيتُك في ما قمت به، متوخياً وجه الله ومصلحتك من أعمال وما مارستُ من صلاحيات منذ الثلاثين من آذار فأفتيتَ وبالإيجاب أجبتَ. وإستطلعتُ رأيك في وضْع رئاسة الجمهورية فرأيت تصديق ما إقترحْت. ونشدتُ ثقتك الغالية فمحضتْني إياها بكثرة أصواتك العظيمة ورفعْتني إلى مقام رئاسة الجمهورية وبإرادتك العليا المباشرة.

"وإني لأتجه إليك يتملكني شعور قدسية إرادتك بأعمق ما يمكن أن تعرب نفسي عنه من شكر لهذه الثقة السامية تنيطها بشخصي معاهداً إياك، إذ أتشرف بتقلد ولايتك، أن أنهض بالرسالة السامية التي حمَّلْتني إياها بكل ما أملك من قوة وعزم، وإخلاص وحزم، لا أبغي إلاَّ بلوغ الغاية في خدمتك، ولا أرى إلاَّ تحقيق أقصى أهدافك في العز والمجد جاهداً في حث الخطى في سبيل تقدمك وإرتقائك في جميع ميادين الفكر والعمل. وسأبذل كل ما أستطيع لتهيئة الوسائل التي تكفل الذود عن حياضك وتؤمِّن صيانة سيادتك لتظل حراً منيع الجانب عزيز السلطان بين الأمم لا تنال منك أطماع الطامعين.

ويهمني أن أُعلن أمام الأمة العربية عزمي المستمد من عزمك على السير بجانب جميع المخلصين في الجامعة العربية نحو غاياتها المثلى التي هي أمنية الأجيال والعصور. كما أصرح أمام الملأ جميعاً بتمسكي بالمبادئ الديمقراطية وحرصي على خدمة رسالة الحق والسلام في العالم. وإني إذ أجدد لك الشكر أبعث إلى جميع أفرادك وإلى جيشك الباسل تحية

العروبة والإخلاص داعياً إلى الله أن يمدني بتأييده لخدمتك وإعلاء شأنك".

القوتلي يغادر البلاد إلى سويسرا ليريح ويستريح

بعد تسلُّم حسني الزعيم رسمياً منصب رئاسة الجمهورية وجد الرئيس السابق شكري القوتلي، الذي تم وضْعه قيد الإقامة الجبرية في منزله، أنه من الأكرم له أن يغادر البلاد مادام إستقر رأي السوريين على الحُكْم الإنقلابي غير عابئين بالرئيس الأول لسوريا المستقلة.

وفي أعقاب إتصالات جرت في شأن وضْع القوتلي تَقررَ أن يغادر الرئيس السابق البلاد مع عائلته وأن يتم توديعه رسمياً. وكان ذلك تصرفاً حكيماً من قِبَل الرئيس حسني الزعيم وتفكيراً عاقلاً من جانب مستشاريه الذين أخذ بنصيحتهم.

وفي الثانية عشرة من ظُهر يوم الإثنين 27 يونيو/حزيران 1949 كان الرئيس القوتلي ومعه زوجته وإبنته وإبنه (وهما صغيران) يصعدون إلى الطائرة التابعة للخطوط الجوية الإسكندنافية المتجهة إلى جنيف عن طريق روما. وقد جرى له وداع رسمي في مطار دمشق شارك فيه رئيس الوزراء الدكتور محسن البرازي والعقيد بهيج كلاَّس ممثِّلاً الرئيس حسني الزعيم. كما أن كتيبة من الشرطة العسكرية برئاسة ضابط أدت له التحية في المطار. وشارك في التوديع أصدقاء الرئيس القوتلي الذين رافقوه من منزله بعدما تم رفْع الحظر عنه والسماح لهم بزيارة الرئيس السابق والسلام عليه. وعندما حاول رجال الصحافة في جنيف سؤاله عن خططه المستقبلية وهل سيواصل العمل السياسي إكتفى بالرد أنه جاء إلى سويسرا (الأقرب لفظاً إلى سوريا) للراحة وأنه إصطحب معه قرينته ونجليْه أما باقي أفراد العائلة فما زالوا في دمشق.

ولقد شعر العهد الجديد بشيء من الإرتياح بعد مغادرة الرئيس شكري القوتلي البلاد لأن وجوده في الإقامة الإجبارية، كما كانت الحال،

كان يُقلق الحُكْم الإنقلابي الذي يعرف ما الذي يعنيه الرئيس شكري القوتلي بالنسبة إلى السوريين الذين ينظرون إليه على أنه رمز من رموز الإستقلال المضيئة فضلاً عن أن له إمتداداته العربية وصداقاته ذات التأثير في مجريات القرار العربي. ولا ينسى الحُكْم الإنقلابي حجم الإقلاق الذي تسببت به الصحافة اللبنانية التي تحظى بدعم رئيس وزراء لبنان رياض الصلح المتعاطف مع الرئيس القوتلي، وذلك لما كانت تكتبه بيم الحين والآخر عن الإنقلاب وخفاياه وعن مستقبل سوريا في ظل هذا الحُكْم.

ترويج للعهد الجديد في الصحف وفي مساجد سوريا

وإلى ذلك الشعور بالإرتياح بدأ الترحيب الإعلامي بالحُكْم الجديد محلياً وعربياً ودولياً. فها نحن على الصعيد المحلي، على سبيل المثال، نقرأ للكاتب والشاعر والصحافي نجيب الريس مقالاً إفتتاحياً في العدد الصادر من صحيفته "القبس" يوم الثلاثاء 28 يونيو/حزيران 1949 وتحت عنوان "جمهورية الطامحين. رئيس يحلم بالمجد وبالجيش" يقول فيه: "نحن شهد الله كنا وما زلنا وسنظل في أشد الحاجة إلى هذا النوع من الحُكْم وهذا الطراز من الرجال لأنه لا يليق بهذه الأمة غير هذيْن النوعيْن، بل لعله لا يليق بالعالم كله، إلاّ رجال مرهوبون يحبون بلادهم ويمشون بها دائماً إلى خيرها لا يطلبون رضاء الشارع ولا يعملون زلفى للجماهير بل يخدمونها رغماً عنها. وها إن رجلاً من طراز حسني الزعيم إستطاع أن يتحكم وحده في ساعة من ساعات حزمه فإذا به ينشىء في خلال ثلاثة أشهر دولة وضع ميثاقها أمس بكلمات موجزة واضحة هي: المجد والطموح والجيش والنظام. ألا حيَّا الله جمهورية الطامحين وغفر لجمهورية القانعين...".

وها هي صحيفة "الموند" الفرنسية الشهيرة والعريقة تنشر لمناسبة الإستفتاء وتسلُّم الزعيم حسني الزعيم منصب رئيس الجمهورية مقالة جاء

فيها: "لقد ظهر الزعيم أنه رجل يحبذ المغامرات فقد حالفه التوفيق في حركته الإنقلابية من دون إراقة قطرة واحدة من الدماء، كما حالفه الحظ في التغلب على جميع التيارات المعارضة له، وإستطاع التوفيق بين حركته ومختلف التيارات السياسية في الدول العربية. ولقد تتبعت فرنسا الحركة الإنقلابية السورية منذ البداية بكثير من العطف وإستطاع حسني الزعيم أن يكتسب لنفسه الأنصار لا بمواقفه ضد الهاشميين فحسب وإنما بتصريحاته المناهضة للشيوعية أيضاً. ولقد كفل حسني الزعيم لنفسه صداقة الجميع تقريباً وتأييد الدول الأجنبية في ميدان السياسة الخارجية. أما في ميدان السياسة الداخلية فإنه إعتمد على أنصار النظام الجمهوري الذين يعتبرونه الرجل الوحيد الذي في إستطاعته أن يحول دون إنضمام سوريا إلى الهاشميين، كما أن ميوله الوطنية تبعث الأمل في إمكانية الثأر من الصهاينة. ولدى حسني الزعيم من المؤهلات ما يمكنه من تحقيق حلمه بإستعادة عهد صلاح الدين...".

وإلى ذلك نشطت الآلة الإعلامية الرسمية فبدأت الصحف والإذاعة تنشر أخباراً وموضوعات عن الرئيس حسني الزعيم ونشاطاته الرسمية تتسم بالتعظيم. ومن الواضح أن الإسم من جهة كعائلة وكرتبة عسكرية (أي الزعيم) لعب دوراً في هذا المضمار حيث أنه منذ طفولته لا يُنادى إلاّ بالزعيم. وكمثال على إستعداده النفسي للتعظيم نلاحظ أن وزير مصر المفوض في دمشق (الرجل الأول في البعثة الديبلوماسية المصرية) بادر منذ اللحظة الأُولى إلى إقامة حفلة إفطار في دار المفوضية على شرف الرئيس حسني الزعيم الذي باتت رتبته العسكرية هي "المشير" والتي هي أعلى رتبة عسكرية في الجيش ولم يحملها أحد من قبْله. وكانت حفلة الإفطار في غاية الفخامة والأبهة وإرتدى خلالها الرئيس الجديد للمرة الأُولى زي المشير (أي الفيلد مارشال). وخلال الحفلة تم عرْض شريط سينمائي يمثِّل توزيع هدايا الملك فاروق على ضباط وجنود الجيش السوري. وكانت الهدايا عبارة عن علب من الحلوى من إنتاج محل

الحلويات الشهير في مصر والمسمى "جروبي". وقد نقلت الهدايا إلى دمشق ثلاث طائرات حربية مصرية ورافقتها بعثة ملكية ترأسها البكباشي شفيق مهنا ياور الملك الذي قام شخصياً ومعه أفراد البعثة بتوزيع علب الحلوى على الضباط والجنود في الجبهة. وقد بلغ وزن العلب ثمانية أطنان.

وبالإضافة إلى الآلة الإعلامية نشطت بعض أجهزة الدولة في أوساط خطباء المساجد حيث يكون لهؤلاء التأثير الكبير على الذين يؤدون صلاة الجمعة. وها نحن نسمع ونقرأ خطبة يوم الجمعة المصادف الأول من يوليو/تموز 1949 والسادس من رمضان 1368هـ التي ألقاها أبو الفرج عبد القادر الخطيب وكانت حول الإنقلاب وزعيمه الذي صار رئيساً للبلاد.

وفي هذه الخطبة جاء الآتي: "إن أجمل المصادفات أن يرافق حلول شهر رمضان المبارك في هذا العام قيام حُكْم جمهوري جديد في البلاد وتسلُّم مقام رئاسة الجمهورية رجل الجيش السوري الباسل المشير العظيم فخامة حسني الزعيم الذي تدين له البلاد وتعرف له جميله...". وها نحن نقرا أيضاً بعد ذلك ما قاله الشيخ محمد بهجت البيطار في خطبة أول صلاة جمعة يؤديها حسني الزعيم بعدما بات رئيساً للجمهورية وكانت يوم الجمعة 8 يوليو/تموز 1949 المصادف الثالث عشر من رمضان 1368 هـ وقد أداها في "جامع الدقاق" في الميدان. وفي هذه الخطبة قال الشيخ محمد: "إن حركة الإنقلاب التي قام بها فخامة الرئيس غمرت الكهول بالحماسة والتوثب فكيف بالشباب. لقد قضى الزعيم المحبوب على الميوعة والتخنث وأعاد عهد الرجولة وسيعيد تاريخ البطولة العربية، وإن كثيراً من البلدان العربية تتمنى أن تكون لها مثل نعمة الإنقلاب التي ظَفَرْنا بها. إن حسني الزعيم أصبح مهوى قلوب الشعب السوري، فهو الذي قهر عدونا في فلسطين وسيكون له مع هذا العدو موقف أعظم وأكبر وسيعيد رواء الأمبراطورية العربية. لقد كان داهية الألمان بسمارك

يقول: إعطوني مائة ألف مقاتل مسلم وأنا أقاتل العالم وأغلُبه، وفخامة الزعيم يريد أن يعيد مجد العرب الأول في فجر الإسلام بهؤلاء المؤمنين...".

مواقف بالغة الأهمية في المقابلة الصحافية الأُولى

وبدأت وسائل الإعلام الأجنبية تهتم بالرئيس السوري الجديد وترصد المواقف التي يتخذها خصوصاً أن الصراع على سوريا كان على أشُده. وكانت المقابلة الصحافية الأُولى من نصيب الصحيفة السويسرية "غازيت دو لوزان" ربما لأن سَلَفه الرئيس شكري القوتلي إختار سويسرا للإقامة بعد إسقاط حُكْمه ثم الإفراج عنه من قِبَل السلطات الإنقلابية لمجرد أن تم تسلُّم الزعيم حسني الزعيم منصب رئاسة الجمهورية.

وفي هذه المقابلة حدد الرئيس حسني الزعيم مواقف بالغة الأهمية:

- حول الجامعة العربية قال:

ترى الجامعة نفسها أمام الأمر الواقع من جرّاء قيام دولة إسرائيل كما أنها تعاني في داخلها إضطراباً بحيث لابد من أن تزيل سوء التفاهم الذي يفرِّق بين أعضائها وإلاَّ فستتألف جامعة جديدة تُكيِّف نفْسها حسب الموقف الحاضر. وإذا لم تنشأ هذه الجامعة فسأتجه إلى عقْد حلف مع مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان.

- حول العلاقة مع مصر والملك فاروق قال:

علاقتي بمصر وجلالة الملك فاروق على خير ما يرام منذ الساعة الأُولى. فقد سلكت وجلالة مليكها نحوي مسلكاً نبيلاً ولا يسعني إزاءه إلَّا أن أُعلن شكري على رؤوس الأشهاد.

- حول العلاقة مع السعودية والملك عبد العزيز قال:

كان صنيع الملك عبد العزيز آل سعود معي صنيع الأبطال ولن أنسى قط ما قَطَعه على نفسه من عهود.

- حول الموقف من لبنان والنظرة إليه قال:

سأدافع عن إستقلال لبنان كما أدافع عن إستقلال سوريا. فنحن ولبنان نؤلف وحدة إقتصادية وتجمع بيننا مصالح مشتَرَكة عديدة. وإذا كان حدث في الماضي نزاع بين السوريين واللبنانيين فهو من قِبَل النزاع الذي يحدُث بين الأخوة.

- حول العلاقة مع العراق والموقف من مشاريع نوري السعيد قال:

بمجرد أن توليت مقاليد الأمور قدُم إليَّ نوري السعيد يهنئني، ولا شك أنه كان يظن أنه سيظفر مني بالموافقة على ضم سوريا إلى العراق في ظل العرش الذي يتولى الوصاية عليه الأمير عبد الإله ولكني أعارض وسأظل أعارض في قيام سوريا الكبرى. ولقد ظن نوري باشا أيضاً أنه يخيفني بحشد قوات عراقية على الحدود السورية، لكنه إضطر إلى سحْبها آخر الأمر. وإذا أراد أيضاً أن يخيفني فهو يعلم أنني أعرف كيف أتحداه. ويجب ألاَّ ينسى أن قلوب العراقيين شعباً وجيشاً هي مع سوريا وليست معه.

- حول الإتحاد السوفياتي والشيوعية قال:

إن سياستنا ليست موجَّهة ضد الإتحاد السوفياتي في أي حال. وهنالك فرْق بين الإتحاد السوفياتي كدولة وبين الشيوعية في سوريا. وإني لن أسمح بأي حركة شيوعية تقوم في سوريا. وإذا كانت علاقتنا بالإتحاد السوفياتي تسير في مجراها الطبيعي فإن ذلك لن يمنعني من مناهضة أي حركة شيوعية في البلاد وبكل قوة.

- حول العلاقة مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قال:

العلاقة ودية مع الولايات المتحدة وفرنسا. أما علاقتنا مع بريطانيا العظمى فإنها حسنة جداً. ولكن لابد لبريطانيا من أن

تسلك نحو سوريا مسلكاً يدل على حُسْن الطوية ولا يسعنا أن نخفي عليها أننا لن نقْبل مشروع سوريا الكبرى في أي حال وسنناضل ضد كل مسعى يثير ثائرة النفوس في الشرق الأوسط من أجْل مشروع الهلال الخصيب...

حملة عراقية بسبب إندفاع الزعيم نحو مصر والفاروق

في الوقت الذي بدأ الرئيس حسني الزعيم يواصل ترتيب أمور جمهوريته مطْمَئناً إلى النافذة اللبنانية التي كانت تأتي منها الريح عاصفة أحياناً، كانت العلاقة المتوترة بينه وبين العراق تضغط عليه خصوصاً وأن الصحف العراقية لم تتوقف عن مهاجمة الإنقلاب منذ لحظة حدوثه. ولقد بذل حسني الزعيم قبل أن يتم الإعلان عن الإستفتاء الشعبي الذي إختاره رئيساً للجمهورية محاولات كثيرة لجعْل العلاقة بينه وبين العراق جيدة لكنه قوبل بالصد مراراً. وتملَّكه شعور بأن المشكلة هي مع الوصي على العرش الأمير عبد الإله الذي على ما يبدو لم يرتح على الإطلاق لإندفاع حسني الزعيم نحو مصر وربْط أوثق العلاقة مع الملك فاروق. وزرعت أطراف كثيرة في رأس الزعيم أفكاراً خلاصتها أن مشكلته مع رئيس وزراء العراق نوري السعيد، لكن حادثة أكدت أن مشكلته هي مع الأمير عبد الإله. ففي سياق سعيه لتطبيع العلاقة بينه وبين العراق إغتنم ذكرى جلوس الملك فيصل الثاني على العرش فألقى لهذه المناسبة في الإذاعة السورية كلمة ودودة تحيي الملك فيصل وتشيد به. وإلى ذلك بعث ببرقية تهنئة إلى الأمير عبد الإله يهنى فيها بذكرى الجلوس. لكن الوصي على عرش العراق لم يرُد على البرقية بإسمه وإنما أوكل إلى رئيس التشريفات أن يرد، الأمر الذي قابله حسني الزعيم بالإمتعاض. وهذه الحادثة مع ما سبقها من حملات في معظم الصحف العراقية على

الإنقلاب السوري جعلت حسني الزعيم عن طريق مستشاره الخاص نذير فنصة وهو الإعلامي المتمرس يوعز إلى الصحف السورية بالرد على الحملات العراقية بالمثل والتركيز على شخص الأمير عبد الإله وكيف أنه سيُنسق مع ملك الأردن هجومه على سوريا. وقد كتبت الصحف السورية عن الأمير عبد الإله الكلام الكثير الذي يطعن بوطنيته "وخيانته للقضية الفلسطينية" وكتبت أيضاً أن سر ضيقه من حسني الزعيم هو "أن بطل الإنقلاب السوري الذي إختاره الشعب رئيساً للجمهورية لم تفرضه دولة أجنبية مثلما هي حال الوصي على العرش في العراق...".

وكان الرئيس حسني الزعيم يأمل من تصعيد الرد على الحملات الصحافية العراقية أن يعيد الأمير عبد الإله النظر في موقفه لكن ذلك لم يكن سهلاً، فضلاً عن أن الرئيس حسني الزعيم قرر في الوقت نفسه الرد على الموقف العراقي ببادرة لافتة للإنتباه ويعرف مستشاروه، على الأقل، مدى الأثر الذي تُحدْثه في نفس الأمير عبد الإله. فهو في هذه الأجواء السياسية المتوترة أوفد يوم الخميس 7 يوليو/تموز 1949 إلى القاهرة بعثة على جانب كبير من التميز لتُقدِّم الشكر إلى الملك فاروق على موقفه من الإنقلاب ثم ما تلا الإنقلاب من تطورات. وقد ترأس البعثة رئيس الوزراء محسن البرازي وضمت نذير فنصة المستشار الخاص للرئيس وإثنين من كبار الضباط هما الزعيم أنور محمود والمقدم إبراهيم الحسيني. وحملت البعثة معها أرفع وسام حربي في سوريا تم صُنعه في أرقى دُور صناعة الأوسمة في باريس من الذهب الخالص والأحجار الكريمة. ثم أوفد الرئيس حسني الزعيم بعثة أُخرى إلى القاهرة يوم الأحد 7 أغسطس/آب 1949 برئاسة وزير الدفاع اللواء عبد الله عطفة وعضوية نذير فنصة السكرتير الخاص للرئيس والمقدم بديع بشور، حاملة إلى الملك فاروق "وسام الشرف العسكري" الذي قرر الرئيس حسني الزعيم إهداءه إلى العاهل المصري. وقالت الصحف السورية الصادرة يوم سفر البعثة "إن (وسام الشرف العسكري) هو أحدث وسام حربي تم إستحداثه

في سوريا منذ عهد الإستقلال وقد أمر بإستحداثه صاحب الفخامة الرئيس وكان جلالة الملك فاروق أول رجل في الدنيا يقدَّم إليه...".

ونلاحظ أن الوسام الجديد تم منْحه إلى الملك فاروق بعدما إضطربت العلاقات السورية – العراقية مجدداً في أعقاب حديث صحافي منسوب إلى الملك الهاشمي عبدالله أشار فيه إلى مساومات بين تركيا ومصر على حساب سوريا وهو ما إعتبرتْه حكومة حسني الزعيم محاولة للتفرقة بين مصر وسوريا.

تسليم أنطون سعادة لإعدامه في لبنان

ولقد تزامنت مع تسلُّم حسني الزعيم منصبه كرئيس للجمهورية أحداث خطيرة في لبنان طرفاها الدولة وقوى الأمن من جهة و"الحزب القومي السوري" وزعيمه أنطون سعادة من جهة أُخرى. وقد إنتهت المواجهات بين قوى الأمن والحزب والتي شملت مهاجمة المخافر والإستيلاء على بنادق رجال الأمن اللبناني، بالقبض على قادته وبينهم أنطون سعادة. وقد لزمت أوساط الرئيس حسني الزعيم الصمت إزاء الأنباء التي إنتشرت وأفادت بأنه هو الذي سلَّم أنطون سعادة الذي تمكَّن من دخول الأراضي السورية وأن ذلك جرى ضِمْن صفقة. أما الحكومة السورية فإنها نفت هذه الأنباء. وقد حوكم سعادة أمام المحكمة العسكرية التي قضت بإعدامه ولم يأتِ القرار بالإجماع وإنما بالأكثرية، وتم تنفيذ الحُكْم رمياً بالرصاص من قِبَل 12 جندياً يوم الجمعة 8 يوليو/تموز 1949، وفي وقت كان المسحراتية في شوارع بيروت يضربون على طبلاتهم داعين الصائمين إلى الإستيقاظ لتناول السحور لأن الدنيا كانت شهر رمضان. وأعقب ذلك شن حملة مطاردات واسعة النطاق لقادة الحزب الذين كانوا بالمئات نتيجة النمو الملحوظ والسريع للحزب في أوساط معظم الطوائف اللبنانية. وقد نشرت الصحف اللبنانية ونقلت عنها الصحف السورية الكثير عن شجاعة أنطون سعادة في تَلَقِّيه نبأ الحُكْم

عليه بالإعدام وكيف أنه كان رابط الجأش هادئ الأعصاب يبتسم للجلاد ورفض أن يموت راكعاً.

والذي يؤكد أن حكومة حسني الزعيم لم تكن بعيدة عن مسألة تسليم أنطون سعادة أنه بعد ثلاثة أيام على إعدام أنطون سعادة كانت بعثة شرف سورية يترأسها وزير الدفاع اللواء عبدالله عطفة وتضم نذير فنصة السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية وفؤاد المحاسني الأمين العام لوزارة الداخلية والمقدم إبراهيم الحسيني مدير شرطة الجيش، تصل إلى الحدود اللبنانية في طريقها إلى بيروت لتقديم الشكر للرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري على تهنئته للزعيم حسني الزعيم بتسلُّمه منصب رئيس الجمهورية، ولتدشين عهد جديد من العلاقات بين لبنان والحُكْم السوري الذي بات يترأسه حسني الزعيم. وقد تم إستقبال البعثة رسمياً على الحدود من قِبَل وفد يضم ناظم عكاري مدير مكتب رئيس الوزراء ممثِّلاً لرئيس الجمهورية وعزت خورشيد مدير المراسم في وزارة الخارجية والزعيم نور الدين الرفاعي مدير الأمن العام. وعلى مدخل بيروت إستقبل البعثة فيليب تقلا وزير الإقتصاد والعقيد جميل لحود قائد موقع بيروت. وأوردت وسائل الإعلام السورية تفاصيل حول إستقبال اللبنانيين للبعثة وكيف أن محافظة بيروت قامت برش الشوارع بالمياه من فرن الشباك إلى السراي الكبير وأن عشرات اللبنانيين إصطفوا على طرفيْ الشوارع للترحيب بالبعثة، وهتفوا بحياة الرئيسيْن اللبناني والسوري. وعلى مدخل السراي إستقبل البعثة جورج حيمري مدير غرفة رئاسة الجمهورية. وتوجهت البعثة بعد ذلك إلى ديوان رئيس الجمهورية حيث إستقبل أفرادها وكان إلى جانبه رئيس الوزراء رياض الصلح. وبعد إستراحة في ديوان الرئاسة إصطحب رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح البعثة بموكب رسمي إلى القصر الجمهوري في عاليه حيث أقيمت تكريماً لها مأدبة إفطار حضرها أركان الدولة اللبنانية من مدنيين وعسكريين تلاها تعليق الأوسمة على صدور أفرادها. ثم غادرت البعثة السورية عائدة إلى دمشق.

وفي اليوم التالي (الأربعاء 13 يوليو/تموز 1949) إستقبل رئيس الوزراء رياض الصلح في مكتبه الوزراء المفوضين لكل من المملكة العربية السعودية والمملكة المصرية والمملكة الهاشمية وأبلغهم أن العلاقات بين سوريا ولبنان قد عادت إلى سابق عهدها من الود والأخاء. وطلب من وزير مصر المفوض من دون غيره من الوزراء الثلاثة أن يرفع شكره إلى الملك فاروق على ما بذله في سبيل التوفيق بين سوريا ولبنان.

وجاء هذا اللقاء وما قيل فيه تمهيداً لزيارة سيقوم بها إلى دمشق رئيس الوزراء رياض الصلح. ولكن تعليقات نشرتْها بعض الصحف اللبنانية تسبَّبت في تلبد الجو السياسي بالغيوم الداكنة. وقد إنتقدت هذه التعليقات إتفاق الهدنة الذي عقدتْه الحكومة السورية مع اليهود وقالت ما معناه إن سوريا بهذا الإتفاق سلَّمت فلسطين لليهود. وإرتأت الحكومة اللبنانية في ضوء رد الفعل الإعلامي السوري العاصف على هذه التعليقات التي وردت في صحف ليس العراق بعيداً عنها، أن تعالج الأمر على وجه السرعة. ونلاحظ ذلك من خلال بلاغ صدر مساء الأحد 31 يوليو/تموز 1949 عن مديرية الدعاية والنشر في لبنان وتضمَّن الآتي: "نشرت بعض الصحف المحلية وبعض وكالات الأنباء أخباراً غير صحيحة عن سوريا الشقيقة. إن مديرية الدعاية والنشر مكلَّفة أن تنفي نفياً باتاً صحة الأنباء وفي الوقت نفسه تلفت نظر الصحافة ووكالات الأنباء إلى أن نشْر أنباء لا صحة لها كهذه من شأنه تعكير جو العلاقات الودية بين البلديْن الشقيقيْن. وفي حال تكرار نشْر مثل هذه الأخبار تجد الدوائر المختصة نفسها مع الأسف مضطرة إلى إتخاذ الإجراءات القانونية". ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الشرطة اللبنانية – على حد قول وسائل الإعلام السورية – صادرت وأتلفت جميع الصحف اللبنانية الصادرة صباح الأحد والتي حملت على إتفاق

الهدنة بين سوريا وإسرائيل "لتجنِّيها على سوريا وشنِّها حملة مغرضة موحى بها من دولة أجنبية...".

دستور لم يُنشر وبيان لم يُذع... وفرحة لم تتم

كانت الصحف السورية الصادرة يوم الخميس 11 أغسطس/آب 1949 تنسب إلى مصادر رسمية أن الحكومة السورية ستنشر الدستور وتضعه برسم المناقشة قبْل الإستفتاء عليه من قِبَل الشعب مقدمة للتصديق عليه ثم الدعوة إلى إنتخابات نيابية تسفر عن برلمان جديد يمكن إجتماعه في شهر سبتمبر/أيلول 1949.

وفي اليوم نفسه كانت المصادر الرسمية القريبة من القصر تصرح بأن الرئيس حسني الزعيم سيدلي عما قريب ببيان شامل يوضح فيه للشعب السوري أموراً لم تُعرف بعد عن الأسباب التي أهابت به للقيام بالإنقلاب العسكري وأن الرئيس "يُعنى عناية خاصة بالجيش السوري كي يصبح أمضى سلاحاً وأوفر عدداً وعدة...".

ويوم الأحد 14 أغسطس/آب 1949 كانت الصحف السورية تنشر خبراً عن حفلة ساهرة أقامها الهلال الأحمر وتبرَّع فيها الرئيس حسني الزعيم بقلمه الذي تم وضعه في المزاد على الطريقة الأميركية. وتزامن هذا الإهتمام من جانب الرئيس السوري مع إهتمامه بحملة التبرع الواسعة للجيش والتي تابعها ورعاها. وفي اليوم نفسه كانت صحيفة "القبس" تنشر مقالاً إفتتاحياً لصاحبها نجيب الريس يثير فيه وفي ضوء إتفاق الهدنة الذي أبرمتْه "جمهورية حسني الزعيم" مع إسرائيل، موضوع إهمال سوريا لمهاجريها وكيف ترفض الإستفادة من مالهم وعِلْمهم في حين أن إسرائيل تعيش على إعانات وتبرعات المهاجرين اليهود في جميع أنحاء الدنيا. ثم ينتهي إلى القول: "إن الحرب بين العرب واليهود لم تنته لأنها لو إنتهت على أن لا تُستأنف في المستقبل لكان معناه القضاء على العرب والإسلام نهائياً. فلا بد من حرب ثانية ولابد من إستعداد لها منذ اليوم.

وها هي الحكومة السورية في عهدها الحاضر تبذل على التسلح وتنظيم الجيش من المال والجهد ما يكفل لجيشها الوقوف في الوقت الحاضر أمام اليهود على الأقل. وها هي مصر قد رصدت موازنة إستثنائية لجيشها إذ صدَّق البرلمان على ثلاثة وخمسين مليون جنيه للسلاح والتنظيم، لأن مصر وملك مصر وشعب مصر لن تنسى هزيمتها ولا ثأرها من إسرائيل. فبلاد العرب فيها من الموارد الدائمة والإمكانيات الهائلة ما يضمن لدولها تأليف جيوش تزيد أضعافاً مضاعفة عن الجيش اليهودي، وإن مصر وسوريا والعراق وحدها من دون شرق الأردن ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية قادرة على قذْف اليهود في البحر إذا إستعدت ثلاث سنين فقط لحرب الثأر وغسل العار. وإننا نهيب بالحكومة السورية وعلى رأسها الجندي الشجاع حسني الزعيم أن يستفيد من المهاجرين السوريين وأن ترسل إليهم وزراء مفوضين ورجالا يجعلون من كل مفوضية حكومة سورية صغيرة وسط شعب سوري من أخلص الناس لبلادهم وقوميتهم وأن تُطلعهم على أخبار بلادهم وإنقاذ شرف العرب من عار الهزيمة. إن سوريا تملك وحدها من دون سائر العرب ثروة من المال والرجال وإن في وسعها أن تستفيد من هذه الثروة بقليل من البذل والعناية والتصميم. فإلى فخامة الرئيس الذي يجعل الجيش مصدر القوة ويضعه فوق كل شيء وإلى رئيس مجلس الوزراء نتوجه طالبين أن يضاف إلى الجيش المرابط جيش من رعايا الوطن النازحين...".

لكن هذه الدعوة المخلصة التي كان يتبناها خيِّرون كثيرون في سوريا لم تبصر النور.. ذلك أنه في وقت لاحق من اليوم نفسه كان يصدر البلاغ رقم واحد عن زعيم آخر هو القائد العام للجيش والقوى المسلحة الزعيم سامي الحناوي، والمعروف عنه أنه أحد أقرب العسكريين إلى حسني الزعيم يعلن قيام إنقلاب جديد هو الإنقلاب الثاني في سوريا. ويعلن أيضاً أنه تم القبض على الزعيم حسني الزعيم، ورئيس الوزراء محسن البرازي وإعدامهما رمياً بالرصاص بعد محاكمة سريعة جرت لهما.

كوكبة من جنرالات سوريا في الأربعينات والخمسينات

بعضهم شارك في إنقلاب بعد آخر،

وهناك بينهم مَن دفع حياته ثمناً للمشاركة (الصورة الأُولى فوق).

والزعيم حسني الزعيم مع بعض الجنرالات خلال زيارة تفقدية للجبهة (الصورة تحت)

الزعيم حسني الزعيم في أربع لقطات تعكس ملامح وجهه التي يتسم معظمها بالغرور والقساوة.. وتلك عموماً طبائع بعض جنرالات الإنقلابات على الشرعيات

الأهرام

انقلاب عسكرى جديد فى سوريا يطيح بحكومة حسنى الزعيم
اعتقال الزعيم والبرازى فجر امس ومحاكمتهما واعدامهما فى سرية واحدة

VIII . No. 33,441.

Entered as Second-Class Matter, Pontiac, New York, N. Y.

NE

R LIMITS
BY CITY
00 IN '50

Debts for
ts May
Finds

HIGHER

er, Will
ments
all

President, Premier of Syria Are Killed in Officers' Coup

Zayim Regime Overthrown by Leaders of Army—Hard Fight Reported

By ALBION ROSS
Special to The New York Times.

DAMASCUS, Syria, Aug. 14—Marshal Husni Zayim, Syrian chief of state since the coup d'etat March 30, and his Premier, Mohsen el Barazi, were executed this morning after having been taken from their homes and tried by a court-martial at Mezze Prison, it was announced today.

The communiqué was issued by a committee of officers that has taken over governmental authority until "a legal

36 SAV
AS AIRL
A FORC

49 Passeng
Were Abo
Down O

RUTH NICHO

British Traw
Plane Offici

نهاية حسني الزعيم مقتولاً. هكذا نشرت صحيفة "الأهرام" التفاصيل وهكذا فعلت الشيء نفسه صحيفة "نيويورك تايمس".. وسائر وسائل الإعلام العربية والأجنبية

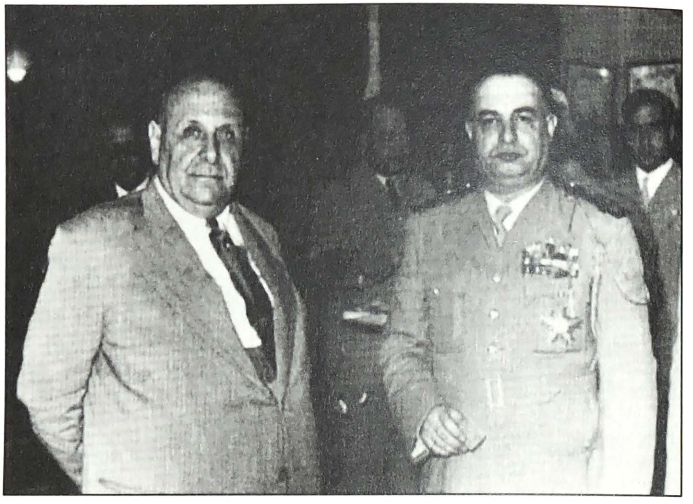

لقاء بين الرئيس اللبناني بشارة الخوري والزعيم حسني الزعيم

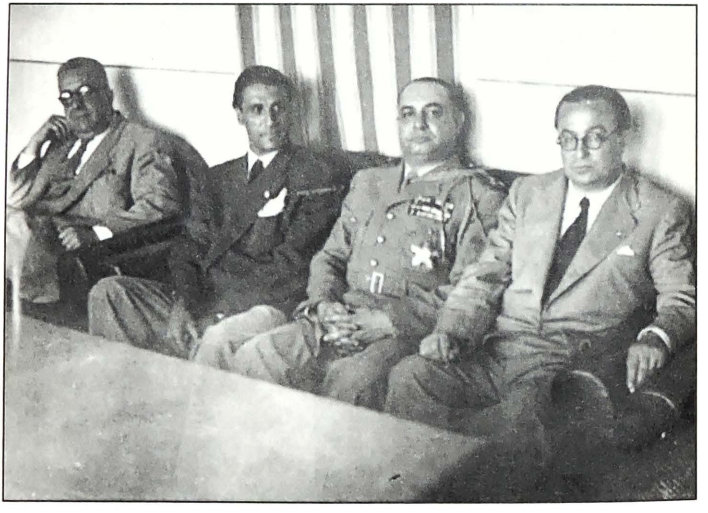

... ولقاء آخر للزعيم مع وفد كتائبي برئاسة الشيخ بيار الجميّل

طابعان بريديان يحملان بطبيعة الحال صورة الزعيم حسني الزعيم. الأول أصدرته دائرة البريد في الجمهورية السورية. والثاني صدر عن الإتحاد البريدي العالمي. والإثنان بقيمة 50 قرشاً سورياً لكل طابع. وقد أُلغي الإصداران بزوال العهد الإنقلابي

قبْل الإنقلاب عليه: الرئيس شكري القوتلي محاطاً بعدد من رجال الدين المسيحي

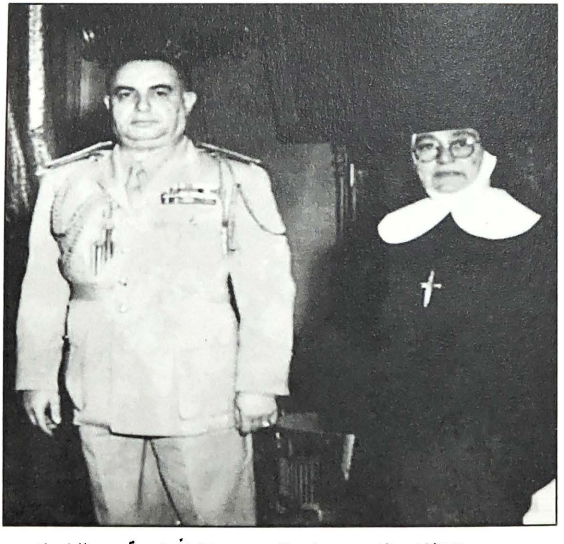

... وبعد الإنقلاب الزعيم حسني الزعيم مستقبلاً رئيسة دير للراهبات

خلال لقاءات للزعيم حسني الزعيم في الجبهة مع زوار عسكريين عرب وأجانب

قبّل الإنقلاب الرئيس شكري القوتلي ضيفاً على الملك فاروق في سراي عابدين
(كلاهما بالبدلة الرسمية)

ويعد الإنقلاب على القوتلي، الرئيس حسني الزعيم زائراً الملك فاروق
وقد إرتدى الإثنان الزي العسكري

جولة في منزل السيد شكري القوتلي
بعد تخليه عن الرئاسة
الاثنين تنفرد بزيارة المواطن
العربي الأول في بيته بدمشق
هنا يعيش المواطن العربي الأول
شكري القوتلي

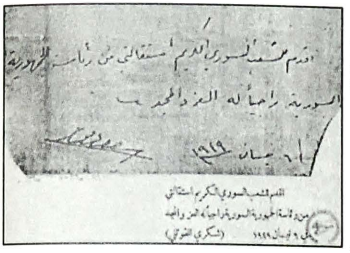

إستقالة رئاسية عربية فريدة من نوعها هي إستقالة شكري القوتلي
من رئاسة الجمهورية كتبها بخط يده ونصها:
"أقدّم للشعب السوري إستقالتي من رئاسة الجمهورية السورية راجياً له المجد والعز"

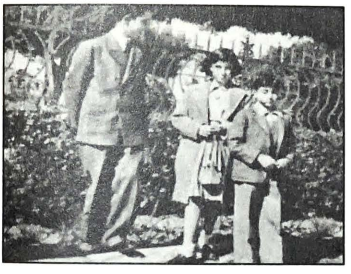

... وبعد الإستقالة كانت لمجلة "الإثنين" المصرية وذات الشهرة والإنتشار في الخمسينات، زيارة للرئيس المستقيل شكري القوتلي في منزله في دمشق. هنا إثنتان من الصور العائلية إلى جانب موضوع نشرته المجلة حول الزيارة واصفة المنزل بأنه "البيت الذي يعيش فيه المواطن العربي الأول شكري القوتلي في دمشق، بيت صغير بسيط لا يميزه من البيوت المحيطة به سوى عسكري من الحراسة "الديدبان". وهو مؤلف من طابقيْن، وتحيط به حديقة صغيرة. وفي الطابق الأول يستقبل القوتلي زواره العاديين، في غرفة إستقبال صغيرة إلى يمين الداخل. هي بسيطة الأثاث، ويلفت نظر مَن يدخل هذه الغرفة أربعة إطارات معلَّقة على حوائطها، الإطار الأول يضم كلمة صاحب البيت الوطنية المأثورة التي كان يذكي بها حماس الوطنيين المجاهدين من أبناء الإقليم الشمالي خلال أيام الجهاد والكفاح: "ما إستعصت الحرية على من وطَّد العزم على نيلها"

الإنقلاب الأول في روايتيْن

سورية من الرئيس خالد العظم
ولبنانية من الرئيس بشارة الخوري

في هذا الفصل من "عسكر سوريا وأحزابها" صفحات من مذكرات شاهديْن كتبها كل منهما بعدما باتا خارج السلطة والمساءلة. الشاهدان هما الرئيس الأول للبنان المستقل الشيخ بشارة الخوري، وخالد العظم رئيس وزراء سوريا يوم كان القوتلي رئيساً للجمهورية. ربما كتب العظم المذكرات بخط يده لكي تُنشر بعد رحيله وبذلك لا يعود الرد عليه ذا نفع، مع الأخذ في الإعتبار أن خالد العظم كان في ما رواه يسدد بالكلمات بعض

بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية في لبنان بعد نيْله الإستقلال

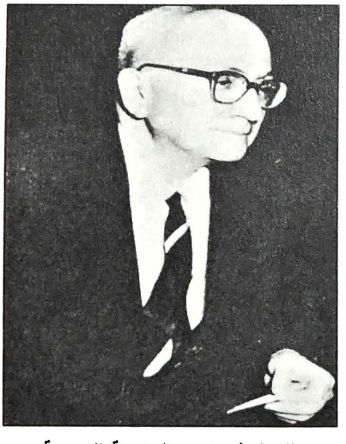

خالد العظم رئيس الحكومة السورية عند حدوث إنقلاب حسني الزعيم

اللكمات ضد كثيرين من أهل الحُكْم في زمن رئاسة شكري القوتلي بمن في ذلك الرئيس القوتلي نفسه. لكن مجرد تسجيله رواية ما حدث له يبقى نوعاً من التوثيق لأحداث بالغة الأهمية عن سوريا قبْل سبعين سنة وأهمها الإنقلاب العسكري الأول الذي قام به حسني الزعيم، وهي أحداث مِن حق جيل الحاضر وجيل مضى وكذلك الأجيال الآتية الإحاطة بها وهي تتابع ما تعيشه الأمة من إنقلابات.

هذا بالنسبة إلى رواية الرئيس خالد العظم. وأما بالنسبة إلى رواية الرئيس الشيخ بشارة الخوري فإن أهميتها في أن الرئيس يضيء على حقبة من العلاقات اللبنانية – السورية كيف كانت في زمن الإنقلاب العسكري الأول الذي قام به حسني الزعيم وإنعكاس هذا الإنقلاب على الحياة السياسية اللبنانية والعلاقات مع سوريا التي إنقلبت عسكرياً بعدما كانت مستقرة نتيجة علاقة ود مثالية بين لبنان بشارة الخوري ورياض الصلح وسوريا شكري القوتلي، مع الأخذ في الإعتبار أيضاً أن العبارات الغامزة في حق سياسيين لبنانيين وسوريين كانت واردة في بعض سطور الرواية الشيْخية كما في الرواية العظْمية.

رواية خالد العظم عن حسني الزعيم
ورئاسة شكري القوتلي

"سلام من صبا بردى أرقُّ
ودمع لا يكفكف يا دمشقُ
وبي مما رمتْكِ به الليالي
جراحات لها في القلب عُمقُ"
أحمد شوقي

في الآتي من السطور بعض ما رواه السياسي المرموق خالد العظم صاحب البصمة اللافتة في تاريخ النظام السوري وحكوماته منذ الإستقلال، توضيح لمسائل كثيرة ومحاولة إجابة عن تساؤلات عالقة. وهو بعدما إستقرت به الحال كتب مذكراته كما الذي فعله من قبْل الرئيس الأول للبنان المستقل الشيخ بشارة الخوري والرئيس الخَلَف كميل شمعون.

كان خالد العظم عندما عصف بسوريا الإنقلاب العسكري الأول في البلد الخارج حديثاً من حقبة الإنتداب الفرنسي كما حال لبنان، يشغل المنصبيْن الأهم: رئيساً للحكومة وفي الوقت نفسه وزيراً للدفاع.

في معرض إستحضاره إنقلاب حسني الزعيم يقول إنه كان شريكاً في الإنقلابات السورية منذ الثلاثين من آذار/مارس ليس كفريق قام بأحدها بل كشريك في الحوادث التي أدت إليها ويضيف محدِّداً: "لقد كنتُ على رأس الحُكْم في الإنقلاب الأول، وعضواً في الحكومة في

الإنقلاب الثاني، ومطّلعاً على الإنقلاب الثالث وما تلاه...".

ثم يدخل في واقع الأحوال التي مهدت السبيل أمام حسني الزعيم كي يقوم بالإنقلاب، ويسرد من الوقائع التي يختلط فيها الشعور بالمرارة مع بعض النقد الجارح لمَن عمل معهم بدءاً برئيس البلاد، على النحو الآتي:

"تسلمتْ سوريا إدارة شؤونها من السلطات الفرنسية يوم 17 آب/أغسطس 1943 وإنتخب مجلس النواب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ثم تشكلّت الحكومة برئاسة سعدالله الجابري وإشترك فيها جميل مردم ولطفي الحفار ونصوح البخاري وخالد العظم ومظهر رسلان وعبد الرحمن الكيالي وتوفيق شامية لكن الرئيس القوتلي كان "المهيمِن على مصالح الدولة وموجِّه الأمور كما يشاء. أما الوزراء فلم يكن إستمرار بقائهم في الحُكْم إلاّ بنسبة تَوافُق رأيهم مع رأيه، حتى إذا حاد أحدهم عنه او عمل بما لا يتفق مع ما يراه الرئيس، أُزيل عن الكرسي بشتى وسائل الضغط. ولم ينج من الإقصاء سعد الله الجابري أو فارس الخوري أو جميل مردم او لطفي الحفار أوغيرهم فكان، كلما بدَرَ من أحدهم ما يعكر مزاج الرئيس أو يخالف غيرهم خطته نحاه عن العمل. وكان يعمل بدهائه على أيقاع الفتنة بين الجميع، بقصد الإبقاء على زعامته، وإبعاد كل من يمكن أن ينازعه إياها. لكن النتيجة التي وصل إليها في آخر مدة حُكْمه، هي أن جميع من تعاونوا معه في بدء عهده، أي في 1943، أصبحوا بعيدين عنه وأخصاماً ألداء له. ولم يرتفع صوت بالدفاع عنه عند إنقلاب حسني الزعيم الأول، بل إرتفعت الأصوات المخنوقة وأيدت حسني الزعيم الذي أزاح كرسي الرئاسة من تحته.

وقبْل سرْد حوادث هذه الإنقلابات، لا بد لي من القول بأن الأسباب الحقيقية لقيام الإنقلاب الأول لم تكن كما يُظن، سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحُكْم. فأنا لا أُنكر سوء الحالة، لكني لا أعتبره سبباً حقيقياً لوقوع الإنقلاب، بل أعتبره من عوامل

نجاحه. وسأذكر في بحث عوامل النجاح ما كانت عليه الحال قبْل الإنقلاب.

أما الأسباب الحقيقية فتنحصر في كونها حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم، أراد حماية نفسه من العزل والإحالة على المحاكمة بتهمة الإشتراك في صفقات مريبة وخاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدَّموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفاً. إلاّ أنني لا أستبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الأجنبية في تحضير الإنقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الإقدام عليه. وفي ما يأتي تفصيل الأحداث التي سبقت ورافقت إنقلاب حسني الزعيم.

في الصباح المبكر من أحد أيام آذار 1949، هتف لي رئيس الجمهورية ودعاني للحضور حالاً إليه. وحين إجتمعتُ به قال لي: تعال معي نحضر تجربة الأسلحة والذخائر التي إشتريناها حديثاً. فإمتطينا سيارته وذهبْنا إلى سهل المزة، حيث كان في إنتظارنا القائد العام حسني الزعيم ولفيف من الضباط. وهناك شاهدْنا ثلاثة مدافع ضد الطائرات مصوبة إلى الجبل. وبدأ الجنود عملية التجارب، فلاحظْنا أنها كانت غير ناجحة، إذ أن الكثير من الطلقات لم يكن يخرج من فوهة المدفع. أما القليل الذي كان ينطلق، فلم يكن يصيب المرمى. وكانت وزارة الدفاع إشترت هذه المدافع والذخائر من الشركة المعروفة بإسم "الخماسية الصغرى" المؤلفة من فائز المالكي، ورفيق رضا سعيد، وإبراهيم مردم، وعادل الحنبلي، وخالد الأيوبي وشركاهم.

بعد أن مكثْنا ما يزيد على الساعة دون أن يتمكن الضباط والجنود الأخصائيون من إستعمال المدافع والذخائر على وجه مُرضي، تَحقق لدينا أن المدافع غير صالحة، وأن الذخائر فاسدة.

وعندما وصلْنا إلى قرية المزة طلب الرئيس إلى سائق سيارته الإنحراف إلى اليسار بدلاً من إتباع طريق المدينة. فسألتُه: إلى إين؟

فأجاب: "إنتظر". ووصلت بنا السيارة، ووراءها السيارة التي تُقل حسني الزعيم ومعاونيه، إلى مستودعات الجيش. وهناك دخلْنا أحد العنابر، وبدأ الرئيس يتجول بين أكياس وصناديق عديدة يسأل عن محتويات كل منها. وكانت الفاصوليا اليابسة تتكدس إلى جانب قمر الدين والزيت. وكان الرئيس يتظاهر بالإرتياح كلما شاهد نوعاً من الأنواع وتفحَّصه بيده، حتى وصلْنا إلى مجموعة من التنكات المعبأة سمناً. فطلب فتح إحداها ففُتحت، وإذ بنا نشاهد لون السمن أقرب إلى السواد، فأظهرْنا إستغرابنا.

ونظرتُ إلى حسني الزعيم، فرأيته ممتقع اللون بادي الإضطراب، وطلب الرئيس من أمين المستودع أن يُحضر "وابور كاز" ومقلاة وبيضاً ففعل. ووضعتُ قطعة من السمن ضمن المقلاة فلما حمِيَت تصاعدت منها رائحة كريهة حتى أننا إضطررنا إلى سد أنوفنا بمحارمنا. وكان حسني الزعيم يزداد إضطراباً وإمتعاضاً. وطلب الرئيس أن تُحمل تنكة السمن إلى سيارته ليأخذها معه لفحصها. ثم بارحْنا المكان.

قال لي الرئيس عندما إنفردْنا في السيارة: "هذه هي الصفقات التي تعقدها وزارة الدفاع، وهذه هي النماذج الفاسدة لمشرياتها". فقلت: "أتظن أن لحسني الزعيم يداً في الأمر؟" فقال: "ألم تر إضطرابه؟" قلت: "بلى". قال: "إبعث بهذا النموذج إلى مختبريْن كيميائييْن لتحليل السمن وبيان ما فيه من المواد الغريبة وما هو عليه من فساد".

وذهبتُ رأساً إلى وزارة الدفاع وتبعني حسني الزعيم. فسألتُه عمَن يعقد هذه الصفقات فأجاب: "هناك لجنة للعقود ولجان للإستلام". وقلتُ له: "مَن يُشْرف على هذه الشؤون كلها؟" فقال: "العقيد البستاني". ثم أمرتُ بإرسال النموذج للتحليل وبتغيير أعضاء لجان الإستلام، ريثما تُعرف النتائج. وكان الصحفيون قد سمعوا بالخبر، فسألوني عنه فأجبتهم بأن تحقيقاً سيجري بشأن بعض المواد التي يُشتبه في فسادها. ولمَّا نشرت الجرائد الخبر مقتضَباً وذكرت إنني أمرتُ بإجراء التحقيق، إستاء رئيس الجمهورية وظن أنني أريد أن أكسب السمعة الحسنة، عندما ذكَرَت

الجرائد أني أنا الذي تدخَّل في الأمر وأظهر الفساد. فأوعز إلى الصحف بأن تسرد زيارته للمستودع بالتفصيل وتذكُر أنه هو الذي أمر وزير الدفاع بفتح باب التحقيق ومعاقبة المسؤولين.

وجاءتني في اليوم التالي نتائج تحليل السمن تؤكد، بشكل لا يدع مجالاً للشك، أن ثمة مواد غريبة ومضرة بالصحة. فأصدرتُ الأمر شفاهاً إلى حسني الزعيم بإحالة العقيد البستاني على المحاكمة وتوقيفه. فإنزعج كثيراً وقال: "أرجوك أن توقِّع بنفسك مذكرة التوقيف". فأجبته قائلاً: "أرسلها لأوقِّعها". وهكذا كان. ويظهر أن حسني الزعيم رغب في تجنُّب توقيع مذكرة التوقيف بنفسه حتى لا يزعل منه البستاني، فيدلي في أثناء التحقيق بالحقائق التي تدين الزعيم. وقد أوقف النائب العام العسكري المتهمين المدنيين وبعض الضباط. وعلى الأثر سرت في أروقة مجلس النواب وفي المجتمعات أخبار التلاعب في مشتريات الجيش، وشاع أن الحكومة تنوي فتْح أبواب التحقيق في كثير من الصفقات العسكرية، وأن ثمة ضباطاً عديدين سيحالون إلى المحاكمة.

وفي جلسة مجلس النواب المعقودة في 17 آذار 1949، شن النائب فيصل العسلي حملة عنيفة على حسني الزعيم، مفنداً أعماله ومواقفه، وإتهمه بالخيانة والتآمر مع الملك عبدالله، وطالب بإحالته على المحاكمة. ثم صرَّح بأن ثمة محاضر وتقارير تثبت ذلك.

وبلغ حسني الزعيم ما قيل عنه في الجلسة فحضر إلى المجلس وإنتظر إنتهاء الجلسة. وقال لي عند خروجي من القاعة: "أتقبلون أن يقال عن رئيس الجيش ما قيل في هذه الجلسة؟" فأجبته بأني متعَب الليلة ولا أستطيع الإجتماع به لبحث الموضوع، وأشرتُ عليه بالمجيء إلى مكتبي في الصباح لنتداول الأمر. فخرج من عندي ثائراً وهو يقول: "كيف لا يدافع وزير الدفاع عن قائد الجيش عندما يهاجَم في مجلس النواب على هذا الشكل؟" وكنت قد أجبته بأن حملة العسلي لم تكن موجهة ضد الجيش بل ضده شخصياً وبأني إزاء الإعلان عن وجود

محاضر ووثائق، لا أستطيع إلاّ إنتظار الوقت الكافي للإطلاع عليها، وعندها أتخذ الموقف المناسب. وفي اليوم التالي أُلقيت على دار العسلي قنبلة لم تُصبه، لكنها تركت آثاراً في الجدران. وجاءني العسلي معلناً إتهامه حسني الزعيم بإرسال من ألقى هذه القنبلة. وأحيلت القضية على التحقيق. غير أنه تبين أن العسلي نفسه هو الذي دبَّر أمر إلقاء القنبلة، ليتهم خصمه حسني الزعيم بمحاولة إغتياله.

أما عن الاسلحة والذخائر الفاسدة المذكوره فيما سبق، فقد أرسل إليَّ حسني الزعيم سند صرف بقيمتها، طالباً مني توقيعه. فعجبت من ذلك وسألتُ حسني الزعيم: "كيف تدفعون أثمان ذخيرة فاسدة وأسلحة غير صالحة؟" فأجاب بأن لجنة الإستلام أنهت المعاملة وإستلمت المواد بعد تنزيل قيمة الفاسد منها. فأجبته بأني غير مقتنع بصحة هذا العمل ولا أُوقِّع على سند الصرف ما لم يثبت لدى لجنة جديدة جودة المواد. ثم أطلعتُ الرئيس على ذلك فأخبرني بأنه ذهب إلى المزة مرة ثانية وشاهد جنوداً يمسحون الصدأ عن خرطوش البنادق، فسألهم: "هل هذه الذخيرة من مخلفات الفرنسيين؟ فأجابوا: "لا، بل من المشتريات الجديدة". فما كان منه إلاَّ أن نادى أحد العقداء وصفعه على وجهه. وقلت للرئيس إن حسني الزعيم يطلب مني أن نسدد ثمن هذه الذخيرة، مدعياً أنه أسقط الفاسد منها. فأجاب الرئيس: "إنهم يمسحون الصدأ بواسطة الجنود ثم يُحضرون محاضر إستلام". وعُلِم بعد التحقيق أن هذه الذخيرة كانت مخبأة تحت الأرض في إيطاليا، فإستوردتْها الشركة بأثمان رخيصة وسلمتْها إلى وزارة الدفاع.

وإزدادت هذه الاخبار شيوعاً في البلد، حتى أصبحت حديث المجالس. وشعر حسني الزعيم بسوء العاقبة إذا إستمرت الحكومة في التحقيق. وثبت لديه أن الأمر سائر إلى غير مصلحته، وأنه إذا لم يتداركه فسوف يقع في الفخ. وتراءت أمامه ذكريات الأيام العصيبة التي عاشها مسرَّحاً من الجيش، ملاحَقاً أمام المحاكم، فقيراً معدَماً يلتجئ إلى

لعب القمار ليكسب عيشه، فإذا ما خانه الحظ هدد اللاعبين بسلاحه وتناول بيده ما على طاولة اللعب من أموال ووضعها في جيبه وإنصرف. وتمثلت أمامه حياته السابقة، وسكناه في غرفة حقيرة بدار أحد أنسبائه. وعادت إلى مخيلته ذكرى تشبثاته المستمرة لدى أصحاب الأمر، مستجدياً إعادته إلى الجيش الذي طُرد منه.

وكنتُ ممَن سعى الزعيم لديهم لإستجلاب عطفهم ومساندتهم له في العودة إلى الجيش. ولكم تحدثتُ مع الرئيس القوتلي بشأنه وسألتُه عن أسباب عدم إعادته. فكان يقول لي دائماً إنه رجل خطر، وغير مؤتمَن، وذو أخلاق سيئة، فإذا أعيد إلى الجيش أفسده وأقدم على قلْب الأمور.

وإنه لمن مضحكات الزمن أن يعود حسني الزعيم إلى الجيش وأن يُعهد إليه بمديرية الأمن العام ثم بقيادة الجيش، وذلك بأمر من شكري القوتلي نفسه، حين كنت في باريس أشغل منصب وزير مفوض فيها. وقد فهمتُ أن سبب إطمئنان القوتلي اليه وتعيينه في هذيْن المنصبيْن الكبيريْن، كان المرحوم محسن البرازي الذي أخذه على عاتقه، وجعله يُقسم بالقرآن أمام القوتلي أنه سيكون له وفياً مخلصاً ما دام حياً. وقد كشفت الأيام كيف صدَق في يمينه، وماذا صنع في ما بعد. على أنني أشك في أن القوتلي إطمأن كل الإطمئنان إلى شخص معروف بحمقه وتطرفه وعدم إخلاصه. لكنني أظن أن الرئيس قصد من تعيينه إلى الإفادة من قوة شخصيته. وذلك لكي يهدد به جميل مردم، إذا شذ هذا الأخير عن سياسة القوتلي نفسه. وكان في طبْع الرئيس أن يبذر بذور التنافس والبغضاء بين الزعماء السياسيين حتى لا يتفقوا ضده، فيبقى دائماً مسيطراً على الموقف وحده.

والآن لنعد إلى متابعة تسلسل الحوادث.

عندما كبُر الأمر على حسني الزعيم ورأى مركزه معرَّضاً للخطر، بدأ يجتمع إلى الضباط ويقول لهم: "إن الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوي تسريح أكثر الضباط وإحالة بعضهم على المحاكمة لأسباب شتى،

فإذا لم نوحّد صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة قضت الحكومة علينا. وقد تمكن بذلك من إغراء البعض بالسير حسب خطته.

وإلى جانب هذه التشبثات كان النواب الناقمون على شكري القوتلي وسياسته يقومون بمساع لدى الضباط. أذكر على رأسهم أكرم الحوراني الذي كانت له إتصالات عديدة بكثير من الضباط.

ولا أستبعد وجود أيدٍ أجنبية سعت إلى قلب الأوضاع في سوريا. ولئن كان من الصعب إثبات هذا الامر بأدلة محسوسة، فإن تطور الحوادث السابقة واللاحقة تسمح بالشك في ذلك.

ذات صباح دعاني الرئيس القوتلي وقال لي: "هل بلغك ما حدث في الليلة الماضية؟" فقلت: "لا". فقال: "دعا حسني الزعيم عدداً كبيراً من الضباط إلى عقْد مؤتمر في مركز قيادته في القنيطرة، فإجتمعوا ليلاً. وبلغني الأمر في أثناء إجتماعهم، فحاولتُ الإتصال به هاتفياً فتهرَّب. وطلبتُ من معاونيه تبليغه لزوم حضوره إليَّ حالاً، فأجابوا بأن الطريق مسدودة بالثلوج. لكني أصررت عليهم بلزوم حضوره إليَّ صباحاً. وحين سألتُه عن الإجتماع، قال بأن قادة الالوية وغيرهم من كبار الضباط إجتمعوا الليلة وتداولوا ما وصلت إليه حالة الجيش. ثم وضعوا مذكرة وكلفوه بتقديمها إليَّ. وسلَّمني المذكرة، فإذا هي تطالب بتوقيف النائب فيصل العسلي وإحالته على المحاكمة لخطابه في المجلس وإتهامه قائد الجيش بالخيانة، كما تطالب بوجوب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش فوراً، وغير ذلك من المطالب.

وهذا هو نص المذكرة التي قدَّمها حسني الزعيم إلى رئيس الجمهورية:

إلى حضرة صاحب الفخامة قائدنا المعظم.

كان لما جرى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ 17 الجاري (آذار) من تهجمات على الجيش وإستهزاء بقادته وإستخفاف بحقوقه وإستهتار بأرواح شهدائه وعقوق بماضيه وحاضره وعدم تقدير لما يتحمله

بجملته ضباطاً ورتباء وافراد من مخاطر ومشاق وحرمان، أسوأ الأثر وصدى أليماً في أوساط الجيش. فقد أسفرت الجلسة المذكورة عن إهانات لا تُقبل وعن إجراءات تعددت وتكررت حتى بتنا نرى وراءها سعياً حثيثاً مقصوداً لتحطيم الجيش والقضاء عليه وقد قبلْنا في الماضي التأجيل والتسويف والمماطلة مدفوعين بقوميتنا الصادقة وإخلاصنا العميق للبلاد ولشخصكم المفدى. إلاّ أن التطاول والإحتقار اللذيْن تمخضت عنهما الجلسة المنوه عنها قد هدما ما تبقّى في النفوس من صبر وأناة وقوة إحتمال.

1. فقد وُصم الجيش بالخيانة العظمى مباشرة لإئتماره بإمرة قائد هوجم في الندوة النيابية وإتُهم بتآمره على سلامة البلاد.
2. إعترفت الدولة والمجلس النيابي بصحة هذه الوصمة وذلك بسكوت أعضاء الحكومة والنواب عنها وعدم نفيها فوراً.
3. ضربت بحقوق الجيش عرض الحائط، فرد المجلس قانونه وأُعيدت النغمة القديمة في المماطلة والتأجيل مع أن المنطق والعدل يقضيان بالإسراع في البت بهذا القانون والإنتهاء منه، خصوصاً والجيش يرابط امام العدو ويتعرض افراده للموت بأشكاله المتعددة دون أي ضمان لشهدائه ومشوهيه.
4. وُصم قائد الجيش الأعلى بالخيانة لكونه المسؤول الأوحد عن تعيين آمر الجيش الحالي، بالرغم من تآمر هذا على سلامة البلاد ومن تواطئه مع الجيش الأجنبي.
5. إعتُبر الجيش فاسداً في قيادته لقيامها كما قيل في المجلس بتقسيم الجيش على نفسه وإقصاء الأكفاء.

إن السكوت عن هذه الإفتراءات والإجراءات يا صاحب الفخامة يهدد الجيش في سلامته وكرامته ويجعله غير كفؤ لتحمُّل الأعباء والدفاع عن الأمانة الغالية التي تفضلتم فوضعتموها في عنقه. والإهانة التي وُجهت إليه في المجلس النيابي هي إهانة للأمة بوجه عام

ولشخصكم الكريم بوجه خاص. ولمَّا كان هذا الجيش يأبى إلاّ أن يظل عند حُسْن ظنكم به، يطلب أن تتكرموا فتتدخلوا شخصياً لتحقيق الأهداف التالية:

1. إلقاء القبض على السيد فيصل العسلي فوراً وإحالته على القضاء العسكري ليحاكَم على إفتراءاته وأكاذيبه أو لإثبات إتهامه، وعندئذ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين عن عدم معاقبته في حينه.
2. محاكمة المسؤولين عن عدم تحضير الجيش وإعداده وتسليحه وتجهيزه منذ 1925حتى حرب فلسطين.
3. تصديق قانون الجيش من قِبَل المجلس النيابي وفي دورته الحالية وقبْل الموازنة وغيرها من القوانين.
4. إذا وُجد مَن يعترض على القانون الموضوع حالياً قيد المناقشة، فإقرار قانون الجيش المصري على علاته في نفس المدة المطلوبة أو قانون الجيش العراقي.
5. إلغاء المرسوم الإشتراعي رقم (74) والإستعاضة عنه بملاك مطابق لملاك وزارة الدفاع المصرية أو ملاك وزارة الدفاع العراقية.
6. عدم التعرض فى المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية.
7. الكف عن مناقشة المسائل العسكرية مِن قِبَل الجهلة وتعيين اللجان لها من العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية.

إن الجيش يا صاحب الفخامة في توتر وهياج من جرَّاء ما حدث، وسيزداد هياجاً وتوتراً كلما طال التأخير في تحقيق المطالب المذكورة أعلاه. وإننا إذ نرفع شكوانا ومطالبنا إلى مقامكم، فإننا نرفعها إلى زعيم البلاد وسند الجيش وقائده الأعلى. وقد عودتمونا في كافة المناسبات على الكثير من رحابة صدركم وتفهمكم العميق لهذا الجيش الذي يدين

لكم بالولاء التام والثقة العمياء. حفظكم الله ذخراً وسنداً وللعروبة ملاذاً وللأمة زعيماً وهدى. (بدون تاريخ).

التواقيع:

قائد اللواء الثاني المقدم حمد صفا (سرِّحه الشيشكلي)، قائد اللواء الأول العقيد سامي الحناوي (قتله إبن البرازي)، قائد الجيش العام حسني الزعيم (قتله الجيش)، آمر سلاح الطيران – العقيد صلاح خانكان (سُرِّح)، آمر المدفعية المقدم كرو مانوكيان (أصبح زعيماً ثم سُرِّح)، قائد اللواء الثالث العقيد فوزي سلو (عُيِّن رئيساً للدولة من قِبَل الشيشكلي ثم أحاله على التقاعد)، معاون آمر اللواء – المقدم أديب الشيشكلي (أصبح رئيساً للجمهورية ثم هرب)، قائد اللواء الرابع – المقدم بشور (سرَّحه الشيشكلي)، قائد موقع دمشق اللواء حسام الدين عابدين (سرَّحه الشيشكلي)، معاون الأركان – المقدم بهيج الكلاَّس (سرَّحه الشيشكلي)، رئيس شعبة العمليات – الرئيس عدنان المالكي (سجَنَه الشيشكلي ثم سرَّحه ثم أُغتيل)، معاون آمر اللواء الأول – المقدم عمر خان تمر (عُيِّن قائداً لموقع حلب ثم سُرِّح أيام حكومة العسلي الأُولى)، آمر كتيبة الفرسان الأُولى المقدم محمود ضبيان (سرَّحه الشيشكلي)، آمر فوج المشاة الأول – الرئيس محمود شوكت (رُفِّع إلى رتبة مقدم ثم سُرِّح)، آمر فوج المشاة الثاني – الرئيس فؤاد الأسود (رُفِّع زعيماً ثم سرَّحه الشيشكلي) آمر فوج المدفعية الثالث – الرئيس باسيل صوايا (سُرِّح)، آمر كتيبة الفرسان الثانية، المقدم جميل ماميش (سُرِّح)، آمر الفوج الكردي الرئيس قوطرش (سُرِّح)، آمر المشاة الخامس – الرئيس موفق القدسي (رُفِّع مقدَّماً ثم سُرِّح)، آمر فوج المشاة الرابع – الرئيس مورا آمر فوج المدرعات الثالث – الرئيس شوان آمر فوج الشرطة العسكرية – الرئيس إبراهيم الحسيني (رُفِّع عقيداً ثم سُرِّح وحُكِم عليه)، آمر فوج المدفعية الأُولى – الرئيس ستانيس.

فقلتُ للرئيس، بعد قراءتي المذكرة، بأني أعتقد أن الأمور ستتطور بشكل غير مُرضٍ إذا لم تُتخذ التدابير اللازمة للحليولة دون إتساع

الخرق، فقال لي: "إنتظر ما سوف أفعل". ثم طلب من حسني الزعيم المجيء إلى القصر فحضر مخفوراً بسيارتيْ "جيب"، فيها عدد من شرطة الجيش بكامل أسلحتهم. ودخل على الرئيس الذي كان واقفاً أمام منضدته وأنا إلى جانبه. فحياه تحية عسكرية، دون أن يستطيع إخفاء ما في نفسه من إضطراب، وما على وجهه من إحمرار.

فوجه الرئيس الكلام إليه قائلاً: "لقد تمعنتُ في المذكرة، لكنني لن أُسلمها إلى وزير الدفاع. خذها وقدِّمها له بنفسك". فتردد حسني، بادىء الأمر، ثم ما لبث أن مد يده وتناولها ووضعها في جيبه. وأردف الرئيس قائلاً: "إننا حريصون على حقوق الضباط وسنعمل اللازم... مع السلامة".

وظهر العجب على ملامح حسني من موقف الرئيس. ولعله كان يخشى أن يقابله الرئيس بمرسوم عزْله، أو بأية ملاحظة قاسية لما يحوكه من مؤامرات ولِما حوته المذكرة من لهجة غير مناسبة. فتنفس الصعداء وخرج بعد تحية عسكرية ثانية، دون أن يتقدم لمصافحة الرئيس. وبعد خروجه إلتفت إليَّ الرئيس قائلاً: "كيف"؟ فأجبته: "ألم ترَ كيف فرح حسني بنجاته من هذه الورطة على أسْلم شكل؟" فقال الرئيس: "ماذا كان علينا أن نعمل؟" فأجبتُ: "هذا الرجل خطِر، وقبْل أن يتعشى بنا يجب أن نتغدى به. فلنُصدر فوراً مرسوماً بتسريحه". فقال الرئيس: "لا، لا. ومَن نعيِّن محله؟" فقلتُ: "مَن تشاء". فقال: "فوزي سلو. إجتمع به في هذيْن اليوميْن وأنشىء معه علاقة طيِّبة". فقلت: "عرفْته في باريس، حين أرسلتموه ليساعدني في مشترى الأسلحة. لا بأس به. لكني لا أظن أنه يملأ المنصب في هذه الأزمة". وقال الرئيس: "هو أفضل من سواه ومؤتَمن".

فقلتُ: "إذاً، لنسرع في العمل. فقال: لا. نعقد الهدنة مع اليهود أولاً، ثم نُسرِّح حسني الزعيم. فأنا أخشى أن تحدُث فتنة في الجيش وتتفكك الجبهة العسكرية، فقلتُ: لا أظنُ. فقال: بلى إعمل كما أقول لك.

وهكذا سمحْنا لحسني الزعيم أن يتغدى بنا!

وبعد يومَيْن أرسل لي حسني الزعيم كتاباً فيه كثير من اللؤم. قال فيه إن رواتب الضباط والجنود يتأخر دفْعها. فإذا إستمر العمل على هذا الشكل، فهو يخشى أن يترك الضباط والجنود مراكزهم في خط القتال ويعودوا إلى دُورهم.

وعجبتُ من هذا الكتاب، إذ لم أكن أدري أن الرواتب تتأخر. فسألتُ وزير المالية، فقال: ليس هناك مِن تأخُّر يستوجب الشكوى. وإذا تأخرت بعض المعاملات، فسنعمل على إستعجالها. ولم يسعني إلاَّ أن أكتب إلى حسني الزعيم جواباً رسمياً على كتابه، قلتُ له فيه إن الضباط والجنود يتحلون بوطنية كافية تَحولُ دون تـرْكهم خط القتال، لا لشيء إلاَّ لأن معاملات صرْف رواتبهم تأخرت عن غير قصد.

وقبْل أن أُوقِّع الكتاب جاءني المرحوم محسن البرازي، وكان ذلك في التاسع والعشرين من آذار، فأطلعته على كتاب حسني الزعيم وجوابي عليه. ولما أظهر موافقته على الصيغة، وقَّعتُ الجواب وأرسلتُه ليلاً. وكان هذا الجواب بمثابة الشرارة التي أشعلت النار، إذ ما أن تسلَّمه حسني الزعيم حتى جنَّ جنونه وعَزَم على التحرك دون تردُّد أو تأخُّر. فذهب منذ صباح الثلاثين من آذار إلى القنيطرة وجمع بعض الضباط وأخذ يُصدر الأوامر والتعليمات إلى الجيش ليجمعه في دمشق صباح الغد. ثم قطع الخطوط الهاتفية بين دمشق وبقية المدن، ونحن في غفلة عما يجري. وبينما كان هو يقوم بترتيباته هذه، كنا نحن نقوم بأعمالنا اليومية العادية. وفي المساء عقد مجلس الوزراء إجتماعه العادي، فبحثْنا عدة شؤون إدارية عامة. وسألني أحد الوزراء عن موقف الجيش وما يدور على الألسنة من أن مذكرة قُدِّمت إلى الرئيس، فأجبتُ: ليس لدي الآن ما أستطيع عرْضه على المجلس، وإنما نحن جادون في إنهاء المباحثات التمهيدية لإجتماع قبرص المقرر عقْده لوضع شروط الهدنة بين سوريا واليهود. وبعد الإنتهاء من ذلك نرى ما يجب عمله. وحين إنتهت الجلسة

بادرتُ إلى تغيير ملابسي وإرتداء ملابس السهرة لحضور الوليمة التي كان وزير الولايات المتحدة الاميركية المفوَّض قد دعاني إليها. وإستمرت الحفلة حتى الساعة الأُولى من الصباح وكان المرح يسود المدعوين، لِما كان الوزير المفوَّض يفرضه على الجو من أُنس وكرم. ولا بد لي هنا من بيان حقيقة وهي أن المرحوم محسن البرازي الذي كان يشارك المدعوين المرح والبهجة، لم يظهر عليه ما يدل على عِلْمه بما كان مُبيَّتاً بعد ساعات قليلة من إنقلاب يزعزع أركان الدولة في أُسسها، وإنه ليصعب عليَّ الظن بأنه كان يملك الأعصاب القوية التي يستطيع بها إخفاء شعوره على هذا الشكل. لذلك كنتُ وما أزال غير مقتنع بما يشاع عن البرازي، وهو أنه كان عالماً بعزم حسني الزعيم على إجراء الإنقلاب. وعندما ذكرتُ ذلك للرئيس القوتلي لم يشأ الأخذ برأيي، بل ظل مصراً على رأيه في أن البرازي كان عالماً بالأمر. وإنصرفتُ من الحفلة في الساعة الأُولى من صباح يوم الإنقلاب، كما إنصرف البرازي في الوقت نفسه. ووصلتُ إلى داري، حيث أويتُ إلى فراشي، دون أن يخطر في بالي ما كان يخبؤه المستقبل.

ونحو الساعة الثانية بعد منتصف الليل، إستيقظتُ فجأة على طلْق ناري غير بعيد. ذلك أن الجنود، كما علمتُ في ما بعد، طرقوا باب داري فلم يشأ الحارس الداخلي فتْحه، فأطلقوا رصاصة على القفل فكسرتْه ثم فتحوا الباب ودخلوا. وبعد برهة وجيزة سمعتُ وقْع أقدام في فسحة الدار. فإنتبهتُ إلى الصوت. فإنقطع. فظننتُ أن الحارس يتجول كعادته في فسحة الدار. ثم سرعان ما سمعتُ أصواتاً في الممر المؤدي إلى البهو الملاصق لغرفة نومي. فظننتُ أن ثمة برقية مستعجلة أو خبراً مهماً أتى به أحد مرافقي. فقمتُ عن السرير وفتحتُ باب الغرفة منادياً: مَن القادِم؟ وساد الصمت، فإتجهتُ إلى الممر وفتحتُ بابه، فإذا بضابط وجندي ومعهما الحارس المسكين الذي طلبا إليه تحت التهديد إيصالهما؟ فأجاب: "نحن الحكومة". وصوَّب الجندي رشاشه إلى صدري، فأمسكْته وحوَّلته

عني. وقال الضابط: إياك والمقاومة! نقتلك إذا قاومْت. وكيف السبيل إلى المقاومة وانا أعزل من السلاح وهما إثنان، وفي يد كل منهما رشاش ومسدس؟ وأمسك بي الضابط وقال: "إمشِ معنا. فقلتُ: إلى أين، وماذا تريدان؟ فأجابا: "إمشِ!" وقاداني بالقوة إلى السُلَّم. وإذ هرولنا نزولاً، وقعتُ على الأرض في آخر درجات السُلَّم وسقطت نظارتاي. ولم يتركاني ألتقطهما، بل أمسكا بي وأخرجاني بسرعة من الدار. فإذا بسيارة نقل أمامها عدد من الجنود وهم شاهرون رشاشاتهم. وكان الحارس الخارجي هناك والمسدس مصوَّب إلى صدره وإلى جانبه سائق سيارتي الخاص وعلى وجْهه علائم الذهول. فقلتُ له: إركب معي. فصعد إلى داخل السيارة. أما أنا فجلستُ بجانب السائق، بينما جلس الضابط عن يميني والمسدس في يده.

ولم أكن. حتى ذلك الحين، تمالكتُ وعيي بعد، ولا علمتُ لشدة الظلام، مَن هم هؤلاء الضباط والجنود. وهذا كله جرى في دقيقة أو دقيقتيْن ثم وجدتُ نفسي في سيارة النقل هذه. حافي القدميْن ليس عليَّ من اللباس سوى بيجاما حريرية رقيقة. وكنت حاسر الرأس وبدون نظارتي.

وأمر الضابط سائق السيارة بأن يدور بها ويسير إلى الأمام. فمررنا بسوق ساروجة. ثم بشارع فؤاد الأول. ثم إجتزنا جسر فيكتوريا ومحطة الحجاز، حتى وصلْنا إلى الثكنة العسكرية التي هي الآن مقر الجامعة السورية. ودخلت بنا السيارة إلى حديقة بناية عرفتُ، في ما بعد، أنها مركز الشرطة العسكرية. وفتح الضابط باب السيارة وأنزلني، ثم قادني إلى غرفة صغيرة داخل البناية لا يتجاوز طولها مترَيْن، وعرضُها متراً ونصف المتر. وكانت الريح تلعب في الغرفة. فقلتُ لهم: "لا أقدر أن أبقى في هذه الغرفة، وحالتها هكذا، وزجاج شباكها مكسور". فأخذوني إلى غرفة أوسع منها، فيها ستة أسرة. ودخل ورائي سائق سيارتي، فجلس كل منا على سرير.

وجاءني أحد الجنود بمعطف وسألني: "هل تريد ثياباً؟" فقلتُ: "أُريد سيكارة". فناولني واحدة، ثم خرج وأغلق الباب. وأثَّر دخان السيكارة في تفكيري وتمييزي للأمور، فبدأتُ أفكر في وضوح. وكنتُ، حتى دخولي مركز الشرطة العسكرية، أظن أن الضابط أردني. ذلك لأن لباس رأسه كان عندما رأيته في الظلام، يشبه الفيصلية. وظننتُ أن الملك عبدالله هجم بجنوده على دمشق لإحتلالها. فأوقفني، وربما غيري أيضاً. ثم تجلَّى لي بوضوح أن حسني الزعيم وراء هذا العمل. ودخل الجندي مرة أُخرى ومعه كاس من الشاي، فشربْته لأرطب لساني وأقوى على الكلام. وشاهد الجندي جرحاً في يدي اليمنى، فقال: ما هذا الجرح؟ فنظرتُ متعجباً إلى يدي، فوجدتُ الدم يسيل من جرح صغير لم أكن حتى الساعة قد شعرتُ به. فأسرع خارج الغرفة، ثم عاد يحمل زجاجة من محلول اليود وقطعة من القطن. فدهنتُ السائل على الجرح وألصقتُ القطن، ثم إلتفتُّ إليه وقلت: "أريد أن أتحدث إلى الزعيم حسني الزعيم". فقال: "سأسأل عنه". وخرج مرة ثانية. ثم عاد وقال: "الزعيم مشغول لا يستطيع الإتصال بكم. وبإمكانكم أن تكتبوا له". فقلتُ: لا. أريد أن أكتب سطريْن إلى زوجتي لأُطمئنها عني. فجاءني بورقة وقلم رصاص، فكتبتُ لزوجتي إني أتمتع بصحة جيدة وأن لا تقلق عليَّ.

وبعد برهة، فُتح الباب ودخل بعض الجنود. وحين طلبوا مني السير معهم، سألْتهم: "إلى أين؟" لكنهم لم يجيبوا. فسرتُ معهم إلى خارج البناية، فرأيت سيارة النقل ذاتها. ولم يتركوني أركب بجانب السائق، بل قادوني إلى الداخل، وركب إلى جانبي جنديان، وبيد كل منهما رشاش. أما سائق سيارتي فلم يسمحوا له بمرافقتي رغم إلحاحي. وخرجت السيارة من جهة غير التي دخلْنا منها، ثم سارت في شارع لم أستطع بدون نظارتي أن أتعرف إليه، على ضوء أنوار الكهرباء الخافتة التي إرتفعت على جانبيْه. وبدأت السيارة تدور إلى اليمين تارة، وإلى اليسار تارة أُخرى، حتى أضعت تماماً تقدير الإتجاه ولاحظتُ أن

جانبيْ الطريق يخلوان من أية دورية. ثم بدأت السيارة تصعد وتلف المنعطفات الواحدة بعد الأُخرى حتى وصلت بنا أمام بناية لم أكن أعرفها. فقلتُ في نفسي: ها نحن في قلعة من قلاع جبل المهاجرين. ونزلنا من السيارة إلى غرفة خلْف الباب، فيها ثلاثة أَسِرّة. ولم يطل بي الإنتظار حتى أخذوني وأدخلوني غرفة مستطيلة وأغلقوا الباب عليَّ. فإلتفتُ يمنة ويسرة، فإذا هناك نور كهربائي ساطع ومقعد ترابي ونافذة صغيرة في أعلى الجدار وثغرة إلى جانب الباب تخرج منها رائحة كريهة. وكانت الأرض من تراب، والجدران كذلك! إذاً، هذه هي "السلول"، أي الزنزانة.

وفُتح الباب ودخل جندي يحمل بطانيتيْن. فسألْته: هل أنا وحدي هنا؟ وأين نحن؟ فقال: "لا أستطيع الجواب". وخرج. وسمعتُ أصواتاً في الممرات، ورأيتُ من فوهة الباب ظلال أشخاص يروحون ويجيئون، فلا أستطيع تمييزهم بدون نظارتي. وإرتفع عويل شخص وبكاؤه وهو يُضرْب، ثم ساد الصمت. لكن ظل في الممر رواح ومجيء ترافقهما جلبة وضوضاء. وفرشتُ إحدى البطانيتيْن على المقعد الترابي، وإلتحفتُ الثانية. وشعرتُ ببرد قارس وبحاجة إلى التدخين. وطرقتُ الباب، فمد الحارس رأسه من فوهته وطلبتُ منه سيكارة، فناولني واحدة مع عود ثقاب. حقاً إن مفعول التبغ عظيم فهو ينشِّط الذهن ويهدىء الأعصاب المتوترة. وأخذتُ أتذكر كل ما حدث الليلة وأتساءل: أين الرئيس وسائر الوزراء؟ هل هم إلى جانبي في زنزانة ثانية؟ كيف دبَّر حسني الزعيم الأمر؟ يا له من أمر سهل: يلقي القبض على رئيس الوزراء، وربما على رئيس الجمهورية أيضاً، فإذا السلطة بين يديْه. ألم نكن بلهاء وتوكليين إلى أقصى حد؟ رئيس الوزراء لا يحرسه في داره سوى جندي أمام باب الدار، وحارس داخلي أعزل من السلاح! لكن لرئيس الجمهورية حراساً عديدين، فلعلهم قاوموا وحصلت مناوشة بينهم وبين الجنود الذين أتوا للقبض عليه. ولعل مكروهاً أصابه، والعياذ بالله! وهل يكون رئيس مجلس

النواب، هو الآخر، في زنزانة مماثلة؟ ومدير الشرطة العام، ماذا جرى له؟ هل أُوقف معنا أم كان متآمراً أيضاً؟ وقائد الدرك؟

ثم قادني التفكير إلى ما هو أسمى من ذلك: الحدود؟ اليهود؟ الملك عبد الله، ما هو المصير إذا إنصرف الجنود إلى الداخل وتركوا الجبهة؟ البلاد يحتلها جيش اليهود؟ يا الله؛ ثم يعود التفكير بي إلى الواقع: البرد القارس، الرائحة الكريهة، العطش، اللسان الناشف، نظارتاي المفقودتان. ومن ناحية ثانية: زوجتي، بناتي، وعائلتي، كيف يواجهون هذه الحوادث؟ هل أصابهم سوء؟ ولم أتمالك من التفكير في مباحثات الهدنة وماذا سيحدث لها؟ وكيف تواجه الحكومات العربية هذا الحدث؟ والملك عبد العزيز آل سعود الذي هو صديق شكري القوتلي؟ والملك فاروق، أليس هو صديقه أيضا. ورياض الصلح؟ والملك عبدالله عدوه الذي له مطامع بعرش سوريا، هل يتفق مع حسني الزعيم ويستولي على الصولجان؟ والجامعة العربية؟ والدول الأجنبية؟ والرأي العام في سوريا، ماذا سيكون موقفه في الصباح عندما يشاهد الجيش في شوارع دمشق وحلب والمدن السورية الأُخرى؟

وتراءى لي زعيم البلاد شكري القوتلي محمولاً على الأكتاف في 1943. زعامته ما زالت قوية، رغم ما أصابها من هزات. كيف كانت معاملة الجنود له عند توقيفه؟ وجميل مردم؟ لكنه غائب في مصر. وفارس الخوري، رئيس مجلس النواب؟ ولطفي الحفار؟ ورشدي الكيخيا؟ وناظم القدسي؟ وسائر أفراد المعارضة، كيف يكون موقفهم؟ أيقْبلون الإنقلاب ويسكتون عن حسني الزعيم؟ لقد هاجموه هجوماً شنيعاً في مجلس النواب لموقفه في حلب، عندما أُرسل لقمع التظاهرات قبْل أربعة أشهر. أتراهم يقْبلون بحُكْم عسكري دكتاتوري وهم دعاة حُكْم ديمقراطي؟ طبعاً سيرفضون التعاون معه. لكن ما هي طباع حسني الزعيم؟ أيريد أن يقبض على زمام الأمور؟ أم تراه يقبل بتأليف حكومة أُخرى لا تقف معه كما وقفت حكومتي؟ أم هو على إتصال بالملك عبد الله، فيسلِّمه الأمر

ويُجلسه على العرش؟ أم هو متفق مع الإنكليز على توحيد العراق مع سوريا وتنصيب الملك فيصل الثاني على عرش البلديْن؟

ثم يرجع التفكير إلى حوادث الأيام القريبة: مستودع السمنة، الرائحة الكريهة، التحليل الكيميائي، توقيف البستاني، الأسلحة والذخائر الفاسدة، إنذار قادة الألوية، قول الرئيس: "إنتظر إلى ما بعد الهدنة"، كتاب حسني الزعيم إليَّ، ردي عليه أمس... حقاً إنني متعب. رأسي يدور، وعقلي أنهكه التفكير. أجفاني يثقلها النعاس، وسمعي تطْرقه أصوات عالية وصياح... أستعرض الشريط نفسه، فأعجز عن حل الرموز والتنبؤ بالمستقبل. أشعر بحاجة إلى التدخين، فأدق الباب، فيمد الحارس رأسه: سيكارة، ماء، علبة سكائر مع علبة كبريت. يا للغنيمة زوادة لبضع ساعات، وإن هي من الصنف الرديء. لكن لساني يعود إلى التحرك بسهولة، ولو أن فمي ظل ناشفاً.

وكم هى الساعة الآن؟ ساعتي اليدوية خلعْتها قبْل النوم ووضعْتها على المنضدة إلى جانب السرير. لا أعرف كم مضى على الوقت، لكن النافذة الصغيرة العلوية ما زالت سوداء. فلو أصبح الصباح، لكانت أضاءت بنوره.

وفتح الحارس الباب، وهو يحمل لي كأسا معدنية فيها حليب ورغيف من الخبز. لا بأس. الجوع صعب. طلبتُ منه مواجهة مدير السجن، فوعدني بتبليغه طلبي. ثم عاد وقال: "المدير مشغول فماذا تريد منه؟" فقلت: "أريد أن أُنقل إلى غرفة أُخرى". فعاد ثانية وقال: "سيكون ذلك بعد قليل". وفعلاً، جاء الحارس وقادني إلى غرفة فيها سرير ومنضدة وكرسي.

وفجأة دخل شخصان لم أستطع تمييزهما إلاّ عندما إقتربا فإذا هما فريد زين الدين وفرْزت المملوك، وكلاهما صديقيْن. أولهما صهر إبن عمي وقائم بأعمال الأمانة العامة لوزارة الخارجية. سلَّما عليَّ بلهفة وطمأناني عن زوجتي وإبنتيْ. فإنفجرت دموعي وبكيتُ طويلاً حتى

هدأت نفسي. قلت لهما: "ما هذا؟" فأجابا بأن الإنقلاب أوقف رئيس الجمهورية، ووزير المالية ومدير الشرطة العام، وفيصل العسلي، وأحمد اللحام المدير العام لوزارة الدفاع، وسواهم. وأضافا إن حسني الزعيم في دائرة الشرطة، وهو يستدعي النواب فرادى وجماعات ويحدِّثهم عن الحالة ويقول إن رئيس الوزراء أهان الجيش في كتاب رسمي لذلك إضطر إلى وضْع حد لهذا العدوان... الخ.

وسألْتهما عن البلد، فقالا: "الناس واجمون. والجيش إحتل الساحات والشوارع بدباباته وأسلحته". فقلت: "وما يكون بعد ذلك؟" فقال فريد: "إجتمعنا إلى حسني الزعيم وهدَّأنا أعصابه. قال إنه لا يريد الحُكْم، بل يقبل بتأليف حكومة مؤقتة يشترك فيها كوزير للدفاع، بشرط أن يتنحى رئيس الجمهورية. الوضع خطير. وهو يحتاج إلى الإسراع في العلاج، خوفاً من إتساع الخرق. واليهود على الأبواب!".

فقلت: "وما الحل؟" فقال فريد: "أتقبْل أنت بتأليف حكومة مؤقتة؟" فأجبت: إني أرغب في الإبتعاد عن الحُكْم والسياسة والعودة إلى داري". فأصر كلاهما إصراراً شديداً على القول بأن لا مخرج إلاَّ بتأليف حكومة مؤقتة، ثم نرى ما يكون. فقلت لهما: "إذا إتفقت كلمة النواب على ذلك، وكان ثمة ضرورة لوجودي فإني أقبل، إنما شرط أن لا يُمس رئيس الجمهورية بسوء". فقبَّلاني وإستودعاني، على أن يعودا في أقرب وقت.

وعلمتُ بعد خروجي من السجن أن حسني الزعيم كان مجتمعاً مع فارس الخوري، فيما كنتُ أتحدث إلى فريد وفرزت. فلما إجتمعا إليه، وجدا منه رجوعاً عن الفكرة التي كان أظهر ميْلاً إليها. ويقال إن فارس الخوري أظهر له إرتياحه للإنقلاب، وشجعه على المضي فيه، وقال له: "لِمَ لا تستلم الأمور بنفسك؟ تولَّ الأمر كله، ودعْ شكري القوتلي جانباً فإنه غير محبوب والأمة تسير وراءك".

هكذا كان موقف رئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري، صديق شكري القوتلي، ورفيقه في الجهاد الوطني، وعضو

"الكتلة الوطنية" وعميدها. فماذا حمله على مساندة هذه المعركة غير الدستورية؟

ألم يكن على رأس القوة التشريعية والقوة التنفيذية من 1943 إلى 1949؟ أوَلم يكن يترك رئاسة مجلس النواب ليتسلم رئاسة مجلس الوزراء، فيتركها ليعود مرة أُخرى إلى رئاسة مجلس النواب؟ فإذا كانت ثمة أخطاء، فهو مشترِك فيها أو ساكت عنها، إذ لم يترك أحد هذيْن المنصبيْن مرة واحدة، مستقيلاً أو محتجاً. لكن شكري القوتلي أقصاه عن رئاسة الوزارة في 1946 وحال دون سفره إلى مصر. ولم يستدعه لتأليف الحكومة إثر إستقالة جميل مردم في أواخر 1948، ولا أخذ رأيه وهو في باريس، حيث كان يمثِّل سوريا في الأمم المتحدة إذ ذاك، بل كلَّف هاشم الأتاسي بتأليف الوزارة. ثم إستدعاني لتأليفها ولم يخبره ولم يكلِّفه. ألم تكن هذه العوامل الشخصية كافية للحقد على شكري القوتلي والإنتقام منه؟

وقد نقل إليّ الذين إستدعاهم حسني الزعيم إلى دائرة الشرطة صباحاً أنه كان مضطرباً كثيراً، ومتخوفاً من المصير، وحائراً في ما يجب عمله، وحذراً من موقف النواب والأحزاب. أتراهم يَقبلون بأن يداس الدستور وتُقلَب الأوضاع بهذا الشكل العنفي؟ كانوا دائماً ينادون بتطبيق الدستور ويندون بكل ما يُمس حرف من حروفه، وقد ثاروا عندما طلبت حكومة سعد الله الجابري منْحها سلطة التشريع لإنجاز ملاكات الدولة معتبرين ذلك بمثابة تخلٍ من السلطة التشريعية عن حقها الأساسي. فهل يقبْلون الآن أن ينفرد شخص بطعن الدستور في صميمه؟

ثم علمتُ، في ما بعد، بأن حسني الزعيم دعا النواب إلى الإجتماع في وزارة الخارجية، فلم يتكلم سوى السيد لطفي الحفار، مُظهراً عدم موافقته على ما حصل. أما جميع الحاضرين، فسكتوا.

ودخل إلى غرفتي المقدم إبراهيم الحسيني، رئيس الشرطة العسكرية، وسلَّمني حقيبة تحتوي ملابس أرسلتْها إليَّ عائلتي. وقال لي بلطف: تفضل وإلبس ثيابك، فستذهب إلى المستشفى العسكري حيث الرئيس

القوتلي. فلبستُ، ثم جاء ضابط وأركبني سيارته وتوجهنا إلى المستشفى العسكري. وهناك إقتادني إلى غرفة وجدتُ فيها القوتلي ومحسن البرازي فتعانقنا، وبدا كل منا يسرد ما جرى له، فقال الرئيس: سمعتُ ضوضاء أيقظتْني من النوم. ودخل عليَّ المقدم الحسيني وحياني ووطلب مني مرافقته. وعلمتُ منه إن الآمر بذلك هو حسني الزعيم، فإحتججتُ على هذا العمل، لكن لم يكن في وسعي أن أقاوم، إذ كانوا إعتقلوا الحرس على الباب. ولبستُ ثيابي ومشيت معه، فأركبني سيارة وجاء بي إلى هنا (ولم يذكر أنهم أدخلوه السلول، بادىء ذي بدء، ثم نقلوه في ما بعد إلى المستشفى). أما محسن البرازي فقال: دخل عليَّ السيد فؤاد محاسن، الأمين العام لرئاسة الوزارة، وأيقظني من النوم وقال لي: رئيس الوزراء قد أُوقف الآن وأُخذ إلى محل مجهول. فقلتُ له: مَن بَلَّغك الخبر؟ فقال: زوجته التي علمت بتوقيفه بعد مبارحته الدار، فجاءت إليَّ وأخبرتْني. وهي الآن في داري. فأجبته: أعمَلَها حسني؟ ثم سألتُه عن رئيس الجمهورية فأجاب: لا أعلم ما جرى له. فقمتُ ولبستُ ثيابي وخرجتُ إلى الشارع فرأيته مقفراً فسرتُ مشياً حتى مديرية الشرطة العامة، حيث وجدتُ حسني الزعيم. فإجتمعتُ إليه على إنفراد وقلتُ له: هل أنت مجنون. فقال: ألم تر ما عمله رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء؟ إنهما أصدرا مرسوماً بتسريحي. وأضاف إلى ذلك قوله بأن رئيس الوزراء أهانه بكتاب وبدأ يلوِّح به. فأجبته: لقد إطلعتُ على الكتاب وليس فيه إهانة. فقال: بلى. فقلت: والآن ماذا تريد؟ فأجاب: أن يستقيل رئيس الجمهورية. فسعيتُ لتهدئة إعصاره ولم أتوصل إلى نتيجة. عندئذ قلت له: ما دمت مُصِراً على سجْنه وسجْن رئيس الحكومة، فدعني ألتحق بهما. فوافق على ذلك. وحضرتُ إلى المستشفى وبقيتُ هنا مع الرئيس القوتلي. رويتُ، بدوري، ما جرى معي. وكان الرئيس شديد الإنفعال، هائج الأعصاب، يتهدد حسني الزعيم بسوء المصير ويقول بأن البلاد كلها ستقوم في وجهه وبأنه "باجه سقا". (الثائر الذي خلع ملك الأفغان

وإستولى على الحُكْم وكان رئيس عصابة). وأخذ يكيل له أنواع الشتائم بصوت عال سمعه جميع الجنود الواقفين على باب الغرفة المفتوح.

وجاءنا الأمير عادل أرسلان، فقابله الرئيس بنفس اللهجة قائلاً: أنا لا أستقيل. جاهدتُ أربعين عاماً، وسجنني الترك والإفرنسيون، وجربتُ الإنتحار رغبة فى الخلاص.

وذهب الأمير عادل أرسلان، ثم أرسل إليَّ حقيبة تحتوي بعض الحوائج، منها نظارتاي وبعض الكتب فكان ذلك مدعاة لسروري.

وعند الظهر أتونا بطعام لا بأس به. فأكلْنا معاً، نحن الثلاثة ثم إنفرد كل منا بغرفته ليأخذ قسطاً من الراحة. وكانت الغرف مفروشة بفراش جديد، ومدفأة، وفيها ماء جار.

وفيما أنا نائم، أيقظوني وقالوا لي إن السيد فارس الخوري موجود لدى الرئيس. فذهبتُ إلى غرفته، وهناك وجدْته يشتم حسني الزعيم قائلاً: هذا عمل غير دستوري. انا لن أترك الرئاسة التي وضعها ممثلو الأمة أمانة في عنقي. وكان فارس الخوري أتى ليُقنع الرئيس بالإستقالة. ولم أكن حاضراً حديثه. لكنه سألني رأيي، فأجبته: مِن رأي الرئيس. فقال: إذاً، إستودعكما الله. وقضينا بقية النهار وقِسْماً من الليل معاً، دون أن نعلم بما يجري في البلاد. لكننا في اليوم التالي عَلِمْنا من قراءة الصحف التي أتونا بها أن مظاهرات جالت في الأسواق مهللة بالإنقلاب، وأن القائمين بها كانوا من جماعة البعث. وفي ما كنا نتناول طعام العشاء سوية، أتى جندي وقال للمرحوم البرازي: ألا يوجد حل وسط؟ فأجاب الرئيس بخشونة: كلا. فخرج البرازي، ثم عاد وقال: إنهم يريدون مني أن أعود إلى داري. فقال الرئيس: فليكن. فإستودَعنا البرازي وأخذ حوائجه وذهب. فبقيتُ مع الرئيس قليلاً، ثم إنسحبتُ إلى غرفتي وأويتُ إلى السرير. وفى الصباح ذهبتُ إلى غرفة الرئيس، ثم ذهبْنا معاً إلى غرفة أُخرى، حيث دُعينا لتناول الفطور. وهناك وجدْنا طاولة في وسط الغرفة وعليها آلة تشبه الراديو. فقال الرئيس للخادم: ما هذا؟ فأجاب: راديو.

وحين حاول الرئيس تشغيله، تبيَّن له أنه ليس براديو، بل آلة لإلتقاط الأصوات ونقْلها إلى الخارج. فقال الرئيس: إنهم يريدون الإستماع إلى ما نتحدث به. ثم أمر الخادم بإخراج الآلة، فحار الخادم في أمره. وقال الرئيس: خذها، وإلاَّ فإني أكسرها. فإنصاع الخادم للأمر وأخذ الآلة.

وبعد الإنتهاء من تناول الطعام، ذهبتُ إلى غرفتي. فجاءني الضابط الحارس وقال لي: أُبلغكم بأنه محظور عليكم الخروج من غرفتكم. ثم أغلق الشُباك وأقفل الباب. لكنه عاد بعد قليل وأخذ الكتب والصحف وورق اللعب الذي كنت أتسلى به وقال: تخرجون ساعة كل يوم إلى الحديقة لإستنشاق الهواء. فلم أُجبه بشيء.

وعندما أقبل موعد الطعام، دخل جندي ومعه الخادم يحمل صينية من النحاس الأبيض، عليها صحن من المعدن نفسه يحوي قطعتيْن من اللحم، وكأس من التوتياء يحوي شوربا، وخبز أسمر، وإبريق من الزجاج المصنوع في الشام، وطاسة من التوتياء. فسألتُ الخادم: "لماذا تغيير نوع الطعام والآنية عما كان عليه بالأمس؟ فأجاب: هذه هي الأوامر، وهذا هو طعام الجنود. أما بالأمس، فكان طعام الضباط. فقلتُ له: ليس لديَّ مانع من مشاركة الجنود في طعامهم، لكن إذا كنتم تريدون إهانتنا بتغيير الآنية والطعام وعدم السماح لنا بالخروج من الغرفة، فإنني أُمسك عن الطعام، ويمكنك الآن أخْذه. حملق الجندي والحارس بي، فطلبتُ منهما الخروج. فخرجا ومعهما الطعام.

وفي المساء جاؤوا بالطعام نفسه وبالآنية. ورفضتُ الأكل، فأخذوه. وفي الصباح تكررت المعاملة نفسها: آنية نحاسية فيها شاي، وصحن من التوتياء يحوي بيضة مقلية. فرفضتُ الأكل أيضاً. ثم علمتُ أنهم قدَّموا للرئيس الطعام نفسه بالآنية نفسها، فرفضه مثلي دون أن يكون بيننا إتفاق.

وعند الظهر دخل ضابط ومعه الخادم يحمل صينية عليها آنية من الخزف الأبيض، وكأس وإبريق من البلور الجميل، وطعام كالذي قدموه لنا في اليوم الأول. وقال الضابط:

إننا نعيد إليكم طعام الضباط. فقلتُ له: إذا عزمتم على تعديل موقفكم منا، فإني آكل. وقد فرحتُ بإنصراف هذه الأزمة، إذ لم أكن واثقاً من إستطاعتي الإستمرار بالإضراب عن الطعام مدة طويلة. وكنت أخشى أن تضعف أعصابي وتخور عزائمي، فألجأ إلى طلب الطعام. وإبتهجتُ لأنهم نزلوا عند إرادتنا. على أن فرحتي لم تعادل إنزعاجي من حرماني الكتب. فكنتُ أستلقي على السرير وليس لديَّ ما أقضي به الوقت سوى التفكير في الحاضر والمستقبل. وعندما دخل عليَّ الملازم قنوت، وكان أحد حراسنا، قلتُ له: ماذا تقصدون بالتضييق علينا؟ هل نحن مجرمون عاديون حتى نعامَل هذه المعاملة؟ فقال: والله أعلم كم خدمت بلادك، وأُقر بأن الأسلحة والأعتدة التي في حوزة الجيش الآن هي التي وفّقت في شرائها وجلْبها من فرنسا. لكن الأوامر التي لدي صريحة. وإني أتمنى أن أُلبي كل ما تطلبه. لكن، هل تشكو من شيء آخر؟ فقلت أُريد كتاباً أُمضي الوقت بقراءته. فذهب فوراً إلى غرفته وأتاني بأحد كتبي وقال: تفضل. فشكرْته وقلت له: لكنني لا أريد أن تؤاخَذ على مخالفتك الأوامر. فقال: ليكن. وترك الكتاب وخرج. وقد برهن السيد قنوت بذلك، وبما أبداه مِن حُسْن المعاملة واللطف فيما بعد، على كرم أخلاقه وسموها.

وكنتُ صباح كل يوم أمرُ أمام غرفة الرئيس في طريقي إلى الحمّام، فأشاهده من شباك غرفته مستلقياً على السرير. فأُلقي عليه السلام وأسأله عن صحته. وكان الحارس يمنعنا عن الكلام أكثر من ذلك. فأعود إلى غرفتي ولا أخرج منها سوى ساعة قبل الظهر وساعة بعده، لأمكث في الممر أمام الغرفة أُمتع النظر بدمشق وأغبط مَن كان يملك حرية التجوال والسفر. وبقينا على هذه الحالة أسبوعاً، ولم يتغير في الموقف سوى أنهم أتوا براديو وضعوه في غرفة ضابط الحرس التي كانت تفصل بين غرفة الرئيس وغرفتي. فبدأنا نسمع الأخبار التي تذيعها محطة دمشق، وهي مليئة بمديح الزعيم وبأخبار التظاهرات والبرقيات

التي كانت ترد إليه بتأييد موقفه. ولم يكن بين مرسلي البرقيات شخصيات معروفة سوى سلطان باشا الأطرش وهاشم الأتاسي والجابري. ولم أتعجب من موقف الأولَيْن، إذ كانا حاقدَيْن على الرئيس. اما الأخير، فقد زال عجبي حين علمتُ، في ما بعد، أن مرسل البرقية لم يكن شقيق المرحوم سعد الله الجابري، بل أحد أفراد عائلته.

وفي ذلك الأسبوع إستمرت الإجتماعات بين حسني الزعيم والنواب. وطال بينهم الأخذ والرد، إلى أن إجتمعوا أخيراً في فندق "الشرق". ورفض رشدي الكيخيا التفاهم مع الزعيم، رغم محاولات الأمير عادل أرسلان إيجاد حل مؤقت، وذلك بتأليف حكومة مهمتها الإشراف على إنتخابات نيابية. ولمَّا رأى حسني الزعيم هذه البلبلة وهذا الضعف لدى النواب، وعلى رأسهم رئيسهم فارس الخوري، ولما تيقن أن الدول العربية لن تقوم بأي حركة مناوئة له، ولما بدأ بعض النواب الحزبيين المتطرفين يشجعونه على المضي في سبيله، تجاسر على ضرْب القوة التشريعية فحل البرلمان، وألَّف برئاسته حكومة من الأمناء العامين، وبدأ يُصدر المراسيم التشريعية والعادية ويُلقي الخُطب يميناً وشمالاً.

وفي اليوم الثالث من الإنقلاب، قَدُمَ إلى دمشق بالطائرة السيد نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وإجتمع إلى الزعيم وعرض عليه إتحاد سوريا مع العراق، فتردد الزعيم. وبلغ الأمر الحكومتيْن السعودية والمصرية، فخاف ملكاها مِن إقدام حسني الزعيم على التفاهم مع العراق. فأسرعا بإرسال البعثات والوفود، وإجتمعا إلى الزعيم، وأغرياه بالإعتراف به والتفاهم معه، إذا هو رفض إقتراح العراق. وكانت النتيجة أن إلتزم حسني الزعيم جانب مصر والسعوديين، فقضى بذلك على آمال الملك عبد الله والعراق والإنكليز. ثم بدأت الإذاعة السورية تُذيع أحاديث شبه رسمية تُندِّد بأعمال الرئيس القوتلي، وتنوِّه بأن أُولي الأمر يدرسون أمر إحالته على محكمة خاصة. وكنتُ في حديثي مع الضابطيْن الحارسيْن، قنوت والصلح، أشعر بأن نوايا الزعيم بشأن القوتلي سيئة جداً. أما أنا فلم

يكن يأخذ عليَّ سوى ذلك الكتاب الذي أشرتُ إليه سابقاً. وكنتُ أحاول أن أذكر لهما خطأ رأي حسني الزعيم بالرئيس القوتلي، مؤكداً أنه لا يمكن لهذا الرجل أن يكون خائناً، وأن يُنهي حياته السياسية بعمل كهذا يقضي به على جهوده الوطنية، طوال أربعين عاماً. وكنتُ أُجيب على إتهامهما له بأنه لم يؤمِّن للجيش الأسلحة والذخائر: إن السعي لشراء الأسلحة والذخائر في حرب فلسطين لم ينجح بسبب تمنُّع الدول عن البيع. وأما عن ضرورة التهيؤ قبْل ذلك، فكنتُ ألتمس له أعذاراً أُخرى. وكنتُ في أواخر ذلك الأسبوع أشاهد الرئيس بعيداً في الحديقة، جالساً يتكلم مع الرئيس الصلح. ولم أسمع من حديث الصلح شيئاً، لكنني كنتُ أسمع بعض أقوال الرئيس القوتلي الذي كان يرفع صوته عن عمد ليُسمعني أجوبته وهي: لا أستقيل. الأمة إنتخبتْني، وأنا لا أتخلى عنها. وما شابه ذلك.

وإنتهزتُ فرصة مجيء السيد الصلح إلى غرفتي ذات صباح، وسألتُه عن أحاديثه مع الرئيس القوتلي فأجاب: إني أقول له بأن البلاد كلها رحَّبت بالإنقلاب حتى النواب أنفسهم. فقد إنصرفوا دون أي إحتجاج، كل واحد منهم إلى بلده. وأنتم تسمعون في المذياع البرقيات، وأنباء مظاهرات التأييد، وزيارة وفود العراق ومصر والسعودية والملك عبد الله، وكلها تكتفي بالسؤال عن صحة الرئيس القوتلي والإطمئنان عن راحته. أما العلاقات بين الزعيم وبين هذه الدول وسائر الدول الأجنبية، فعلى ما يرام.

وقد إستتب له الأمر، وحلَّ البرلمان، وسيعمد إلى إجراء إنتخابات، ويحاكم رئيس الجمهورية القوتلي فلا فائدة من بقائه مصراً على عدم الإستقالة. فقلتُ له: وإذا إستقال فهل تتركانه يذهب إلى أوروبا؟ فقال: لا أعلم. لكنني سأسأل الزعيم. وعاد في اليوم نفسه وقال: إذا إستقال الرئيس وحذوت حذوه، فإنه يَعدُ كما بالسماح لكما بمغادرة البلاد إلى أوروبا مع عائلتيْكما.

فقلت له: دعني أتحدث مع الرئيس في الأمر. فقال: لا بد من الإستئذان. وعاد بعد مخابرة هاتفية وقال: يمكنك الإجتماع بالرئيس في حضوري. قلت: لا فائدة من الحديث معه أمامك. فلا أنا أقول له ما أريد ولا هو يجيبني بصراحة. فأجرى مخابرة هاتفية ثم عاد وسمح لنا بالإجتماع على إنفراد في غرفة الرئيس. فإستقبلني قائلاً: خير إن شاء الله. وإقتربتُ من سريره وتحدثتُ إليه بصوت منخفض وباللغة التركية، لأن الحارس كان واقفاً خلْف النافذة يسترق السمع. ونقلتُ للرئيس حديثي مع الضباط. قلتُ له: أظن أن لا فائدة تُرجى من بقائنا مسجونين. فقال: نعم. فلا الدول العربية قامت بأي تشبث جدي لإنقاذ البلاد من هذا الطاغية، وذلك بسبب تضارب مصالحها الخاصة ونزاعها على التفاهم مع سوريا، ولا البلاد قاومت الإنقلاب وقابلتْه بما كنتُ أنتظر". فقلتُ له: إذا خرجنا من هذا الحبس وذهبنا إلى أوروبا نستطيع تغيير مجرى الأمور وتعديل موقف الدول العربية على الأقل. ففكر قليلا وقال: ربما. فقلتُ له: هل توافق، إذاً، على الإستقالة؟ فقال فوراً: نعم. ولكن فليكلموني مجدداً. وخرجتُ من عنده إلى غرفتي، فجاء السيد الصلح وقال: ماذا تم. فقلتُ له: إذهب إليه وحدّثه بالأمر مجدداً، لعله يَقبل. لكن لا تنس الوعد بحرية السفر إلى أوروبا. فقال: هذا مؤكد. ثم خرج. وبت تلك الليلة دون أن أعلم بما سيتم.

وفي الصباح دخل عليَّ السيد الصلح وأبرز لي ورقة. فإذا بها كتاب إستقالة الرئيس القوتلي. وعرفتُ خطه وتوقيعه، وكان موجَّهاً إلى الأمة.

وناولني الصلح ورقة وقلماً وقال: تفضل بكتابة إستقالتك. فقلتُ له: والسفر؟ قال: في هذيْن اليومين، عندما تتم المعاملات اللازمة. فقلت: أية معاملات؟ فقال: معاملات جواز السفر. فقلتُ: إنني أعتمد على كلامك. فقال: يمكنك ذلك. فأخذتُ الورقة وكتبتُ عليها العبارة التالية: أُعلن إستقالتي من رئاسة الحكومة السورية في 7 نيسان 1949. ووقَّعتُها، ثم سلَّمته إياها.

وقال الصلح: ظهرت طوية كل منكما في نص الإستقالة. فالقوتلي يستجدي الأمة دائماً، وأنت لا تنزل عن زهدك وترفُّعك. فقلت له: أظن أنه لم يبق مانع من رفْع القيود عنا. فقال: وما هي؟ قلتُ: الكتب، ووسائل الترفيه، والإجتماع مع الرئيس القوتلي. فقال: سأسأل. ثم عاد بعد هنيهة وقال: لقد تم ما تريد. وبدأنا في طراز جديد من الحياة في هذا السجن. فكنا نجتمع، أنا والرئيس، في الممر صباحاً ومساء ونتحدث. لكن الحارس كان يقف على بعد مترَيْن منا يسمع ما نقوله. وأعيدت إلينا كتبنا، وصار الباب يُفتح نهاراً ثم يُقفل ليلاً فقط. ومضت أيام ثلاثة، دون أن نلمس أي دليل على قرب خروجنا من المستشفى والسفر إلى أوروبا. وكنتُ كلما أسأل أحد الضباط عما لديه من الأخبار بهذا الشأن، يجيبني أجوبة غير واضحة. حتى تيقن لدينا أن الزعيم عدَل عن فكرة السماح لنا بالسفر، أو أنه لم يكن عازماً على تنفيذ هذا الوعد. فبحثتُ مع الضابط في أمر خروجنا من المستشفى وعودتنا إلى دُورنا، ريثما يبتُ بشأن السفر. وكانت المداولات قد أسفرت عن الوعد بإطلاق سراحنا، على أن يبقى كل منا في داره دون أن يخرج منها. وبتنا ننتظر اليوم الموعود.

وفي مساء الثالث عشر من نيسان أتاني الرئيس الصلح في الساعة الثامنة مساء، وكنتُ أويت إلى فراشي، وقال لي مبتسماً: إنهض من السرير وإلبس ثيابك. فقلتُ له: ولماذا؟ قال: الزعيم سيأتي لزيارتك، ثم يوصلك بنفسه إلى دارك. فقلتُ: وما معنى هذه الزيارة وما القصد منها؟ فقال: لا أعلم. هذا كل ما تبلَّغته. وإستدرك قائلاً: أرجو أن لا تقول للرئيس القوتلي شيئاً عن هذه الزيارة. فعجبتُ من هذه البادرة. أما التحدث مع الرئيس، فلم يكن مستطاعاً، لأن باب غرفتي كان مغلقاً.

وبتُ أنتظر دون أن أرتدي ثيابي. وبعد مضي ساعة ونصف تقريباً، دخل عليَّ المقدم إبراهيم الحسيني، فحياني تحية طيبة وقال: إضطر الزعيم إلى إرجاء زيارته ولن يحضر. وقد أرسلني لأبلغك تحيته ولأرافقك إلى منزلك. فكان سروري مزدوجاً: أولاً لأنني لم أكن مرتاحاً

للإجتماع مع حسني الزعيم، وثانياً لقرب الخروج من المعتقل وعودتي إلى أهلي. فسألتُه: هل سيذهب الرئيس القوتلي وحده، أما أننا سنذهب معاً؟ فأجاب: لا. الرئيس سيبقى يومَيْن آخريْن. فقلت: إسمع يا إبراهيم بك. عندما إتفقنا معكم على أن تتركونا نسافر إلى أوروبا لقاء إستقالتنا، قمنا بتنفيذ ما تعهدْنا به ونكصتم أنتم وعدكم. والآن تُبقون القوتلي في المعتقل وتطلقوني منه. وهذا أيضاً خلاف إتفاقنا، وهو أن نخرج معاً إلى دُورنا. وأنا أفضل البقاء هنا ريثما نخرج معاً. وحاول الحسيني إقناعي بعدم التشبث بهذا الرأي، وبأن الأفضل أن لا نقابل الزعيم بالعناد، فهو رجل طائش. وأقسم لي بشرفه أن الإفراج عن القوتلي لن يتعدى اليومَيْن، وأنه لن يعامَل معاملة سيئة. فقلتُ له: ليس لدي شك في أن معاملتكم للرئيس لن تتبدل. ولو كان ذلك يفيدكم لما ترددتم. لكنكم تعلمون أن أية إساءة نحوه تورثكم متاعب أنتم في غنى عنها.

فأكد لي الحسيني مجدداً أن الرئيس سيفُرج عنه في غضون يومَيْن. لكن لم يذكر أي مبرر لهذا التأخير. وقلتُ في نفسي: إذا كانت القضية على هذا الشكل، فما الفائدة من هذا الإصرار؟ ثم قلتُ له: طيب، أَقبَل وعدك". فقال لي: "لا شك أنك لا تنوي بحث الأوضاع مع زائريك. والأوفق أن لا تقبل الزيارات مؤقتاً. فأجبتُه: لا أستطيع رد مَن يأتي لزيارتي. فقال: إننا سنَحول دون هذه الزيارات في الأسبوع الأول، ثم نرى ما يكون. فقلت: إذاً، إنتقلْتُ من المعتَقَل في المستشفى إلى المعتَقَل في الدار؟ فإبتسم وأكد لي حُسْن نيته، وأنه يعتبرني أحسن شخصية مدنية جاءت إلى الحُكْم. وسرد عدة حوادث ليقيم الدليل على أنني أقدَر مَن يتولى إدارة سياسة البلاد في الداخل والخارج. لذلك، فهو يرى أن كل هذه التدابير المتخَذة بحقي ستزول قريباً، وأن المستقبل خالٍ من أية شائبة.

وقد إعتراني الملل من الأخذ والرد وصرتُ تواقاً إلى الخروج من حياة العزلة، والعودة إلى الحرية ولو كانت محصورة ضمن نطاق صغير. وقلتُ في نفسي: لا شك أن الإجتماع إلى أهلي سيجدد نشاطي ويزيل

عني الكآبة ومَلل التفكير منفرداً. فقلت: إعملوا ما شئتم. فليس لي حول ولا طول.

وأوصلني الحسيني بسيارته إلى داري. فلما طرقْنا الباب إنزعج افراد عائلتي من ذلك وسألوا: مَن الطارق؟ فلما عرفوا صوتي فتحوا الباب. وهكذا إجتمعتُ إلى عائلتي بعد فراق طال خمسة عشر يوماً.

وبقيتُ في الدار، دون أن يُسمح لي بالخروج منه حتى اوائل شهر تموز. وقد وُضع على باب داري شرطي ليمنع أياً كان من دخوله، حتى إبنتي وصهري، إلاَّ باذن خاص. ولم أستقبل في هذه المدة سوى المرحوم محسن البرازي وبعض الأشخاص الذين كان يرسلهم حسني الزعيم خصيصاً لمشاهدتي والتحقق من وجودي في الدار وإستطلاع رأيي في الأوضاع الراهنة. وعندما سُمح لي، بالخروج من الدار، إنتقلتُ إلى داري في دمر، ومكثت هنالك حتى وقوع إنقلاب 1949/8/13، حين قُتل حسني الزعيم والمرحوم البرازي.

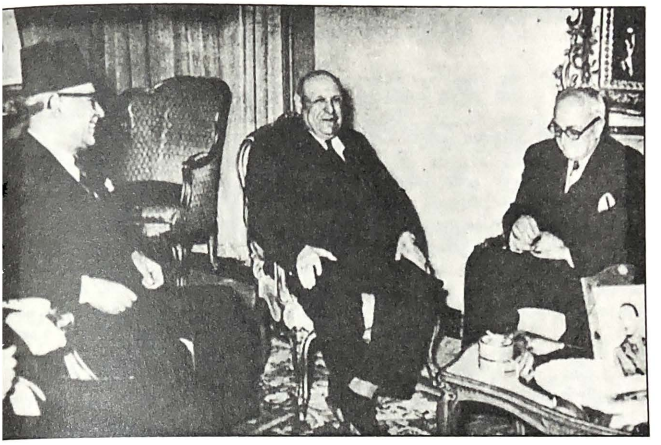

لقاء لرئيس الحكومة السورية خالد العظم في بيروت عام 1951 برئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري تمحور التحادث خلاله حول العلاقات الثنائية غير المستقرة

خالد العظم المستعاد إلى سُلطة الحُكْم في فترة ترؤس هاشم الأتاسي عام 1951

رواية الرئيس الشيخ بشارة الخوري

بعدما بات الشيخ بشارة الخوري رئيساً سابقاً للجمهورية دوّن بمساعدة من المؤرخ الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك تجربته كأول رئيس للبنان المستقل في صيغة مذكرات من ثلاثة أجزاء. ولقد تضمَّن الجزء الثالث فصلاً عن الإنقلاب الذي قام به الزعيم حسني الزعيم الذي زار لبنان. وعلى النحو الآتي ما حبَّره الرئيس الشيخ بشارة الخوري عن الإنقلاب وصاحبه:

في الصباح المبكر من الثلاثين من آذار تلقيتُ نبأ هاتفياً مستعجلاً بأن في دمشق إنقلاباً عسكرياً، ونُقلتْ إليَّ البلاغات الرسمية التي أذاعتها القيادة هناك وهي تنبىء بحدوث الإنقلاب وبإعتقال شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية وإعتقال خالد العظم رئيس وزرائه، وإن الزعيم العسكري حسني الزعيم قد تسلّم جميع السلطات الدستورية. فدعوتُ حالاً رئيس الوزارة وأخذْنا بتسقط الأخبار من مصادر مختلفة فعرفْنا أن شكري بك تحت الحراسة في مستشفى المزَّة. فساءنا الأمر وإنشغل بالنا كثيراً عليه، وعلمنا أن مصير مجلس النواب على "كف عفريت"، وأن الأحكام العرفية أُعلنت في جميع الأراضي السورية.

وتداولتُ الرأي ورياض الصلح فهالنا الحدث من حيث خطورته بحد ذاته، ونتائجه بعد تغلغل العنصر الصهيوني في فلسطين، والمطامع التي تتجاذب الشرق الأوسط. لا يُعرف لهذا الإنقلاب مداه، ولا التطور الذي سوف يُحدثه. لم تحصل مقاومة ما في دمشق ولا في مكان آخر من سوريا. غير أن القلق إستحوذ على القُطر الشقيق وأخذت البرقيات ترِد علينا من البلدان العربية للإستعلام عما جرى، وقد أبدى مرسلوها تخوّفاً معقولاً جداً من جرَّاء الإنقلاب الأرعن.

في الثالث من نيسان مساءً أصدر صاحب الإنقلاب بياناً "إلى الجيش الباسل والشعب السوري الكريم"، حمل فيه على العهد السابق حملة ظالمة لم تعرف الإنصاف. ولما بسط مخططّ سياسته الخارجية المقبلة ذكر لبنان بهذا الكلام المعسول: "... أما لبنان الشقيق فإننا نؤيد وضعه الراهن تمام التأييد ونحترم إستقلاله. ونرجو أن نحل في الوقت القريب كافة القضايا المعلّقة بيننا وبينه والتي لم تحلّ بعد".

وسعى حسني الزعيم لتأليف حكومة من المدنيين فلم يُفلح، فحلَّ المجلس النيابي (4 من نيسان) وتوّلى بنفسه السلطتيْن التشريعية والتنفيذية وألَّف مجلس أمناء دولة لتسيير الأمور الإدارية. الحالة هادئة. بدأ موفدو الدول العربية يصلون إلى بيروت، وأولهم القائم مقام العسكري محمد يوسف من ضباط القصر الملكي المصري. ولدى وصوله إتصل بمقر الرئاسة وطلب مقابلتي فإستقبلْته وإستطلعني رأيي في الحادث المؤسف فأفضيت إليه بجميع المعلومات المتوافرة لديَّ لينقلها إلى الملك فاروق، وقلت له بأن يقابل رياض الصلح وحميد فرنجية ففعل. وعاد إلى القاهرة في اليوم الثاني على جناح السرعة.

ثم إستقبلتُ جميل بابان موفد العراق إلى دمشق فأخبرني أنه قابل حسني الزعيم وباحثه في الوضع الجديد. ولاح لي من كلام بابان موفد نوري السعيد أنه يؤيد، في الباطن، حركة الجيش السوري، فخامرني سوء الظن وتساءلت: تُرى، هل للعراق ولشرق الأردن يد في ما جرى؟ وهل للإنكليز ضلع فيه؟ وهبْ أنه إنقلاب داخلي، أفلا يجوز أن يستغله الهاشميون في بغداد وعمان، ومن ورائهم الإنكليز، لمآربهم وأغراضهم. وعلى أثر ذلك كله أخذ حميد فرنجية وزير خارجيتنا يتصل بالوزراء المفوضين، عرباً وأجانب، يستكشف مخابئهم ولم يُمدّه أحد بمعلومات جديدة، وجميعهم تنصّلوا من الحدث كما تنصَّل بنو يعقوب من دم أخيهم يوسف...

تعكُّر العلائق بين رياض الصلح وحسني الزعيم

يعلم الله إني ورياض الصلح والحكومة لزمنا جانب الحياد التام في الحركة السورية على كونها إجراءات داخلية، ولزمنا الحياد منغَّصين، يملأ نفوسنا القلق على شكري بك القوتلي، العزيز علينا جميعاً، والقريب إلينا كشخصٍ وكرئيس دولة تعاونَّا وإياه على الخير ما قدَّر الله، ولكن حسني الزعيم سيء الظن ككل رجل يُقدم إقدامه، فأخذ يتّهم رياض الصلح بأنه هو الذي أوعز إلى بعض الصحف اللبنانية بمهاجمة الوضع الجديد وبأنه يقوم بمساعٍ حثيثة لدى الدول العربية لتسويد صحيفة صاحب الإنقلاب لديها حتى لا تعترف بحكومته.

وكانت تلك الإدعاءات فاسدة وظالمة من أساسها، فالصحف الوطنية في لبنان لم تكن بحاجة إلى وحي لمهاجمة الإنقلاب الطائش. وكل عاقل يقدّر الحكم الدستوري تقديره الصحيح رأى في حركةحسني الزعيم، وهي تمرد شخصي إنتقامي، مجازفةً خطرة أساءت إلى سوريا وإلى جميع الأقطار العربية. فكان بَدَهياً أن يتناولها الكُتاب اللبنانيون الوطنيون بالنقد والإستنكار، أما نحن فحافظْنا على هدوء أعصابنا وتركْنا علائقنا الإقتصادية بسوريا على حالها، في حين أن نفوسنا ما تزال مضطربة جزعاً على مصير صديقنا رفيق الجهاد فخامة شكري القوتلي الذي تضاربت الأخبار عنه، وفي حين أن نية حسني الزعيم تجاهنا ما تزال غامضة، ومرامي عمله غير الدستوري مبهمة. والله تعالى يعلم وحده عواقب تلك المجازفة المؤسفة. وقد بقينا على رباطة جأشنا لعلَّنا نستطيع "ترويض" الرجل.

وفي 4 من نيسان أوفد إليَّ حسني الزعيم مرافقه الخاص ومعه كتاب فيه الكثير من اللطف واللياقة، إلاَّ أنه يتضمن شكوى صريحة من موقف رياض تجاه الإنقلاب، ويخشى الزعيم أن يؤدي الأمر "إلى أسوأ العواقب". مؤكداً أمنيته أن تبقى سوريا على خير صلات مع لبنان الشقيق.

وقد شفع الموفد الخاص الكتاب الخطي برسالة شفوية لا تختلف عن معنى الكتاب. ويُفهم صراحةً منها أن تعاون حسني الزعيم لن يكون خالصاً مع حكومة لبنانية يرئسها رياض الصلح.

قرأتُ الرسالة بكل إمعان، وإستمعتُ إلى حاملها بمزيد الإنتباه، ثم قلتُ له: "أحمّلك إلى الزعيم أصدق تحياتي، وأكّد له بلساني ولسان رياض الصلح وحكومته حيادنا التام، وعدم تدخّلنا في الماضي، ولا في الحاضر في شؤون سوريا الداخلية. وإننا نتمنى للبلد الجار الشقيق التوفيق والإزدهار".

وغادرني الرسول، بعد أن فهم مني صدق النية وتمسّكي برياض. ولدى وصوله إلى دمشق كرر حسني الزعيم تصريحه بأنه يؤيد الوضع الراهن في لبنان ويحترم إستقلاله، ويرغب في المحافظة على علائق الأخوة بينه وبين سوريا.

وعلى الأثر إجتمع مجلس الوزراء اللبناني ووافق على بيان وضعه رئيس الوزارة يتضمن المعنى عينه ويطلب إلى الصحف تحاشي البحث في وضْع سوريا الداخلي. وأكد البيان أن لبنان لم يتلق أيَّ إنذار، ولا يقبل أيَّ إنذار، من أية جهة كانت.

وأخيراً صرّح القابض على مقاليد الحُكْم في دمشق بأن من أعز أمانيه الإبقاء على روابط الإخاء بين البلديْن. وطلبْنا من قيادة الجيش اللبناني أن توفد العقيد توفيق سالم إلى العاصمة السورية ليقابل حسني الزعيم ويؤيد بإسمنا ما وردَ في بيان مجلس الوزراء، ويتفق معه على التدابير الواجب إتخاذها على الحدود.

إستقالة الرئيس شكري القوتلي

في 7 من نيسان عقد صاحب الإنقلاب مؤتمراً صحفياً أعلن فيه "إستقالة شكري القوتلي من رئاسة الجمهورية، وإستقالة خالد العظم من رئاسة الوزارة".

وبعد هذه الإستقالة أخذ الوضع الجديد يتركز في سوريا بسرعة غريبة عجيبة، وبدأت الدول الكبرى تبحث جدياً أمر الإعتراف بالزعيم، والدول العربية تستعدّ له مترقبةً الحوادث.

وفي 13 من نيسان أوفدت حكومة لبنان كلاً من محمد علي حمادة مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية وفريد شهاب مدير الأمن العام ليقابلا صاحب الإنقلاب ويعرضا معه بعض الشؤون الطارئة، فنعرف وجهة نظره فيها.

وإستمرت الهيئة اللبنانية للمصالح المشتَرَكة على تفاهم تام مع الهيئة السورية، إبقاءً لوضع المصالح المذكورة.

داوينا الحالة موقتاً من جهتيْها السياسية والإدارية، وأما من الناحية الخُلقية فكان من الصعب تلافي تأثير الإنقلاب السوري في سياستنا الداخلية، ومنذ الدقيقة الأُولى نشطت المعارضة عندنا وصحفها لإستثمار الموقف. وقد يكون هذا طبيعياً ولكن المؤسف، بل المفجع، تهافُت بعض اللبنانيين على دمشق للتقرب من العهد الجديد. ولم يقتصر التهافت على بعض صحفيين بل تعدّاهم إلى سياسيين لهم مكانتهم في محيطهم، وفي مقدمتهم وفد "كتلة التحرر الوطني" الذي ضمّ نواباً منظورين كسامي الصلح وكميل شمعون وسليمان العلي وكمال جنبلاط ونصّوح الفاضل وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي، وإستقبلهم صاحب الإنقلاب إستقبالاً حسناً ظهرت نتائجه في لبنان بعد أيام.

وفي ساعة مبكرة من 13 نيسان إتصل وهبي الحريري بالتلفون من دمشق برياض الصلح، ورياض في الفراش بسبب وعكة ألمّت به، وأفضى إليه بضرورة الإعتراف بالوضع السوري، فأظهر رياض حُسْن إستعدادنا للعمل وقال له بأن يسبق الإعتراف إتصال بين المسؤولين في العاصمتيْن لتقرير بعض مبادىء تستلزمها الحالة الراهنة. وعلى هذا الأساس إتصلت وزارة خارجيتنا بزميلتها في سوريا وطلبت موعداً لمقابلة بين حسني الزعيم وحميد فرنجية، فأجابت دمشق بالقبول المبدئي على أن

يُعيّن الموعد في ما بعد. ثم وردت منها إشارة هاتفية لصرف النظر موقتاً عن هذه الزيارة.

وفي 14 من نيسان صباحاً طلب حسن جبارة رئيس اللجنة السورية في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة مقابلة مستعجلة مني. وحمل إليَّ رسالة شفوية من حسني الزعيم، فحواها: إحترام لشخصي، وتمنيات طيِّبة للبنان، وحنق لا مزيد عليه على رياض الصلح، لأن الزعيم يتّهمه، بتدبير مؤامرة على حياته بالإتفاق مع أحمد الشراباتي الوزير السابق للدفاع السوري الموجود في بيروت، ويُنسب إليه تأخُر الحكومة اللبنانية عن الإعتراف بالوضع السوري. وزاد الرسول أن الزعيم لا يمكنه البتة التعاون مع رئيس وزارتنا.

أكّدتُ لحسن جَبّاره أن سياسة الرئاسة وسياسة الحكومة واحدة، وهي واضحة جداً إزاء الإنقلاب السوري، فنحن لم نتدخل في شؤونهم الداخلية، وسنحافظ على حُسْن العلائق الإقتصادية وحُسْن الجوار والصداقة والأخوة.

أما الإعتراف بالعهد الجديد فأمر ممكن ولكنه يستلزم تهيئة، ولقد بدأنا بها وكادت تؤدي إلى نتيجة لو لم يرجىء الزعيم نفسه موعد الإجتماع الذي كان قد تَقرر مبدئياً عقْده بينه وبين وزير خارجيتنا. أما المؤامرة فإنها من ضروب الخيال والدس، وما أكثر الدسَّاسين في مثل هذه الظروف... والمعارضون اللبنانيون الذين يقابلون الزعيم ليسوا بَراءً ولا خلاء من تعكير المياه بيننا. ولن أسأل رياضاً عن المؤامرة لأنها خرافة، وأُؤكد على مسؤوليتي عدم وجودها. وقلتُ أخيراً للزائر: "أنا لا أعرف أن أشتغل في جوّ موبوء، فعلى الزعيم أن يجعله صافياً، وعلى هذا الأساس دون سواه نصل إلى نتائج إيجابية في مصلحة البلديْن".

أجاب حسن جبارة: "إن الموقف عسير في سوريا. وهم يعتمدون على فخامتك لإعادة المياه إلى مجاريها". (هل يعني بذلك أن نساير أطوار قائد الإنقلاب؟)

فقلت له: بذلتُ كل جهدي لتحسين العلاقة وعلى القائد السوري أن يُقدِم بدوره ويصل ما إنقطع، وذلك بتحديد مقابلة لوزير خارجيتنا، ولا يجوز أن نكرّر الطلب بعد إلغاء الموعد. وقلت للرسول: "إن وجومنا أول الإنقلاب أمر طبيعي، ومردّهُ إلى صداقتنا مع الرئيس شكري بك القوتلي الذي آخانا في نضالنا الوطني ومن واجبنا أن نخاف على مصيره، ناهيك بخوفنا على مصير سوريا نفسها، وبردَّة الفعل المنتظَرة في البلدان العربية".

جرى ذلك الحديث قبل الظهر وأطلعتُ رياضاً عليه. وفوجئتُ بعد الظهر مفاجأة كبرى إذ إتصل بي رياض من سريره هاتفياً وأنبأني بأن وهبي الحريري تلفن له من دمشق قائلاً: "إنقلب الجو تماما!".

وعلى أثر هذا التلفون من رياض عاد حسن جَباره إلى مقابلتي مستعجلاً،"راجياً بإسم الزعيم أن أعتبر الفقرة من الرسالة الشفوية المتعلقة برياض ملغاةً، لأن المعلومات التي بنيت عليها مكذوب فيها".

وعلى الفور إتصلت وزارة خارجية دمشق بوزارة خارجيتنا وعيّنت موعداً لإجتماع صاحب الإنقلاب وحميد فرنجية.

لم نشأ أن ننفرد عن الدول العربية بالإعتراف بالوضع السوري الجديد فأبرقت وزارة الخارجية إلى سامي الخوري وزيرنا المفوض في القاهرة تستطلعه الأخبار، وهذا نص برقيتها: نرجو سرعة الإفادة عما هي أسباب إعلان حالة الطوارىء في مصر. قف. ما هي مهمة الضباط المصريين الذين أُوفدوا أمس لسوريا. قف. أوفد الزعيم ضابطاً مع رسالة طالباً توجيه الصحف للإعتدال وإبقاء الحالة الإقتصادية بين البلدَيْن على التعامل السابق. وبنيتنا إيفاد مندوب لسوريا هذا الإسبوع (إشارة إلى مهمة العقيد توفيق سالم) بمهمة إستطلاعية ولبعض التدابير اللازمة على الحدود. قف. نشير على الجامعة أن تتصل بدمشق لأسباب لا تجهلونها. قف. مندوب العراق لسوريا (بابان) وصل للبنان وقابل المسؤولين ويريد أن يعتبر الحركة داخلية محضة وأن الأخطاء المتكررة سببت الإنقلاب.

ينُظر للمستقبل بحذر. ونستنتج أنه لا يخلو من بعض آمال. قف. وافونا بجميع ما يتصل بكم.

الخارجية، اه.

وأوفدْنا في 15 من نيسان محمد علي حمادة إلى القاهرة للإتفاق مع وزيرنا المفوض فيها وإستمزاج الحكومة المصرية بشأن الإعتراف بحكومة دمشق الجديدة.

كان الملك عبد العزيز قد إستطلعني رأيي في الإنقلاب السوري إثر وقوعه، وأرسل إليَّ نسخة عن البرقيتيْن المتبادلتيْن بينه وبين الزعيم فأجبته بالبرقية التالية، بواسطة المفوضية السعودية في لبنان:

"ترجوكم أن تحملوا لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود الرسالة التالية: يشكر فخامة الرئيس جلالتك على إطلاعه على الرسالتيْن المتبادلتيْن بين جلالته والكولونيل حسني الزعيم، وعلى الغيرة والحكمة اللتيْن أظهرهما جلالته بمعالجة الأمر الواقع في الجارة الشقيقة سوريا. ونحن نشاطر جلالته إهتمامه وإرتقابه الأحداث الجارية وحرصه على صحة ورفاهية فخامة شكري بك القوتلي. قف. إن الموقف الحاضر في سوريا يستدعي إنتباهاً ما بعده إنتباه، مع العِلْم أنه وإن لم يَثْبت للآن تدخُّل غريب عن سوريا في الإنقلاب الحاضر فهذا لا يمنع إمكان إستغلاله من جهات متعددة. قف. نرى أن لا يُترك صاحب الإنقلاب مُعرَّضاً إلى شتى المداخلات والتأثيرات، وأن يداوم جلالته الإتصال بالكولونيل المشار إليه. كما أنه يجدر بمصر وبالجامعة أن تتبعا هذه الخطة حتى ينجلي الموقف، خصوصاً بعد أن أُذيعت إستقالة فخامة شكري بك ودولة خالد بك. قف. وخلاصة القول إن جامعة الدول العربية تجابه برأينا أكبر تجربة عرفتْها منذ تأسيسها، وتفوق بالخطورة القضية الفلسطينية ذاتها. أطال الله عمر جلالته وأبقاه ذخراً للعروبة". اه.

ويوم أوفدْنا محمد علي حمادة إلى القاهرة أبرقْنا إلى جُدَّة بالموضوع نفسه، وعلى الأثر طلب وزير المملكة السعودية مقابلتي وأبلغني رسالة

من جلالة الملك عبد العزيز عن محادثاته مع الموفَد السوري الذي أوفده حسني الزعيم إلى الرياض يلتمس من الملك الإعتراف بالوضع الجديد، وإن جلالة عبد العزيز طلب من الوفد ضرورة تأليف حكومة شرعية في دمشق قبل الإعتراف بها.

قال لي الوزير المفوض السعودي: إن جلالته يرى إيفاد رياض الصلح إلى بغداد ليقف على إستعداد حكومتها بهذا الشأن بعد أن يكون قد عرَّج على دمشق وقابل صاحب الأمر فيها.

شاء حسني الزعيم أن يلبي توصية الملك عبد العزيز فعهد إلى فيضي الأتاسي بتأليف حكومة إنتقالية. وسعى فيضي إلى ذلك حثيثاً ولم يوفَّق فإعتذر. وعمد صاحب الإنقلاب إلى تأليف الوزارة برئاسته.

ووردت علينا برقيات من القاهرة تُصوّر الحالة على حقيقتها في مصر بعد إجتماع وزيرنا المفوض ومندوبنا محمد علي حمادة بأمين الجامعة العربية وبإبرهيم عبد الهادي رئيس الوزارة المصرية، والحالة هي الميْل للإعتراف بالحُكْم الجديد مع مراعاة الحذر اللبناني من الإنقلاب.

وتمَّ إجتماع حميد فرنجية بحسني الزعيم على غاية الإنسجام، وطلب صاحب الإنقلاب من وزير خارجيتنا الإسراع بالإعتراف بالوضع الجديد فأظهر له الوزير إستعدادنا الحسن.

وفي ظُهْر 16 من نيسان وصل فجأة إلى مطار دمشق نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية يرافقه شاكر الوادي وزير الدفاع العراقي واللواء صالح صائب رئيس أركان الجيش العراقي وخلوا بالزعيم. ثم وصل بعدهم عبد الرحمن عزام وحذا حذوهم. (ألَّف حسني الزعيم حكومته الجديدة على الوجه الآتي: حسني الزعيم للرئاسة والداخلية والدفاع. عادل أرسلان للخارجية على أن يكون نائباً لرئيس الوزارة. فيضي الأتاسي للمعارف، حسن جبارة للمال. فتح الله الصقال للإقتصاد. أسعد الكوراني للعدل والأشغال العامة. نوري الإيبش للزراعة. ولم يمض يوم واحد حتى طرأ تعديل على هذا الترتيب فإن فيضي الأتاسي لم يقبل الإشتراك في

الحكومة فعيّن خليل مردم بك وزيراً للمعارف بدلاً منه، وأُسندت وزارة الإقتصاد إلى حسن جبارة مع بقائه وزيراً للمال، وأُسندت وزارة الأشغال العامة إلى فتح الله الصقال.

عاد حميد فرنجية إلى بيروت وأطلعني وأطلع رياضاً على تفاصيل الحديث مع القابض على الحُكْم في دمشق، ودعا إلى مقابلته الوزراء المفوضين للولايات المتحدة وإنكلترة وفرنسا وباحثهم في الحالة الجديدة فإتضح له أن تحفّظ البريطانيين هو الذي أرجأ الإعتراف الأميركي والإعتراف الفرنسي، وأن فرنسا تحافظ على الوضع الراهن للحدود اللبنانية – السورية، وان الولايات المتحدة تعاكس فكرة سوريا الكبرى. أما وزير إنكلترة فنصح لوزير خارجيتنا بأن يراعي لبنانُ في سياسته الخارجية العائلة الهاشمية، وفي مقدمتها الملك عبدالله وأجابه وزيرنا بأن سياستنا العربية واحدة تجاه جميع الأقطار الشقيقة، ولا نفرّق بين ملك ورئيس، فعلى الهاشميين، إذاً، أن يعطونا التأمينات الصريحة بمحافظتهم على الوضع اللبناني وبإحترامهم الوضع الراهن في البلدان العربية، فلا يُشاع من وقت إلى آخر أنهم يسعون إلى تحقيق فكرة الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى.

وتلقيْنا أنباء جديدة من مصر بأن القاهرة تستعد للإعتراف بالوضع الإنقلابي في سوريا، فيما اذا بَلَّغها لبنان أن هذا الوضع لا يُقلقه. أما الملك عبد العزيز فطلب منا تحسين العلائق مع حسني الزعيم وأن يتصل به رياض الصلح شخصياً. ثم جاءنا عبد الرحمن عزام من دمشق وإستقبلْته فأسرّ إليَّ بأن مصر والمملكة العربية السعودية "تحتضنان الوضع السوري شرط أن يحترم هذا الوضع إستقلال لبنان، وأن يعلن لبنان إطمئنانه إلى ذلك". فأثبت حديث عزام صحة المعلومات التي تلقيناها من مفوضيتنا في القاهرة.

وراحت الأحداث تتوالى بسرعة، ففوجئنا في 21 من نيسان مساء بنبأ طيران حسني الزعيم إلى القاهرة وإجتماعه بالملك فاروق وعودته إلى

دمشق في اليوم عينه مما دلّ على أن مصر قرّرت الإعتراف بالإنقلاب السوري بعد أن أخذ مَلِكها من زائره التأمينات الكافية بما يتعلق بسياسته مع لبنان أولاً، ثم مع العراق وشرقي الأردن والعائلة الهاشمية عامة.

وفي اليوم الثاني (23 من نيسان) فوجئنا أيضاً بزيارة الوزير البريطاني المفوض لوزير خارجيتنا ليعْلِمه أن دولته ستعترف بحكومة دمشق الجديدة في أقرب وقت. ورأينا أن الرياح تواتي حسني الزعيم فمن حُسْن السياسة أن نلبي رغبته ونعترف به خصوصاً وأن عبد الرحمن عزام اكّد لنا نجاح وساطته معه لمصير الرئيس شكري بك القوتلي وبأنه وعده وعداً قاطعاً بإخراج شكري بك من السجن ووضْعه فى بيت خاص في دمشق مع عائلته تحت المراقبة، وقد يتمكن بعدئذ ملك مصر من تحسين حالة الرئيس السابق بالإفراج عنه.

والأهم من ذلك كله أن حسني الزعيم إتصل فور عودته من القاهرة برياض الصلح وإتفقا على أن يزوره رئيس وزارتنا في دمشق في 24 من نيسان.

يظهر أن الامور سائرة سيراً حسناً ما لم يعكّرها معكِّر.

في 23 من نيسان إستقبلتُ وزير إنكلترة المفوض إستقبالاً طويلاً بحضور رياض الصلح وأفضى إلينا بأن دولته ستعترف بالزعيم وتُبلّغه أن إعترافها هذا لا يمنع تكتل دولتيْن أو أكثر من الدول العربية برضى شعوبها.

والمؤسف في معنى هذا البلاغ المنطوي على "التحفظ" أن إنكلترة لا تستبعد مشروعيْ سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

في 22 من نيسان مساءً دُعي مجلس الوزراء إلى جلسة مستعجلة وأفضيتُ إليه بجميع المعلومات التي وصلت إلينا، ودرسْنا مسألة الوضع السوري الجديد فأجمع رأي الوزراء على ضرورة الإعتراف به، وتولّى رياض الصلح إبلاغ حسني الزعيم هاتفياً هذا النبأ السار، ولا تسل عن حبور الرجل وإمتنانه. وإتصل حميد فرنجية ليلاً بمفوضيات الدول العربية

والأجنبية وبلّغها قرار مجلس الوزراء، فأكد له وزيرا مصر والمملكة العربية السعودية أن دولتيْهما ستعترفان بالوضع الجديد فوراً بعد إعتراف لبنان.

وفي الصباح المبكر من 23 نيسان أبرق وزير خارجيتنا إلى وزير خارجية سوريا بإعتراف رسمي، وتم إعتراف المملكة العربية السعودية ظُهْر ذلك اليوم. وأُعلن إعتراف مصر في المساء.

وما أن وصلت برقيتنا إلى دمشق حتى جاء منها عادل أرسلان وزير خارجيتها فإستقبلْته في الساعة السابعة مساء وبحثْنا في زيارة رياض الصلح دمشق وضرورة إعداد مراسمها بحثاً مطولاً، فإتصل عادل هاتفياً بحسني الزعيم ونقل إليه حديثنا فوافق عليه، وأُعدّت وأُمرت دوائر الحدود ودوائر العاصمة بإجرائها.

في اليوم الثاني (الأحد 24 نيسان) إستُقبل رياض في دمشق إستقبالاً رسمياً حافلاً جداً فزار حسني الزعيم في قصر الرئاسة وعاد إلى الفندق حيث ردّ له الزعيم زيارته ودعاه إلى تناول الغداء على مائدته. ودارت الأحاديث الودية بين الرجليْن وتناولت الوضع السياسي لسوريا وللبلدان العربية وأكد الزعيم لرياض حرصه على النظام الجمهوري وعدم إنضوائه تحت لواء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، وحمل حملةً عنيفة على الملك عبدالله وعلى نوري السعيد... ثم طلب إلى رياض أن يلبي دعوة العراق ويسعى لحسم الخلاف بين الحكام السوريين والعراقيين، شرط أن ينسحب الجيش العراقي المعسكِر في المفرق (شرقي الأردن) تطميناً لحكومة سوريا.

وإنتقل البحث إلى العلائق اللبنانية – السورية فأكد عليه رياض وجوب عدم التعرض لإستقلال لبنان إذ أن إستقلال سوريا مرتبط به، وحذّره من إستدراج المعارضة اللبنانية له في زياراتها المتكررة لدمشق، وبلّغه الأمانة التي حمّلْتُه إياها بما يتعلق بشكري بك، فلبّى الزعيم رغبة الملك عبد العزيز والملك فاروق ورغبتي ونُقل الرئيس السابق من سجن

المزة إلى دار والدته. وتطرَّق الحديث إلى المسائل الإقتصادية وإتفق الإثنان على أن يأتي حسن جبارة لبحثها في بيروت في 26 من نيسان.

وعاد رئيس وزارتنا مودِّعا بالمراسم التي إستُقبل بها وروى لي كل ما جرى، وقال: ملكتْني غُصة عندما دخلتُ قصراً كان يملأه شكري القوتلي، وحبستُ الدمع في عيني!

فشكرنا الله على نجاة صديقنا من نزق الإنقلاب، وعلى تطوّر الأمور بهذا الشكل، وإشتراط الدول العربية إشتراطاً ضمنياً أنها تعترف بالوضع الجديد فيما إذا إطمأن لبنان إليه، مما دلّ على أن إستقلالنا عزيز على البلدان العربية كما هو عزيز على اللبنانيين.

وفي 26 من نيسان وصل حسن جبارة إلى بيروت وباحث مسؤولي وزارة الإقتصاد مباحثات مبدئية سادها التفاهم. وسمحت الحكومة السورية تدليلاً على حُسْن نيتها بتصدير عشرين ألف رأس من الغنم إلى لبنان.

وظل حسني الزعيم يحمل في مؤتمراته الصحفية على الملك عبدالله ومشروع سوريا الكبرى ويغمز من قناة العراق. وقد رأيتُ أن حملته شديدة اللهجة فتوقعتُ أن تزيد في التوتر القائم. وقد سبّبت سدَّ الحدود في شرقي الأردن.

في 28 من نيسان مرّ ببيروت أحمد الراوي أمين عام وزارة الخارجية العراقية (ووزيرها المفوض في لبنان سابقاً) وإستقبلْته طويلاً وحمّلْته إلى نوري السعيد رأيي في ما يجري في دمشق وبغداد، وأن يلفته إلى ضرورة التعقّل في هذه الظروف ومعالجة الحالة بملء الحكمة ووسْع الصدر، وأن على نوري وهو الخبير بأدقّ شؤون السياسة أن يتجاوز عن تصريحات هوجاء لم يمارس صاحبها الحياة الدولية من ذي قبْل، وذلك كي لا تقع البلاد العربية في أزمات هي بغنى عنها، والعدو المشترَك على الأبواب.

حدث في 19 من نوار حادث غريب لم يسبق له مثيل فقد وصل ضابط سوري إسمه أكرم طبّارة ومعه ثلاثة جنود على سيارة جيب إلى

حقل بجوار حاصبيا وإغتالوا كامل الحسين في رابعة النهار بينما هو ينقب أرضه ولاذوا بالفرار، فلحقت بهم قوة من الدرك اللبناني وألقت القبض عليهم في "خراج" قرية ينطا بمساعدة آل العريان.

وما أن بلغ الخبر دمشق حتى إتصل حسني الزعيم برئيس الوزارة وطلب إليه تسليم الضابط والجنود بحجة أن المغتال جاسوس على الجيش السوري. وراجعني رئيس الوزارة فإستشرنا رجال القانون في الأمر – وهو واضح وضوح الشمس – فأفتوا في أن الطلب مُخالف لكل قانون وعُرْف، وأجبْنا حسني الزعيم بالرفض البات.

وردّ الزعيم على رفْضنا بإقفال الحدود ومنْع المواشي والمواد الغذائية من دخول أرضنا، واهماً أننا نُذعن للضغط فأبينا عليه ذلك والمسألة تتعلق بكرامة لبنان الوطنية. وشاع الخبر، فأخذ بعض ضعفاء النفوس وقليلي الإيمان ينصحون لنا بالمساهلة "تلافياً للمشاكل!" فوقفت الحكومة دون تلك النصائح البائخة وأصررنا على رفْضنا، وعزّزنا القوة في المنطقة التي يقطنها آل العريان في الحدود السورية كي لا ينالهم إنتقام.

وتأزّمت الحالة، واضطُررنا إلى إقفال حدودنا مقابلة بالمثل ولمنع تسرّب البضائع اللبنانية إلى الأراضي السورية، فإن الزعيم صار يسهّل دخول ما يلزمه منها ويردّ ما يستغني عنه، وقد مسَّ التجارة اللبنانية ضرر بالغ ولكن للضرورة أحكامها. وأُوقفت في الحدود كميونات تخص الدولة السورية (وزارة المال والجيش) وإحتج الزعيم فأفرجْنا عنها.

وتدخّلت حكومتا القاهرة والرياض وطلبتا من وزيريْها المفوضيْن لدينا تقريراً وافياً عن الحالة لتسعى إلى مداواتها. ودعونا غير مرة مجلس الوزراء للإنعقاد وفي رأس جدول أعماله تدارُك الإقتصاد اللبناني، فإتخذ تدابير فعالة يكون لها أثر سريع. وصامدنا تعنّت دمشق معتصمين بحقنا، وإحتملْنا في سبيله الامرَّين، فإنفرجت الأزمة بفضل ثباتنا، ورُفعت الحواجز جميعها وعادت المواصلات إلى ما كانت عليه، وقرّ الرأي بين الجانبيْن على إجراء مباحثات، في الحدود، لتصفية حادث إغتيال كامل الحسين.

تعيّن الإجتماع في 25 من نوار، ومثّلنا في المفاوضة حميد فرنجية وفيليب تقلا وأنيس صالح، ومثّل الحكومة الزعيمية عادل أرسلان وأسعد الكوراني وعبد الحميد الأسطواني.

وصل وفدنا في الساعة العاشرة صباحاً فإستقبله الوفد السوري قرْب خيمة حمراء تعلوها الأعلام اللبنانية والسورية ويحيط بها الجنود السوريون بكامل معدّاتهم الحربية، وقد أدّى هؤلاء التحية العسكرية للوفديْن ودخل الجميع الخيمة. وقبْل أن يجلس وفدنا طلب حميد فرنجية إبعاد القوة المسلحة عن مكان الإجتماع فتوزّع الجنود على الطريق لمنع السير طوال مدة المفاوضة.

بدأ رئيس خارجيتنا يعاتب الوزراء السوريين عتاباً مرًّاً على ما وقع، وفيه إمتهان لكرامة لبنان، فأبدى هؤلاء أسفهم وطلبوا فوراً التوقيع على مشروع إتفاق أعدوه من قبْل، وهو يقضي بتسليم جنود الفريقيْن إلى السلطة العسكرية التابعين لها في حالة إرتكابهم جرائم في أراضي جيرانهم، مع مفعول رجعي يشمل الجنود الموقوفين في لبنان. فأجاب وفدنا بأن هذا الإجراء غير وارد قانوناً. وألحّ السوريون عليه مستندين إلى الوضع الخاص بحكومة الإنقلاب في سوريا، وأصرّ اللبنانيون عل رفضهم وعرضوا أن يُعمل بأحد أمريْن: إما أن يحاكم الجنود الموقوفون في المحاكم اللبنانية ويعود العفو عنهم لرئيس الجمهورية، وإما أن يُحتكم إلى مصر والمملكة العربية السعودية وهما صاحبتا الوساطة في الخلاف منذ وقوعه. فراجع السوريون حسني الزعيم هاتفياً وإستمهلوا للجواب أربعاً وعشرين ساعة.

وإنتهى الإجتماع وعاد كل وفد إلى بلده، وفي الساعة السادسة والنصف مساء إجتمع مجلس وزرائنا وإطلّع على ما دار من إقتراحات فوافق على خطة مندوبينا.

وفي السادس والعشرين من نوار صباحاً إتصل بي حسني الزعيم وقال لي إن عادل أرسلان ومحسن البرازي سيصلان إلى بيروت قبْل

الظهر للإجتماع بي وبأركان الحكومة اللبنانية، وقد يعرّجون على وزير مصر المفوض ليتبادلوا الرأي في الوساطة المعروضة قبْل أن يعطيا جواب حكومتها في الموضوع.

ثم تلفن الموفدان إلى الحكومة اللبنانية يعتذران عن إضطرارهما إلى إرجاء مجيئهما إلى التاسع والعشرين من نوار!

وفي الموعِد المعيّن جاء محسن البرازي يرافقه نذير فنصة (لم يكن نذير فنصة موظفاً في الحكومة السورية، وإنما هو "عديل" حسني الزعيم، وقد ساعده في إعداد الإنقلاب فصار الزعيم يوفده في المهات السرية إلى رؤساء الدول العربية والأوروبية). وقابلاني وقابلا رئيس الوزارة وأبلغانا قبول الحكومة السورية بتحكيم مصر والمملكة السعودية بدون قيد ولا شرط.

وقبْل التوقيع على الإحتكام طرأت مشكلة جديدة إذ قَبض موظفو الأمن العام السوري على أحد السوريين في الأرض اللبنانية فتوقفْنا عن الإمضاء حتى أُطلق المعتقَل وعاد إلى بيته في لبنان.

ووُقِّع على الإحتكام وصدر بلاغ مشترك عنه.

وبعد أيام صدر حكم المحكَّمين يؤيد حقنا القانوني بتوقيف الضباط والجنود السوريين وبمحاكمتهم في أي حال. ورأى المحكَّمون أن يدعونا بسبب العلائق الودية القائمة بين الجمهوريتيْن لأن نسلِّم الموقوفين إلى حكومتهم، فرضينا بهذا الحُكْم. وقد قدّم الموقوفون طلباً بإخلاء سبيلهم فقرّرته المحكمة وأوصلهم الدرك إلى الحدود. وبقي ملف الدعوى في النيابة العامة للحفظ. لكن لم تُختم سلسلة المشاكل مع حسني الزعيم بصدور حُكْم المحكَّمين!

إن للإنقلابات منطقاً يجعل الأحداث يتبع بعضها بعضاً، والذين يقومون بها يهدفون الى غايتهم على مرحلتيْن: الأُولى زحزحة الوضع القديم، والأُخرى ترسيخ الوضع الجديد. ولم يشذّ الإنقلاب السوري عن هذه القاعدة فأصدر حسني الزعيم، وهو رئيس للدولة وللحكومة مرسوماً

تشريعياً يقضي بإنتخاب رئيس للجمهورية بإستفتاء شعبي. وعيّن اليوم الخامس والعشرين من حزيران موعداً لهذا الإنتخاب.

وسبقت الإنتخاب أحداثٌ ثلاثة غير منتظرة: أولها حشْد جيوش عراقية في الحدود السورية – ومن الطبيعي أن ينفي نوري السعيد علاقة هذا الحشد بإنتخاب 25 من حزيران – وثانيها هبوط مزاحم الباجه جي مطار ألماظة، وقيل فيه إنه آتٍ الى القاهرة لتسوية الخلاف بين الحكومتيْن العراقية والمصرية. ولم نُبلَّغ شيئاً عن هذا الموضوع الذي خصص له رياض الصلح مساعيه الحميدة وتحمَّل في سبيله عناء الأسفار غير مرة وكان المفروض أن تجري المفاوضات بحضوره ولكن شيئاً من هذا لم يكن! وثالث الأحداث مكالمة هاتفية معي في ليل 23 من حزيران، والمتكلم حسني الزعيم نفسه الذي باح لي برغبته في أن نجتمع في شتورة في الساعة العاشرة من اليوم التالي، أي قبْل أربع وعشرين ساعة من الإنتخاب! وقد إتفقنا على أن يرافقني رياض الصلح ويرافقه محسن البرازي. فدعوت رياضاً لمقابلتي في ذلك الليل وبدأنا بإعداد هذه الترتيبات لتأمين سلامة الضيف وللحفاوة به. ورياض رجل هذه الساعات ولولبها الذي لا يستكين، فجلس بجانبي وأخذ بكلتا يديه سمّاعتين لهاتفيْن وراح يطلب الأشخاص الذين يحتاج إليهم: نادى قائد الجيش، قائد الدرك، فندق مسابكي في شتوره، محافظ البقاع، مخفر المصنع، مدير الأمن العام، بعض وجهاء المنطقة، بعض النواب، جورج حيمري وناظم عكاري. ناداهم جميعاً ووكّل إلى كل منهم عملاً ولم ينتهِ من ذلك كله إلا "وقد لاحَ مفتوقٌ من الصبحِ أشْقَرُ".

ونمنا قليلاً. وركْبنا السيارة في موكب رسمي ووصلْنا الى شتورة في الساعة التاسعة ووجدْنا الزعيم فؤاد شهاب بإنتظارنا، وهو الذي عُهد إليه الإشراف على إستقبال حاكم الدولة السورية، فأطْلعنا على التدابير التي إتخذها إبتداءً من نقطة الحدود، منها توزيع الدرك والجيش والدبابات والآليات كأننا في عرْض لقواتنا!

ووصل حسني الزعيم الى الحدود فإستقبله العقيد توفيق سالم وقائد الدرك نور الدين الرفاعي وأُدّيت له التحية العسكرية وواكبت سيارته مفرزة من الدراجات النارية.

وصل الضيف الى فندق مسابكي في الساعة العاشرة تماماً. فإستقبلتُه مع رياض الصلح في المدخل ورحّبْنا به، وحيّاه الجند وصدحت موسيقى الجيش بالنشيديْن السوري واللبناني ودخلْنا معاً فخلوتُ به في الطبقة العلوية ودخل رياض ومحسن البرازي إحدى القاعات القريبة منا.

دامت خلوتنا ساعتيْن كاملتيْن، وهذا ملخص ما دار بيننا:

"بدأ الزعيم حديثه عن الغاية من زيارته، ألا وهي طمأنة اللبنانيين، والإعراب عن نياته الحسنة تجاه لبنان لأنه يحترم إستقلاله وسيادته، وأنه سيسعى جهده ليحافظ على العلائق الطيبة وعلى أواصر الأُخوة.

"أما تقوية الجيش السوري وتعزيزه وهما الهدفان اللذان يرمي إليهما، فالغاية منهما أن يكون هذا الجيش سياجاً لإستقلال سوريا وإستقلال لبنان معاً.

"ثم قال حسني الزعيم إنه في أول الإنقلاب اضطرُ كسباً للوقت أن يلاطف حكومتيْ عمّان وبغداد غير أنه إتخذ في ما بعد موقفاً حذراً منهما، بعد أن ظهرت أغراضهما نحو سوريا بتمسكهما بمشروعَي سوريا الكبرى والهلال الخصب، فإن الجفاء الذي زادته توتراً زيارته إلى القاهرة. وأشاد حسني الزعيم بموقف لبنان ومصر والمملكة السعودية من سوريا وإستبشاره بنهضة الجيش المصري بعد تجربة فلسطين القاسية.

"ثم أبدى الضيف إعتذاره عن إجتياز أكرم طبارة الضابط السوري ورفقائه الجنود الثلاثة الحدود اللبنانية وإغتيالهم كامل الحسين. وأكد أن الحادث جرى بغير عِلْمه وانه يأمل أن لا يقع في المستقبل أي أمر يعكر صفو العلائق بين الجارتيْن الشقيقتيْن".

أجبت: "إن الإنقلاب السوري أحدث بادىء ذي بدء وجوماً في لبنان لعدم معرفتنا السابقة بزعيمه كرجل سياسي ولغموض أغراض الإنقلاب

البعيدة، ولمعاملة شكري بك القوتلي بما عومل به. ولكن هذا كله لم يؤثر في موقفنا، وقد رأيتُ شخصياً، كما رأى رياض الصلح والحكومة اللبنانية أن الحدَث شأن داخلي ليس من مبدئنا ولا من المصلحة اللبنانية أن نتدخل فيه بصورة من الصور، وبرقياتنا إلى الدول العربية شاهدة لنا على إتبّاعنا هه الخطة. وقد صبرْنا على "تدليع" المعارضة اللبنانية من قِبل الزعيم، وإحتملنا الإستثمار الذي ربحتْه في أثر الزيارات التي قامت بها إلى دمشق تقوية لمركزها عندنا.

أما حادث الضابط أكرم طبارة وجنوده فمؤسف جداً، وكان الواجب يقضي بأن يُطلب تسليم المجرم بالصورة القانونية فيُدرس الطلب، لا أن يُقتل الرجل ثم تقفل الحدود ويتبْع ذلك التدابير العنيفة التي إتُّخذت ومع ذلك نقول: عفا الله عما مضى. وقد قَبِل لبنان بالتحكيم ونفّذه حسماً لكل خلاف".

فشكرني حسني الزعيم كثيراً، وشكرْته بدوري على زيارته التي يقوم بها لرئيس لبنان في اليوم الذي يسبق إنتخابه لرئاسة الجمهورية، وهي زيارة ذات قدْر بالنسبة إلى المنصب الذي سيتولاه، ولها مغزاها الكبير.

ثم إستطردتُ: أما وقد أتيحت لنا فرصة الإجتماع فعليّ أن أعرض معكم الحالة الواقعة:

1. إن لبنان وسوريا بلدان مستقلان، يتمم الواحد الآخر إقتصادياً، ويدعم الواحد الآخر سياسياً، وعلينا أن نؤلف محوراً صغيراً من جمهوريتَينا كما كان الحال في عهد فخامة شكري بك القوتلي ورفقائه، لنحافظ على حقوقنا المشروعة.
2. أما علائقنا بالدول العربية الشقيقة، فمع عِلْمنا أن لبعضها مطامع عندنا، وأن بعضها الآخر بريء الغاية من جهتنا، فعلينا أن نحفظ التوازن بينها وأن نقوم بدور وسيط الخير، خصوصاً وأن هنالك عروشاً لها مرامٍ... ونحن جمهوريتان بعيدتان عن تلك المرامي.

3. علينا أن نسعى لتقوية الجامعة العربية، ونعاكس ضِمْن جدرانها كل مشروع يرمي إلى تحقيق سوريا الكبرى او الهلال الخصب. وأن نراعي القائمين على أمور العراق وشرقي الأردن معاً إذ ليس من الحكمة تحدّيهم، ويكفينا أن ندافع عن أنفسنا دون أحد.
4. أما العلائق مع الدول الأجنبية فيجب ان تكون طيِّبة مع الجميع، دون إنحياز.

وافق الزائر على حديثي فأيقنتُ ان وجهات النظر بيننا متفقة.

ثم إنتقل إلى موضوع آخر وإمتدح فرنسا لأنها تُسلّح الجيش السوري.

ولما إنتهت الخلوة دعونا رياض الصلح ومحسن البرازي إلى الطبقة العلوية ولخصنا لهما الحديث الذي جرى، وبقينا مدة من الزمن نتبادل المجاملات التي لا بد منها في مثل حالنا ونحن في الشرق... ثم ودّعنا ضيفنا ورفيقه بالحفاوة التي إستقبلناهما بها، وكانا شاكريْن ممتنَّيْن.

ورجعتُ مع رياض إلى بيروت حامدين الله على إنتهاء هذه المقابلة ما سيكون له من وقْع حَسَن في كلّ من البلديْن، بعد أن تلبّدت الغيوم ووقعت الأزمات وكادت العلائق أن تنقطع. وفي الخامس والعشرين من حزيران جرى الإستفتاء "بملء الحرية...". ومَن كان يجرؤ على ترشيح نفسه ضد قائد الجيش؟ ومن المضحكات المبكيات أن بعض صحف في بيروت أخذت تتغنّى بحرية الإنتخاب وتنعي الحريات في لبنان!

وما أن أُعلنت النتائج حتى إتصلتُ بالزعيم هاتفياً لتهنئته قبْل أن أتلقّى البرقية الرسمية التي أعلنت لي الإنتخاب الواقع وقد تضمّنت التمنيات الطيبة للبنان ولشخصي، وأجبتُ عليها بألطف منها.

إنعقد مجلس الوزراء في 29 نيسان وبحث أموراً كثيرة، كما أقرّ مجلس الوزراء إرسال وفد إلى دمشق من فيليب تقلا وزير الإقتصاد والزعيم فؤاد شهاب وناظم عكاري لتهنئة رئيس جمهوريتها الجديدة. في 2

من تموز ذهب وفدنا إلى دمشق، وأحسنت حكومتها وفادته وإستقبلته إستقبالاً رسمياً في الحدود وفي مدخل دمشق وفي حديقة القصر الجمهوري، وبعد تبادُل عبارات المجاملة خلا حسني الزعيم بالوزير نقلا وأعاد على مسامعه التأكيدات عيْنها التي سبق له أن قالها لي شخصياً في شتورة. ودعي الجميع إلى مأدبة الإفطار وقفلوا راجعين بالمراسم الرسمية، وقد مرّوا عليّ في عاليه وأطلعوني على ما جرى فكنت مسروراً. وفي الحادي عشر من تموز مساء وصلت إلى السراية الكبيرة في بيروت بعثة الشرف السورية لرد الزيارة، فأحسَنّا وفادتها ودعوناها إلى مأدبة إفطار في عاليه جعلناها غاية في الإتقان، وساد الإستقبال والمأدبة جوٌّ صافٍ وتبودلت عبارات المجاملة وعادت البعثة ليلاً إلى دمشق ممتنةً شاكرة.

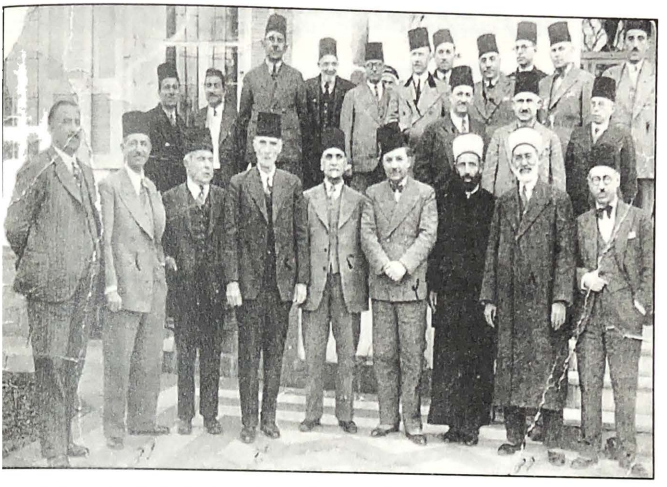

رياض الصلح العروبي بنكهة لبنانية - سورية يتوسط وجهاء العمل السياسي والحزبي السوري في الأربعينيات زمن إزدهار الطربوش على الرؤوس

يوم زار الرئيس الشيخ بشارة الخوري صديقه الرئيس شكري القوتلي عام 1944. الصورة للقاء الرئيسين على مدخل دار الحكومة في دمشق مع عدد من المسؤولين السوريين

الإنقلاب الثاني من زعيم إلى زعيم

الإنقلاب الثاني يبدأ بإعدام
حسني الزعيم ومحسن البرازي

"يا شام إني جراحي لا ضفاف لها
فمسّحي عن جبيني الحزن والتعبا"
نزار قباني

في الثالثة من فجر يوم الثلاثاء 14 أغسطس(آب) 1949 حدث في دمشق الآتي:

توجهت قوة مصفحة تابعة للجيش إلى قصر رئيس البلاد حسني الزعيم تحمل أوامر من القائد العام للجيش والقوى المسلحة الزعيم سامي الحناوي، بإعتقاله. ولدى وصولها إلى القصر نادى قائدها على حرس القصر لتسليم أنفسهم ففعلوا وتم الإعتقال. وفي الوقت نفسه كانت هنالك قوة مماثلة تتوجه إلى دار رئيس الوزراء الدكتور محسن البرازي وتعتقله. وتوجهت مفرزة إلى مبنى وزارة الخارجية أغلقت المبنى وختمت بابه بالشمع الأحمر وإستمرت مرابطة حوله كي لا يدخله أحد. كذلك توجهت قوة إعتقلت المقدم إبراهيم الحسيني مدير الشرطة العسكرية وقوة مماثلة إعتقلت نذير فنصة المستشار الخاص للرئيس حسني الزعيم، وقوة أُخرى صغيرة تولت إعتقال بعض رموز النظام ورجال الحاشية.

وتم نقْل الجميع إلى قلعة المزة من دون إطلاق رصاص.

وقبْل أن يستمع السوريون إلى إذاعتهم تبث البلاغ الأول عن الإنقلاب الجديد وتبث بقية البلاغات بعد ذلك وعددها خمسة، كان كل

شيء إنتهى وبأسلوب دراماتيكي على عكْس ما فعله الإنقلاب العسكري الأول الذي قاده الزعيم حسني الزعيم. والبلاغات الستة تحمل توقيع الزعيم سامي الحناوي ومنصبه القائد العام للجيش والقوى المسلحة وتاريخ 14-8-1949.

تضمن البلاغ رقم واحد للإنقلاب الثاني الأسباب التي أوجبت القيام بالإنقلاب، وكان بالنص الآتي:

"لقد قام جيشكم الباسل بالإنقلاب يوم الثلاثين من آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها من قبْل. وقد إستقبلْتم ذلك العمل بالفرح والتقدير لما وعد به زعيم ذلك الإنقلاب من إنقاذ البلاد من فوضاها وإعادتها إلى عزتها وكرامتها في بياناته الأُولى، ولكنه ما لبث حين إستتبت له الأمور حتى أخذ يتطاول هو وحاشيته إلى أموال الأمة فيبذِّرونها بالإثم والباطل وإلى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوِّثونها ويعبثون بقوانين الأمة وحريات الأفراد.

"هذا عدا عما صحب ذلك من سوء الإدارة والفوضى والتدهور بحيث أخذ الناس يسْخرون من الجيش ورجاله لما صارت إليه البلاد من حالة أفظع بكثير مما كانت عليه من قبْل. وإذا أضفنا إلى هذه الفوضى الداخلية، تلك الفوضى التي صارت إليها سياستنا الخارجية، رأيْنا أي مصير سيء قد بَلغتْه البلاد.

"لهذا، وبعد الإعتماد على الله، عزَم جيشكم، الذي لا يريد إلاَّ الخير للبلاد، أن يخلِّصها من الطاغية الذي إستبد وعتا هو ورجال حكومته المسخرة. وقد أتم الله للجيش ما أراد، فأنقذ شرف البلاد من ظُلْمهم وعتوهم وقد آل على نفسه أن يسلِّم زمام الأمر إلى الأحرار المخلصين من رجالات سوريا.

"هذا وإن الجيش وقُوَّاده ليعاهدونكم أمام الله والتاريخ. أنهم لا يبغون من حركتهم، إلاّ خير البلاد، وأن تعيش عزيزة الجانب حرة مستقلة. وسيترك الجيش لزعماء البلاد أنفسهم قيادة البلاد.

"فعلى كل سوري أن ينصرف إلى عمله هادئاً مطْمئناً واثقاً من أن قادة الجيش سيعودون إلى ثكناتهم لتنظيم الجيش وتزْك أمور السياسة إلى رجالاتها. والسلام".

دمشق في 14-8-1949
القائد العام للجيش والقوى المسلحة
الزعيم سامي الحناوي

ثم بثت الإذاعة البلاغ رقم 2 الذي عرف السوريون من خلال مضمونه قادة الإنقلاب، وكان على النحو الآتي:

"بناء على أمر القائد العام للجيش والقوى المسلحة الزعيم سامي الحناوي فقد تقرر تسمية القادة والضباط الآتية أسماؤهم أعضاء لمجلس الحرب الأعلى الذي يتولى إدارة شؤون البلاد ريثما يتم تأليف حكومة دستورية شرعية: الزعيم سامي الحناوي رئيساً. العقيد بهيج كلاَّس. العقيد علم الدين القوّاص. المقدم أمين أبو عساف. الرئيس محمد معروف. الرئيس عصام مريود. الرئيس خالد جادا. الرئيس محمود الرفاعي. الرئيس محمد دياب. الرئيس حسين الحكيم".

وجاء البلاغ رقم 3 على النحو الآتي:

"إجتمع المجلس الحربي الأعلى وقرر تسمية القادة والضباط الآتية أسماؤهم:

الزعيم سامي الحناوي رئيساً. العقيد بهيج كلاَّس. العقيد علم الدين القواص. المقدم أمين بو عساف. الرؤساء محمد معروف، عصام مريود، خالد جادا، محمود الرفاعي، محمد دياب، حسين الحكيم...

أعضاء لمحاكمة الطاغية حسني الزعيم رئيس الجمهورية والخائن محسن البرازي رئيس وزرائه.

وبعد إجراء المحاكمة القانونية حُكم عليهما بالإعدام رمياً بالرصاص ونُفِّذ الحُكْم صباح هذا اليوم فوراً في قلعة المزة".

ونص البلاغ رقم 4 على الآتي: "بناء على أمر القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة يُرجى من الأهلين عدم القيام بمظاهرات حرصاً على الهدوء والسكينة الضرورية جداً لسلامة البلاد في هذا الظرف".

وكان البلاغ رقم 5 عبارة عن مطالعة حدد فيها الإنقلابيون الجدد الأخطاء التي إقترفها حسني الزعيم. ونورد نصه على النحو الآتي:

"أيها السوريون الأحرار

"بحمد الله العظيم تم الإنقلاب الحقيقي ونجت البلاد من طاغيتها المجرم الباغي، الذي حاد عن الجادة المستقيمة وعتا عتواً كبيراً بعد أن وعد المواعيد الخلابة، وخدع الخاصة والعامة، وتظاهر بحب الخير والغيرة على الوطن إلى أن إستتبت له الأمور فكشف عن حقيقة نفسه وأخذ يسيِّر البلاد بحسب أهوائه. وقد زاد الطين بلة إعتماده على رئيس وزراء عرفه الناس جميعاً بسوء الأخلاق والخيانة والإساءة إلى كل وطني شريف والقضاء على الروح الوطنية والنزعة القومية والمبادئ العربية. وقد كان أحرار البلاد من مدنيين وعسكريين يرون كل أولئك فيحاولون تقويم الإعوجاج ولكن هيهات للعاتي أن يصحو، وللمجرم أن يفيق.

"لقد قال الطاغية لتبرير إنقلابه إنه قام بحركته إنقاذاً للبلاد من حالة البؤس والفوضى اللذيْن صارت إليهما في العهد الماضي، ولكنه سار بالبلاد سيرة جعلت الناس تذْكُر بالخير العهد الماضي وتتمنى لو عاد على ما فيه من عيوب ومساوىء.

"وإتهم الطاغية رجال العهد الماضي بتزوير الإنتخابات فإذا هو يُزوِّر إستفتاءاً شعبياً كاملاً ويسخر من الناس أجمعين، ويجعل سوريا مضغة في أفواه العالمين، ليتسنم أريكة الجمهورية التي حَلَف الإيمان يوم حركته أنه لا يبغي من وراء حركته منصباً ولا زعامة، فإذا هو كاذب خدَّاع.

"إتهم الطاغية الحكومة الماضية بمناوأة الأحزاب المعارِضة والقضاء عليهم وتسليط زبانية الحكومة عليهم فإذا هو يفعل شراً من تلك

الحكومة فيقضي على كل حركة إنقاذ ويُسخِّر الدولة لخدمة أنصار الحُكْم وجماعته.

"زعَم الطاغية أنه إنما قام بإنقلابه خدمة للأمة وإنقاذاً لصحافتها من التضييق على حريتها ولأحزابها من العمل والنشاط ولشبابها من التحرر، فإذا هو وحكومته يفتكون بالأحرار ويضيِّقون على الحريات ويعيدون أنصار الإنتداب إلى منصة الحُكْم حتى أخذْنا نرى وجه الإنتداب من خلْف ستار ضعيف.

"لقد حمل ذلك الطاغية على رجال العهد الماضي بكثرة الحفلات والولائم وإنفاق مال الأمة بالباطل وجعل وظائفها وقفاً على الأنصار بصرف النظر عن الكفايات والأخلاق، والإستهتار بقضية رئيسية كقضية النقد والمصالح المشترَكة ومعالجتها بالكذب والمماطلة، فإذا هو يفعل شراً منهم ويجعل الناس يترحمون على الناس الأُوَل.

"لقد زعم حسني الزعيم وأبواقه أن رجال العهد الماضي أفسدوا ضمائر الشعب وإستعملوا الضغط والإرهاب وملأوا السجون بالأحرار والوطنيين، فما قولكم في من أخذ يفعل فِعْلاً شراً من فِعْلهم معتمداً على كل خائن وحثيل، مجهول الأصل، يفتك بأصحاب البيوتات ويضغط على أهل الكرامات مالئاً سجون المزة وحلب وحمص وحماة واللاذقية بالأحرار من الوطنيين والشباب المخلصين.

"لقد إدَّعى ذلك الطاغية أنه إنما ثار على العهد الماضي لأنه حمَّل الطبقتيْن المتوسطة والفقيرة أكبر قِسْم من الضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة التي تسبب الغلاء في المواد الضرورية وحَصَر القطْع النادر ورُخَص التصدير بفئة محدودة من التجار، ولكنه كان في عمله أقسى وأمرّ، فقد ظلم الطبقتيْن الفقيرة والمتوسطة وأخذ رجال الطبقة الغنية يتقربون منه بما يهدونه من هدايا وما يغدقونه على أقربائه وأنصاره من رشوة وسحت، فسكت عنهم وقرَّبهم من مجلسه وأخذ يستمع إلى أقوالهم حتى صاروا هُم الساسة الحقيقيين لهذه البلاد.

"قال حسني الزعيم إنه جاء ليُغلق باب الرشوة والسرقة وخيانة كبار الموظفين وتقليل النفقات وتطهير الدوائر من العناصر الضارة وتنسيق كافة الجهلة والخونة فإذا هو يفعل العكس فيقرِّب الجهلة والخونة وينسِّق صغار الموظفين الشرفاء الفقراء ولا يعتمد في كل دائرة أو إدارة إلاّ على أنصار الأجنبي والمرتشين والسارقين وأعداء البلاد ويقضي على كل حر شريف مخلص لبلاده، معروف بأصالته وشرف نفسه.

"قال الزعيم ورجال حكومته السابقة إنهم يريدون توجيه السياسة الداخلية والخارجية توجيهاً صحيحاً فإذا هم يدفعونها في طريق ملتوية، ويستأثرون بالسياسة العربية والخارجية ويدفعونها في طريق الإنفصال والأنانية والتآمر مع الإستعمار ويعملون كل الأسباب لقطْع أوصال الأمة العربية وتأييد الحزبيات.

"زَعَم الزعيم أنه جاء ليصون دستور البلاد وكرامتها ولينتقم ممن عطَّلوا دستورها وحُكْمها الشوري، فإذا هو يخرق الدستور ويعطِّل القوانين، وكلما قيل له إن البلاد لا بد لها على دستور خدّر الناس والصحافة بتأليف اللجان وعقْد الإجتماعات حتى إذا أتمت اللجنة صياغة بعض مواد الدستور على غير هواه وعقْله الملتوي الأخرق ثار على اللجنة وأقصاها وشرَّد رجالها بعد أن كانوا بالأمس من أقرب المقربين.

"وبعد، فهذا طرَف مما نعَمَ الناس على حسني الزعيم في أعماله العامة وإدارة دفة الحُكْم. أما أعماله الخاصة وأخلاقه الشخصية هو وحاشيته فحدِّث عنها بما تشاء من السوء والإنحطاط وكأنه نسي أن ديار الشام محافِظة لها تقاليدها وأخلاقها وأنها تكره الميوعة والتخنث كما تكره الطفرة والأعمال المبتسرة. ولكنه كان يظن أنه قد أصبح الدكتاتور المطْلق يفعل ما يشاء وما على الشعب إلاّ أن يقلِّده ويتبع خطواته فإن أعماله دستور مقدس وحركاته نماذج صالحة.

"لقد قام جيشكم من جديد بإنقلاب وإن قائده الأعلى ليحلف لكم أنه ما قام بحركته إلاّ إنقاذاً لسمعة البلاد وكرامتها مما صارت إليه، وأنه

سيدعو في اليوم التالي أحرار البلاد على إختلاف النزعات والأحزاب لتسلُّم دفة الحكم على الشكل الذي يريدونه، وأنه هو ورجال الجيش سينزوون في مراكزهم لحماية الحدود وحِفْظ عزة البلاد، بعيدين عن التدخل في السياسة فإن لها أرباباً غيرهم. وإن قائد الجيش العام يرجو من كافة المواطنين أن ينصرفوا إلى أعمالهم كالمعتاد بكل سَكينة وهدوء تاركين لأرباب السياسة تسيير دفتها معتمدين على إخلاص رجالاتها المعروفين بشرف النفْس وطهارة اليد ونقاوة الماضي والفكرة القومية والإخلاص.

دمشق في 14-8-1949
القائد العام للجيش والقوى المسلحة
الزعيم سامي الحناوي

أما البلاغ رقم 6 فكان على النحو الآتي: "على كافة موظفي الدولة أن يثابروا على أعمالهم كالمعتاد ومن يتخلف عن مقر عمله يُعتبر مفصولاً عن وظيفته. ويُطلب من مديري الدوائر والشؤون الإدارية تنظيم جداول بأسماء المتخلفين".

عندما إستيقظ سكان العاصمة السورية لم تكن في الشوارع مظاهر تدل على أن إنقلاباً حدث وعندما صدرت الصحف وفيها صور قادة الإنقلاب الجديد ونصوص البلاغات الستة شعروا أنهم أمام ضباط سبق أن عرفوهم مِن قبْل لأن صورَهم كانت تُنشر في المناسبات التي يشاركون فيها بطل الإنقلاب الأول نشاطاته الرسمية. فالزعيم سامي الحناوي هو أحد قادة الإنقلاب الأول والعقيد بهيج كلاَّس كذلك.

وبدأت وزارة الخارجية تُبرق إلى الدبلوماسيين السوريين في الخارج بإسم الزعيم سامي الحناوي وتوضح في البرقيات أهداف الإنقلاب الجديد وتُحدد مواقف طالبة من رؤساء البعثات الدبلوماسية شرْحها، وطلبات تدعو رؤساء البعثات إلى تنفيذها. كما أن الزعيم سامي الحناوي إستقبل في اليوم الأول رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في دمشق

وأوضح لهم حِرْص العهد الجديد على إستمرار علاقات الود والصداقة مع دولهم.

وإستطاع هؤلاء الدبلوماسيون ومعهم المواطنون السوريون أن يعرفوا عن الإنقلاب أكثر مما حوتْ البلاغات الستة، ذلك أن الرجل الثاني في الإنقلاب الثاني العقيد بهيج كلاَّس أدلى – وكانت دماء حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي لم تجف بعد – بتصريحات للصحافة قال فيها: "لقد كنا نتوخى من الإنقلاب السابق أن ننقذ البلاد من الضعف الذي آل إليه الحُكْم آنذاك وكنا نبتغي أن تُسند الأمور إلى رجال السياسة الأكفاء ليصرِّفوا شؤون الدولة ويرعوا مصالحها وليعملوا على إستعادة هيبة الحُكْم والنهوض بالبلاد في شتى مرافقها السياسية والزراعية والإقتصادية، وإذا بالرجل الذي ناديْنا به زعيماً للإنقلاب السابق يمهد لنفسه تسلُّم أريكة الحُكْم حتى إذا تم له ما أراد إنصرف إلى ملذاته فيبدد أموال الدولة ذات اليمين وذات اليسار على نفسه وعلى بطانة السوء من أقاربه ومحسوبيه. ولقد ضاق رجال الجيش من سياسة السوء التي سار عليها زعيم العهد البائد، فقرروا بعدما يئسوا من إصلاحه القيام بحركتهم الجديدة التي تهدف إلى خير الأمة ومنفعة الوطن دون سواهما. ونستطيع أن نصرح بأن الزعيم الحناوي وإخوانه الذين آزروه في هذه الحركة الجديدة المباركة لا يهدفون من وراء عملهم إلى الحُكْم مطلقاً، وسيبتعدون عنه وعن جميع المناصب الوزارية وسيسلِّمونها إلى أهلها من رجال السياسة الأكفاء الذين عُرفوا بصدق وطنيتهم وإخلاصهم لبلادهم. وسوف يتخلى الجيش عن إدارة الحُكْم المؤقت حالما يقرر وجوه السياسيين الأسلوب الذي سيُسار عليه في إدارة البلاد، وسينصرفون بعد ذلك إلى ثكناتهم ومكاتبهم العسكرية يرعون إدارة جيش البلاد وتنظيمه وتقويته ليكون مستعداً دائماً للذَّب عن حياض الوطن وحراسة حدوده وصيانة سيادته وإستقلاله...".

حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي
لها صلاحية رئيس الجمهورية

ولقد أبطل الإنقلابيون الجدد على الفور المراسيم التي أصدرها مجلس الوزراء السابق في إنتظار قيام حكومة جديدة بدأ الزعيم سامي الحناوي ورفاقه التشاور في شأنها مع عدد من الوجوه السياسية المعروفة. ثم ما لبث أن أصدر مرسومين في هذا الشأن وكانا على النحو الآتي:

"إن القائد العام للجيش والقوى المسلحة

بناء على المرسوم الإشتراعي رقم 1 تاريخ 14-8-1949 وعلى قرار المجلس الحربي الأعلى يرسم ما يلي:

مادة1 – يسمَّى فخامة هاشم بك الأتاسي رئيساً لمجلس الوزراء.

مادة 2 – يُنشر هذا المرسوم ويُبلَّغ مَن يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في 14-8-1949

القائد العام للجيش والقوات المسلحة

الزعيم سامي الحناوي

المرسوم الثاني (وكان يحمل الرقم 7):

إن القائد العام للجيش والقوى المسلحة

بناء على المرسوم الإشتراعي رقم 1 تاريخ 14-8-1949 وبناء على قرار المجلس الحربي الأعلى وبناء على إقتراح مجلس الوزراء.

يرسم ما يلي:

مادة 1 – يسمَّى من أصحاب الدولة والمعالي السادة...

خالد العظم وزيراً للمالية

رشدي الكيخيا وزيراً للداخلية

ناظم القدسي وزيراً للخارجية

اللواء عبدالله عطفة وزيراً للدفاع الوطني

عادل العظمة وزيراً للدولة

فيصل الأتاسي وزيراً للإقتصاد الوطني
فتح الله أسبون وزيراً للدولة
مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
سامي كبَّارة وزيراً للعدلية والصحة
ميشال عفلق وزيراً للمعارف
أكرم الحوراني وزيراً للزراعة

مادة 2 – يمارِس مجلس الوزراء صلاحية رئيس الجمهورية وأعمال السلطتيْن التشريعية والتنفيذية ريثما تعود الحياة النيابية.

مادة 3 – يُنشر هذا المرسوم ويُبلَّغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

القائد العام للجيش والقوات المسلحة
الزعيم سامي الحناوي
صدر عن القائد العام
رئيس مجلس الوزراء
التوقيع: هاشم الأتاسي

كيف حدث التشاور والتداول في أمر الحكومة التي تألفت على وجه السرعة؟

لقد دعا الزعيم سامي الحناوي عدداً من الوجوه السياسية التي يمثِّل أصحابهاالبلاد وتم الإجتماع في مبنى رئاسة الأركان في السابعة من مساء الأحد (أي بعد حوالى 12 ساعة من إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي)، وفي البهو الكبير جلس هؤلاء البالغ عددهم ستين شخصية ثم أطل عليهم الحناوي وراح يصافحهم فرداً فرداً بادئاً بالرئيس هاشم الأتاسي. ثم جلس لبعض الوقت ونهض بعد ذلك وخاطب السياسيين قائلاً: إن الجيش لا يريد التدخل في الشؤون السياسية مطلقاً، وقد دعوتكم الآن لتدرسوا الوضع السياسي في الظرف الحاضر وأن تجدوا مخرَجاً

صحياً له، وليس لنا أي شرط نشترطه على الحكومة المقبلة إلاّ العمل ضِمْن نطاق المصلحة الوطنية.

وبعدما تمنى عليهم الإسراع في تأليف الحكومة لكي يصار إلى تسلُّم مقاليد الحُكْم لها، تحدَّث اللواء عبدالله عطفة (وزير الدفاع في حُكْم حسني الزعيم) قائلاً: لنا شرط واحد فقط وهو أننا نريد أشخاصاً عُرفوا بنزاهتهم وإخلاصهم وحماسهم في خدمة البلاد والنهوض بها، وأن يكون هؤلاء الأشخاص من الذين يبعثون الطمأنينة في قلوب أبناء البلاد.

وغادر الزعيم سامي الحناوي الإجتماع متوجهاً إلى القيادة العامة للجيش تاركاً الشخصيات السياسية تواصل الإجتماع الذي تولى الرئيس هاشم الأتاسي إدارة ما جرى البحث فيه من موضوعات.

وناقش الحاضرون مطولاً مسألة الحكومة التي يجب تأليفها وكان منطلقهُم الإصرار على الإتفاق خشية أن يظهروا أمام قيادة الجيش غير متفاهمين على شيء ويحبذون الصراعات على التفاهم وهذا معناه أن يُمسك الضباط بالحُكْم وسيقال عندئذ للمدنيين إن زعيم الإنقلاب بنفسه أعطى الضوء الأخضر لكي تتفقوا وتؤلفوا الحكومة ولكنكم لم تُفلحوا في ذلك. وخلال المداولات بين الحاضرين كان هنالك إتجاهان. الأول يرى تشكيل حكومة مؤقتة تتولى دعوة المجلس النيابي السابق (الذي كان قائماً قبْل الإنقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم) إلى الإجتماع وطرْح إستقالة الرئيس شكري القوتلي عليه فإذا قَبِلها يعمد المجلس إلى إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وهذا بدوره يعهد إلى شخصية قوية تشكيل حكومة دستورية جديدة. وكان الحاضرون بما يشبه الإجماع محبذين هذه الفكرة. أما الإتجاه الآخر فكان يدور حول تشكيل حكومة إئتلافية مؤقتة تعمل على إجراء إنتخابات نيابية ينبثق عنها برلمان جديد ووضْع جديد.

وإستقر الرأي في النهاية على تشكيل لجنة من بين الحاضرين تضع تقريراً حول ما جرى بحْثه. وتشكلت اللجنة من هاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا وسامي كبارة

وأكرم الحوراني ونبيه العظمة وفيضي الأتاسي والأمير حسن الأطرش وميشال عفلق.

وبدت هذه اللجنة وكما لو أنها – بسبب كثرة أعضائها – الحكومة التي يجب تشكيلها. وإنتهى التقرير الذي وضعتْه وتم عرْضه على الزعيم سامي الحناوي إلى صيغة تتلخص في أن يتم تكليف الرئيس الأتاسي تشكيل الحكومة على أن يُترك لها أمر إعتبار المجلس النيابي محلولاً والدعوة إلى إجراء إنتخابات نيابية جديدة، أو إعتباره – بمجرد دعوته إلى الإجتماع من قِبَل سلطة جديدة – قائماً ويتولى ما أوضحناه في الأسطر السابقة عند حديثنا عن الإتجاه الأول.

ويبدو أن بعض الضباط (عندما شاورهم الزعيم الحناوي بعد تركه إجتماع السياسيين وتوجُّهه إلى القيادة العامة) لم يستسيغوا فكرة إعتبار المجلس النيابي المحلول ما زال شرعياً وذلك لأن بعضهم شارك في الإنقلاب الأول وكان ضد الوضع البرلماني بشكل عام، ولأن البعض الآخر لا يريد عودة هذا البرلمان لأن معنى ذلك أن السياسيين والنواب سيعتبرون أنفسهم القوة ذات الشأن الكبير في البلاد ولن يتعاونوا مع العسكريين.

ومن أجْل ذلك تم الأخذ بفكرة تشكيل الحكومة برئاسة هاشم الأتاسي الذي لم يَلق مشقة في تشكيلها.

وصباح يوم الإثنين 15 أغسطس/آب 1949 كان الوزراء وصلوا تباعاً إلى سراي الحكومة حيث تم إلتقاط الصور التذكارية للحكومة التي إلتف رئيسها والوزراء حول الزعيم سامي الحناوي الذي توجَّه إلى هناك لتهنئة رئيسها وإعلان الدعم له. ثم عقدت الحكومة عند الظُهر إجتماعها الأول وعقدت في السادسة مساء إجتماعاً ثانياً وأصدرت في أعقابه بياناً أوضحت فيه للمواطنين من جهة ولمجموعة الضباط الذين قاموا بالإنقلاب من جهة ثانية برنامجها وملامح النهج الذي ستعتمده. وجاء في البيان ما يأتي: "لقد جاءت الحركة الإنقلابية الأخيرة سالمة من كل

غرض شخصي مريب إذ أن الذين قاموا بها كان أول ما إنصرف إليه إهتمامهم أن يتصلوا على متن السرعة بطائفة من رجالات البلاد ليبحثوا معهم أسرع الطرق لتسليم الأمور إلى حكومة مدنية. وإذ تتقدم هذه الحكومة اليوم إلى الأمة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية لَتعلن أنها حكومة مؤقتة مهمتها أن تُعدَّ العدة اللازمة لإقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد. وفي سبيل إقامة هذه الأوضاع سوف تعْمد هذه الحكومة إلى دعوة الأمة إلى إنتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد في جو من الحريات العامة. وفي غضون هذه الفترة الإنتقالية سوف تجعل الحكومة نُصْب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية مع بعضها...".

وكان من أهم القرارات التي إرتأتها الحكومة بعدما أنهت إجتماعها الثاني القرار المتعلق بحصر التصريحات برئيسها هاشم الأتاسي وهو قرار على جانب من الحكمة إرتاح له ضباط الإنقلاب... هذا إلاّ إذا هم كانوا وراءه وأن الزعيم سامي الحناوي هو الذي تفاهم في هذا الشأن مع الرئيس الأتاسي عندما وافاه إلى السراي آتياً من القيادة العامة وإجتمع معه نحو ساعة. وأما أنه قرار حكيم فعلى أساس أن تعدد التصريحات سيُظهر عدم التفاهم خصوصاً أن الحكومة مؤلفة من وزراء ينتمون إلى إتجاهات وأحزاب وأنهم إذا كانوا متفاهمين على أن إنهاء حُكْم حسني الزعيم إنجاز جيد فهذا لا يعني أنهم متفاهمون على بقية الأمور. ونلاحظ في هذا الصدد أن الوزراء إلتزموا الصمت فلم يُدْلِ أي منهم بتصريحات.

وكان الإنقلاب الثاني مناسبة لكي يكشف بعض الكُتاب وأصحاب الصحف عن مشاعرهم الحقيقية إزاء إنقلاب حسني الزعيم وليست مشاعرهم التي عكستْها بعض المقالات التي كتبوها. ومن بين هؤلاء نجيب الريس الذي نلاحظ أنه في اليوم الثاني لإنقلاب سامي الحناوي كتب في صحيفة "القبس" مقالة بعنوان "لو دام الحكم الماضي لما بقيت دولة عربية مع سوريا..." قال فيها: "ما عرَفَت الصحافة السورية في

حياتها الطويلة عهداً أو حُكْماً تُصادَر فيه الحرية والوجدان معاً مثل عهد حسني الزعيم وحُكْم محسن البرازي. فقد كان المستعمرون يصادرون أحياناً حرية الفكر فيمنعون الكُتَّاب من كل ما يقولون، ولكنهم لم يحاولوا مرة أن يحملوا كاتباً أو صحفياً على أن يكتب خلاف قناعته وضد وجدانه. ونحن نقول اليوم بكل صراحة إن الحُكْم الماضي لو دام سنة أُخرى لما بقيت دولة عربية مجاورة مع سوريا ولقاطعها جيرانها وسدّوا أسواقها في وجه تجارتها وصناعتها وتآمرت حكوماتها على إستقلال هذا الوطن أيضاً. وقد أدرك زعيم الإنقلاب الجديد هذا الخطر الذي كان يهدد سوريا في سياستها الخارجية فأسرع بإنقاذها من ذلك العهد البغيض فله شُكْر الأمة وإعترافها بالجميل...".

كان تشكيل الحكومة بمثابة الخطوة التي ساعدت على إستقطاب المواطنين والزعامات السياسية التي أسقطها عهد حسني الزعيم. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو إعتراف الدول العربية وبالذات مصر والسعودية بالإنقلاب الجديد خصوصاً أن العلاقة التي بناها عهد حسني الزعيم مع المملكتيْن كانت وثيقة.

وفي إطار إستقطاب الزعامات السياسية نلاحظ أن الرئيس شكري القوتلي بعث من مقر إقامته في جنيف في اليوم الثاني للإنقلاب إلى رئيس الحكومة هاشم الأتاسي بالبرقية الآتية:

"فخامة الرئيس الجليل السيد هاشم الأتاسي – دمشق. شكري للجيش لموقفه الأخير. إكباري لحركته الموفقة. أرجو أن يكون النجاح والتوفيق حليفكم. تمنياتي الخالصة للوطن بدوام مجده وعزته وللشعب بصيانة سيادته ورفاهه".

ولقد ردَّ الأتاسي بالبرقية الآتية: "فخامة شكري بك القوتلي – جنيف. تلقيتُ برقيتكم الكريمة المتضمنة شُكْر الجيش لموقفه الأخير، وتهاني فخامتكم لشخصي وزملائي، مع ما تفضلتم به من كريم الشعور نحونا ونحو الشعب العزيز. وإنني إذ أشكر لفخامتكم بإسمي وإسم زملائي

نُبَل عواطفكم، أسأل المولى أن يأخذ بيدنا ويوفقنا لما فيه خير البلاد وسؤددها وأبعث بأطيب التمنيات لشخصكم الكريم".

واللافت للإنتباه أن الرئيس القوتلي لم يوجِّه برقية التهنئة إلى الزعيم سامي الحناوي وإنما إلى رئيس الوزراء (رئيس الجمهورية الأسبق) هاشم الأتاسي، في حين أن أكثرية برقيات التهنئة كانت تصل إلى الحناوي. ولا بد أن هذا التجاهل مِن قِبَل القوتلي كان له بعض الأثر في نفوس ضباط الإنقلاب الذين لم يعرف المواطنون عنهم شيئاً (عدا الزعيم سامي الحناوي) ثم عرفوا إثنين آخريْن منهم بعدما نشرت الصحف صورتيْن لهما وكانا المقدم علم الدين القواص والرئيس أمين أبو عساف. وتزامن مع هذا النشر تسليط الأضواء في الصحف السورية على عملية إعدام زعيم الحزب القومي السوري أنطون سعادة في لبنان وإبراز صور لأرملته وإستجواب شهير لمصلحة أنطون سعادة تقدَّم به من حكومة رياض الصلح النائب كمال جنبلاط. وحدث ذلك التسليط في أعقاب زيارة قامت بها أرملة سعادة السيدة جولييت المير إلى الزعيم سامي الحناوي يرافقها عدد من قيادات الحزب في سوريا وذلك لتقديم الشكر له بإسمها وبإسم القوميين في سوريا ولبنان لإعدامه حسني الزعيم. وقالت الصحف السورية الصادرة الأحد 21 أغسطس/آب 1949 "إن السيدة الكريمة لقيت من بطل الإنقاذ سامي الحناوي كل عطف وسمعت جواباً خفف بعض آلامها...". ونلاحظ أثر هذه الزيارة في وقت لاحق حيث أن إذاعة دمشق بثت مساء الثلاثاء 13 سبتمبر/أيلول 1949 النبأ الآتي: "تقدَّم الحزب السوري القومي إلى الحكومة بطلب لمنحه ترخيصاً لإقامة حفلة الأربعين على نفس الشهيد المرحوم أنطون سعادة".

وقد تكون خشية رياض الصلح من أن يكون ضباط الإنقلاب متعاطفين مع الحزب القومي السوري أو يكون بعضهم أعضاء في الحزب وأن تسليط الأضواء في الصحف السورية على قضية سعادة جاء نتيجة ذلك، هي السبب وراء الإسراع في تسجيل موقف أولي من

الإنقلاب يسبق الإعتراف بالوضع الجديد. وتَمثَّل هذا الموقف ببرقية تهنئة بعث بها رياض الصلح إلى الرئيس هاشم الأتاسي وكانت على النحو الآتي: "فخامة الرئيس الجليل هاشم بك الأتاسي المعظم – دمشق. قبول فخامتكم حمْل أعباء الحُكْم في هذا الظرف الدقيق تضحية تضاف إلى تضحياتكم العديدة الغالية في سبيل سوريا العزيزة التي تذْكُر جهادكم النبيل وتفخر بقيادتكم الحكيمة فأرجو لفخامتكم التوفيق لما فيه جمْع الشمل ورأْب الصدْع. والعزة لسوريا والعرب جميعاً. رياض الصلح".

وردَّ الأتاسي بالبرقية الآتي نصها: "حضرة صاحب الدولة السيد رياض الصلح الأفخم – بيروت. يسرني أن أبعث إلى دولتكم بخالص الشكر لما تفضلتم وأعربتم لي عنه من كريم المشاعر ونبيل الأماني راجياً الله أن يوفقنا إلى خدمة البلاد العزيزة ولرفع شأن العرب. هاشم الأتاسي".

ولا تبدو برقية رياض الصلح إلى الأتاسي أنها من النوع الذي يُرضي مشاعر ضباط الإنقلاب. بل إنها قريبة في مضمونها من برقية القوتلي إلى الأتاسي.

اللافت للإنتباه أيضاً أن القوتلي لم يذكُر في برقيته إلى الأتاسي كلمة "الإنقلاب" ربما لما تركتْه هذه الكلمة من مرارة في نفسه بسبب الإنقلاب الذي قام به حسني الزعيم وأطاح حُكْمه. ولكن عموماً فإن الرئيس القوتلي كان في غاية الإرتياح بدليل أنه بعدما إطمأن إلى نجاح الإنقلاب غادرسويسرا إلى مصر للإقامة في منزل إشتراه في الإسكندرية.

عودة الضباط المبعَدين.. ومنهم أديب الشيشكلي

في الوقت الذي بدأ بعض السياسيين والضباط الذين كانوا على عداء مع الحُكْم السابق يعودون (أبرز الضباط الذين تمت إعادتهم العقيد أديب الشيشكلي والعقيد حمد الأطرش والرئيس يوسف صومه)، بدأت قيادة الجيش من جهة والحكومة من جهة أُخرى حملة تنظيف لرموز العهد الماضي في الدولة والجيش وتحضير ملف يتضمن كل ما من

شأنه أن يُظهر عهد حسني الزعيم بأنه عهد فاسد وليس لمصلحة البلاد على الإطلاق خلافاً لما زرعه إعلام ذلك العهد في نفوس السوريين من إنطباعات جيدة. وفي هذا الصدد بدأ فرز الأوراق التي في خزائن منزل حسني الزعيم وفي مكتبه. وكان يتم تسريب أخبار إلى الصحف على طريقة تسريب عهد حسني الزعيم الأخبار إلى الصحف وكلها حول أموال أُسيء إستعمالها. وأنجز خالد العظم وزير المالية في حكومة الأتاسي واللواء عبدالله عطفة وزير الدفاع (وكان وزيراً للدفاع في عهد حسني الزعيم) تقريراً بنتائج التحريات والتحقيقات التي دارت في معظمها حول صفقات أسلحة تم إبرامها.

ولكن القضية الأساسية التي كانت تشغل بال العهد الجديد هي أن يتسارع الإعتراف به وبالذات من مصر والسعودية حيث كان للعهد الماضي علاقات في غاية الأهمية مع المملكتيْن.

وكان واضحاً كل الوضوح أن المملكتيْن لن تعترفا بسهولة، خصوصاً بعدما أظهرت بعض المؤشرات أن المملكتيْن المنافستيْن العراق والأردن ليستا بعيدتيْن عن الإنقلاب الذي قام به الحناوي. ونلاحظ في هذا الصدد أنه في اليوم الثالث للإنقلاب (السبت 20 أغسطس/آب 1949) وصل إلى دمشق رئيس الديوان الملكي الأردني عبد الرحمن خليفة وأبلغ رئيس الحكومة هاشم الأتاسي إعتراف المملكة الأردنية بالوضع الجديد في سوريا ثم صرح بعد ذلك بأن الملك عبدالله "يرغب رغبة صادقة في أن يرى سوريا دولة مستقلة حرة".

ونلاحظ أنه في الوقت الذي كانت أنظار المراقبين تتوجه نحو ما سيقرره الملك عبد العزيز آل سعود والملك فاروق، غادرت فرقة سعودية كانت مرابطة في سوريا، وحدثت المغادرة بعد ساعات من حدوث الإنقلاب. ولم يكن معروفاً من قبْل أن هنالك فرقة في الجيش السعودي مرابطة في سوريا إلى أن نشرت الصحف نبأ المغادرة ومعه صورة بدا فيها وزير المملكة السعودية في سوريا (أي بمثابة السفير) الشيخ عبد

العزيز بن زيد محاطاً ببعض الضباط السوريين والضباط السعوديين الذين كانوا على رأس الفرقة. وبدت مغادرة هذه الفرقة وكأنها موقف إتخذتْه المملكة السعودية وأرادت أن تقول من خلاله ما معناه إنه ما دام العهد الصديق زال فلماذا تبقى الفرقة التي تم في الأصل إرسالها كتعبير عن التعاطف مع ذلك العهد.

في الوقت نفسه وفيما كانت الأنباء تتحدث عن مشاورات سعودية – مصرية تدور حول الموقف من العهد الجديد في سوريا، كان متحدث بإسم وزارة الخارجية البريطانية وفي محاولة لإبعاد الشكوك عنها بأنها وراء الإنقلاب الجديد أو أن لها إصبعاً فيه، يدلي بتصريح جاء فيه: "تسلَّمت الوزارة مذكرة من دمشق عن إتجاهات الحكومة الجديدة وسياستها ولكنها لم تظفر برد حتى الآن". وعندما سئل هل إن التريث في الرد دليل على أن الحكومة البريطانية ليست على إستعداد له في الوقت الحاضر أجاب بأنه "لم تجْرِ العادة بالإجابة في هذه الأحوال في وقت معيَّن لأن أي رد ينطوي على الإعتراف...".

وعندما لاحظت الحكومة السورية أن البطء في إعتراف كل من مصر والسعودية بالحُكْم الجديد بدأ يثير قلق المواطنين، أعطت الضوء الأخضر للصحافة بأن تنتقد هذا التريث ففعلت الصحافة، وأعلنت في الوقت نفسه عن أن الإنتخابات النيابية ستُجرى يوم السبت 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1949.

ويوم الإثنين 19 سبتمبر/أيلول 1949 أعلن مجلس الوزراء المصري في أعقاب إجتماع عقده وإستغرق عدة ساعات إعتراف مصر بالوضع الجديد في سوريا. وفي اليوم نفسه قام وزير المملكة العربية السعودية لدى سوريا الشيخ عبد العزيز بن زيد بزيارة وزير الخارجية السورية وقدَّم إليه مذكرة تتضمن إعتراف المملكة العربية السعودية.

وبعد إعتراف مصر والسعودية مباشرة (وفي اليوم نفسه) وجّه وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية إلى زميله السوري ناظم القدسي البرقية

الآتيـة: "حضـرة صـاحب المعـالي وزيـر الخارجيـة السـورية – دمشـق. أتشـرف بـأن أُبلـغ معـاليكم بإسـم الحكومـة اللبنانيـة إعترافهـا بالحكومـة السـورية الجديـدة ويسـرني كـل السـرور أن تسـتمر بيننـا الصـلات الطيبـة التقليديـة وأن تتوطـد بين القُطريْن الشقيقيْن العلاقات الوديـة. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد إستعداد لبنان لتعزيز المصالح القائمة بين البلديْن وتوطيد الجامعة العربية على الوجه الأكمل".

مفاجأة كيانية – عسْلية ليست في الحسبان

فجأة وبينما أمور الحُكْم الإنقلابي الجديد تميل نحو الإستقرار سجل "الحزب الـوطني" خطـوة هـي الأولـى مـن نوعهـا يتخـذها حـزب سياسـي عربـي. ففي الخامسـة والنصـف من مسـاء يوم الأربعـاء 29 سبتمبر 1949 عقد "الحزب الوطني" الجلسة الأخيرة من مؤتمره الرابع وأصدر في نهايتها بيانـاً تضـمَّن قراراً يقضـي بالإتحـاد مـع العراق تاركـاً إلـى إجتمـاع لاحق إتخاذ القرار في شأن خوض الإنتخابات النيابية. وبدا هذا الحزب كما لو أنـه سـيخوض الإنتخابـات علـى أسـاس برنـامج أهـم بنـوده الإتحـاد مـع العراق.

وتضـمَّن بيـان الحـزب الآتـي: "لقـد أصـبح ثابتـاً أن سـوريا لـيس بمقدورها أن تقف في وجه الزعازع التي تتهددها، ولا بد لها من إتحاد سليم يضمن السيادة القومية على الوجه الأوفى تعقده مع العراق الشقيق يتناول الأُسس الأربعة التالية على الأقل: وحدة في رئاسة الدولة. وحدة في الشؤون العسكرية. وحدة في الشؤون الخارجية. وحدة في الأمور الإقتصادية".

ويضيف البيان مطالباً الحكومة القائمة التي يترأسها هاشم الأتاسي بأن تتبنى مشروعه القومي هذا "وأن تدعو الناس للإنتخاب بالإستناد إلى هذه الأسس القومية الواجبة، فإن هي فعلت فإن الحزب الوطني مؤيِّد لها في سياستها العامة سواء إشترك في الإنتخابات أم لم يشترك، وإن هي لم

تفعل فإن "الحزب الوطني" يسجل عليها أكبر تفريط في حقوق البلاد وأهدافها القومية ويعتبر أن تصرُّفها هذا زج للبلاد في إطار التفرقة والتمزيق. و"الحزب الوطني" يرحب بأي إتحاد آخر يُعقد مع أي دولة عربية مستقلة أُخرى على هذا النحو أو على نحو أوثق عرى منه يهدف إلى تقوية الجامعة العربية على أُسس أقوى وأمتن مما هو مُشاهَد الآن، ويرى أن هذه الخطوة التي تخطوها البلاد مع العراق مقدمة للوحدة العربية الكبرى التي ينشدها العرب عامة في جميع أقطارهم وأمصارهم".

ثم فاجأ "الحزب الوطني" المواطنين وبقية الأحزاب السورية ببلاغ يحمل تاريخ الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1949 وتوقيع الأمين العام صبري العسلي وفيه يعلن أن المؤتمر الرابع للحزب قرر تعديل الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من منهاج الحزب والتي تنص على "يرى الحزب أن نظام الحُكْم الجمهوري هو النظام الذي يلائم روح الشعب ويفي بحاجاته وينسجم مع الأهداف القومية" بحيث تصبح "ويرى الحزب أن شكْل الحُكْم يُترك لإختيار الأمة بحسب ما ترتأيه أنه في مصلحتها ومصلحة الأمة العربية".

وواضح من هذا التعديل أن الحزب لا يمانع في أن تكون دولة الوحدة مَلَكية وأن النص المشار إليه كان قبْل التعديل غير منسجم مع قرار الحزب المطالِب بإتحاد سوريا مع العراق.

وفي حين إلتزمت الحكومة السورية الحذر من القرار الذي إتخذه "الحزب الوطني" فإن بوادر حملة ضد الحزب بدأت في الأردن وإعتبرت أن دعوة "الحزب الوطني" تحمل في طياتها سيئة "ترمي إلى إحداث شقاق في البيت الهاشمي". أما صحف العراق فأشادت بخطوة "الحزب الوطني" في حين إنصرفت الحكومة العراقية التي يترأسها نوري السعيد إلى التشاور في القرار المفاجئ.

وفي هذه الأثناء وصل إلى دمشق فجأة الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وجرى له في مطار المزة إستقبال رسمي شارك فيه

رئيس الحكومة هاشم الأتاسي وكبار المسؤولين. وغاب عن حفلة الإستقبال التي أقيمت له بعد وصوله وزير مصر المفوض ووزير السعودية المفوض. وحدث عند تقديم صبري العسلي إلى الأمير عبد الإله على أنه واضع بيان الحزب الذي يطالب بالإتحاد مع العراق أن قال الضيف العراقي "إن العراق يرحب بالفكرة ويعتبرها الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية الشاملة...".

وكان إبتهاج المواطنين السوريين عموماً بالقرار الذي إتخذه "الحزب الوطني" بنسبة حذرهم في الوقت نفسه، ذلك أن الحزب سبق أن أعلن عن رغبته هذه خلال مؤتمر عقده في بلدة شتورا اللبنانية عام 1948 وأحيط بالرغبة في حينه رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ثم لم يعد يعمل شيئاً في هذا الإتجاه، إلى أن أعلن قراره الأخير مع الأخذ في الإعتبار أن الجو السياسي السائد في فترة الحُكْم الإنقلابي الأول(عهد الرئيس حسني الزعيم) التي تلت إسقاط حُكْم القوتلي كان ضد العراق ولمصلحة مصر والسعودية وهذا يعني أن أي مطالبة بالإتحاد مع العراق سيتم قمْعها بالقوة ومن أجْل ذلك آثر "الحزب الوطني" الصمت وتأجيل القرار إلى الوقت المناسب، وكان هذا الوقت بعد إنهاء عهد حسني الزعيم على أيدي عدد من الضباط على رأسهم الزعيم سامي الحناوي.

كما أن حذر السوريين له أيضاً ما يبرره وذلك لأن الدعوة إلى الإتحاد مع العراق نادى بها من قبْل "حزب الشعب" الذي يشارك عدد من أقطابه في حكومة هاشم الأتاسي، وكان ذلك عام 1948، إنما من دون أن تكون المذكرة التي قدَّمها الحزب في هذا الشأن إلى الرئيس القوتلي بالشفافية التي إتسم بها قرار "الحزب الوطني". وللتذكير فإن تلك المذكرة نادت بالإتحاد مع العراق وغيره. ولكن الحزب الآن متمثل بقوة في الحُكْم ومع ذلك فإن دعوته تلك طويت. وهذا الحذر من جانب المواطن السوري مشروع ومبرَّر.

وإستمر قرار "الحزب الوطني" يتفاعل محلياً وعربياً ودولياً. ونلاحظ

هنا كيف أن الرئيس السوري السابق شكري القوتلي وصل إلى الإسكندرية يوم الخميس 13 أكتوبر/تشرين الأول 1949 (آتياً من القاهرة التي كان وصلها قبل يوم) إجتمع بالملك فاروق بعد قليل من وصوله وتباحث معه في شأن قرار "الحزب الوطني". وحدث ذلك في وقت كان رئيس الحكومة المصرية حسين سري باشا يسجل عبْر صحيفة "المصري" رأياً أولياً معارضاً خلاصته "إن مصر تحافظ على ميثاق الدول العربية الذي يقضي بالمحافظة على إستقلال الدول المشتركة في الجامعة العربية وصيانة كيانها السياسي". كذلك نلاحظ أن رئيس وزراء لبنان رياض الصلح كان وصل إلى دمشق في الوقت الذي كان الرئيس القوتلي في طريقه إلى القصر الملكي الصيفي في الإسكندرية للإجتماع بالملك فاروق، وعقد محادثات مع الرئيس هاشم الأتاسي دار الحديث معظمه حول الدعوة التي أطلقها "الحزب الوطني" للإتحاد مع العرق". ونلاحظ أيضاً وأيضاً وصول رئيس وزراء العراق نوري السعيد فجأة إلى عمان والتباحث مع الملك عبدالله في الشأن الإتحادي نفسه خصوصاً أن مندوبه إلى دمشق محمد الشريقي باشا أدلى بعد وصوله إلى دمشق (يوم الثلاثاء 18 أكتوبر/تشرين الأول 1949) ومقابلته الرئيس هاشم الأتاسي وتسليمه رسالة من العاهل الأردني، بتصريحات أثارت الجدل وجاء فيها: "إنني أطالب السوريين بأن يتمسكوا بقرار المؤتمر السوري الذي إجتمع في آذار/مارس 1920 وقرر إعلان سوريا من رفح إلى طوروس دولة مستقلة ملَكية ديمقراطية وإقامة إتحاد بينها وبين العراق، وأقترح أن يُدعى أقطاب البلاد السورية والأردنية والفلسطينية إلى عقْد مؤتمر مماثل لمؤتمر عام 1920 وبرئاسة فخامة الرئيس هاشم الأتاسي ليقرر الوحدة أولاً بين أجزاء سوريا الثلاثة ثم يقرر الإتحاد ثانياً بينها وبين العراق". وقد تصدت بعض الصحف السورية لهذه التصريحات، أما الحكومة فكانت تمارس دورها من وراء الستار لأن أصول لعبة الصراع أوجبت ذلك. فالحكومة ليست مع القرار الذي أعلنه "الحزب الوطني" وهي في الوقت نفسه ليست مع الملك

عبدالله الذي يتصدى له. كما أنها في الوقت نفسه لا تريد أن تتبنى طرْح الفكرة للمناقشة في مجلس الجامعة العربية الذي بدأ أعماله في القاهرة يوم الأربعاء 19 أكتوبر/تشرين الأول 1949، وتُفضل إذا كان لا بد من بحث الفكرة أن يتأجل إلى ما بعد إجراء الإنتخابات حيث سيكون عندها واضحاً حجم قوة "الحزب الوطني" صاحب الفكرة تحت قبة البرلمان.

لكن "الحزب الوطني" الذي أعلن قرار المطالبة بالإتحاد مع العراق، فاجأ هاشم الأتاسي بأنه سيقاطع إنتخابات الجمعية التأسيسية التي ستتولى وضْع دستور للبلاد والتي تَحدَّد بشكل نهائي يوم الثلاثاء 15 نوفمبر/تشرين الثاني موعداً لها. وأصدر الحزب عشية الإنتخاب بياناً في شأن المقاطعة تضمَّن الفقرة الآتية: "لمَّا كان الحزب الوطني يرى أن ضوامن الحياد مفقودة وأن أسباب الحرية الكاملة للناخبين غير موجودة، وكان يرى أن الحكومة القائمة في سياستها الحائرة قد تفرِّط في حقوق البلاد وأهدافها القومية وتحاول زجها في إطار التفرقة والتمزيق... لهذا فإن الحزب الوطني يعلن عدم إشتراكه في الإنتخابات المقبلة معتمداً على يقظة الشعب ووعيه في أن يجد لنفسه طريقاً قومياً تخرج فيه البلاد من محنتها على شكل يحفظ عليها إستقلالها وسيادتها ويحفظ أمانيها في وحدتها...".

لم يقرر مجلس الجامعة العربية شيئاً في شأن مشروع الإتحاد السوري – العراقي لأن الأجواء التي رافقت إنعقاد المجلس كانت عاصفة وكأنما إستهدفت التشويش على المشروع. فالوفد المصري إلى المجلس كان برئاسة فؤاد باشا سراج الدين الذي إنسحب من الجلسة. والعراق لم يُبد حماسة ملحوظة تاركاً للوفد السوري أمْر التصرف. وعندما قال الوفد السوري إنه يفضل أن تتم مناقشة الإقتراح الوحدوي بعد الإنتخابات التي هي على أهبة أن يتم إجراؤها قال نوري السعيد الذي ترأس وفد بلاده إنه "لا يعرف شيئاً عن موضوع الإتحاد السوري – العراقي المقترَح وأن من واجب البرلمان السوري الذي سينبثق عن الإنتخابات أن يقرر سياسة الحكومة الجديدة".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجلس الجامعة عقد دورته على مستوى رؤساء حكومات ووزراء خارجية، لكن بعض الدول وأبرزها سوريا تمثلت بوفد يترأسه وزير الخارجية ناظم القدسي ربما لأن لرئيس الحكومة هاشم الأتاسي سلطة رئيس الجمهورية من دون أن تكون له هذه الصفة وهذا ما أوردناه في صفحات سابقة. وقد توجَّه القدسي إلى الإسكندرية حيث إجتمع بالرئيس القوتلي ومن الطبيعي أن يكون الإثنان ناقشا خلال إجتماعهما الموضوعيْن الأساسييْن: قرار "الحزب الوطني" الداعي إلى إتحاد بين سوريا والعراق، وإنتخابات الجمعية التأسيسية التي أعلن "الحزب الوطني" مقاطعتها.

وفي الوقت الذي كان النشاط الإنتخابي يتزايد فوجئ السوريون بالإذاعة تبث بياناً يحمل توقيع رئيس الأركان اللواء سامي الحناوي الذي لم يعد يظهر على الناس في إستمرار منذ أن بدأت الحكومة برئاسة هاشم الأتاسي تدير شؤون البلاد. وقد جاء في البيان المؤرخ 2 نوفمبر 1949 ما يأتي:

"إلى الشعب السوري الكريم. في الرابع عشر من آب 1949 أنقذ أبناؤك المخلصون بلادك وسلَّموا في الحال مقاليد الأمور إلى رجال السياسة وإبتعدوا عنها.

"ولقد عملتُ، بصفتي قائداً للجيش وبصفتي مواطناً سورياً نذر دمه لبلاده، كل ما بوسعي لتوحيد هذه الصفوف وتجرَّدتُ خلال هذه المدة الخطيرة آملاً أن يتجرد كذلك أصحاب الغايات من رجال السياسة وأن ينسوا ولو مؤقتاً خلافاتهم الحزبية لتكون مثالاً للتضحية وقدوة صالحة لأبناء الوطن.

"ولقد سعيتُ دونما كلل وبكل ما أوتيتُ من قوة لتقريب القلوب وإيجاد الحلول والتوفيق بين الآراء المختلفة المتباعدة، لكن بعض العناصر رغم الوعود التي قطعتْها لم تَرْقَ خطتي المخلصة هذه وتقاعست عن مؤازرتي في تلبية نداء الوطن.

"لذلك أرى لزاماً عليَّ أن أُعلن مجدداً للأمة الكريمة أنني ما زلتُ بعيداً عن السياسة وسأبقى بعيداً عنها، غير أن هذا لا يمنعني بصفتي مسؤولاً عن سلامة الجيش أن أتخذ بالإتفاق مع الحكومة جميع التدابير الصارمة ضد أي شخص أو مجموعة من شأنها أن تثير القلاقل وتهدد أمن الجيش وسلامة البلاد لا سيما وأن الوطن السوري ليس الآن بحالة سِلْم وهو يتطلب الهدوء وسرعة الإستقرار "فليعلم إذاً كل من تسوِّل له نفسه الإخلال بالأمن أن الجيش السوري له بالمرصاد وأنه لن تأخذه في ضربته شفقة أو رحمة. والسلام".

ومن الواضح أن الزعيم سامي الحناوي ومِن ورائه مؤسسة الجيش بالطبع أراد أن يوحي للرأي العام بأن كلمته ما زالت هي الأهم وليس كلمة السياسيين، وأن إبتعاده عن الأضواء لا يعني أن سطوته على الحكومة التي يترأسها هاشم الأتاسي تضاءلت.. أي بمعنى آخر إنه – ومعه الضباط – يقرر والحكومة تُنفِّذ فقط.

ولم تكن الأجواء التي سادت الإنتخاب يوم الخميس 17 نوفمبر/تشرين الثاني 1949 معظم مراكز الإقتراع توحي بالإندفاع من جانب الناس بإستثناء مراكز قليلة. وبعد إعلان النتائج تكاثرت الإتهامات حول عمليات تزوير حدثت وحول أموال أجنبية تم إنفاقها خلال المعركة الإنتخابية. وكان "حزب الشعب" هو الفائز بأكثرية المقاعد.

وكان لافتاً للإنتباه أن الجو الإنتخابي إنعكس على الحكومة وبدأ بعض أعضائها يتلاسنون ويتهمون بعضهم البعض. وقد ذُهل المواطنون من وزير في الحكومة يهاجم – وأحياناً إلى ما يشبه الشتيمة – وزيراً آخر في الحكومة نفسها. كذلك كان لافتاً أن الصحف تنافست على نشْر الإتهامات المتبادَلة بين الأقطاب السياسيين وبين المرشحين الذين نجحوا والمرشحين الذين أخفقوا. وعلى صفحات الصحف أيضاً بدأ نوع من الأخذ والرد في شأن الجمعية التأسيسية التي أسفرت عنها الإنتخابات. فهناك من رأى وإقترح بأن تتحول الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي

وهنالك من رأى أن مهمة الجمعية تنحصر في وضْع الدستور فقط وأنه لا يجوز أن تنقلب إلى مجلس نيابي لأن المبادئ الديمقراطية الصحيحة تقول بأن لا دستور من دون قبول الأمة.

ويوم الأربعاء 14 ديسمبر/كانون الأول 1949 عقدت الجميعة التأسيسية في البرلمان إجتماعها الأول وإنتخبت رشدي الكيخيا أحد أقطاب "حزب الشعب" رئيساً لها وزكي الخطيب ورئيف الملقي نائبيْن للرئيس وإسبر اليازجي ومحمد المبارك أمينيْن للسر، وتزامن مع الإنعقاد تبادُل الرسائل بين زعيم الإنقلاب الثاني رئيس الأركان اللواء سامي الحناوي ورئيس الحكومة الرئيس هاشم الأتاسي.

وفي رسالته إلى الأتاسي قال الحناوي: "لقد مرت على البلاد أحداث وهزات كادت تطيح بإستقلالها وسيادتها، ولكن وطنية رجال الجيش وإخلاص أفراد الأمة كانا الدرع الحصين فصانا إستقلال البلاد وأعادا الحُكْم الدستوري النيابي إليها في فترة قصيرة بحمد الله. وكان للجهود المشكورة التي بذلتْها حكومتكم وفخامتكم خاصة أعظم الأثر في إعادة الطمأنينة والثقة إلى النفوس لما تتمتعون به جميعاً من ماض شريف وعِلْم وتضحية. وإني لأنتهز فرصة إنعقاد أُولى جلسات المجلس التأسيسي لأوجه تهانيَّ القلبية لنواب الأمة الأكارم راجياً منهم العمل لخدمة هذا الوطن والحفاظ على إستقلاله وكيانه الجمهوري. وتقبَّلوا يا سيدي شكري العميق وتقديري وكافة أفراد الجيش، وثِقوا دوماً بإخلاصي لشخصكم المحبوب..."

وفي الرسالة الجوابية قال الأتاسي مخاطباً الحناوي: "أرى الواجب يتقاضاني أن أنوه بدوري بما كان لكم ولجيشنا الباسل من موقف شريف محمود إذ قمتم يوم 14 آب الماضي بإنقاذ البلاد من أوضاع شكَت منها، ثم ما لبثتم أن أقمتم الدليل على نُبل مقاصدكم إذ تخليتم عن مقاليد الأمور للحكومة المدنية التي يسرِّني أني رئيسها. وقامت هذه الحكومة بحمد الله بما قطعت به عهداً نحو الأمة، فقد تمت على يدها عمليات

الإنتخاب للجمعية التأسيسية وإننا اليوم لنشكر المولى لما وفَّقنا إليه من دعوتها إلى الإجتماع بعد أن تم إنتخاب أعضائها. وإني لأشارككم الشعور والأمل بأن مصير بلادنا سيكون إن شاء الله إلى الخير والحسنى بفضل تضافر أبنائها ويقظة شعبها...".

ثم أعلنت الحكومة في الإجتماع الثاني للمجلس التأسيسي أن مهمتها قد إنتهت بمعنى أنها تصبح بحُكْم المستقيلة، إلاّ أنها لم تقدِّم إستقالة مكتوبة. ووسْط أجواء من المناقشات ذات طابع دستوري لمرحلة ما بعد إنتخاب الجمعية التأسيسية برزت إقتراحات كثيرة إستقر الأمر بعدها على أن يتم إنتقال هادئ من المرحلة المؤقتة إلى المرحلة شبه الدائمة. أما كيف تم ذلك، فمن خلال تعديل ثلاث مواد في الدستور القديم أهمها إثنتان. الأُولى بحيث تصبح على النحو الآتي: "ينتخب المجلس التأسيسي، بأكثرية أعضائه المطْلقة وإن لم تحصل فبأكثريتهم النسبية في المرة الثانية، رئيساً للدولة يتمتع إلى أن يتم وضْع الدستور بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم". والمادة الثانية بحيث تصبح على النحو الآتي: "يمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع بإستثناء الإتفاقيات الخارجية وصلاحيات التنفيذ وفقاً للأحكام النافذة من 15 أغسطس/آب إلى أن يُسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ، على أن لا يتجاوز ذلك ثلاثة أشهر".

وتَبِع التعديل التصويت على إنتخاب رئيس للدولة فنال الرئيس هاشم الأتاسي 98 صوتاً من أصل 108 أصوات هي مجموعة المقترعين.

وإنصرف الرئيس مع بداية يومه لتأليف حكومة جديدة للبلاد. وطوال يوم الجمعة 16 ديسمبر/كانون الأول 1949 وحتى ظُهْر اليوم التالي (السبت 17 ديسمبر) إستقبل الرئيس الأتاسي معظم السياسيين البارزين وإستمزج رأيهم في أمر الحكومة. وكانت رغبة الأكثرية هي أن يكون رئيس الحكومة من داخل المجلس التأسيسي. وإستقر الرأي لدى الرئيس الأتاسي في ضوء المشاورات على حكومة قال المقربون منه إنه

سيكلّف يوم الإثنين (19 كانون الأول) الشخص الذي وقع عليه الإختيار لتشكيلها بعد أن يكون (أي الرئيس الأتاسي) أدى اليمين الدستورية التي وضعت نصها لجنة تتألف من حسني البرازي وحسن الحكيم وزكي الخطيب وثلاثتهم أعضاء في المجلس التأسيسي.

ولكن ما أراده الرئيس الأتاسي وتمناه لم يتم. فقد حدث إنقلاب عسكري جديد.

أديب الشيشكلي ينقلب على الحناوي

إعتبر السوريون في قيام عهد جديد برئاسة هاشم الأتاسي تم إنتخابه من قِبَل الجمعية التأسيسية رئيساً للدولة أن مباركة الجيش العلنية لهذا العهد معناها أنه لا إنقلابات عسكرية بعد اليوم. لكن صبيحة يوم الثلاثاء 20 ديسمبر/كانون الأول 1949 لاحظ سكان العاصمة دمشق أن الحركة ليست إعتيادية ثم تبيَّن لهم أن الإذاعة صامتة. وإستمرت الحيرة على هذه الحال إلى أن بدأت الإذاعة البث في السابعة و52 دقيقة بالنشيد الوطني ثم قرأ المذيع بلاغاً صادراً عن العقيد أديب الشيشكلي ويحمل تاريخ 19 كانون الأول 1949.

وبعدما أعاد إذاعة البلاغ ثلاث مرات أعلن المذيع أن البث سيُستأنف في الأُولى بعد الظهر.

كان البلاغ الشيشكلي رقم 1 على النحو الآتي:

"إلى الشعب السوري الأبي

"ثبُت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية، وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته. وقد حاولوا بشتى الطُرُق بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أُخرى أن يَحولوا دون إتمام المؤامرة وأن يُقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فإضطر

رجال الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد وحفاظاً على نظامها الجمهوري أن يُقصي هؤلاء المتآمرين وليست للجيش أية غاية أُخرى. وإنه ليعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية اللهم إلاّ إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك.

دمشق في 19 كانون الأول 1949
العقيد أديب الشيشكلي

لمجرد أن سمع أعضاء الجمعية التأسيسية البلاغ توجهوا على الفور إلى قصر الرئيس هاشم الأتاسي. وسبق بعضهم إلى هناك وفد من ضباط الحركة الشيشكلية أعرب للرئيس الأتاسي عن أن الحركة تستهدف فقط تنحية رئيس الأركان وأنها تعترف بالشرعية القائمة في البلاد والتي تتمثل بالجمعية التأسيسية وبرئيس الدولة. وكرر الوفد أمام الرئيس الأتاسي حِرْص الجيش على الإبتعاد عن العمل السياسي.

وإطمأن الرئيس الأتاسي إلى ما سمعه من الوفد وإرتأى بالتشاور مع رئيس الجمعية رشدي الكيخيا وبعض القيادات السياسية أن يتم تشكيل الحكومة وأن لا يَحدُث تباطؤ في هذا الشأن. وظهرت في ضوء التشاور ملامح إتجاه تقضي بإسناد مهمة تشكيل الحكومة إلى خالد العظم الذي قاطع إنتخابات الجمعية التأسيسية. والذي أوحى بهذا الإنطباع أن العظم عقد وهو في القصر الجمهوري بعد الإجتماع مع الرئيس الأتاسي سلسلة من الإجتماعات مع بعض رؤساء كتل سياسية داخل الجمعية التأسيسية. وبذل العظم جهوداً حثيثة لتشكيل حكومة تستطيع مواجهة الموقف لكن "حزب الشعب" صاحب الأكثرية داخل الجمعية وقف في وجهه ومن الطبيعي في ضوء ذلك أن يتعثر خالد العظم.

بعد العظم بدأ ناظم القدسي يجرب حظه ونجح يوم السبت 24 ديسمبر/كانون الأول في تشكيل حكومة على النحو الآتي: ناظم القدسي

للرئاسة والخارجية. فيضي الأتاسي للدفاع والإقتصاد. زكي الخطيب للعدل. هاني السباعي للمعارف. أحمد قنبر للداخلية. محمد المبارك للأشغال العامة. شاكر العاص للمالية. محمود العظم للزراعة. جورج شلهوب للصحة.

وأوكل القدسي إلى لجنة من ثلاثة وزراء أمرْ إعداد البيان الوزاري، بينما إستعد الوزراء للتوجه إلى مكاتبهم لمباشرة أعمالهم.

فجأة وقبْل أن تنقضي أربع وعشرون ساعة على ذلك إستدعى القدسي وكان ذلك في العاشرة ليلاً إلى مكتبه في وزارة الخارجية الوزراء وأبلغهم أنه ذاهب إلى القصر الجمهوري لتقديم إستقالته، وفي الوقت نفسه أرسل نص الإستقالة إلى الإذاعة التي بثته وكان على النحو الآتي:

"فخامة رئيس الدولة المعظم. أتشرف بأن أرفع إلى فخامتكم إستقالة الحكومة التي أتشرف برئاستها شاكراً لفخامتكم الثقة الكريمة بي وبأعضاء وزارتي".

إزدادت الأمور تعقيداً ووجد الرئيس الأتاسي نفسه أنه أمام وضْع لا يستطيع فيه أن يفعل شيئاً. ثم إرتأى ظُهْر يوم الثلاثاء 27 ديسمبر 1949 أن ينسحب من الواجب السياسي بهدوء فأمسك بورقة وكتب عليها الإستقالة الموجَّهة إلى رئيس الجمعية التأسيسية رشدي الكيخيا. وجاء في كتاب الإستقالة التعليل الآتي: "وحيث تعذّر عليَّ تأليف وزارة تنسجم مع نفسي والجمعية التأسيسية الموقرة، أراني مضطراً للتخلي عن رئاسة الدولة تاركاً للجمعية التأسيسية إنتخاب رئيساً بدلاً مني".

وبعدما تسلَّم الكيخيا كتاب الإستقالة تشاور مع عدد من أعضاء الجمعية في الأمر وتقرر إرسال وفد إلى الرئيس الأتاسي لإقناعه بالعدول عن الإستقالة.

في اليوم نفسه كان العقيد الشيشكلي يستقبل في مبنى الأركان عدداً من الشخصيات السياسية (من بين هؤلاء لطفي الحفار ومحمد العايش ونوري أيبش والدكتور أمين رويحة وفؤاد القضماني) وتَردد في تبرير

إستقبال الشيشكلي للسياسيين المشار إليهم وغيرهم أن ذلك تم بتكليف من المجلس الحربي الأعلى الذي طلب من العقيد الشيشكلي إجراء إتصالات بالشخصيات والمفكرين لإستمزاج رأيهم في الأوضاع الراهنة.

وسبق قرار الرئيس الأتاسي بكتابة إستقالته ورفْعها إلى الكيخيا، ثم إستقبال الشيشكلي لعدد من السياسيين، صدور بيان عن رئاسة الأركان بثَّته إذاعة دمشق في وقت متأخر من ليل الثلاثاء (27 ديسمبر) وأعادت البث في النشرة الصباحية للأخبار يوم الأربعاء (28 ديسمبر). وكان البيان مؤشراً إلى أن الذي حدث هو إنقلاب عسكري وليس الأمر مجرد تغيير رئيس الأركان الذي هو اللواء سامي الحناوي.

وعلى النحو الآتي نص البيان:

"إلى الشعب السوري الكريم

"إن الأحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد والتي قام بها الجيش لهي إنتفاضة الحيوية في صفوف الأمة ونتيجة طبيعية للسياسة التي إتَّبعها المسؤولون في فترة دقيقة من تاريخ الوطن.

"وإن الأركان العامة للجيش تحرص أن يطَّلع الشعب الكريم على تفاصيل الأمور ليتمكن كل مخلص من كم أفواه المعترضين ومساعدة الجيش في مسعاه، لإقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الأمة صوناً لإنطلاق الجوهر العربي في أجواء حرة تغمرها العزة والكرامة.

"لقد إستهدف إنقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادئ غير أن القائمين على الأمور قد إستغلوها لأغراض شخصية فخرج الإنقلاب عن هدفه الأساسي. وكان الإنقلاب الثاني تتمة طيِّبة لتقويم هذا الإعوجاج.

"وظنَّ ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه رمزاً لحركتهم أنه سيُصلح ما أفسد الحاكم السابق وأن مجرى الأمور سيؤدي إلى إعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الفكرة التقدمية في العالم، لكن تبيَّن لسوء الحظ أن اللواء سامي الحناوي

لم يكن غير أداة طيِّعة تُسيِّرها أهواء مغرضة لتستهدف القضاء على إستقلال البلاد.

"لقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلُّمه مركز رئاسة الأركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش بطريقة مباشرة وغير مباشرة للموافقة على إعلان إتحاد يطيح بإستقلال سوريا ونظامها الجمهوري، مبيِّناً أن القيام بهذا العمل يجب أن يكون بصورة فجائية تجعل حسب زعْمه الرأي العام السوري والعالمي أمام الأمر الواقع.

"وكان يؤكد في أحاديثه على هذه الخطة مع بعض رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الإسراع بهذا الأمر منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدُث منها إذا عرض الأمر بصورة طبيعية على أعضائها.

"وقد لفت كبار الضباط أنظار اللواء الحناوي مراراً وتكراراً، بعد أن إنكشفت الويلات التي يجرها على البلاد السورية خاصة والعربية عامة هذا الإتجاه الخطر الذي سيؤدي إلى إنشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان إستقلال البلاد السورية.

"كما أنهم لفتوا أنظار بعض كبار رجال السياسة إلى ذلك غير أن كل هذه المساعي باءت بالفشل.

"وعقْب إجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحُكْم وظيفتهم إلى اللواء سامي يشعرون بالتوجه الذي يقوم به هو وعديله أسعد طلس بإسم الجيش وكذلك بعض القادة السياسيين وقِسْم من النواب لحمْلهم على تحقيق أغراضهم.

"وفي الأيام التي سبقت إقصاء اللواء الحناوي نُقل إلى بعض النواب من مصادر موثوقة أن بعض رجال السياسة إشترطوا على اللواء سامي إعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم حمْل الجمعية التأسيسية، ولو بالقوة إذا إقتضى الأمر، على إقرار المشروع الإستعماري فوراً.

"وقد نُقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة أيام. وفي مساء الجمعة 16-

12-1949 إستدعى اللواء سامي الحناوي إلى منزله خمسة من كبار الضباط بعد أن هيأ الوسائل اللازمة لإعتقالهم. ولكنه عندما علم أن سر الإعتقال قد ذاع بين أوساط الجيش واتُّخذت التدابير المعاكسة له تراجع عن تنفيذ خطته، ولكنه في اليوم الثاني أمر بإجراء بعض التنقلات في قيادات بعض القطعات.

"وفي صباح الإثنين 19-12-1949 أمر اللواء سامي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من إجراء الإعتقالات التي قررها ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي عمدوا فوراً إلى إقصائه عن القيادة.

"وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش إلى منزل فخامة رئيس الدولة وعرضوا له أسباب التدبير الذي إتُّخذ وصرحوا له بصورة قاطعة أنهم لن يتدخلوا بأي حل سياسي وأن كل رغبتهم هي أن يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون ضغط أو إكراه.

"أيها الشعب الكريم. إن الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي يَنشُد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها، وإن الجيش يرى في المشروع الإستعماري مؤامرة يُقصد منها القضاء على إستقلال سوريا وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد بعد تحقيق الوحدة المنشودة.

"إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيِّعة لتحقيق الأغراض الإستعمارية لأنه من أبناء الشعب يتحسس لشعوره وعليه وحده تقع مسؤولية الدفاع عن إستقلال البلاد وحِفْظ كيانها وسيادتها.

"كان بود الجيش بعد أن أُقصي اللواء سامي أن لا يذيع أي بيان على الرأي العام، سوى أن الدعاية المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الأجنبي دعته لإطلاع الجمهور على بعض خفايا الأمور.

دمشق 26-12-1949

رئاسة أركان الجيش العامة

وإلى هذا البلاغ أذاع بعض قادة المواقع في حمص وحلب بلاغاً بمضمون واحد دعا المواطنين إلى عدم الأخذ ببعض الإشاعات التي تكاثرت. ونورد هنا على سبيل المثال البلاغ الذي أصدره العقيد موسى اليازجي قائد المنطقة الوسطى واللواء الرابع:

"كثُرت في الآونة الأخيرة الإشاعات الكاذبة التي يروجها الأعداء وعملاؤهم الخونة حول موقف الجيش السوري العتيد. وقد بلغت هذه الإشاعات درجة لم يعد بالإمكان السكوت عنها حيث تناول المغرضون قضية تضامن الجيش السوري.

"إنني أرى من واجبي كمواطن سوري وقائد لهذه المنطقة بأن أوجِّه إليكم هذا البلاغ مكذِّباً بشدة هذه الإشاعات التي من شأنها بلبلة الأفكار وإنشقاق الصفوف في الوقت الذي نحن به أحوج الناس إلى التضامن، وأؤكد لكم بأن هذا الجيش الذي أنقذ البلاد أكثر من مرة هو بضباطه ونقبائه وجنوده يد واحدة متأهب للدفاع عن حياض هذا الوطن العزيز ضد كل أجنبي. والجيش الذي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن البلاد وصيانة إستقلالها ونظامها الجمهوري قد عاد إلى ثكناته وهو لا يعمل الآن إلاّ الأمور العسكرية المحضة تاركاً القضايا السياسية إلى رجال البلاد المخلصين وعلى رأسهم فخامة الرئيس الجليل السيد هاشم الأتاسي وحضرات الأساتذة الأفاضل أعضاء المجلس التأسيسي.

"وأخيراً فالجيش هو لكم ومن أبنائكم الأبرار وهدفه الأسمى هو الخدمة العسكرية للبلاد والدفاع عنها ولا شأن له بغير هذه الأمور.

"فإجتناباً لكل إلتباس ومحافظة على سلامة البلاد والجيش، نطلب من الشعب الكريم عدم إذاعة أي خبر كان يمس الجيش إلاّ إذا كان مصدره القيادة العليا. وسنعمل في المستقبل على إحالة الدساسين والمغرضين الذين يروِّجون الأخبار الكاذبة عن الجيش إلى القضاء العسكري. والسلام.

حمص 24 كانون الأول 1949

قائد المنطقة الوسطى واللواء الرابع العقيد موسى يازجي

وبدا هذا البلاغ كما لو أن هناك بوادر إنشقاق داخل قيادات الجيش. كما أن هذا البلاغ بالذات بدا بمثابة وقفة مساندة من قائد المنطقة الوسطى (حمص) للرئيس هاشم الأتاسي الذي هو من أبناء هذه المدينة.

لم تتجاوب الجمعية التأسيسية مع رغبة الرئيس هاشم الأتاسي في الإستقالة. وفي جلسة عقدتْها الجمعية مساء يوم الخميس 29 ديسمبر/كانون الأول نوقشت قضية إستقالة الرئيس هاشم الأتاسي وبدأ رئيس الجمعية رشدي الكيخيا المناقشة بالقول بعد إبداء الأسف "إن الظرف الحاضر يستدعي أن يظل فخامته في رئاسة الدولة بالنظر لما يترتب على منصبه الخطير في الظروف الحاضرة...".

وأطرى عدد من الأعضاء مزايا الرئيس الأتاسي وأهمية بقائه في منصبه. وإنتهت المناقشة إلى قرار بالإجماع برفض الإستقالة وأعلن رئيس الجمعية التأسيسية رشدي الكيخيا أنه متوجه إلى بيت الرئيس الأتاسي لإبلاغه القرار.

في الوقت نفسه وكانت تمت الدعوة من جديد إلى خالد العظم لكي يشكّل الحكومة بدلاً من ناظم القدسي، صدرت مراسيم الحكومة الجديدة التي جاءت على النحو الآتي: خالد العظم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. عبد الرحمن العظم للمالية. سامي كبارة للداخلية. فيضي الأتاسي للعدلية. فتح الله اسيون للصحة. أكرم الحوراني للدفاع الوطني. عبد الباقي نظام الدين للزراعة. هاني السباعي للمعارف. محمد المبارك للأشغال العامة. معروف الدواليبي للإقتصاد.

في الوقت نفسه أيضاً أصدرت لجنة التحقيق التي يترأسها وجيه الأسطواني قراراً ببراءة الرئيس شكري القوتلي من جميع تُهم سوء إستعمال السلطة وإستغلال النفوذ وما ينجم عن ذلك من إثراء غير مشروع. وكان إصدار هذا القرار بمثابة مصالحة تامة من العهد الجديد مع الرئيس القوتلي الذي يعيش في الإسكندرية.

وتوجَّه الوزراء إلى مكاتبهم وبدأ العمل الرسمي الحكومي يسير في جو من الطمأنينة والهدوء. أما رئيس الحكومة الجديد خالد العظم الذي إعتبر المجيء به على رأس الحكومة نوعاً من إعادة الإعتبار إليه فإنه بدأ إعداد بيان حكومته وأدلى بتصريحات تنسجم مع البلاغ الذي سبق أن أصدره قائد المنطقة الوسطى (حمص) العقيد اليازجي. وفي تصريحاته هذه قال العظم إن الحكومة تشكلت وفق المراسم المألوفة وطلب "محاربة المرجفين الذين لا يتقون الله في الوطن". وفي إشارة إلى موقف الجيش قال "إن الجيش لم يخرج قط عن النطاق الذي أعلنه في بيانه وفي مناسبات شتى وما صرح به رؤساؤه".

وكانت مسألة تعديل القَسَم لتضمينه عبارة تنص على المحافظة على النظام الجمهوري، مسألة أساسية وذلك بسبب الأجواء التي أثارها قرار "الحزب الوطني" بالإتحاد مع العراق وإحتمال أن تكون سوريا بذلك جزءاً من المملكة العراقية. ثم إنتهى الأمر على أن يكون القَسَم على النحو الآتي: "أُقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة وأعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية". وقد أدى الرئيس الأتاسي القَسَم أمام أعضاء الجمعية التأسيسية في الجلسة التي عقدتْها بعد ظهر الأحد 8 يناير/كانون الثاني 1950. وبعد أدائه القَسَم ألقى الكلمة الآتية:

"أيها السادة. لقد دُعيتم إلى وضْع دستور للبلاد هو الثالث بعد إنفصالها عن الدولة العثمانية فعسى أن تجد فيه الأمة طلبها وتُحقق رغبتها لا سيما وأنها تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها السياسي تتجاذبها تيارات متنافرة وتتقاذفها قوى متحفزة، فأسأل الله تعالى أن يوفقكم لوضع دستور يتفق وحاجات الزمن ومقتضيات الظروف المحيطة بالبلاد صائناً مصالحها القومية، ضامناً تقدَمها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والإداري، كافلاً سيادتها وحريتها وكرامتها، باعثاً على الطمأنينة والإستقرار اللذيْن هي بحاجة إليهما آملاً أن يحاط الدستور بما يحفظ قدسيته فلا تفله يد الزمن بالتغيير والتحوير المسيء ولا تعبث به النزعات والأهواء.

أيها السادة: إن سداد الحُكْم وتمام النظام يأتيان من إحترام الدساتير والقوانين ومن تطبيقها بنصها وروحها بإخلاص وحزْم لا من جَمال تنميقها وحُسْن تدبيجها. والذي أرجوه وأتمناه أن تكون الناحية الأُولى هي الغالبة السائدة وأن يجلها الحاكم والمحكوم على السواء. أخذ الله بيدكم وأمدَّكم بروح من عنده وبارك جهودكم بعنايته ووحدة مصالحكم في سبيل مصلحة الوطن وخيره. والسلام عليكم".

بعد ذلك ناقش أعضاء الجمعية البيان الوزاري لحكومة خالد العظم الذي يمكن تلخيص مضمونه على النحو الآتي:

- العمل في حدود الدستور الموقت والأخذ في الوقت نفسه بـ "تقاليدنا الجمهورية والديمقراطية".
- العمل من أجْل أن يأتي الدستور المرتقَب "معبِّراً أصدق تعبير عن إرادة الشعب ورغباته".
- توجيه الحُكْم نحو خير الشعب بأسره لا لمصلحة فئة منه.
- الإهتمام بشؤون البلاد الأساسية ومعالجة أمورها الإقتصادية والإجتماعية.
- الحرص أشد الحرص على إستقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها وتوثيق الصلات وتمكين أسباب التضامن والتضافر بين البلاد العربية على السواء.
- مراعاة أسباب الصلات الحسنة والصداقة مع الدول الأجنبية.

وقد ثار بعض الجدل في شأن عدم النص على النظام الجمهوري وحول إستقالة حكومة ناظم القدسي من دون إبداء الأسباب وحول القَسَم الذي سيؤديه رئيس الدولة، وإنتهى الأمر بمنْح الحكومة الثقة بأكثرية 92 صوتاً ومعارضة ستة وعدم تصويت عضويْن. وأدى أعضاء الجمعية التأسيسية القَسَم بعد ذلك وقوفاً مرددين في وقت واحد العبارة، وباتت الجمعية بذلك هي المسؤولة رسمياً عن وضْع الدستور الدائم للبلاد. ثم عرف السوريون في وقت لاحق من صحفهم أن رئيس الحكومة والوزراء

لم يكونوا في مقاعدهم عندما أدى رئيس الدولة هاشم الأتاسي القَسَم الدستوري ثم ألقى كلمته وأنهم كانوا في الغرفة المخصصة للحكومة في مجلس النواب وأنهم فعلوا ذلك إحتجاجاً على الرئيس الأتاسي لأنه أتى فجأة إلى المجلس ليؤدي اليمين أمام الأعضاء كما أنه لم يُطلع الحكومة على الكلمة التي ألقاها بعدما أدى القَسَم. كذلك عرف السوريون ومن صحفهم أيضاً أن إثنيْن من أعضاء الجمعية (وهما في الوقت نفسه وزيران في حكومة العظم) لم يؤديا القَسَم لأنهما إنسحبا من الجلسة عندما باشر أمين السر تلاوة صيغة القَسَم ثم عادا بعدما إنتهت التلاوة. والإثنان هما أكرم الحوراني (وزير الدفاع الوطني) وعبد الباقي نظام الدين (وزير الزراعة). وبالنسبة إلى الحوراني فإنه سبق أن أعلن بأنه لن يؤدي القَسَم إذا لم تضف إلى صيغته عبارة "والمحافظة على النظام الجمهوري".

ولقد أحدث موقف الإثنين أزمة لن تظهر أثارها قبْل الأول من فبراير/شباط 1950 عندما تستأنف الجمعية التأسيسية الجلسات، ذلك أنه إما أن يؤدي الحوراني ونظام الدين القَسَم وإما مواصلة التمرد وبالتالي الإنسحاب من الحكومة ومن الجمعية، وإما...؟

وفي الوقت نفسه كانت لجنة الدستور عبْر بيان نشرتْه الصحف تدعو المواطنين الذين لديهم إقتراحات بشأن الدستور أن يبعثوا بها خطياً إلى مكتب اللجنة في مجلس النواب خلال مدة تنتهي آخر يناير/كانون الثاني 1950.

ونلاحظ أن القَسَم الدستوري الذي أداه رئيس الدولة كان مستوحى من البيان الوزاري الذي سبق أن قرأه السوريون قبْل يومَيْن في صحفهم التي نشرت البيان. كذلك نلاحظ أن الحكومة أو أعضاء الجمعية التأسيسية فضلاً عن رئيس الدولة لم يعلّقوا مباشرة أو بشكل غير مباشر على ما حدث للواء سامي الحناوي الذي يرجع له ولمجموعة من الضباط الفضل في قيام العهد الجديد. ويبدو أنهم إعتبروا أن مسألة خلْعه من منصبه كرئيس للأركان على يد حركة جديدة قادها العقيد أديب الشيشكلي

مسألة تخص الجيش ولا يجب أن يتعاطى السياسيون في شأنها، أو أنهم تبلَّغوا من قيادة الجيش أن يواصلوا مهمتهم ومن دون التطرق على الإطلاق إلى ما حدث للواء الحناوي.

وفي الوقت الذي كانت الجمعية التأسيسية تعقد جلستها التي أدى فيها رئيس الدولة القَسَم الدستوري ونوقش فيها البيان الوزاري ومُنحت فيه الحكومة الثقة كانت بعثة عسكرية سورية برئاسة العقيد أديب الشيشكلي وعضوية العقيد عزيز عبد الكريم والعقيد شوكت شقير تصل إلى القاهرة للمشاركة في إجتماعات الجامعة العربية التي تناقش مسألة الضمان الجماعي العربي وهو ما تَطور بعد ذلك إلى ما هو معروف بإسم "ميثاق الدفاع المشترَك" (يتضمن ميثاق الضمان الجماعي بنداً ينص على أن أي هجوم يوجَّه إلى دولة ما من الدول العربية سيُعتبر موجَّهاً ضد الجميع. وفي حال وقوع مثل هذا الهجوم تُبادر الدول الأُخرى إلى تقديم كل ما لديها من مساعدة عسكرية وإقتصادية للدولة التي تتعرض للهجوم).

وكان سيبدو الأمر عادياً لولا أن الذي ترأس البعثة هو الشيشكلي وأنه توجّه إلى القاهرة في طائرة خاصة وليس في طائرة ركاب عادية، الأمر الذي يعني أن موقفه القوي في البلاد وغير المعلَن عنه في الوقت نفسه هو الذي أوجب أن يتحرك بطائرة خاصة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد وإنما نلاحظ أن العقيد الشيشكلي أذاع بعد وصول البعثة إلى القاهرة مساء يوم الإثنين 9 يناير 1950 بياناً رسمياً جاء فيه: "لقد جئنا إلى مصر لأمور تتعلق بمشروع الضمان الجماعي بجانبيْه العسكري والسياسي. وفي ما يخص الإتصال بذوي الشأن من رجال مصر لنقوم ببعض الدراسات حول المشروع الذي توليه الحكومة السورية تأييدها التام كأداة صالحة للدفاع عن كيان العالم العربي. وسنعمل على الإتفاق مع الجيش المصري لإرسال بعثات عسكرية سورية للتدريب في بعض الوحدات الفنية كالطيران...". كذلك نلاحظ أن العقيد الشيشكلي أدلى بعد إجتماع

عقده في اليوم التالي مع الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام باشا بتصريح أورد فيه رأيه في القَسَم الذي أداه الرئيس هاشم الأتاسي. ومما قاله الشيشكلي: "لقد تضمَّن هذا القَسَم عبارة "وحدة الأقطار العربية". وكل عربي يتمنى قيام الوحدة العربية إذا إستندت على أُسس سليمة صحيحة خالية من شوائب الإستعمار الأجنبي".

ونلاحظ بعد ذلك أمراً بالغ الأهمية وهو أن العقيد الشيشكلي ومَن معه (العقيدان عزيز عبد الكريم وشوكت شقير) قابلوا رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا ثم توجهوا من القاهرة إلى مكة المكرمة. وبعدما وصلوا إلى دمشق بطائرتهم العسكرية الخاصة يوم السبت 14 يناير/كانون الثاني 1950 أدلى العقيد الشيشكلي لـ "وكالة الأنباء العربية" (أصبحت بعد ذلك تُعرف بوكالة "رويتر") بتصريح قال فيه: "إن رحلتنا كانت جد موفقة وتشرَّفْنا بمقابلة صاحبيْ الجلالة الملك فاروق والعاهل السعودي الملك عبد العزيز ولمسْنا منهما كل عطف على سوريا وتقدير لحالة الإستقرار التي تسودها. كما أنهما أعربا عن إستعدادهما لتقديم كل ما تحتاجه من معونة لتعزيز جيشها وتسليحه...".

ونلاحظ أيضاً وأيضاً أن الثلاثي العسكري نفسه (الشيشكلي وعبد الكريم وشقير) زاروا يوم الأربعاء 18 يناير 1950 بيروت ليوم واحد وعقدوا إجتماعات مع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ورئيس الأركان العقيد توفيق سالم اللذيْن إصطحبوهم لمقابلة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ثم وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان قبْل أن يلتقوا رئيس الحكومة رياض الصلح. ومثلما فعل في القاهرة عندما أدلى بتصريحات عسكرية – سياسية فإن الشيشكلي أدلى وهو في بيروت بتصريح لرجال الصحافة قال فيه "إن زيارتنا زيارة مجاملة لتأكيد الحرص على إستمرار علاقات الصداقة بين البلديْن.. هذه الصداقة التي ظلت مثالاً للإخاء والإخلاص والتي نرجو دوامها...".

في الوقت نفسه وبعدما إستتب إلى حد ما أمْر حُكْم السياسين (هاشم الأتاسي في رئاسة الدولة وخالد العظم في رئاسة الحكومة ورشدي

الكيخيا في رئاسة الجمعية التأسيسية) بدأت شخصيات سياسية تربطها بالرئيس السابق شكري القوتلي أواصر الصداقة والتحالف السياسي يوم كان رئيساً للبلاد تتشاور من أجْل التوجه إلى مقر إقامة القوتلي على أمل إصطحابه إلى دمشق وبذلك يعاد الإعتبار بالكامل إليه.

ويوم الجمعة 27 يناير/كانون الثاني 1950 كانت شخصيات سورية مرموقة تغادر دمشق إلى بيروت وتستقل من مطارها الطائرة إلى القاهرة ومن هناك إلى الإسكندرية حيث يقيم الرئيس القوتلي. وأبرز الذين سافروا صبري العسلي (الذي سبق أن أعلن قرار "الحزب الوطني" الإتحاد مع العراق وأثار إعلانه عاصفة من ردود الفعل المحلية والعربية والدولية) ويوسف باشا الأطرش ونوري الحكيم ومنيب دياب وصلاح شيخ الأرض وهايل أبو جمره وصبحي القضماني وعبد الغني القضماني ومخائيل إليان والحاج محيي الدين حموريه وسليمان المعصراني ونديم الموصلي وعبدالله فركوح وحسن مراد وحسني الرفاعي وبدوي الجبل وجمال علي أديب وحسن حاجو آغا ورشاد الحاج علي. ويمثِّل هؤلاء معظم المحافظات السورية من دمشق إلى حلب وحمص واللاذقية والجزيرة. وعند وصول الوفد إلى الإسكندرية أدلى رئيسه صبري العسلي بتصريح قال فيه: "إننا نعتبر القوتلي رمزاً للإستقلال وإن فريقاً من الشعب السوري إمتنع عن التصويت في الإنتخابات الأخيرة لأنهم يرون أن الدستور القديم (أي دستور عهد القوتلي) يُعَد نافذاً إلى الآن ولا حاجة إلى وضْع دستور جديد. أما عودة الرئيس القوتلي فإنها مسألة تتعلق به وحده...".

وقد حدث بينما الوفد في الإسكندرية أن حاولت أوساط القصر ومِن خلال صحيفة "الأهرام" أن تنتقم من صبري العسلي المتحمس لإتحاد سوريا مع العراق وهو ما لا تتحمله مصر على الإطلاق وخصوصاً بعدما كان عهد حسني الزعيم خطا خطوات بعيدة المدى في شأن صيغة إتحادية بين سوريا ومصر كان يمكن لها أن تَحدُث لولا أن الرجل إنتهى في إنقلاب قام به الزعيم سامي الحناوي وبعض الضباط الذين تركوا بعد

ذلك الحُكْم ظاهرياً للسياسيين. فقد نسبت الصحيفة إلى العسلي ومخائيل إليان قولهما "إن أعضاء الوفد حادثوا فخامة الرئيس القوتلي في مختلف الأمور السياسية الخاصة بسوريا والموقف الحالي فيها، على أساس عدم إرتياح الشعب السوري إلى الحُكْم القائم في البلاد بسبب تدخُّل الجيش في شؤونه...".

ولمجرد أن نشرت "الأهرام" ذلك أبرق صبري العسلي إلى الصحف في دمشق قائلاً إنه بعث إلى "الأهرام" بالتوضيح الآتي: "بما أنه لم يجْرِ أي بحْث مع فخامته في ما يتعلق بالجيش الذي يغار فخامته ويغار الوفد عليه بسوى توجيهات فخامته الكريمة بالعناية بالجيش وبإجلاله وتكريمه، لذلك نرجو نشْر هذا البيان تصحيحاً لما ذُكِر. ودمتم بإحترام. صبري العسلي".

عندما عقدت الجمعية التأسيسية إجتماعها الثاني الأربعاء الأول من فبراير/شباط أثار عدد من أعضاء الجمعية قضايا تتعلق بالدستور والإعتقالات وسجْن المزة. ومن المؤكد أن السؤال المتعلق بمصير اللواء سامي الحناوي لم يجد إجابة مقنعة من الحكومة. والذي حدث هو أن عضو الجمعية سعيد حيدر إستعرض تطورات الإنقلاب الذي قاده الحناوي ثم تساءل عن أسباب إعتقال الرجل وسأل عن رأي الحكومة في ذلك. وما كان من رئيس الحكومة خالد العظم إلاّ أن قال: فليضع النائب سؤاله بقالب قانوني يوجَّه إلى الحكومة وبعد أن تتلقاه تنظر فيه وترُد.

وبدا واضحاً من كلام العظم أن السياسيين، وبالذات مَن هم في موقع المسؤولية أمثال رئيس الحكومة، غير مخوَّلين من جانب قيادة الجيش بتحويل أي أسئلة حول الحناوي إلى قضايا عامة برسم المناقشة.

كما أنه كان لافتاً للإنتباه أن وزير الدفاع أكرم الحوراني إعترض على تشبيه العضو منير العجلاني سِجْن المزة بأنه مثل "الباستيل" وأن غرفه كالمقابر داعياً الجمعية التأسيسية إلى وضْع تشريع يحرِّم وضْع المدنيين فيه.

ومما قاله الحوراني في رده أنه ليس هنالك مدنيون في سجن المزة وأنه إذا كان بعضهم دخله فليس للإدارة العسكرية علاقة بذلك. وإستنكر تشبيه سجن المزة بـ "الباستيل" معتبراً ذلك تهويلاً. ثم أضاف: "إن للجيش أمْناً. الحريات العامة شيء والحريات الفردية شيء آخر. وليس لنا أن نسمح بجريمة لم تسمح بها شوائب أُخرى وهي جريمة الخيانة. فالخائن يجب أن يتم التحقيق معه ويتم توقيفه...".

وعندها تحدَّث العضو علي بوظو عن "سجْن النظارة" الذي قال إنه أفظع من سِجْن المزة وأنه يعج بالحشرات المعدَّة للتعذيب وأنه من الواجب إلغاؤه.

وهذه الجلسة وما تبعها من جلسات تركت إنطباعاً بأن الجمعية التأسيسية والتي مهمتها الأُولى والأخيرة وضْع دستور للبلاد تتحول من خلال تعامُل الأعضاء معها إلى ما يشبه البرلمان. فقد إنقضى شهران من دون أن تفعل الجمعية شيئاً في موضوع الدستور. وطوال هذيْن الشهريْن إنشغلت الصحف بمناقشات في مسألة الدستور لوحظ أنها تتركز حول ما سيتضمنه في شأن دين الدولة ودين رئيسها. وكان واضحاً أن المسيحيين وبالذات كانوا يريدون لو أمكن تجاوُز هذا الأمر بحيث لا يكون في الدستور النص الذي يتعلق بدين الدولة ودين رئيسها. ونلاحظ أنه عندما بدأت بعض الأوساط المسيحية تسجل إعتراضاً على مسألة النص في الدستور – على أن الإسلام هو رسمياً دين الدولة "تنادى عدد من رجال الدين المسلمين ومعهم عدد من خريجي الجامعات إلى لقاء ثم توجَّه وفد منهم قابل رئيس الحكومة خالد العظم وشدد عليه كي يتم تضمين الدستور النص المشار إليه. وردَّ العظم على أعضاء الوفد قائلاً: "إن أي ضغط يوجَّه من أي جهة كانت على لجنة الدستور أو لجنتها الفرعية سيقابَل بحزم من جانب الحكومة...".

ويمكن تلخيص وجهات النظر التي وردت في المناقشات المشار إليها والتي أفردت لها وعلى سبيل المثال صحيفة "القبس" المكان البارز

في صفحتها الأُولى، على النحو الآتي:

- رأي للصحيفة لا يحمل توقيعاً نشرتْه في عددها الصادر الأحد 29 يناير/كانون الثاني 1950 وخلاصته "لو كانت هذه البلاد للمسلمين وحدهم لكانوا أحراراً في فرْض دينهم على أنفسهم وعلى حكوماتهم وحكامهم، ولأوجبوا عليهم تطبيق الشرْع الإسلامي في العبادات والمعاملات وإقامة الحدود. ولكن البلاد ليست لنا وحدنا بل هي لنا ولغيرنا.. وخصوصاً النصارى الذين كانت لهم قبْلنا والذين دخلْنا عليهم وهم فيها أصحاب دولة ومُلْك ودين. ولا نعتقد أن أية حكومة تتألف في سوريا تستطيع تطبيق أوامر الدين الإسلامي ونواهيه على رعاياها في معاملاتهم وخصوصاً في هذه الأيام التي تفرض منظمة الأمم المتحدة والعرف الدولي وإجماع الدنيا وجوب المساواة بين المواطنين نساء ورجالاً وأدياناً في كل دولة مستقلة. ولا ننسى أن سوريا عضو في هذه المنظمة ومجبرَة على تطبيق قوانينها فكيف نفرِّق بين المواطنين في الحقوق والواجبات. لقد كان الدستور القديم ينص على أن يكون فقط دين رئيس الجمهورية الإسلام. ومع أنه نصَّ في مكان آخر منه على أن جميع السوريين سواء أمام القانون ولا يجوز تفضيل طائفة منهم على طائفة أُخرى في الوظائف العامة، فقد أقام ذلك النص الدنيا علينا وهوجِمْنا من اللبنانيين والمهاجرين والدول والصحف الأجنبية. فكيف يريد فريق منا اليوم أن لا يكتفي بجعل دين رئيس الدولة الإسلام، بل دين الدولة كلها الإسلام؟".
- رأي للصحافي السوري المسيحي شكري كنيدر منشىء صحيفة "التقدم" في حلب ورَدَ في مقالة نشَرَها في صحيفته عام 1928 أثناء إجتماع الجمعية التأسيسية الأُولى حين قررت في الدستور السوري القديم أن يكون دين رئيس الدولة

الإسلام، وأعادت صحيفة "القبس" نشرْها في عددها الصادر الجمعة 3 فبراير/شباط 1950 مع تقديم له. وقال كنيدر في مقاله: "عرف القراء رأْينا في مسألة دين رئيس الدولة السورية حينما إقترح بعضهم أن يكون أول رئيس للجمهورية السورية مسيحياً، وقد قلنا يومئذ إن تولية رئيس مسيحي لا يفيد المسيحية في هذه البلاد، وإننا نؤثِر أن يكون الرئيس مسلماً يميل إلى مداراة المسيحيين ومداراتهم إستجلاباً لمحبتهم ورغبة في مودتهم في حين أن الرئيس المسيحي يهمه أن يمالىء الأكثرية التي ليست على دينه طلباً لدوام رضائها عنه وجزاء لها على إيثارها وتضحيتها ونزولها مختارة عن حقها. وقلنا إن رئاسة المسيحي عبارة عن قيد ذهبي في عنق المسيحيين قد لا يفيدهم سوى الإمتنان عليهم بأن الأكثرية أعطتهم ما أعطتهم تفضلاً وتكرماً. وإذا كنا نقول إن رئاسة المسلم أوْلى من رئاسة غير المسلم فلا يعني ذلك أن يوضع في صُلْب الدستور، الذي تتجه إليه أبصار الوطنيين والأجانب، مادة تحصر الرئاسة في الإسلام وتحرِّمُها على ما سواه من بقية الأديان. وقد يقولون لك: ذلك حق الأكثرية، ولكن الأكثرية فائزة به طبعاً ما دامت أكثرية. فما الفائدة إذاً من تسجيله في القانون الأساسي؟ لذلك نرجو من الجمعية التأسيسية أن تنظر في هذه القضية نظرة الحكيم الخبير وتُنزِّه الدستور عن كل مَغْمز ومَطْعن. ونؤكد لها أنها إذا رفعت تلك الفقرة فإن الإسلام لن يخسر شيئاً وإنما الوطنية تربح كثيراً...".

رأي لمجموعة المثقفين المسلمين خرِّيجي الجامعات العليا أوردوه في بيان من دون ذِكْر أسمائهم نشرتْه صحيفة "القبس" أيضاً في عددها الصادر الثلاثاء 7 فبراير/شباط 1950 مشيرة إلى أن أصحاب البيان "يمثِّلون الطبقة الراقية المثقفة في البلاد". ويرى أصحاب البيان أن إقرار

نص في الدستور بأن دين الدولة الإسلام "تنجم عنه أخطار إجتماعية ووطنية. فهو يقضي على وحدة الصفوف ويتسبب في إيجاد حالة إضطراب نفسي وإجتماعي تعوق تقدُّم هذا الشعب وتؤخِّر سيْره وتطوره، ويعزز سياسة التفرقة بين المسلمين والمسيحيين التي زرعها الأجنبي، ويجعل لون الدولة دينياً بحيث يكون لرجال الدين الكلمة الأُولى في شؤون البلاد، ويعطي إنطباعاً بأن الدولة مجتمع مغلق مقصور على فئة معيَّنة ذات لون خاص وليست شخصاً معنوياً ينتظم عناصر كثيرة قد تختلف في الدين والجنس، وسيؤدي إلى وقوع فتور في نفوس السوريين غير المسلمين داخل البلاد وحدوث تراخ في الروابط التي تجمع ما بين الوطن الأم والمهاجرين السوريين في الخارج لا سيما أن أكثريتهم من غير المسلمين وإذا تراخت هذه الروابط القائمة على العاطفة والحنين إلى البلاد كانت خسارة البلاد كبيرة بفقد عوْنهم المادي الذي يفدْ بكرم من جالياتنا كلما نزلت بالوطن نازلة".

ويضيف واضعو البيان: "إن وضْع مادة في الدستور تنص على جعْل دين الدولة الإسلام ستكون فرصة نادرة يستغلها الإنتهازيون المنادون بإيجاد وطن مسيحي في لبنان فينتقل إليه مسيحيو سوريا ووطن مسلم في سوريا ينتقل إليه مسلمو لبنان، وهو ما تعمل له العناصر في لبنان وخارج لبنان. كما أن وضْع المادة سيبدو خروجاً عما يُنتظر من دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة يتألف شعبها (أي الدولة) من عناصر مختلفة الأديان مثل شعبنا. وإلى ذلك ما هي الفائدة القريبة أو البعيدة من وضْع مثل هذه المادة في الدستور ما دام من قبيل تحصيل الحاصل أن أكثرية الشعب مسلمة وليس من الممكن أن تخرج البلاد من عادات وتقاليد كان للإسلام أكبر الأثر في تكوينها...".

- برقية من المهاجرين السوريين في سان باولو (معظمهم من المسيحيين وبينهم مسلمون) موجَّهة إلى الرئيس هاشم الأتاسي نشرتْها صحيفة "القبس" في عددها الصادر الأربعاء 8

فبراير/شباط 1950 وجاء فيها: "إن مُوَقِّعي هذه البرقية الذين يمثّلون مختلف الأديان في سوريا قد إحتجوا لدى القنصلية السورية في سان باولو والمفوضية السورية في ريو دي جانيرو على مشروع لجنة الدستور لتعيين دين للدولة، نعلن إستنكارنا لهذه الفكرة في هذا العصر الذي هو عصر القوميات والعلوم والتطور الحر. نأمل أن يبذل فخامتكم ما يلزم كي لا تعود الأمة السورية إلى ظلمات القرون الوسطى. إن تعيين دين للدولة يؤدي إلى بذْر الشقاق والأحقاد بين المواطنين ويفسح مجالاً لمداخلات الدول الأجنبيةالتي تجد مصلحتها في تفسُّخنا كما يؤدي إلى ضياع آخر رابطة تربط السوريين المقيمين وراء البحار بوطنهم العزيز...".

- رأي للمفكر والسياسي البارز فارس الخوري والذي له حضوره المتميز محلياً وعربياً ودولياً ورد في مقابلة أجرتْها معه "القبس" ونشرتْها في عددها الصادر الخميس 9 فبراير 1950 وقال فيها: "في العام 1920 وضع المؤتمر السوري برئاسة العلاَّمة رشيد رضا القانون الأساسي للمملكة السورية الناشئة ونصت المادة الأُولى في ذلك القانون على "إن حكومة المملكة السورية العربية حكومة مَلَكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملِكها الإسلام". وفي العام 1928 أقرت الجمعية التأسيسة برئاسة السيد هاشم الأتاسي الصيغة التي وضعتْها لجنة الدستور في الجمعية وكانت برئاسة الزعيم إبراهيم هنانو وتضمنت الصيغة النص التالي: سوريا جمهورية نيابية دين رئيسها الإسلام وعاصمتها دمشق". ولقد كان المجلسان اللذان أقرَّا هذيْن النصيْن يجمعان في عضويتهما كبار رجال الدين والسياسة والمجاهدين في القضية الوطنية والحريصين على مصالح البلاد وإيصال الأمة إلى إستقلالها

وأمانيها القومية. وقد حُصر أمر الدين في هذيْن النصيْن برئيس الدولة فقط وإن كان ذلك عُرضة للإنتقاد بإعتبار أن هذا الحصر لا حاجة إليه إذ أن الأكثرية العظمى في البلاد هي صاحبة القول الفصل عند إنتخاب الرئيس فلا ضرورة لتقييد حريتها بنص من هذا النوع. ورغماً عن ذلك فبعد مرور ثلاثين سنة على النص الأول وإثنتين وعشرين سنة على النص الثاني نجمت في غضونها أحداث هامة لم يعد من الحكمة الرجوع في هذه القضية قفزة أُخرى إلى الوراء. فقد نشأت منظمة الأمم المتحدة والجمهورية السورية عضو مؤسِّس فيها وإشتركْنا في وضْع ميثاقها وتقيَّدنا بأحكامه وكلها تنص على وجوب حرمة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للبشر من غير تمييز في العِرْق أو اللغة أو الدين أو الجنس. ثم أقرت منظمة الأمم المتحدة قواعد حقوق الإنسان وإشتركت سوريا بوضعها وتوقيعها والتعهد بإحترامها وهي تنص على مِثْل ذلك. إن عدم فرْض دين معيَّن على الدولة في الدستور لا يعني مطلقاً براءة الشعب والحكومة من الأديان. ولست أظن أن السادة العلماء الذين يطلبون إقرار دين للدولة في دستورهم يريدون ذلك وهم يعلمون ما في هذا السبيل من العقبات التي يتعذر على الدولة السورية إجتيازها. نعم إن الأكثرية العظمى في هذه البلاد تدين بالإسلام. ولكن هناك من يعتنقون ديناً آخر وهم من أهل البلاد الأصليين الذين يطلبون بإلحاح، وهم على حق في ما يطلبون، أن تكون لهم نفس الحقوق والأهليات وعليهم نفس الواجبات والتبعات المفروضة للأكثرية من إخوانهم بدون أي تفريق بينهم بسبب الدين، فإن الدين لله والدولة للجميع وهم يعلمون أيضاً أن من شرائط الإشتراع قابلية التنفيذ، فجعْل الإسلام دين الدولة

يعرِّضهم إلى الحرمان من الإشتراك في الأعمال الحكومية على مستوى واحد وإخوانهم وشركائهم في هذا الوطن...".

- رأي لعضو الجمعية التأسيسية الشيخ مصطفى السباعي ورد في سياق بيان أصدره ونشرت جزءاً منه صحيفة "القبس" في عددها الصادر الجمعة 10 فبراير 1950 مع تعليق عليه لم يحمل توقيعاً.

في بيانه قال الشيخ مصطفى: "نحن بهذا النص (أي النص على أن دين الدولة الإسلام) لن نُريد أن نلغي البرلمان ونطرد ممثلي الأمة ونمحو القوانين. كلا، كونوا مطمئنين فسيظل كل شيء على حاله، سيبقى لنا مجلسنا وقوانينا وأنظمتنا، ولكن مع سمو الروح ونظافة اليد وإستقامة الأخلاق وعيْش الإنسان الكريم. ويعترض بعض الحقوقيين بأن جعْل دين الدولة الإسلام يلغي القوانين الحالية ويضطرنا إلى تنفيذ الحدود الإسلامية من قطْع يد السارق وحد الزاني، وهذا قول خاطئ ولا نفكر قطعاً بالدعوة إلى تنفيذ الحدود لأن الإسلام نظام كامل لا يظهر صلاحه إلاَّ في مجتمع كامل، ومن كمال المجتمع أن يشبع كل بطن ويكتسي كل جسم ويتعلم كل إنسان ويكتفي كل مواطن. على أن الإسلام قد حفَّ تلك الحدود بشروط شديدة جداً يكاد يكون من المتعذر تنفيذ الحُكْم منها في حادثة واحدة من بين ألف حادثة مما يدل على أن قصْد الإسلام من ذلك الإرهاب والتخويف، وحسبكم الحديث المشهور "إدرأوا الحدود بالشبهات". وخلاصة القول إننا لا نريد إنقلاباً في قوانينا الحالية وإنما نريد التقريب بينها في التشريعات وبين نظريات الإسلام الموافقة لروح هذا العصر ولأصْدق النظريات الحقوقية السائدة فيه. فإذا إتفق التشريع الإسلامي مع النظريات الحديثة فهل تَجدون حَرَجاً في الأخذ به تراثاً قومياً عربياً تعتزون به وتفاخرون...".

- أما التعليق الذي نشرتْه الصحيفة فتضمن الآتي: "بصفتنا من المتدينين المسلمين ولسنا من العلمانيين الملحدين نسأل الشيخ مصطفى: ما دمتم لا تنوون تطبيق أحكام الدين الإسلامي فلماذا تصرون إذاً على وضْع مادة في صُلْب الدستور تظل معطَّلة؟ لماذا تثيرون البلاد وتوجهونها بالوفود والمضابط؟ ألمجرد وضْع النص فقط لا غير؟ على أنكم يا شيخ مصطفى لستم بقادرين على الوفاء بما تتعهدون به للناس وللطوائف المسيحية لأن دين الدولة إذا كان هو الإسلام فيجب على الدولة أن تنفِّذ أحكامه بلا هوادة. ولن تستطيعوا أنتم أن تقفوا في وجه أي مسلم يطلب تنفيذ أحكام الدستور...".
- رأي للدكتور محمد السراج نشرتْه صحيفة "القبس" في عددها الصادر الإثنين 13 فبراير 1950 ورد فيه الآتي: "لقد قسَّمت السلطة المنتدِبة البلاد إلى أربع دول: لبنان والعلويين وجبل الدروز وسوريا وكانت حجتها أن قيام هذه الدول على أساس طائفي أمر ضروري لحياة سكانها وتَقدمهم لأنهم لا يَطمئنون إلى العيش المشترك في دولة أكثريتها من غير أديانهم ومذاهبهم. وكان الوطنيون السوريون يردون على ذلك أمام جمعية الأمم والصحف والأندية الأجنبية أن تقسيم فرنسا لسوريا على هذا الشكل إنما تقصد منه حِفْظ مصالحها وتأمين إنتدابها جرياً على قاعدة فرِّق تسُد وأن الوطنية السورية العربية ليست محصورة بالمسلمين السُنيين وحدهم بل يشرف عليها زعماء مسيحيون على رأسهم الأستاذ فارس الخوري وأن الثورة السورية إنما يقودها رجل دين درزي من المذهب الذي أقامت فرنسا دولة للمنتمين إليه وهو السيد سلطان الأطرش. إن جو الغرب مشبع بالدعايات حول موضوع الأقليات في بلادنا. ومنذ إثارة الضجة الأخيرة (يقصد الضجة المثارة في

شأن النص على أن دين الدولة الإسلام) عادت الصحف الإستعمارية إلى مهاجمتنا. لهذا أعتقد أن النص في الدستور على دين الدولة الإسلام سلاح حاد سنحارَب به، وما إستقلالنا إلاّ طفل لا يزيد عمره على الخمس سنوات. ولقد سمعْنا من بعض المنادين بهذا النص أنهم لا يريدونه إلاّ كرمز فقط. أفلا يرون معنا أن نص المؤتمر السوري أيام المغفور له الملك فيصل الأول ونص جمعية عام 1928 التأسيسية من أن دين رأس الدولة هو الإسلام بكافٍ للهدف الذي يرمون إليه؟".

- رأي ورَدَ في بيان ثان أصدره "خرِّيجو المعاهد العليا" يوم الثلاثاء 14 فبراير 1950 ويمكن تلخيصه على النحو الآتي: "كنا نربأ بمن إتخذوا من الدين شعاراً ولباساً أن يلجأوا بإسم الدين إلى مهاجمة أصحاب فكرة تُخالف فكْرتهم وإتهامهم بالإلحاد. فلو أن أصحاب هذه الدعوة إنصرفوا إلى ما أمرَ الله به لما لجأوا إلى هذه الأساليب ولما إتخذوا من الدين حرفة في سبيل تحقيق أهدافهم الخاصة عن طريق العمل السياسي وإثارة الجماهير. هذا وإن ماضي حزب "الإخوان المسلمين" القريب في مصر شاهد على ما يمكن أن يؤدي إليه عمل الجماعات الناطقة بإسم الدين حين تترك الميدان الروحي لتعمل في الميادين الحزبية والسياسية. إن أصحاب هذه الفكرة يودون إيهام الناس بأن وضْع هذه المادة في الدستور لن ينال من حقوق غير المسلمين ويضربون على ذلك مثلاً ما إقترحوا وضْعه في الدستور من أن الإسلام دين الدولة وأن المواطنين متساوون في الحقوق لا يُحال بين مواطن وبين الوصول إلى أعلى مناصب الدولة بسبب الدين أو الجنس أو اللغة. ففي هذا النص تناقض صريح إذ كيف يمكن أن يكون دين الدولة

الإسلام على الشكل الذي أرادوه وفي الوقت نفسه لا يُحال بين غير المسلمين وبين رئاسة الجمهورية مثلاً. ثم ألا يرى الداعون لذلك أن ترغيب غير المسلمين بحُسْن المعاملة ووعْدهم بترضيات مقابل سكوتهم عن وضْع هذه المادة سيؤدي إلى إيجاد تفريق في الأوضاع بين المسلمين والمسيحيين وهذا ما لا نرضى به ولا يرضى به المسيحيون أنفسهم لأن هذا التفريق سيسيء إلى وحدتنا القومية...".

ولكن المناقشة وتعدُّد الآراء في شأن دين الدولة لم تغيِّر شيئاً من التوجه العام ذلك أن مشروع الدستور كما وضعتْه اللجنة وقدمتْه يوم الأحد 16 أبريل/نيسان 1950 إلى الجمعية التأسيسية تضمَّن في فصله الأول المكوَّن من ست مواد واحدة (هي المادة الثالثة) تنص على "إن الإسلام دين الدولة وإن الأديان السماوية محترمة ومقدسة وإن الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية وإن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات من غير تفريق بسبب الدين".

كذلك تضمَّن الدستور المواد الآتية:

- سوريا جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها. والشعب السوري جزء من الأمة العربية. والسيادة حق الشعب وحده.
- لا يجوز لفرد أو جماعة إدعاؤها.
- تقوم السيادة على مبدأ حُكْم الشعب بالشعب وللشعب.
- يمارس الشعب حق السيادة ضِمْن الأشكال والحدود المقررة في الدستور.
- دين رئيس الجمهورية الإسلام. الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع. حرية الإعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن

لا يخل ذلك بالنظام العام. الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية.

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- عاصمة الجمهورية دمشق. ويجوز نقْلها حين الضرورة بقانون.
- يكون العَلَم السوري على الشكل التالي: طوله ضُعفا عرْضه ويُقسم إلى ثلاثة ألوان متساوية متوازية، أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود ويوضع اللون الأحمر بشكل عامودي بمحاذاة السارية ويكون عرْضه رُبع طول العَلَم على أن يحتوي على نجوم بيضاء ذات خمسة أشعة عددها بعدد الدول العربية.
- المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الإجتماعية وأمام القانون لا يُفرِّق بينهم بسبب دين أو ثروة أو نسب.
- يحدِّد القانون الألقاب التي يجوز للمواطنين إستعمالها ويحظر كل ما عداها.
- تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة. ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.
- لكل شخص حق في مراجعة المحاكم ضمن حدود القانون وتنظر المحاكم في القضية بصورة علنية إلاّ إذا نص القانون على السرية في بعض الحالات.
- كل إنسان يُعتبر بريئاً حتى تثبُت إدانته بمحاكمة قانونية.
- لا يجوز توقيف أحد أو تحريه إلاّ بموجب أمر أو حُكْم صادر عن السلطات القضائية أو إذا قُبض عليه في حالة الجرم

المشـهود أو بقصـد إحضـاره إلـى السـلطات القضـائية بتهمـة إرتكاب جناية أو جنحة.

- لا يحق للسلطات الإدارية توقيف أحد إحتياطياً إلاّ في حالة الحرب أو الطوارىء وبموجب قانون.
- كـل شـخص يُقبض عليـه يجـب أن يبلَّـغ خطيـاً خـلال أربـع وعشـرين سـاعة أسـباب توقيفـه والـنص القـانوني الـذي أُوقـف بموجبـه. ويجـب أن يُسلَّم إلـى السـلطات القضـائية فـي خـلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من توقيفه.
- لكل موقوف الحق بذاتـه أو بواسطة محـام أو قريـب أن يقدِّم إلى القاضـي المختص طلباً يعترض فيه على قانونية التوقيف وعلى هذا القاضي أن ينظر في هذا الطلب حالاً وله أن يأمر بـدعوة الموظـف الـذي أمـر بـالتوقيف ويسـأله عن الواقعـة فـإذا وجد أن التوقيف غير مشروع أمر باخلاء سبيل الموقوف في الحال.
- لا يحاكَم أحد أمام المحاكم العسكرية إلاَّ أفراد الجيش ويوضع قانون خاص بتحديد الإستثناء لهذه القاعدة.
- لكل شخص حُكِم عليه حُكماً مبرماً، ونُفِّذت فيه العقوبة وثبُت خطـأ الحُكْـم أن يطالـب الدولـة بـالتعويض عـن الضـرر الـذي لحق به.

حُرمة المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلاّ في الحالات وضِمْن الأشكال المحددة في القانون.

- المراسـلات البريديـة والبرقيـة والمخـابرات الهاتفيـة وغيرهـا سـرية لا يجـوز مصـادرتها أو تأخيرهـا أو الإطـلاع عليهـا إلاّ فـي الحالات التي يعيِّنها القانون.
- لا يُسـلَّم اللاجئـون بسـبب مبـادئهم السياسـية أو دفـاعهم عـن الحرية.

- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة ولا تُفرض المصادرة الخاصة إلاَّ بحُكْم قضائي.
- تُفرض الضرائب على أُسس عادلة وتصاعدية، بشكل يحقق مبادئ المساواة والعدالة الإجتماعية.
- تكفل الدولة حرية الرأي ولكل سوري أن يُعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل الإذاعة.
- لا يؤاخذ فرد على آرائه إلاَّ إذا تجاوز الحدود المعيَّنة في القانون. الصحافة حرة لا تُراقب. ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء إمتيازها إلاّ وفقاً لأحكام القانون وبموجب حُكْم قضائي.
- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارىء أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.
- يُنظِّم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف. ولا يجوز تقديم أية مساعدة مادية للصحف من خزينة الدولة أو الإدارات الملحقة بها أو البلديات مهما كان شكلها.
- الجندية إجبارية، وينظِّمها قانون خاص. والجيش حارس الوطن وتنحصر مهمته السامية بالدفاع عن سلامة البلاد وحماية حدودها.
- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. يُنتخب رئيس الجمهورية من قِبَل مجلس النواب بالتصويت السري وبأكثرية ثلثيْ مجموع أعضائه في الإقتراع الأول وبأكثرية مجموع أعضائه المطْلَقة في الإقتراع الثاني وبالأكثرية النسبية في الإقتراع الثالث.
- يُشترط في مَن يُنتخب لرئاسة الجمهورية أن يكون سورياً منذ عشر سنوات وأن يكون حائزاً على شروط الترشيح للنيابة وأن يكون أتم الأربعين من عمره.

- قبْل أن يتولى رئيس الجمهورية مهام منصبه يحلف أمام مجلس النواب اليمين الآتية:
- "أُقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لديَّ من قوة للمحافظة على إستقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية".
- مدة رئاسة الجمهورية خمس سنَوات كاملة تبدأ من إنتخاب الرئيس لها ولا يجوز تجديدها إلاّ بعد مرور خمس سنوات كاملة.

بعدما جرى نشْر مشروع الدستور إستوقفت مواطنين كثيرين بعض مواده ومنها ما يتعلق بتغيير شكل العَلَم الأمر الذي حمل رئيس لجنة الدستور على التوضيح بأن التغيير جاء نتيجة إقتراح من قِبَل أعضاء لجنة الدستور وتمت الموافقة عليه بالإجماع "وهو قابل للتغيير والتبديل أو رفْضه من أساسه عند مناقشة مشروع الدستور في الجلسات المقبلة للجمعية التأسيسية". وأضاف توضيحاً لأسباب تبديل بعض مواد الدستور القديم "ليس لنا هدف تبديل الدستور القديم بالحديث إلاّ مصلحة البلاد ولا يهمنا مهما أُدخلت من تغييرات أو تبديلات طالما أن هذه التغييرات تتمشى ومصلحتنا". ودعا الدكتور القدسي المفكرين والمثقفين والسياسيين ورجال القانون إلى إرسال ملاحظاتهم إلى لجنة الدستور "لأننا أمة ديمقراطية قبْل كل شيء ولأننا نريد أن نضع دستوراً جديداً يتفق ورغبات الأمة ومصالحها...".

في هذه الأثناء كانت التكهنات تتزايد في شأن الرئيس السابق شكري القوتلي المقيم في الإسكندرية وتتعلق بإمكانية عودته رئيساً للبلاد ما دامت الأسباب التي أوجبت إسقاط عهده وخروجه من البلاد قد زالت بإنهاء عهد الرئيس حسني الزعيم وإعدامه هو ورئيس وزرائه محسن

البرازي على أيدي ضباط الإنقلاب الثاني الذي قاده الزعيم سامي الحناوي. وفوجيء السوريون برئيسهم السابق يحسم الأمر من خلال مقابلة أجراها معه في مقر إقامته في الإسكندرية الكاتب والصحافي اللبناني المرموق يوسف إبراهيم يزبك ونشرتْها صحيفة "الأوريان" التي تصدر في بيروت يومياً باللغة الفرنسية يوم الجمعة 21 أبريل/نيسان 1950، وقال فيها: "لم أكن أريد أن يعاد إنتخابي للرئاسة. وقد طُلب إليَّ ذلك في عدة مناسبات فرفضْت ولكن الـ 37 نائباً الذين كانوا يشكّلون جبهة المعارضة، عندما يئسوا من الأمر، جاءوا بأنفسهم لرؤيتي ومكثوا ثلاث ساعات يحاولون إقناعي مؤكدين لي تضامنهم، وملحين بضرورة وجودي، وقد رجوني ألاّ أتخلى عن الميدان. وقد كان هذا من أكثر المشاهد التي صادفتْني في حياتي إيلاماً. وأخيراً سلَّمت بحججهم برغم توسُّل زوجتي وأولادي الذين كانوا يخشون على صحتي والذين لم أكن أستطيع أن أمنحهم لحظة واحدة من وقتي أثناء مدة رئاستي الأُولى. إنني لا أحقد على أحد، فجميع السوريين هم أبنائي وسأواصل العمل الوطني ولكن لا أرغب في الرجوع إلى رأس الدولة. فلقد وُضِعتُ في الرئاسة بنتيجة معركة إنتخابية إشترك فيها الشعب السوري بأجمعه وأنا أعرف ثُقل عبء هذا المنصب ومتاعبه، ولا أريد أن أحْمله ثانية، ولكن هذا لا يعني أنني أتقاعس عن الخدمة...".

بعد نشْر مشروع الدستور وقبْل التصديق عليه من قِبَل الجمعية التأسيسية حدثت فجأة أزمة وزارية كانت أكبر من قدرة رئيس الحكومة خالد العظم على مواجهتها فقدَّم يوم الإثنين 29 مايو/أيار 1950 إلى رئيس الدولة هاشم الأتاسي إستقالة حكومته التي كانت وصلت إلى حالة من شِبْه الإستقالة نتيجة حالة إحباط سادت الرأي العام السوري من إخفاق الحكومة في تحقيق وعود كثيرة، فضلاً عن إتخاذ مواقف على صعيد التحالفات العربية لم تَلْق إستحسان الكتل السياسية بشكل عام.. هذا إضافة إلى القطيعة مع لبنان التي لم تجد حلاً لها. وكان السعي بلغ

ذروته في لقاء بين رئيسيْ الحكومتيْن خالد العظم ورياض الصلح في بيروت يوم السبت 27 مايو/أيار 1950 بحضور وزير داخلية العراق صالح جبر إنتهى إلى الإتفاق على أن تبدأ المحادثات الإقتصادية اللبنانية – السورية بعد أسبوع. ثم جاءت إستقالة حكومة خالد العظم وقوَّضت آمالاً بسيطة علَّقها المواطنون في البلديْن على هذه المحادثات.

ولقد تَردد الرئيس الأتاسي في قبول إستقالة العظم إلى أن حسم الأمر يوم السبت 3 يونيو/حزيران عندما إستقبل رئيس لجنة الدستور في الجمعية التأسيسية الدكتور ناظم القدسي وكلَّفه تشكيل حكومة جديدة قال عنها القدسي بعد قليل من تكليفه بأنها لن تكون أكثر من "حكومة تسيير الأمور إلى أن يتم وضْع دستور للبلاد...".

وإستطاع القدسي بصعوبة أن يشكِّل الحكومة على النحو الآتي: ناظم القدسي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية. زكي الخطيب للعدلية. حسن جبارة للمالية. شاكر العاص للإقتصاد الوطني. الدكتور جورج شلهوب للأشغال العامة. الدكتور فرحات الجندلي للمعارف والصحة والإسعاف العام. الزعيم فوزي سلو للدفاع الوطني. رشاد برمدا للداخلية.

مع بداية شهر أغسطس/آب 1950 إستأنفت الجمعية التأسيسة مناقشة مواد الدستور وإقرار بعض المواد. وتزامن مع ذلك مصرع العقيد محمد ناصر آمر سلاح الجو السوري في عملية إغتيال مدبَّرة حيث أن أربعة أشخاص كانوا داخل سيارة أطلقوا النار على سيارة كان بداخلها العقيد ناصر وشخص مدني قُتل في الحال بينما تم نقْل آمر سلاح الجو إلى المستشفى العسكري حيث أُجريت له عملية جراحية لكنها لم تنقذ حياته فقضى تاركاً الحادث علامات إستفهام كثيرة. لكنه قبْل وفاته ذكر إسميْن تم توقيفهما. وقد جرى تشييع العقيد ناصر رسمياً وعسكرياً وشعبياً في دمشق قبل نقْله إلى منطقة اللاذقية لدفنه في مسقط رأسه "عين شقاق" إحدى قرى قضاء جبلة، وتقدَّم جنازته رئيس الوزراء ناظم القدسي

نائباً عن رئيس الدولة كما أن القدسي روى الحادث وأبدى الأسف خلال جلسة الجمعية التأسيسية يوم الخميس 3 أغسطس 1950 واعداً بكشف ظروف الحادث لمجرد أن ينتهي التحقيق. ويوم الإثنين 14 أغسطس صدر عن رئيس الدولة هاشم الأتاسي مرسوم لوحظ أنه يحمل إسم وتوقيع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ناظم القدسي وإسم وتوقيع وزير الدفاع الوطني فوزي سلو ويقضي "بملاحقة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت من ضباط الشعبة الثانية مع أربعة أشخاص مجهولي الهوية الآن بجرم قتْل المغدوريْن العقيد محمد ناصر والمدني عبد الوهاب عاروض عمداً مع سبْق الترصد والإصرار المنطبق على أحكام المادة 535 من قانون العقوبات وجرم محاولة القتل عمداً للمرأة جانداركِ وموفق الجراح وشقيقه أحمد نامي المنطبق على أحكام المادة 535 بدلالة المادة 199 من قانون العقوبات كما يلاحَق كل من الرقيب الأول ماجد شاكر والرقيب أحمد عابدين من مرتبات فوج الشرطة العسكرية والمدني أنور بيازيد بجرم التدخل بالجرائم الآنفة الذكر المنطبق على أحكام المواد 535 بدلالة المادتيْن 199 و218 من قانون العقوبات...".

فجأة وفي الوقت الذي كان السوريون ينتظرون أن تَفْرغ الجمعية التأسيسية من مناقشة مواد الدستور وإقراره إنتهزت "الجبهة الوطنية للأحزاب المؤتلفة" والمكوَّنة من بضعة أحزاب وعدد من السياسيين المستقلين فرصة ذكرى الجلاء وأصدرت بياناً جاء فيه: "إننا في ما نحن عليه اليوم، سائرون إلى الدمار وأن لا مَخرج للأمة من وضْعها المهلهل المضطرب وقلقها المستمر المتزايد إلاّ بإعادة الوضع الشرعي الذي إنبثق عن إرادة الشعب إلى نصابه. وإننا مؤتلفين ومتفقين نطالب بالحلول العملية الآتية:

- دعوة المجلس النيابي المعطَّل إلى الإنعقاد
- أن تنبثق عن هذا المجلس فور إنعقاده حكومة جديدة.

- إننا وإن كنا نعتقد بأن أمر حل المجلس النيابي والنظر في كتاب إستقالة رئيس الجمهورية المقدَّم إلى الشعب في ظروف معروفة هو من حقوق الحكومة المشروعة والمجلس معاً، فإننا لا نمانع من إجراء إستفتاء شعبي في ظل حكومة إئتلافية أو حيادية وإجراء إنتخابات جديدة في ظل الدستور القائم الذي قيدت به الأمة نفسها به لإعطاء الصيغة الشرعية التي تتفق مع ما تهدف إليه البلاد من الاستقرار...".

وإنتهى البيان إلى القول: "إن كل وضْع لا يستمد شرعيته من إرادة الأمة الممثَّلة في دستورها القائم ووضْعها الشرعي المنبثق عنه، لا يمكن أن يقيِّدها بقيد وليس له أي صفة مشروعة. وإن الإحزاب والهيئات والعناصر الوطنية التي إئتلفت في جبهة وطنية قررت التعاون على العمل في صفوف الشعب. وهي تدعو الأمة إلى وحدة الصف معلنة إستعدادها للتعاون على هذه الأسس مع الأحزاب والعناصر الوطنية لتحقيق الإستقرار والنهوض بالشعب وحماية الإستقلال. وإننا لنعلن بشدة بأن أي حُكْم إستبدادي يمكِّن الأقلية من حُكْم أكثرية الشعب بالقوة والإكراه لا يمكن أن يُكتب له بقاء وإن الشعب لا يمكن أن يُقهر ولا بد له أن يستعيد سلطانه. والغلبة للشعب وحده بإذن الله عاجلاً أو آجلاً ولكل أجل كتاب...".

ومن أبرز الموقِّعين على البيان رئيس "الحزب الوطني" عبد الرحمن الكيالي وأمينه العام صبري العسْلي، وزعيم "الحزب التعاوني الإشتراكي" فيصل العسْلي وأمينه العام سعيد الحكيم والأمين العام لـ "الحزب الجمهوري الديمقراطي" إحسان الشريف ونقيب المحامين أحمد فؤاد القضماني ونقيب الأطباء أمين رويحة. ومن المستقلين فاخر الجابري وحسن فؤاد إبراهيم باشا وجميل إبراهيم باشا وإبراهيم مردم بك وعفيف الصلح.

وقد شجع هذا البيان قطاعات من تجار سوريا على توجيه برقيات المؤازرة والتأييد للرئيس القوتلي في الإسكندرية ومعظمها يناشده العودة،

وهي برقيات كان القوتلي في أشد الحاجة إلى أن يرسلها أصحابها إلى زعماء الإنقلاب العسكري الأول لكنهم لم يفعلوا وتركوا ضباط الإنقلاب يمثّلون بكبريائه وتاريخه ويحتجزونه ثم يجبرونه على كتابة إستقالته بخط يده وتسفيره خارج البلاد.

وإزاء هذا الموقف فإن أوساط "حزب الشعب" الذي يسيطر على الحُكْم بدأت تنشر إشاعات في صفوف الرأي العام تتحدث عن ظروف صحية صعبة يواجهها الرئيس القوتلي في مقر إقامته في الإسكندرية. وقد أحدثت هذه الإشاعات حالة إحباط نسبية.

ثم بدأت الحملات الصحافية المتبادَلة بين "حزب الشعب" الذي يحكم، والأحزاب الأُخرى يتقدمها "الحزب الوطني" والتي لوحظ تركيزها في حملتها على أن "حزب الشعب" تآمر مع اللواء سامي الحناوي على وضْع البلاد الشرعي ودستورها القديم وأن الدستور عملياً هو برنامج "حزب الشعب" إلى حد ما. وبلغت الحملة ذروتها في اليوم التالي لنشْر الدستور أواخر أغسطس 1950 وكانت مسألة إسقاط الحكومة هي النقطة الأهم في نشاط معارضيها يتقدمهم"الحزب الوطني" الذي لم تُوقِف أوساطه الحديث عن الحلف الجهنمي بين "حزب الشعب" واللواء سامي الحناوي.

محمد البرازي يغتال الحناوي في بيروت ثأراً لمحسن البرازي

في هذه الأثناء فوجئ السوريون بأن الحناوي لقي مصرعه في بيروت يوم الثلاثاء 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1950 من دون أن يعرفوا بوجود زعيم الإنقلاب الثاني هناك. وتفاصيل الحادث أنه بينما كان الحناوي يسير على قدميه في حي المزرعة في بيروت بالقرب من منزل رئيس المجلس النيابي صبري حمادة فاجأه شاب سوري يدعى محمد حرشو البرازي بإطلاق ثلاث رصاصات عليه من مسدس أرْدته قتيلاً في الحال. وقال الشاب لرجال الشرطة إنه قتل الحناوي ثأراً لدم إبن عمه

محسن البرازي الذي أعدمه الحناوي في وقت واحد مع الزعيم حسني الزعيم. وقد نقلت سيارة إسعاف تابعة للجيش اللبناني تواكبها ثلاث سيارات أُخرى جثمان الحناوي إلى الحدود السورية، تُقل الأُولى قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب وتُقل الثانية بعض ضباط الجيش اللبناني. وعلى الحدود كانت عائلة الحناوي في الإنتظار وقد رافق أفرادها الجثمان إلى دار الفقيد في حي "أبو رمانة" أما اللواء فؤاد شهاب فإنه عاد إلى بيروت مع الضباط اللبنانيين. وبقي الجثمان مسجى في دار الفقيد ساعتيْن جاء خلالها للتعزية وزير الأشغال العامة أحمد قنبر والدكتور أنور حاتم نائباً عن رئيس الوزراء ورزق الله إنطاكي. وتلقت العائلة بضعة أكاليل من الورد تم وضْعها على سيارة الإسعاف التابعة لوزارة الصحة التي نقلت الجثمان إلى مسقط رأس الفقيد (حلب) يرافقه المقدم عصام مريود والمقدم محمود الرفاعي (الذي رافق الجثمان من بيروت). وفي الثامنة مساء وصل الموكب إلى حلب وتم وضْع التابوت مؤقتاً في إحدى قاعات المستشفى الوطني بحراسة قوة من رجال الشرطة. وفي العاشرة من صباح الأربعاء أول نوفمبر/تشرين الثاني 1950 تم تشييع جثمان الحناوي من المستشفى الوطني إلى الجامع الأموي في حلب. وبعد الصلاة عليه ووري الثرى في مقبرة الزعيم إبراهيم هنانو. (في وقت لاحق حوكم قاتل الحناوي أمام المجلس العدلي في لبنان وصدر عليه الحُكْم بالإعدام وتخفيفه 18 سنة).

وكان لافتاً للإنتباه أن حادثة إغتيال اللواء سامي الحناوي لم تلْق الإهتمام الرسمي من جانب الحُكْم السوري الذي يعود للحناوي الفضل في صموده، بل إن تشييع جنازة آمر سلاح الطيران العقيد محمد ناصر الذي أشرنا إلى واقعة إغتياله كان أكثر أهمية من تشييع الحناوي. كما أن المحكمة العسكرية بدأت في الفترة نفسها (الخميس 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1950) محاكمة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم أول عبد الغني قنوت ورفاقهما المتهمين بقتل العقيد محمد ناصر ولوحظ أن أكثرية

المدافعين عنهم كانوا من المحامين والسياسيين اللبنانيين أمثال سامي الصلح وإميل لحود وفوزي البردويل إضافة إلى المحاميْن السورييْن جميل الجابي وخليل الكلاَّس. وقد تحولت المحاكمة سرية وإنتهت بتبرئة الحسيني وقنوت والآخرين على أساس أن العقيد ناصر ذكر إسميْهما قبْل أن يلفظ أنفاسه وأن إعتقاده بأن المكتب الثاني في تلك الفترة يقوم بتصفية بعض العقداء في الجيش هو وراء ذِكْر الإسميْن يضاف إلى ذلك أن الذي قام بالفعل بإستدراج العقيد ناصر إستعمل تحايلاً إسم المقدم إبراهيم الحسيني.

عدم الإستقرار يمهد لإنقلاب الشيشكلي بعد تكريم ومبايعة من خالد العظم

بعد إغتيال اللواء سامي الحناوي في بيروت عاشت سوريا مرحلة من عدم الإستقرار في الحُكْم على رغم أنه بات للبلاد دستور وباتت الجمعية التأسيسية التي أقرت هذا الدستور بمثابة برلمان.

وكانت المهاترات تملأ أعمدة الصحف السورية وتعكس عُمق الصراع بين الأحزاب وبالذات بين الحزبيْن الأكثر أهمية وهما "الحزب الوطني" الذي لا يشارك في حكومة يؤلفها "حزب الشعب" ويواصل رصْد سلبياتها والحديث عنها، و"حزب الشعب" الذي يضع "الفيتو" على أي حكومة لا يؤلفها. ومن هنا نلاحظ كيف أن الحكومة كانت في إستمرار متعثرة الخطى في إنجاز ما يتطلع إليه المواطنون، فضلاً عن أن الدعاوى على الصحافة من الوزارات تكاثرت بشكل غير ملحوظ. وإستمر التعثر حتى بعدما شكَّل خالد العظم يوم الثلاثاء 27 مارس/آذار 1951 حكومة تخْلُف حكومة ناظم القدسي الذي حاول جاهداً إعادة تشكيل حكومة تضم معظم الكتل السياسية، لكنه أخفق وبقيت الأزمة الوزارية تراوح مكانها 19 يوماً. وقد إحتفظ العظم إلى جانب رئاسة الحكومة بوزارة الخارجية وتوزعت بقية الحقائب على النحو الآتي: الدكتور سامي كبارة

للداخلية. عبد الباقي نظام الدين للزراعة ووزيراً للعدلية بالوكالة. عبد الرحمن العظم للمالية. الزعيم فوزي سلو للدفاع الوطني. رئيف الملقي للمعارف ووزيراً للإقتصاد الوطني بالوكالة. الدكتور سامي طيارة للصحة والإسعاف العام ووزيراً للأشغال العامة والمواصلات بالوكالة.

أما الجيش فنلاحظ أنه كان يراقب من بعيد ولا يتصرف إلاّ عندما يشعر أن السياسيين يقتربون من الخط الأحمر المحظور عليهم تجاوزه. وكانت تبرئة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم أول عبد الغني قنوت اللذيْن صدر مرسوم من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع بإحالتهما إلى المحاكمة بتهمة قتْل آمر سلاح الطيران العقيد محمد ناصر إحدى الحلقات الأكثر حساسية في موضوع الخط الأحمر المحظور على السياسيين الإقتراب منه أو التفكير بتجاوزه.

ونلاحظ كيف أن العقيد أديب الشيشكلي الذي برز لبعض الوقت وبالذات عندما حمل إسمه بيان خلْع اللواء الحناوي، لم يعد يظهر كإسم أو كشخص لبضعة أشهر... إلى أن نشرت الصحف السورية نبأ إجتماع بينه وبين رئيس الحكومة الدكتور ناظم القدسي تم يوم الجمعة 23 مارس/آذار 1951 عندما إشتدت الأزمة الوزارية وبات متعذراً على القدسي إعادة تشكيل حكومته التي لم تعد موضع تحمُّل المواطنين. ثم نشرت الصحف وبشكل بارز أنباء متلاحقة عن نشاط الرجل. وعلى سبيل المثال نقرأ أن العقيد الشيشكلي وبصفته معاون رئيس الأركان زار منطقة الحمة التي سبق أن تعرضت لهجوم إسرائيلي قبْل أيام من الزيارة ورافقه الأمين العام لرئاسة الوزراء الدكتور أنور حاتم حاملين هدايا إلى ضباط وجنود "حامية الطليعة" التي كانت هدفاً للهجوم الإسرائيلي براً وجواً، ثم نقرأ وبشكل بارز في الصحف السورية أن العقيد الشيشكلي سافر إلى القاهرة على متن طائرة خاصة يوم الإثنين 9 أبريل/نيسان يرافقه العقيدان سعيد حبي وعزيز عبد الكريم، وأجرى محادثات مع كبار المسؤولين في الجيش المصري وقابل الملك فاروق وشكره على موقف مصر المؤازر

لسوريا قبْل أن يعود بعد يومين إلى دمشق إستعداداً لزيارات مماثلة إلى بعض الدول العربية.

وإلى هنا يبدو الأمر عادياً، لكن الذي نلاحظه أن العقيد الشيشكلي تصرَّف بعدما عاد إلى دمشق وكأنه رئيس الدولة وتمثَّل ذلك بدعوته رجال الصحافة إلى مؤتمر صحافي عقَدَه في إحدى غرف نادي الضباط.

وعندما نقرأ ما قاله في المؤتمر وبالذات ما بين سطور بعض العبارات يتأكد لنا التصرف الذي نشير إليه.

وعلى النحو الآتي نسجل فقرات من كلام العقيد الشيشكلي:

- كنتُ لإعتبارات خاصة أتجنب أن أجتمع إليكم (أي إلى رجال الصحافة) لكنني عندما تأكدتُ بأنكم الصلة الواقعية بيننا وبين الشعب فإنني أعدكم بأنني سأكون دائم الصلة معكم.
- أردتُ من سفري إلى مصر أمراً واحداً بصفتي العسكرية وهو التذاكر مع السلطات المختصة هناك بإيجاد طريقة عملية للعمل المشترَك الذي يضع حداً حازماً لتعنت اليهود.
- وإغتنمتُ فرصة وجودي في مصر لأصحح وجهات النظر المخطئة عن الوضع السوري، حيث أن الدسائس صوَّرت الوضع بشكل يوحي أنه لا يوجد إستقرار في سوريا وأن مَن يملك عشر بنادق يمكنه القيام بإنقلاب وأن الجيش قام بثلاثة إنقلابات وقد يكون هناك رابع وخامس وسادس.
- ولقد أوضحتُ بصورة لا تقبل الجدل أنه لم يقع في سوريا سوى إنقلاب واحد قام به الجيش بكامله. والإنقلاب الأول هو النتيجة الطبيعية لسوء الإدارة التي أدت إلى كارثة فلسطين. أما الإنقلاب الثاني (أي إنقلاب الحناوي) والحدث الثالث (أي خلع الحناوي من منصبه العسكري) فهما عبارة عن مقومات لأخطاء الإنقلاب الأول. كما أن الجيش لم

يقصد بالإنقلاب الأول حُكْم سوريا عسكرياً ولم يقصد منه دكتاتورية عسكرية.

- إن عدم تعاون الكثيرين من السياسيين السوريين هو الذي جعل المرحوم حسني الزعيم يقيم دكتاتورية عسكرية. وبما أن الغاية من الإنقلاب الأول تهدف إلى إيجاد حُكْم صالح جيد في سوريا وكانت الدكتاتورية العسكرية لا تتلاءم مع ما نريد، فإن الجيش صحح ذلك وقضى على حسني الزعيم.
- كانت الغاية من إبعاد اللواء سامي الحناوي التأكيد وبشكل لا يَقبْل الجدل على إستقلال سوريا ونظامها الجمهوري وإعادة السلطات إلى ممثلي الأمة الشرعيين.
- تلك هي الأمور التي أوضحتُها في مصر وأوضحتُ أيضاً الإنطباع السائد بأن الجيش في سوريا يتدخل في الشؤون السياسية. وأثْبتُ بشكل لا يقبل الجدل أن الجيش هو أداة طيِّعة في يديْ كل حكومة سورية تنبثق عن ممثلي الأمة الشرعيين. وإذا كنا نتدخل في بعض الشؤون العامة فإنه يكون تدخُل الخبراء الفنيين.
- وأؤكد لكم إن تدخُلنا في قضايا بلدنا لا يزيد بشكل من الأشكال عن تدخُل أي ضابط أميركي أو بريطاني أو فرنسي في قضية بلاده. وإن كل ما يشاع عن تدخُل الجيش السوري في السياسة لا يُقصد منه سوى إيجاد هوة بين الجيش والشعب وهو النتيجة الطبيعية لدسائس المغرضين الأغراب أعداء البلاد...".

ولم يلبث العقيد أديب الشيشكلي أن نقل نفسه من وراء الستار إلى الواجهة. وها نحن نقرأ في الصحافة السورية ما نشرتْه وبشكل بارز عن حفلة غداء كثيرة التميز أقامها رئيس الحكومة خالد العظم في نادي

الضباط يوم السبت 29 أبريل/نيسان 1951 تكريماً للعقيد الشيشكلي لمناسبة تسلُّمه مهام قيادة الجيش. وبدا من التفاصيل المنشورة أن الحفلة كانت من النوع الذي يقام لرئيس دولة أو للرجل القوي في البلاد بصرف النظر عن نوعية المنصب. فقد دعي إلى الحفلة الوزراء وكبار ضباط الجيش والدرك والأمناء العامون للوزارات ورجال الصحافة. وقد تم تزيين نادي الضباط لهذه المناسبة وإستمرت الموسيقى العسكرية تعزف ألحانها طوال الحفلة. كما أن المدعوين كانوا يجدوا فصائل من الجنود تؤدي التحية لهم. ولقد أقيمت الحفلة في وقت كانت هنالك تعبئة شعبية وحماسة منقطعة النظير للجيش بعد تصديه للعدوان الإسرائيلي وتمثلت الحماسة بألوف برقيات التأييد التي بعث بها المواطنون ونشرتْها الصحف وكلها تمجد الجيش وتعلن التأييد له.

ولقد تصدَّر العظم المائدة الرئيسية وإلى يمينه العقيد الشيشكلي، وإن كان عملياً ساد إنطباع بأن رئيس الحكومة خالد العظم هو الجالس إلى يسار العقيد الشيشكلي. وبعد الغداء أُلقيت كلمات يمكن الإستخلاص بعد قراءة السطور وما بينها أن الحفلة كانت شبه مبايعة (بصرف النظر عما إذا كانت بالإختيار أو بالإضطرار) من جانب خالد العظم للشيشكلي. وجاء في كلمة خالد العظم الآتي: "إذا قيست أقدار الرجال بما إنطوت عليه صدورهم من إيمان وعقيدة، ومن مبادئ سامية وميزات لامعة، وبما مهرت به حياتهم من حميد الأفعال وجليل الأعمال، كان العقيد أديب الشيشكلي في طليعة من يستحقون التكرمة من رجالاتنا المخلصين. إن ما تَميز به هذا القائد الشجاع من صفات الرجولة الحية والوطنية الصادقة التي تعمل بصمت، والتجرد من الغايات الخاصة والترفع عن الذاتية، هي أبرز ما يقتدي به من سائر الرجال الذين يأخذون بزمام القيادة، فتنقاد إليهم من ورائها القلوب والأرواح تلتهب حماسة ونخوة لتلبية دعوة الوطن والذود عن حياضه. وإننا إذ نكرِّم في العقيد أديب الشيشكلي هذه المزايا الكريمة والصفات النبيلة، إنما نكرِّم في الوقت نفسه إخوانه

القادة وأعوانه الضباط والنقباء والجنود البواسل الذين يتألف من جموعهم الخيِّرة هذا الجيش المقدام الذي أثبت في أحرج الظروف وأشد الساعات حِلكة أنه خير من يؤدي رسالة الحرية والحفاظ على الكرامة ويدفع الخطر ويرُد كيد الأعداء إلى نحورهم، وإن جيشنا يعرف كيف يصون شرفه العسكري كلما أنس من عدو تحرشاً ويرد المعتدين على أعقابهم خاسرين يجرّون أذيال الخيبة والفشل، جدير شهد الله بكل إعزاز وإجلال. ويا عزيزي العقيد أديب، إنه لمن دواعي سروري وإغتباطي أن أشيد في هذا الجمع الحافل بمآثر جيشنا الباسل الذي سُلِّمتْ إليك رئاسة أركانه فكان حرياً بحكمة قيادتك وحُسْن توجيهك فخوراً بالطاعة والولاء لك إذ كنت أهلاً لتَقلُّد مهام الدفاع عن وطنك وصيانة إستقلاله ودعْم سيادته بمؤازرتك إخوانك القادة الأوفياء. وإن الحكومة التي تكرِّمك اليوم لتكرِّم في شخصك كل جندي نبيل يعمل لمصلحة بلاده...".

وألقى العقيد توفيق نظام الدين بإسم الجيش السوري كلمة إمتدح فيها خصال العقيد الشيشكلي ثم قال: "إن للجيش السوري أملاً واحداً لا أمل سواه وهو أمل الأمة العربية بأسرها. وهذا الأمل هو أن يدرك جميع زعماء العرب وسياسيوهم بأنه لن يكون في تاريخ العرب الحديث أي مكان مشرِّف لزعيم لا يؤمن بأن واجبه الأول في الحُكْم وخارج الحُكْم هو النهوض بالأمة العربية من عثرتها وجبْر كرامتها من جراحها وحشْد قواها وإمكانياتها ليوم الكرامة الموعود...".

ثم ألقى العقيد الشيشكلي كلمة قال فيها: "جيش يربض متحفزاً، وأمة تندفع ثائرة، وعدو يحاول غدراً... في هذا الظرف منحتموني سيدي دولة الرئيس ثقتكم الغالية فطوقتم عنقي بأقدس أمانة وأثمن قلادة، فلدولتكم ولأصحاب المعالي أعضاء حكومتكم أُقدِّم جزيل الشكر. لقد عصفت بسوريا أزمات وتنازعتْها ميول وأهواء وإجتاحتْها غيوم دكناء فكنتم يا صاحب الدولة الملاذ الأمين والمعقل الحصين، فهدأتم العاصفة وقضيتم على الميول والأهواء وشتتم ما علق بسمائها من غيوم دكناء خرجت منها

سوريا أكثر قوة وأكثر مضاء وثباتاً(*). وفي هذا الظرف وسوريا في وثبتها المنطلقة نحو آفاق القوة والعز لجأت إليكم البلاد في أحلك لياليها وعهَدَ إليكم فخامة الرئيس بمقاليد الحُكْم في أحرج الظروف وأدقها فكنتم خير ضمانة وخير أمين. وهكذا إختاركم فخامة الرئيس الأول فأحسن الإختيار وأنتقيتم أعضاء حكومتكم فأجدتم إنتقاء وجوه كريمة عُرفت بماضيها كما عُرفت بحاضرها وستُعرف بمستقبلها، فإمضِ يا صاحب الدولة مع إخوانك المخلصين نحو السؤدد والمجد، فسوريا اليوم وفي أزمتها الحاضرة لأشد قوة وأمتن عزيمة بعد أن تهيأ لها عامل النصر ألا وهو تسائد الأمة والجيش، وبعد أن تآزرت كافة عناصر الأمة فأصبحت حكومة وشعباً وجيشاً كتلة واحدة...".

(*) من بيان (فريد من نوعه لجهة الصياغة والمفردات) بعث به وزير الخارجية السورية خالد العظم الذي هو رئيس الحكومة أيضاً إلى الصحف ونشرتْه يوم الجمعة 20 أبريل/نيسان 1951:

"أطلب من الصحافيين أن يتجنبوا من الآن فصاعداً إحراج ممثلي الدول السياسيين في هذا البلد ليأخذوا منهم تصريحات تمس شؤوننا الداخلية أو الخارجية فيملأون أعمدة جرائدهم بها.

فالوزراء المفوضون (أي السفراء) محاطون بإطار من الإحترام وناعمون بهذه الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية التي تقيهم شرور المهاترات والمجادلات الصحافية. فإذا ما إستجرَّهم الصحافي من هذا المحيط الدافىء الهنيء إلى محيطه الصاخب عرَّض الممثل لتلك الأنواء اللاسعة وأحرج بنفس الوقت مركزنا من حيث جرْصنا على حرية الصحافة وعنايتنا بصيانة الممثلين من كل أذى.

فهؤلاء الممثلون مندوبون لدى فخامة رئيس الجمهورية ومرجعهم في تبيان آرائهم ورغبات حكوماتهم وزارة الخارجية التي ترحب بهم دائماً وترهف لهم السمع بكل إيناس. وأما عجلات الإتحادات الثنائية التي يخاف البعض عليها من العصي فأظن أن المركبة نفسها قد حُطمت في زوبعة جارفة بأواخر العام الأسبق فلم يعد ثمة مجال للتخوف على جزء من ركام محطَّمة.

وأما الوحدة العربية التي نريدها بريئة من كل شائبة فليدعوا قافلتها تسير سيرها الطبيعي فهي واصلة بإذن الله إلى مستقرها رغماً عن العقبات التي تقام في طريقها وهي على التأكيد من صُنْع أيد غير عربية".

في ضوء الصراع الدائر بين الحزبيْن الأقوى وهما "الحزب الوطني" و"حزب الشعب" شهد الوضع السياسي في سوريا يوم السبت 23 حزيران/يونيو 1951 مفاجأة تمثلت بأن البرلمان إنتخب رئيساً جديداً له هو الشيخ معروف الدواليبي بعدما كان رشدي الكيخيا رئيس "حزب الشعب" هو رئيس البرلمان. وبهذا الإختيار بات الحزبان "الشعب" و"الوطني" عملياً في موقع المعارضة للحكومة التي يترأسها خالد العظم الذي هو مِثل معروف الدواليبي ضد الحزبيْن معاً. لكن نقطة الضعف في الأمر هي أن الحزبيْن لا يمكن أن يتحالفا، وهما لو فعلا ذلك لما كان في الإمكان لأي فريق ثالث (عدا الجيش طبعاً) أن يحصل على كرسي رئاسة الحكومة أو كرسي رئاسة البرلمان.

وتلت المفاجأة التي نشير إليها أحداث خطيرة تمثلت بإغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح بالقرب من مطار عمان بعد ظهْر يوم الإثنين 16 يوليو/تموز حيث كان في طريق العودة إلى بيروت بعد زيارة رسمية قام بها إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وقد نفَّذ عملية الإغتيال ثلاثة من أعضاء "الحزب القومي السوري الإجتماعي" ثأراً لإعدام زعيم الحزب أنطون سعادة بقرار من حكومة رياض الصلح ورئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري. والأعضاء الثلاثة هم مخايل الديك من طرابس (لبنان) وأحمد الصلاحي من حيفا وهو ملازم أول في الجيش الأردني (قُتل على الفور) ووديع سبيرو وهو سائق سيارة في عمان لبناني الأصل ويحمل الجنسية الأردنية. ولم يُخف الحزب فرحته بتحقيق هذا الثأر ذلك أن صحيفة "الجيل الجديد" التابعة للحزب والتي ينشرها في دمشق ويترأس تحريرها نائب دمشق عصام المحايري صدرت في اليوم التالي للإغتيال تحمل العنوان الآتي: "خذها من يد سعادة. ويطلق شابان قوميان إجتماعيان النار فيُرديان رياض الصلح قتيلاً". كما أن المحايري ونائبيْن آخريْن هما أكرم الحوراني وإحسان حصني غادرا قاعة مجلس النواب السوري حين طلب رئيس المجلس من النواب الوقوف دقيقة صمت حداداً على رياض الصلح.

وبالنظر إلى خصوصية العلاقة بين رياض الصلح وزعماء الإستقلال السوري من جهة وحساسية العلاقات الإقتصادية والسياسية بين سوريا ولبنان من جهة أُخرى فإن حادثة إغتيال رياض الصلح كان لها أثرها على الصعيديْن الرسمي والشعبي خصوصاً أن "الحزب القومي" الذي نفَّذ أعضاؤه الثلاثة عملية الإغتيال ينشط في سوريا وله أعضاؤه الكثيرون بين المدنيين وداخل الجيش، كما أن الإنقلاب الثاني الذي تصدَّره الزعيم سامي الحناوي بدا كما لو أنه عملية مشابهة في بعض جوانبها لعملية إغتيال رياض الصلح، ذلك أنه في الساعات الأُولى للإنقلاب تمت على الفور محاكمة حسني الزعيم ورئيس الوزراء في عهده محسن البرازي وإعدامهما رمياً بالرصاص.

تداعيات ما بعد إغتيال الصلح والملك عبدالله

وما كادت العاصفة التي أحدثْتها عملية إغتيال رياض الصلح في عمان تهدأ قليلاً، حتى هبت من جديد عاصفة أُخرى تمثلت بإغتيال الملك عبدالله في القدس بينما كان يهم بإجتياز باب المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة. وقد عَرَف الأردنيون والفلسطينيون ومِن بعدهم مواطنو بقية دول المنطقة بالحادثة على الفور لأن الإذاعة الأردنية كانت تبث مباشرة على الهواء وصْف وصول الملك لأداء الصلاة، ثم سمع متابعو الإذاعة صوت الرصاص، وعلى الفور توقفت الإذاعة عن البث قبْل أن تذاع بعد ذلك البيانات الرسمية أما مصطفى شاكر عشو مُطْلق الرصاص على الملك فإنه قُتل على الفور بعد إطلاق الحُراس النار عليه.

ولكن الأحداث الخطيرة التي أشرنا إليها والأجواء العاصفة التي تسببت بها لم تمنع المواطنين من إبداء الضيق من الوضع الحكومي غير المستقر والذي بلغ ذروته عندما إستقال رئيس الحكومة خالد العظم من دون أن يستقيل (أشاع أنه مستقيل لكنه لم يقدِّم إستقالته) وعندما كثُر

الحديث في شأن تكليف فارس الخوري بتشكيل حكومة جديدة لكن الرجل إستبعاداً منه لفكرة التكليف أعلن في مجالس أهل الصحافة والسياسة أنه غير مستعد لمثل هذه المهمة. ثم إنتهى أمْر هذه الأزمة الوزارية (التي ليست جديدة على الحياة السياسية السورية وبالذات منذ حدوث الإنقلاب العسكري الأول الذي قام به الزعيم حسني الزعيم) بتكليف شخص إداري غير معروف بإهتماماته السياسية وغير متحزب وهو حسن الحكيم لكي يشكِّل حكومة جديدة. أما الرجل القوي في البلاد وهو رئيس أركان الجيش العقيد أديب الشيشكلي فإنه ترك أهل السياسة في مجادلاتهم وتخبطهم وتوجَّه يوم الأحد (5 أغسطس) إلى جدة مع إثنيْن من الضباط (آمر سلاح الطيران العقيد سعيد حبي والملازم محمد القباني) ثم إلى الرياض ومنها إلى الطائف حيث عقد إجتماعاً مع الملك عبدالعزيز آل سعود تمت خلاله مناقشة بعض التصورات للوضع في المنطقة، في ضوء إغتيال رياض الصلح ثم إغتيال الملك عبدالله ومستقبل الأردن، وما الذي يمكن أن يفعله العراق في المملكة الأردنية أو بها خصوصاً بعد تزايُد التكهنات بأن المملكتيْن يمكن أن يجمعهما إتحاد وبذلك تتبدد المخاوف من إحتمال حدوث فراغ في الحُكْم نتيجة أن خلافة الملك عبدالله غير محسومة. وأكدت هذه الزيارة أمراً محسوماً أصلاً وهو أن الشيشكلي يدير البلاد من وراء مكتبه في رئاسة الأركان وأن الصراعات السياسية بين رجال الأحزاب مسألة لا تعنيه ما دامت هذه الصراعات باتت موضع ضِيق الناس، ولذلك لا يتدخل لحسمْها وذلك لكي يزداد الضيق وكلما حدث ذلك يصبح ترحيب المواطنين بالتغيير وعن طريق إنقلاب عسكري يقوم به ممكناً.

"حزب الشعب": إنقلاب مدني أو ثورة مدنية

ولكن حيوية غير متوقعة ظهرت أعراضها على بعض الرموز الحزبية نتيجة أن الحكومة برئاسة غير حزبي وأنها صمدت بعض الشيء، فسجل هؤلاء مواقف لعل أبرزها قول النائب البعثي جلال السيد في مجلس

النواب يوم الإثنين 24 سبتمبر/أيلول 1951 ما معناه إن الحكومات التي تتعاقب في ظل الدستور "لا تملك من الأمر شيئاً بل إنها تسقط وتتشكل بإرادات وسلطات من خارج هذا المجلس..."، وقول النائب رشدي الكيخيا رئيس "حزب الشعب" في البرلمان في اليوم نفسه "إن مجلس النواب سينتهج نهجاً جديداً بعد الآن في المحافظة على كرامته وعلى الدستور، وسيكون له موقف حاسم في السياسة الداخلية والخارجية، وأنه لن يؤيد هذه الحكومة إذا لم تُسترد قوى الأمن الداخلي لتأمين العدل بين الناس دون تفريق بين كبير وصغير. كما أن السياسة الخارجية أخذت تُفرض على البلاد فرْضاً دون مراعاة أهدافها القومية والعربية، وإن الوقت قد حان لوضْع النقاط على الحروف وأنها برهة وجيزة من الزمن وبعد ذلك سيكون الجميع صفاً واحداً في الخروج من البرلمان..."، وقول صبري العسلي الأمين العام للحزب (الذي قاطع إنتخاب الجمعية التأسيسية التي تحولت إلى برلمان) في تصريحات للصحافة "إن ما قاله عميد "حزب الشعب" السيد رشدي الكيخيا تعليقاً على الكلمة القوية الواضحة التي قالها الأستاذ جلال السيد النائب البعثي هو ما قاله "الحزب الوطني" منذ سنتيْن وما زال يعمل له فِعْلاً طوال هذه المدة. ولقد عزَفْنا عن النيابات والوزارات بالرغم من جميع المغريات التي قُدِّمت لنا والتي يعرفها بعض أقطاب "حزب الشعب". عزَفْنا عنها كلها لنفس الأسباب التي ذكرها السيد كيخيا في كلمته، ولغيرها أيضاً. ولكن على رغم أن "حزب الشعب" مسؤول إلى حد كبير عن إستمرار هذه الأوضاع وتقبُّله والتي أخذ يشكو منها الآن فإننا نؤيد السيد رشدي كيخيا في موقفه ونسانده في ما عزَم عليه، ونرجو أن يكون "حزب الشعب" في هذه المرة جاداً وحازماً لأن حالة البلاد الداخلية وسِمْعتها في الخارج تفرض على المخلصين من أي حزب كانوا أن يقفوا صفاً واحداً في مقاومة هذه السياسة الخطرة وفي الإتفاق على خطة شريفة حازمة، وإنني أعتقد بأن الأمة بأكثريتها الساحقة الكبرى ستلبي هذه السياسة وتبارك هذه الخطة وهي سيادة الدستور وسيادة القانون للجميع...".

وكان واضحاً من هذه الأقوال مجتمعة أن هنالك ما يشبه التحضير للإنتفاضة التي تستهدف تقليص سيطرة العسكريين على القرار السياسي. أما بالنسبة لما قاله صبري العسلي فإن الرجل بدا في ذلك كمن يدعو الخصم (أي حزب الشعب) إلى ما يشبه التحالف لتحقيق غرض ما لا يستطيع تحقيقه لوحده. هذا من جهة. ومن جهة أُخرى إن أقوال العسلي كانت بمثابة إيماءات إلى الأجواء التي ستسود المؤتمر الخامس للحزب المقرر عقْده في دمشق، والذي بدأ إجتماعاته يوم الخميس 11 أكتوبر/تشرين الأول 1951 في سينما "فريال" وإمتدت الإجتماعات حتى يوم السبت (13 أكتوبر) أصدر في نهايتها قرارات بدت كما لو أنها "مطالب ثورة مدنية" أو "إنقلاب مدني". وأهم هذه القرارات هي الآتية:

- العمل على إستعادة الحرية السياسية والحريات العامة الأُخرى التي فقدتْها البلاد بسبب الإنقلاب الذي جرى يوم 30 مارس/آذار 1949 وما تلاه من إنقلابات عسكرية أُخرى عصفت بالإستقرار والطمأنينة في هذا الوطن.
- العمل على إعطاء الصحافة الحرية التي تستطيع معها القيام بالمهمة الكبرى الملقاة عليها.
- العمل على إعادة سيادة القانون وإحترام إستقلال القضاء.
- العمل على إحترام حق المُلْكية الفردية وضمان حق المالك والمُزارع على السواء وتنظيم العلائق بينهما في حدود المصلحة العامة.
- العمل على دعْم إستقلال سوريا الإقتصادي وعقْد إتفاقيات تتبادل فيها المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها مع لبنان الشقيق على شكْل يضمن مصلحة البلديْن ويعزز الألفة بينهما.
- العمل على تدارُك النقص في مناهج التعليم بإدخال التدريب العسكري في التعليم الثانوي والجامعي.

- العمل على حل مجلس النواب وإستفتاء الأمة.
- الدعوة لإعلان التعبئة العامة في جميع الأقطار العربية وترتيب شؤون حكوماتها بما تقضي به ظروف الحرب إلى أن يعاد الحق الغصيب إلى أهله في فلسطين.

فيضي الذي عندما إستقال إنفرطت الحكومة

ويا ليت الأمر إقتصر على الحزبيْن المشار إليهما ذلك أن رئيس الحكومة حسن الحكيم بدأ يتعرض لما يعكسه القول الشائع (مِن بيت أبي ضُرِبْت). ففي الوقت الذي كانت الأنواء السياسية تعصف بحكومته وكان في أشد الحاجة إلى مساندة الوزراء له إذا بوزير الخارجية فيضي الأتاسي يخرج على الإلتزام المفروض أن يكون عليه ويلقي بياناً لم يطَّلع عليه رئيس الحكومة على رغم أن الصحف أشارت إلى أن الوزير سيلقي بياناً هاماً. وفي هذا البيان هاجم فيضي الأتاسي السياسة الأميركية داعياً إلى وقْف الدعم الأميركي لإسرائيل مضيفاً القول: "مخاوفكم مركَّزة حيال روسيا ومكافحة الشيوعية وتطلبون أن تجعلونا وإسرائيل بجانبكم فهل تفطنون إلى ما في سياساتكم من تناقض. إننا ندعوكم، وليسمعني شعب أميركا، إلى خلوة صحيحة مع نفوسكم وضمائركم وإسألوها ماذا جنيتم على العرب وحقوقهم...". ثم تطرَّق إلى مصر التي تخوض معركة شديدة الوطأة مع بريطانيا بلغت ذروتها في إعتداءات الجنود البريطانيين على المدنيين في مدن السويس والإسماعيلية وبورسعيد. ومما قاله في هذا الشأن: "إن سوريا كانت وما تزال أشد ما تكون حرصاً على التضامن العربي وإن وفاءنا لهذا المبدأ يحملنا على تأييد مصر في مطالبها القومية تأييداً مطلقاً غير مقيَّد نُسخِّر في سبيله غاية ما نملك من وسائل وأسباب. وإننا مع إعلان تضامننا معها لنعلن أن الإستعمار آفة وأن إستعمال القوة في سبيله مفسدة عالمية كبرى يجب إجتنابها...".

والأهم من هذا كله أن الأتاسي نفى في بيانه المفاجئ المعلومات التي نشرتْها الصحافة المصرية وأحدثت بلبلة داخل سوريا لأنها تحدثت عن طلب تقدمت به أميركا وبريطانيا وفرنسا وتركيا من سوريا من خلال ممثليها الدبلوماسيين في دمشق ويقضي بإستحداث تعاون مشترَك بين هذه الدول وكل من سوريا ولبنان يقضي بوضع قوات للدول الأربع في الأراضي السورية واللبنانية في زمن الحرب وأيضاً في زمن السِلْم. وقد طالبت الصحافة المصرية سوريا بالنفي بعدما نفى لبنان، فكان بيان الأتاسي الذي أضاف إليه الكثير مما كان في نفسه من مواقف وإعتراضات على الموقف الحكومي.

بين البيان الذي ألقاه الأتاسي والذي أوقفت الحكومة بثه في الإذاعة بعدما كان بدأ بثه، راح الناس يتساءلون عن الأسلوب الذي إعتمده الأتاسي ولماذا لم يتشاور مع رئيسه في الأمر بدل أن يباغته ويضعه في موقف حَرِج أمام الرأي العام. وفي حين أيده في هذه الخطوة كثيرون وذلك لما تضمَّنه البيان من وقفة وطنية، فإن الذين عارضوا الخطوة كانوا أكثر. ولكن ذلك لم يُفِد رئيس الحكومة حسن الحكيم في شيء حيث أنه عقد قبْل ظهر يوم السبت 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1951 مؤتمراً صحفياً قرأ فيه كتاب الإستقالة الذي رفعه إلى رئيس الجمهورية والذي جاء فيه بعد ديباجة الثقة الممنوحة له أن بيان وزير الخارجية خلق وضعاً حرِجاً للحكومة إضطرها للإستقالة يوم الأربعاء 24 أكتوبر/تشرين الأول (أي يوم ألقى وزير الخارجية بيانه) لكن رئيس الجمهورية طلب تأجيل تقديمها إلى فرصة أُخرى. وأضاف: "... والآن وقد طاشت الآراء وتحكمت في النفوس النزوات والأهواء وفُقِد الإتزان ولم يعد في إستطاعتي أن أتحمل أكثر مما تحملت ولا أنْ أصبر أكثر مما صبرْت، فإنني أرجو إعفائي من منصب رئاسة الوزراء...".

ومن خلال ما قاله الحكيم يتبين أنه مستقيل شفهياً منذ يوم بيان وزير خارجيته وأن سوريا محكومة منذ ذلك اليوم بحكومة مستقيلة شفهياً

لكنها غير مستقيلة رسمياً وهو أمر غير مألوف في تاريخ الحكومات (زمنذاك).

ولقد شعر فيضي الأتاسي بنشوة بعد هذه الأجواء التي أحدثها فبدأ يهاجم رئيس المستقيل في أحاديث صحفية ويقول عنه في أحدها إنه "لا حَسَن ولا حكيم".

الشيشكلية تقتحم فوضى الزعامات الحزبية

وفي الوقت الذي بدأ السعي لتشكيل حكومة جديدة يتعثر بعض الشيء شهدت دمشق ومعظم المدن السورية تظاهرات ضخمة تؤيد مصر في إلغائها معاهدة 1936 مع بريطانيا. وكان لافتاً للإنتباه مشاركة النساء السوريات في المسيرات وبالذات مع مسيرة دمشق التي سار فيها حوالى مئة وخمسين ألفاً هتفوا ضد الإستعمار. وتحوَّل تعثُّر الخطى في شأن تشكيل حكومة جديدة إلى أزمة حقيقية. وبعدما ترددت على مدى أسبوع أسماء كثيرة لترؤس الحكومة من بينها معروف الدواليبي وسعيد حيدر وعبد الباقي نظام الدين وزكي الخطيب ورشدي الكيخيا وناظم القدسي، إستقر الرأي يوم الأربعاء 28 نوفمبر على تكليف الدواليبي لتشكيل حكومة يتقاسمها المستقلون و"حزب الشعب". وفي الوقت الذي كان الدواليبي أنجز تشكيلة وزارية مدروسة إحتفظ لنفسه فيها بوزارة الدفاع وكالة، إذا بالإذاعة السورية تفتتح برامجها لليوم التالي (الخميس 29) بالموسيقى العسكرية وتنبيه المواطنين إلى أن بلاغات هامة سيتم إذاعتها لمجرد وصولها. وفي السابعة صباحاً بثت الإذاعة البلاغ الأول حاملاً توقيع رئيس الأركان العقيد أديب الشيشكلي وكان على النحو الآتي: "تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري الكريم عِلْماً أن الجيش قد إستلم زمام الأمن في البلاد. ونرجو أن يخلُد الجميع إلى الهدوء والسَكينة وتسهيل مهمة الجيش ومتابعة أعمالهم دون قلق أو إضطراب، كما وتُنذر من تُسول له نفسه الإخلال بالأمن بأشد الإجراءات".

بعد ذلك بثت الإذاعة بياناً يحمل أيضاً توقيع العقيد الشيشكلي تحدَّث فيه عن الوضع السياسي ويهاجم بعنف "حزب الشعب". (نص البيان في فصل الوثائق)، ثم بدأ التشاور لتشكيل حكومة جديدة تتناسب مع الذي حدث وهو إنقلاب عسكري بنوعية جديدة. وطلب العقيد الشيشكلي من الدواليبي تقديم إستقالة حكومته التي لم تبصر النور فكان له ما أراد، وبعد ذلك تم تكليف حامد الخوجة بتشكيل حكومة جديدة إشترط الشيشكلي أن لا تضم أحداً من "حزب الشعب" وأن تكون مهمتها حل مجلس النواب وإجراء إنتخابات جديدة في غضون شهريْن كما ينص على ذلك الدستور. وكان لافتاً هذا الحرص من العقيد الشيشكلي على أن يتم التغيير في إطار الدستور.

بدأ حامد الخوجه المشاورات لتشكيل حكومة كان واضحاً أنها إنتقالية ثم أوقف سعيه أمر عسكري هو البلاغ رقم 2 وقد صدر بعد ظهر يوم الإثنين 3 ديسمبر/كانون الأول 1951 وتضمَّن إسناد مهمة السلطتيْن التشريعية والتنفيذية ووزارة الدفاع إلى الزعيم فوزي سلو. (نص البلاغ في فصل الوثائق). وكان معنى ذلك أن ضباط الإنقلاب قرروا أن تتم الإجراءات بسرعة ومن دون التقيد بالدستور.

وفي المساء برر بيان وجَّهه العقيد الشيشكلي إلى الشعب مسألة الدستور وكيف تم وضْعه وكيف تحولت الجمعية التأسيسية إلى برلمان. (نص البيان في فصل الوثائق).

وما لم يشرحه بما فيه الكفاية في البيان شرحه العقيد الشيشكلي في مؤتمر صحافي عقده في وقت متأخر من اليوم نفسه وتولى ترتيبه العقيد الدكتور عزة الطباع المشرِف من قِبَل المجلس العسكري الأعلى على شؤون مديريتيْ الدعاية والأنباء والإذاعة، وفؤاد الشايب مدير الدعاية والأنباء (أي أن العقيد الطباع هو وزير الإعلام في الحركة الإنقلابية وهو إلى جانب عمله كطبيب شاعر وأديب). وفي المؤتمر الصحافي روى بعض الخفايا عن الحياة السياسية في البلاد وخاطب أصحاب

الصحف ورجال الإعلام قائلاً: "إنني أكرر الآن نداءاتي السابقة التي توجهتُ بها إليكم في مناسبات عديدة وهي أن تستوحوا وجدانكم المسلكي ووعيكم القومي في كل ما تكتبون وتنشرون وإنني واثق بأنكم بعيدون كل البعد عن أن تكونوا عوامل تهديد وأبواق دعاية. وسأستعرض لكم موجزاً عن سيْر الأحداث والأمور منذ الإنقلاب الأول حتى يومنا هذا، كمؤرخ محايد لا يأخذه الهوى في تأييد أحد ولوم أحد". (في فصل الوثائق الفقرات الأساسية مما رواه العقيد الشيشكلي في المؤتمر الصحفي).

صباح اليوم التالي حضر الزعيم فوزي سلو باكراً إلى السراي وكان أصدر في اليوم السابق بلاغاً يعتذر فيه عن "إستقبال وفود المهنئين بمناسبة تشكيل الحكومة وذلك رغبة في مباشرة الأعمال والمهام الملقاة على عاتق الحكومة". وإعتمد في تصريف أعمال الدولة على الأمناء العامين للوزارات وعلى محافظي البلاد. وفي اليوم الثالث بدأ يتحدث إلى الصحافة في أمور السياسة العربية والدولية إضافة إلى الأمور الداخلية. وكانت المقابلة الأُولى له مع صحيفة "الأهرام" التي قال رداً على أسئلة وجَّهها إليه مراسلها في دمشق: "إن الحكومة الجديدة ستحتكم في جميع أمورها إلى الشعب السوري وليس لها من مطمع سوى تحقيق رغبات البلاد وتصحيح الأوضاع الملتوية التي وصلت إليها البلاد والحفاظ على النظام الجمهوري الذي لا نقبل عنه بديلاً. أما سياستنا مع الأقطار العربية الشقيقة فستبقى على ما هي عليه من ود وإخاء وصداقة متينة وذلك ضِمْن ميثاق الجامعة العربية. وستظل علاقتنا مع الدول الأجنبية مبنية على ميثاق هيئة الأمم المتحدة كما أننا سنبادل كل صداقة بصداقة حقيقية. وبالنسبة إلى مصر فإننا نؤيدها في حركتها القومية التي ترمي إلى تحقيق أهداف مصر التحريرية...".

سارت الأمور في الدولة بشكل روتيني وإستردت الحكومة من مجلس النواب عشرات المشاريع التي لم يكن تم البت بها. وعمل الأمناء العامون كوزراء في جو من التهيب الذي تفرضه السلطة العسكرية الجديدة. وكان واضحاً أن الإنقلابيين الجدد يقومون في هذه الفترة بعملية

تنظيف شاملة للوزارت وأجهزة الحُكْم ودوائر الدولة من العناصر الحزبية إسترشاداً ببلاغ لرئيس الدولة الزعيم فوزي سلو جاء فيه: "لمَّا كانت مهمة الموظف الأساسية هي أداء الخدمة العامة الموكولة إليه بتجرد تام وتنفيذ القوانين ضِمْن نطاق إختصاصه وخدمة الصالح العام دون تحيز إلى فئة معيَّنة أو جماعة خاصة، فإن عليه بمقتضى ذلك أن يبتعد كل البعد عن أي مظهر من مظاهر التحزب أو التشيع إلى جماعة أو فكرة غير فكرة القيام بوظيفته بحياد تام، وعليه بصورة خاصة أن يتقيد بما نصَّ عليه قانون الموظفين من حظر الإنتماء إلى أي حزب سياسي أو جماعة سياسية أو القيام بأي نشاط غير ناشىء عن واجب الوظيفة، تحت طائلة عقوبة العزل. وعليه في كل الأحوال أن يتحلى بالوجدان المسلكي الذي يجب أن يوحي إليه عمله".

وقد لاقى هذا البلاغ إستحساناً نسبياً في نفوس المواطنين نتيجة طغيان الحزبية في دوائر الدولة بحيث أن الإنضباط الوظيفي تراجع أمام هيمنة الحزبية والحماية التي تؤمِّنها للموظف بصرف النظر عن مسلكيته وأدائه. على أن التأثر بالبلاغ المشار إليه حمل صحيفة "الفيحاء" على أن تكتب مقالة تستغرب فيها كيف أن الموظفين الحزبيين لم يعلنوا بعد صدور البلاغ إنسحابهم من الأحزاب التي ينتمون إليها مضيفة إلى ذلك إقتراحاً بفرض أداء قسَم تحريم الحزبية على الموظف تحريماً مطلقاً.

تبريرات الشيشكلي "الزعيم"
بدل "العقيد" للإنقلاب... ودستوره

شُهدت العاصمة السورية دمشق يوم السبت 20 يونيو/حزيران 1953 إحتفالاً شعبياً كبيراً دعت إليه "حركة التحرير" التي يتزعمها الزعيم أديب الشيشكلي الذي يتقاسم الحُكْم (كنائب لرئيس الوزراء ورئيس للأركان العامة) مع العقيد فوزي سلو رئيس الدولة. وبعد إستعراضه الفُرق الكشفية

والرياضية ثم مواكب البلاد والأحياء وأولها موكب حماه (مسقط رأس الشيشكلي) ألقى الزعيم خطاباً إنتقد فيه سياسيي مرحلة ما قبْل الإستقلال الذين تحوَّلوا بعد الإستقلال "إلى طوائف وأحزاب متناحرة متنافرة...". وأضاف: "في هذا الجو المضطرب المائع دخلْنا حرب فلسطين، وما دخلْناها جادين ولا مستعدين بل قلقين موزَّعين وكان طبيعياً جداً، وهذه حالنا وتلك إمكانياتنا، أن نخرج منها بالنتيجة المشؤومة، وكان حتماً مَقضياً أن تنتهي بنا إلى الكارثة المذلة. وكان ممكناً أن تمتد هذه الكارثة وتتعاظم فلا تقف عند حدود فلسطين بل تتعداها إلى ما يجاورها من الأقطار العربية الأُخرى بعد أن أسرف المهيمنون على مقدرات الأمة في تبديد قواها المعنوية والمادية وهدْر طاقتها الشعبية في حركات سلبية عقيمة. إزاء هذا المصير المروع وتجاه هذه الكارثة المهينة التي غدت تهدد أمتنا وبلادنا بالدمار والفناء شعرْنا بضرورة العمل السريع وقمنا بحركتنا الإنقلابية إستجابة للنداء المتحدر إلينا عبْر التاريخ. وفي وسْعنا القول إن سوريا اليوم شعباً وجيشاً وحكومة هي غير سوريا التي خاضت معركة فلسطين. فقد إستطاعت أن تتحول في زمن قصير من دولة مهيضة الجناح إلى دولة مرهوبة ذات رسالة وطموح وإيمان. غير أننا لا ندَّعي العصمة، وإننا لنرحب بكل من يرشدنا إلى الخطأ ويساعدنا في الإصلاح. فنحن لم نفكر يوماً في التفرد بالحُكْم والإستئثار به، وها أن الحياة الجمهورية الديمقراطية التي كنا في طليعة الحريصين عليها ستعود إلى البلاد في وقت قريب بعد أن أُزيلت الظروف القاهرة التي قضت بتعطيلها إلى أجل محدود...".

ثم أعلن الشيشكلي أن الدستور السوري الجديد سيتم إعلانه خلال يومَيْن.

وتسارعت الإجراءات التي رافقت إعلان الدستور ومنها إعداد الجداول الإنتخابية تمهيداً للإستفتاء عليه يوم 1 يوليو/تموز 1952 وطبْعه وإرسال نُسَخ منه إلى الدول العربية.

ولقد أجاز الدستور الذي يتألف من 129 مادة للسوريين حق تأليف الأحزاب "على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة ونُظُمُها ديمقراطية". كذلك أجاز لهم "حق الإجتماع والتظاهر بصورة سلمية ودون سلاح ضِمْن القانون". وبموجب الدستور "إن حرية الرأي مصونة ولكل سوري أن يُعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير". أما بالنسبة إلى الصحافة والطباعة فإن الدستور ينص على "إنهما حرتان ضِمْن حدود القانون ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاؤها إلاّ وفقاً لأحكام القانون ولا يجوز للقانون أن يفرض على الصحف والنشرات والمؤلفات إلاَّ رقابة محدودة في الأمور والتي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني وذلك في حالة الطوارئ فقط".

وبالنسبة إلى رئاسة الجمهورية فإن الدستور ينص على "إن إنتخاب رئيس الجمهورية يتم من الشعب إنتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً ويُعتبر ناجحاً مِن بين المرشحين من نال العدد الأكبر من أصوات الناخبين".

كذلك ينص الدستور على أن "مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات ويستلم منصبه يوم إنتهاء ولاية الرئيس السابق، ويجب أن يجري إنتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبْل إنتهاء ولاية الرئيس القائم بمدة أكثرها أربعة أشهر وأقلها شهران. أما إستقالة رئيس الجمهورية فتتم برسالة يوجهها إلى الشعب وينشرها رئيس مجلس النواب". وبالنسبة إلى القضاء فإن الدستور ينص على أن "القضاء سلطة مستقلة وقضاة الحُكْم مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. أما المحكمة العليا فتتألف من سبعة أعضاء ويسمي رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا وأعضاءها بناء على موافقة مجلس النواب".

وأهمية المحكمة العليا أنها الجهة الرسمية الوحيدة التي يُحاكَم رئيس الجمهورية أمامها. وينص الدستور على أنه "لا يجوز البحث في إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا إلاَّ إذا تقدَّم ربع أعضاء مجلس

النواب على الأقل بطلب خطي معلَّل إلى رئاسة المجلس ويحال الطلب قبْل البحث فيه إلى اللجنتيْن الدستورية والقضائية مجتمعتيْن وتُقدِّم اللجنتان تقريرهما في مدى ثلاثة أيام من إحالة الطلب إليهما. وتُعيَّن جلسة خاصة لمناقشة طلب الإحالة ولا يجوز أن يُبحث فيها أمر آخر. ولا تجوز إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا في جميع الحالات إلاّ بموافقة ثلثيْ مجموع النواب".

وكان لافتاً للإنتباه أن الدستور لا ينص على رئيس للوزراء وبدلاً من ذلك فإن هذا المنصب يمارسه رئيس الجمهورية الذي حسب النص "يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب وذلك ضمن الحدود المنصوص عنها في الدستور".

بداية الضيق والإنزعاج من السياسيين المعترضين على الأسلوب والمضامين الدستورية

وفي اليوم الذي أذاع فيه الشيشكلي (الذي بدأت وسائل الإعلام تربط بإسمه صفة "الزعيم" وليس "العقيد" كما كانت الحال من قبْل) نص الدستور على رجال الصحافة (الأحد 21 يونيو 1953) أعلن أنه تم لهذه المناسبة الإفراج عن المعتقلين السياسيين وبين هؤلاء عدد من البعثيين المستقلين الذين شاركوا في مسؤوليات في العهد الذي ترأَّسه شكري القوتلي.

ويوم الأحد 5 يوليو/تموز 1952 وكان لم يتقدم أحد لترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وجَّه الزعيم أديب الشيشكلي بياناً أعلن فيه ترشيح نفسه، وإنتقد مذكرة أصدرها عدد من السياسيين وإعترضوا فيها على الطريقة التي يتم فيها وضْع مشروع الدستور مشيرين إلى أن هنالك طريقتيْن لوضْع الدستور أُولاها أن ينتخب الشعب جمعية تأسيسية تسن دستوره، والثانية أن تضع هذه الجمعية التأسيسية مشروع دستور يُعرض في ما بعد على الإستفتاء الشعبي لإقراره.

وبدا واضحاً أن الزعيم الشيشكلي إستقبل صدور هذه المذكرة بضيق شديد بدليل أنه خصص جزءاً كبيراً من بيانه الإنتخابي للحديث عنها بصيغة المهاجِم، فضلاً عن أن عدم السماح بنشرها في الصحف بينما مشروع الدستور الذي سيتم الإستفتاء عليه يوم 10 يوليو/تموز 1953 ينص على إحترام حرية الرأي طرح علامات إستفهام وتعجُّب. كما أن عدم السماح بنشر المذكرة طرح شكوكاً منذ اللحظة الأُولى في مصداقية ما يتضمنه الدستور في شأن الحرية السياسية والحزبية وتَعدُّد الرأي. وعلى رغم أنه لم يُسمح للصحف بنشر المذكرة فإن أوساط السياسيين القدامى الذين وضعوها إستطاعت توزيع نُسخ على قطاعات عريضة من الرأي العام السوري. كما أن عدم تقدُّم مواطنين آخرين لترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهورية ترك أيضاً إنطباعاً بأن الرأي العام السوري ليس مرتاحاً للعهد الذي يقوده الزعيم الشيشكلي.

ويوم الجمعة وكان تم طبْع أوراق إقتراع بعدد الناخبين (وهم مليون و15 ألف ناخب وناخبة منهم مليون رجل و14960 للنساء اللواتي يحملن الشهادة الإبتدائية كشرط لحق الإقتراع) جرت عملية الإستفتاء على الدستور وإنتخاب رئيس الجمهورية. ووضَع الناخبون في صناديق الإقتراع أوراقاً تتضمن كل ورقة السؤال الآتي: "هل تُوافق على مشروع الدستور المطروح على الإستفتاء والمنشور على الشعب في اليوم الحادي والعشرين من شهر حزيران 1953 وعلى إنتخاب الزعيم أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية". وكان على الناخب أن يقول نعم أو لا.

سلو ينسحب بهدوء والزعيم يختار البدلة البيضاء الموشاة بالذهب بدلة رسمية و"الفراشة" ربطة عنق

وفي اليوم التالي (السبت 11 يوليو/تموز 1953 أذاع مجلس الوزراء نتائج الإستفتاء والإنتخابات التي جاءت على النحو الآتي: بالنسبة إلى الإستفتاء على الدستور بلغ مجموع الناخبين الذين إقترعوا 864.425 من أصل 995.417 ناخباً. وقد بلغ الذين قالوا (لا) 2713 وكانت هناك 560

ورقة باطلة. أما الذين قالوا (نعم) فبلغ عددهم 861.152 وهي الأكثرية المطلقة للناخبين. أما بالنسبة إلى إنتخاب رئيس الجمهورية فإن مجموع الأوراق التي نالها الزعيم أديب الشيشكلي بلغ 861.910 وهنالك 2512 ورقة باطلة. والملاحظ أن المعارضين للدستور أكثر من المعترضين على إنتخاب الشيشكلي رئيساً للجمهورية.

وأعلن البيان "إن الشعب السوري إنتخب فخامة الزعيم محمد أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية".

بعد ذلك وجَّه اللواء فوزي سلو بصفته الرسمية كرئيس للدولة ورئيس لمجلس الوزراء كلمة وداعية شكر فيها للشعب المؤازرة والإخلاص متمنياً للوطن السعادة والرخاء في عهده الدستوري الجديد، وأعلن مغادرة الحُكْم "مطمئنين إلى أننا أدَّينا واجبنا نحو وطننا واثقين بأن مقدَّراته في يد أمينة...".

ثم وجَّه الزعيم الشيشكلي (الذي كانت صورته الرسمية كرئيس جاهزة ويظهر فيها مرتدياً بدلة عسكرية بيضاء موشاة بالأشرطة الذهبية وعليها وشاح وربطة عنق (السموكنغ) كلمته الأُولى إلى الشعب وجاء فيها: "إنني أعاهدكم في هذه الساعة التاريخية أن أكون الرئيس الذي يفتح قلْبه للجميع ويجعل شعاره الإتحاد والوئام والإلفة بين أبناء الوطن الواحد حتى تجتمع كلمتنا وتصفو الحياة بيننا ويسود ربوعنا الإخلاص والتعاون...".

وبدأ الرئيس الشيشكلي يستعرض أسماء الشخصيات المدنية والعسكرية التي سيوليها المسؤوليات في عهده الجديد. وفي الوقت نفسه يستقبل الوفود الشعبية التي جاءت تهنىء وتبايع ويرُد على برقيات التهنئة التي تلقَّاها. وفي رده على البرقية التي جاءته من رئيس حكومة عموم فلسطين قال الشيشكلي: "أشكر لكم ولعرب فلسطين المجاهدين كريم تهنئتكم مكرراً العهد على إعادتهم لأوطانهم...".

وحيث أن الدستور يحصر منصب رئيس الوزراء برئيس الجمهورية فإن الرئيس الشيشكلي بدأ يستعرض أسلوباً غير مطروق حيث أنه لم

يعلن التشكيلة الوزارية دفعة واحدة وإنما على دفعات بدأت بإعلان وزراء: المعارف (خليل مردم بك) والداخلية (نوري أيبش) والزراعة (عبد الرحمن الهنيدي) والعدل (الدكتور أسعد محاسن) والصحة والإسعاف العام (الدكتور نظمي القباني). ثم إختار الشيشكلي بعد يومين جورج شاهين وزيراً للمالية وفتْح الله أسيون للأشغال واللواء رفعة خانكان للدفاع وعون الله الجابري للإقتصاد وأنور إبراهيم باشا للمعارف بدلاً من خليل مردم بك. وورد لبعض الوقت إحتمال بإختيار أحمد الشقيري وزيراً للخارجية قبْل أن يقع الإختيار لهذا المنصب على خليل مردم بك الذي كان حتى إختياره يشغل منصب الوزير المفوض لسوريا في بغداد.

وفي الوقت الذي كان الشيشكلي يواصل التعيينات في إدارته الجديدة كان يستقبل الوفود الرسمية العربية المهنئة. وكان أول المهنئين الوفد اللبناني ترأسه رئيس الوزراء صائب سلام ثم وصلت بعد أيام عن طريق لبنان بعثة شرف سعودية للتهنئة ترأسها الأمير سلطان بن عبدِ العزيز الذي نقل إلى الرئيس الشيشكلي تهاني والده الملك عبد العزيز.

عندما شبَّه الشيشكلي نفسه بإبراهيم هنانو وسيف الدولة

وقبْل أن يعلن الزعيم الشيشكلي الدستور الجديد سجَّل في بعض المراحل مواقف أظهرت بوضوح أنه الرجل الأول في الحُكْم وليس الثاني كما هو المنصب الذي يشغله، وأن رئيس الدولة العقيد فوزي سلو الذي يُفترض من حيث المنصب أن يكون الأول ليس الأول بشكل عملي.

فها هو العقيد الشيشكلي وبصفة كونه رئيس الأركان العامة في الجيش السوري وهو المنصب الرسمي الذي يشغله يلقي في عرض عسكري أقيم للمناسبة يوم السبت 3 مايو/أيار 1952 خلال زيارة قام بها إلى حلب خطاباً حدد فيه أهداف العهد الجديد الذي يتقاسم قيادته مع الزعيم فوزي سلو، وبحضور شريكه الزعيم سلو، ويقول في هذا الصدد

"إنه سيتم إيجاد تشريعات جديدة للدولة تضع حداً للبلبلة والإضطراب في صفوف الشعب وإعادة هيبة الحُكْم وإستئناف الحياة السياسية المدنية على أُسس عربية وجمهورية صحيحة ترمي إلى تأمين الإخاء بين المواطنين وتوطيد العدل والمساواة بينهم وإحترام الحقوق والحريات ومنْع الظلم والطغيان عن الأفراد والجماعات، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل وتنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعمال وأصحاب الأراضي والفلاحين وتمليك المواطنين غير المالكين وتنمية الميزانية العامة للدولة بإتباع سياسة الضرائب التصاعدية والضرائب المباشرة وتضييق نطاق الضرائب غير المباشرة وتجهيز الجيش بما يتناسب ومقتضيات الحرب الحديثة...".

وفي خطابه هذا شبَّه العقيد الشيشكلي وبطريقة غير مباشرة نفسه بقادة تاريخيين وتمثَّل ذلك بقوله: "إن هذه الأمة التي خلقت مثل سيف الدولة وإبراهيم هنانو لقادرة في كل حين على خلْق البطل تلو البطل يرفع راية العروبة ويحمي شرفها...".

وها هو في اليوم الثاني للزيارة يقول في حفل إستقبال أقامه في نادي الضباط في حلب كرئيس للأركان تكريماً لشريكه في الحكم الزعيم فوزي سلو"إن الإنقلاب الذي خصَّكم (يخاطب الضباط) التاريخ بشرف التمهيد له لتحرير وطنكم وإسعاد شعبكم إنما هو إنقلاب شامل يجب أن يتناول حياتنا الإجتماعية من جذورها لإستئصال كل معتل وفاسد. وإنني أريد أن تتابعوا أداء مهمتكم التي بدأتم بها في التمهيد لهذا الإنقلاب الذي لم ينته وإنما بدأ. ولقد بدأ ليفتح في بلادنا عهداً جديداً من العزة والكرامة ومن الرخاء والسعادة، ومن الرقي والتجدد، ولينشر في أفق العروبة أملاً قوياً في التحرر من الإستعمار الغشيم والصهيونية المجرمة. ويجب أن تتأكدوا بأن وثبتنا لا تقتصر عند حدود وطننا الصغير المحبب بل تتعداه إلى وطننا العربي بأسره. ومن الحصن المنيع سوريا ستنطلق الشرارة التي تنير بلاد العرب والرسالة التي تساهم في تحريرها من كل غاصب ومستعمر...".

وها هو العقيد الشيشكلي الذي ما زال منصبه الرسمي هو رئيس الأركان العامة للجيش السوري يحدد في مقابلة صحافية أجرتْها معه صحيفة "المصري" ونشرتْها يوم الأحد 22 يونيو/حزيران 1952 أموراً سياسية يحددها عادة رئيس الدولة أو رئيس حكومة وليس رئيس أركان الجيش، مثل قوله "إن سوريا لا توافق على أي تدخُّل غريب في شؤون الأردن الداخلية"، وقوله أيضاً "إن سوريا تؤيد مصر في مطالبها القومية وتؤازرها بكل قواها وإن سوريا كانت أول دولة عربية إعترفت بلقب جلالة الفاروق...".

ثم كان حسْم الأمر بالنسبة لموضوع القيادة وكيف أن العقيد الشيشكلي يحدد سياسات ويعبِّر عن مواقف سياسية كبرى بينما منصبه رئيس أركان الجيش وهذا ما أثار بعض الإستغراب في الداخل وفي الخارج. وتمثَّل الحسْم بصدور مرسوم عن رئاسة الدولة (يشغل منصب الرئيس فيها الزعيم فوزي سلو الكردي الأصل إضافة إلى منصب رئيس الوزراء) يوم الإثنين 4 أغسطس/آب 1952 قضى بإستحداث منصب نائب لرئيس الوزراء يكون عضواً في الوزارة ومهمته مؤازرة الرئيس والقيام مقامه عند غيابه لأي سبب كان. وأوضح المرسوم أنه إذا سُمِّي نائب رئيس مجلس الوزراء من العسكريين يجوز له إستثناءاً أن يجمع بين نيابة الرئاسة ووظيفته العسكرية على أن يتقاضى مخصصات نائب الرئيس ونفقاته التمثيلية وتعويضاته فقط بالإضافة إلى المنافع العينية التي يتمتع بها في وظيفته الأصلية.

أما الفذلكة التي أوجبت إستحداث منصب نائب الرئيس فإنها كانت على النحو الآتي: "إن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق رئيس مجلس الوزراء وضرورة تأمين حُسْن سير الأعمال حين تغيُّبه تقضي بإحداث منصب نائب لرئيس مجلس الوزراء...". وهذه الفذلكة لا تعكس واقع الحال وهو أن العقيد الشيشكلي يمارس الدور السياسي مع أن منصبه الرسمي هو رئيس الأركان، وأن المنصب الذي تم إستحداثه من أجْله

يشكّل الغطاء المناسب لمواصلة الدور السياسي الذي يقوم به والذي يؤكد أنه الرجل الأول عملياً أو إنه الشريك مناصفة.

وتمثَّل النشاط السياسي الأول للعقيد الشيشكلي بعدما بات نائباً لرئيس مجلس الوزراء، بزيارة قام بها إلى مدينة حمص يوم السبت 16 أغسطس لرعاية تخريج دورة للضباط في الكلية العسكرية هناك. وحرص في هذا الإحتفال على أن يدغدغ مشاعر العسكريين بقوله "إن كلاً منكم مرشح ليكون بطلاً من أبطال سوريا" وقوله أيضاً "إننا لن نستجدي حقنا بعد الآن إستجداءاً ولكننا سنفرضه فرضاً وننتزعه إنتزاعاً ما دام في صفوفنا شباب مثلكم...".

وفي الوقت نفسه بدأ العقيد الشيشكلي يستعد للسفر إلى القاهرة لعقْد اللقاء الأول مع اللواء محمد نجيب الذي كان في ذلك الحين الرجل الأول لثورة 23 يوليو 1952 من دون أن يدري أحد بأن الرجل الأول لم يخرج إلى العلن بعد ونعني به البكباشي جمال عبد الناصر الذي ظهر بعد فترة وبعد صراع.

الشيشكلي ضد الأحزاب، لكن له حزبه

ثم خطا العقيد الشيشكلي خطوة أكثر تقدماً في موضوع الظهور الصريح كرجل أول في الحُكْم عندما إفتتح يوم الإثنين 18 أغسطس/آب 1952 فرع دمشق لـ "حركة التحرير العربي" التي أرادها بمثابة حزب له من دون أن يسميها حزباً لأنه ضد الأحزاب والحزبيين ولأن الإنقلاب الذي قام به كان في بعض جوانبه ضد الأحزاب. وكانت صفته التي تسبُغها وسائل الإعلام هي أنه "المسؤول الأول" في الحركة.

ومع إفتتاح فرع دمشق وقف السوريون على مفاهيم العقيد الشيشكلي التي أراد أن يلخص فيها طموحاته. وقد أورد المفاهيم على النحو الآتي: "إن "حركة التحرير العربي" ليست بالحزب الجديد يضاف إلى الأحزاب القديمة فيزيد في بلبلة الأمة ويفرّق قواها وينحرف بها عن المحجة، وإنما

هي محاولة صادقة لجمع العناصر الطيبة من كل حزب وكل طبقة وكل هيئة، في كتلة قوية واحدة تعيد إلى الأمة ثقتها بنفسها وتجعل لبلادنا صوتاً مسموعاً وكلمة مستجابة...".

ولقد أراد العقيد الشيشكلي من الحركة أن تكون ذات أُفق على مستوى العالم العربي. وحدد ذلك من خلال توضيح منهاجها الذي جاء فيه "إن العرب أمة واحدة كاملة ذات تاريخ ولغة واحدة. والعربي هو مَن كانت لغته عربية وآمن بالقومية العربية وعمل لها. أما بلاد العرب فهي الأرض التي تمتد بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وهي تشكِّل وحدة كاملة لا يجوز التخلي عن أي جزء من أجزائها...".

ونصت المادة الرابعة من منهاج الحركة على "إن الدولة العربية هي الدولة التي تضم العرب في وطنهم وهم أصحاب السيادة فيه وإن الشعب السوري جزء من الأمة العربية والقُطر السوري جزء من الوطن العربي". أما المادة السابعة فتنص على "إن الشعب مصدر السلطات ونظام الحكم جمهوري". أما في الميدان الإقتصادي فأوضح المنهاج "إن الدولة تشجع المشاريع الإقتصادية وتحميها وتساهم فيها عند الإقتضاء وتُنظِّم أحوال النقد والمصارف على أساس الإستقلال...". وعلى صعيد السياسة الخارجية أوضح المنهاج "إن الدولة تستوحي سياستها الخارجية من المصلحة القومية وتساعد على تحرير الشعوب العربية وتنبذ الإستعمار بجميع أشكاله وتساهم في إسعاد البشرية وتحافظ عليها...".

وواضح من مضمون هذا المنهاج أن العقيد الشيشكلي يريد من الحركة أن تكون حزب الدولة الوحيد على رغم أنه لا يستسيغ الحزبية، وأنه بالمنهاج الذي يطرحه يقوم بتفصيل الحُكْم على مقاسه وكما لو أنه يمهد لإلغاء الدستور القائم وإحلال دستور جديد للبلاد مستوحاة بنوده من منهاج "حركة التحرير العربي" وهو أمر لافت للإنتباه.

أشجان النكبة.. وإستقباله

من محمد نجيب بعرض عسكري خاص

ولم تمضِ أيام على إفتتاح فرع دمشق لـــ "حركة التحرير العربي" والحديث عن مفاهيم هذه الحركة، حتى توجَّه العقيد الشيشكلي إلى حلب وإفتتح فرعاً لـ "حركته" فيها. وفي الخطاب الذي ألقاه للمناسبة جدَّد الإشارة إلى نكبة فلسطين، ومما قاله في هذا الصدد: "لقد أصابت النفوس بعد نكبة فلسطين نكسة عاطفية مخيفة، كان لها أثرها الخطير في إضطراب الشعور القومي، فراود بعض النفوس نوع من الكفران وإستسلمت نفوس أُخرى لليأس القاتم. وقد هالنا هذا الإنهيار القومي، وقدَّرنا ما سيكون له من أثر عميق في خاطرنا ومستقبلنا، فتناديْنا مع إخواننا إلى إستئصال أسباب النكبة، ومعالجة أثرها ومحو عارها. ولقد كانت حركتنا الإنقلابية تعبيراً عن ثورة الوعي العربي في القُطْر السوري، وما لبث لهيب هذه الثورة أن إمتد إلى كل قُطْر عربي وأطاح بالحكام الضعفاء الذين أجرموا في حق العرب وحق فلسطين، فتساقطوا واحداً بعد آخر وكانت عاقبة أمرهم وبالاً وخسراً. لقد لاحقتْهم لعنة فلسطين. لعنة الشهداء الذين سقطوا بدمهم الطاهر مهد المسيح وثاني الحرميْن الشريفيْن. لعنة الضحايا البريئة التي صُرعت في حيفا ويافا ودير ياسين. لعنة الجنود البواسل الذين حيل بينهم وبين القتال دفاعاً عن بلادهم وشرفهم. لعنة مليون عربي أُخرجوا من بيوتهم وشُرِّدوا في أنحاء الأرض. لعنة الشعوب العربية التي إستهان الحاكمون بسمعتها وعبثوا بمقدراتها وخانوا عهدها فما لبثت أن تحررت من سيطرتهم وأصدرت عليهم حُكْمها الرهيب عبرة لمن يريد أن يعتبر. إننا سائرون نحو الأهداف القومية العليا بإخلاص وعزيمة وإصرار ولن نضن في سبيلها بدمائنا وأرواحنا. فمن شاء أن يمضي معنا فليأتِ خالصاً من كل غرض إلاّ المصلحة العامة مجرَّداً من كل غاية إلاّ خدمة البلاد. مَن كان يريد الله والوطن والعروبة فليتقدَم. وأما الذين في قلوبهم مرض فلينتحوا ولا يضعوا

الأشواك في الطريق لأنهم سيضيعون ويُسحقون تحت أقدام القافلة السائرة نحو المجد والصاعدة إلى القمة...".

بعد ذلك نشط العقيد الشيشكلي كرجل دولة واثق بنفسه وبدأ يسجل مواقف ويدلي بتصريحات تتسم بالكثير من الحدة الممزوجة بالرومانسية مثل قوله في مناسبة إحتفالية تكريماً لبعثة عسكرية برازيلية يوم الجمعة 7 نوفمر/تشرين الثاني 1952 "إن الشرق لم يعد بلاد ألف ليلة وليلة الغارقة في المتارف المنغمسة في الشهوات العائشة في الظلمة وإنما أضحى بلاد النضال. فقد إستفاق العملاق ولن يكون بين الشرق والغرب سلام حقيقي حتى ينال هذا العملاق مطلبه ويحقق هدفه...". ثم يُتبع كلامه هذا العملاق بخطاب ألقاه في اليوم التالي (السبت 8 تشرين الثاني) لمناسبة بدء أكبر مناورة يقوم بها الجيش السوري وجاء فيه "إنه لا بد من المعركة لإنقاذ الأرض السليبة...". وفي إفتتاح مكتب "حركة التحرير العربي" في محافظة اللاذقية بعد ذلك ببضعة أيام (السبت 22 نوفمبر) قال ما هو أكثر من ذلك على الصعيد القومي. وقد جاء في كلمته التي ألقاها للمناسبة: "لقد جمعتْنا الدماء العربية التي سُفكت بسخاء على مذبح الحرية والوطنية، ولن تستطيع قوة مهما بلغت أن تمزق وحدة تعمدت بالدماء. إننا نعيش حقبة مضطربة من التاريخ وليس من يدري متى يدعونا الواجب إلى حمْل السلاح. ولكنه متى دعانا فلن يجدنا متخلفين متلكئين، ولكنه سيرانا على أتم الإستعداد روحاً وجسداً، حكومة وشعباً، لنقول كلمتنا ونفرض إرادتنا. إن الواجب سيجدنا متى دعانا إلى حمْل السلاح أشد ما نكون شوقاً إليه وتلهفاً لتلبية ندائه. ولسوف يرى العالم أن للعروبة أبناء مخلصين يحفظون لبلادهم شرفها وجنوداً صادقين لا يخشون خطراً، ولا يرهبون عدواً...".

ويوم الخميس 11 ديسمبر/كانون الأول 1952 خطا العقيد الشيشكلي الخطوة اللافتة والتي أثارت تساؤلات المراقبين عرباً وأجانب وتمثلت بوصوله إلى القاهرة مسجِّلاً بذلك اللقاء الأول بين حركته الإنقلابية وثورة 23 يوليو 1952 المصرية. وفي مطار الماظة كان اللقاء حاراً بين اللواء محمد نجيب

والعقيد أديب الشيشكلي. وبعد إستقباله من قِبل اللواء نجيب وبعض الوزراء المصريين توجُّه العقيد الشيشكلي إلى مبنى القيادة العامة للجيش في مصر، وهناك إلتقى للمرة الأُولى بضباط الثورة المصرية. وفي الصورة التي إلتُقطت له هناك بدا العقيد الشيشكلي يتحدث مع اللواء نجيب يحيط به من اليمين البكباشي جمال عبد الناصر والبكباشي حسين الشافعي والبكباشي عبد المنعم أمين والصاغ جمال حماد، ومن اليسار قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي والصاغ كمال الدين حسين والبكباشي زكريا محيي الدين. ولم يظهر في الصورة بقية أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو مثل القائمقام أنور السادات.

وبعد هذا اللقاء تولى اللواء محمد نجيب الظهور خلال أيام الزيارة. أما أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو فلم يعودوا يظهرون معه. وخلال الزيارة إقترح العقيد الشيشكلي على اللواء محمد نجيب دعوة رؤساء الأركان العرب إلى إجتماع يُعقد في دمشق أو بيروت لتوثيق الروابط بين القادة العسكريين وإنشاء قوة عسكرية كبيرة تشترك فيها جميع الدول العربية ويُعهد إليها بالمحافظة على طول الحدود الفلسطينية ومقاومة الإعتداءات الصهيونية. ولاحظ العقيد الشيشكلي وهو في الطريق إلى الجامع الأزهر لتأدية صلاة الجمعة ومعه اللواء محمد نجيب ترحيب المصريين الحماسي به. وبلغ الإهتمام الرسمي بزيارته ذروته عندما أُقيم يوم الأحد (15 ديسمبر/كانون الأول) عرض عسكري خصيصاً لمناسبة زيارة العقيد الشيشكلي وتَقرر تعطيل المدارس في هذا اليوم لتمكين الطلبة من حضور العرض. وبعد العرض جرت محادثات بين اللواء محمد نجيب والعقيد الشيشكلي. وفي هذا اللقاء قال الشيشكلي: "إن سوريا تبذل كل ما في وسْعها لتحقيق أهداف مصر القومية. وما شاهدْتُه وصحبي من رجال العهد الجديد المصريين يفوق كل ما نأمل ونرجو، وإن سوريا وهي الشقيقة الصغرى لمصر العزيزة تضع بكل تواضع وإيمان كل إمكانياتها لخدمة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية المصرية...". وردَّ اللواء محمد نجيب متأثراً بما سمعه قائلاً: "إن سوريا سبقت بأشياء كثيرة

منها الإنتفاض على الأوضاع الفاسدة ويسرني أن أقول إن حركتنا قد أفادت كثيراً من حركة سوريا التحريرية وأعتبر العقيد الشيشكلي صاحب الفضل الأول سواء في إنتفاضته أو زيارته للقاهرة...".

ومع إنتهاء الزيارة إرتفعت حرارة المشاعر المتبادَلة بين اللواء محمد نجيب والعقيد الشيشكلي. وفي مأدبة عشاء كبرى أقيمت في نادي الضباط المصري وحضرها كبار ضباط الجيش المصري تحدَّث العقيد الشيشكلي عن خصوصية العلاقة المصرية – السورية. ثم أضاف إلى ذلك قوله: "لقد سبق لي أن زرت مصر وكانت أمنيتي الأُولى فيها أن أزور هذا النادي العزيز وأن أجتمع بكم وأتبادل وجوه الرأي معكم في الأوضاع الفاسدة التي تعانيها بلادنا مثلما تعانيها بلادكم والتي ترجع إلى عوامل واحدة من البغي والفساد والإستبداد فحيل بيني وبين هذه الزيارة الغالية وأُفهمت بلباقة أنها زيارة غير مرغوب فيها من أصحاب الرأي وأُولي الأمر؟". وأضاف مخاطباً اللواء محمد نجيب: "فيا أخي البطل يا منقذ مصر. ما جئت لأمجِّدك وأُطريك فإن ما فعلْت فوق الإطراء والتمجيد. وما جئتُ لأقف على مدى حب الشعب لك، فقد عرف العالم كله أن شعبك قد أحلّك عرش قلبه وهو عرش خالد لا يزول كغيره من العروش. وإنما جئت لأحمل إليك وإلى إخوانك تحية سوريا وأمل سوريا والعرب أينما كانوا. جئتُ لأحيي الجراح البليغة التي أُصْبتَ بها وإخوانك والتي كانت سبباً رئيسياً من أسباب النهضة المصرية وستكون عاملاً فعالاً في بعْث المجد العربي التليد. وإني لأعاهدكم عهداً واجب الوفاء، بعد أن عاهدتُ ربي وشعبي، على أن نسير معكم يداً وقلباً حتى نظفر بحرية العرب كاملة غير منقوصة...".

ولشدة إنبهار اللواء محمد نجيب بالكلمة التي ألقاها ضيفه رد على التحية بأحسن منها حيث أنه خاطب العقيد الشيشكلي واصفاً إياه بـ "زعيم سوريا العظيم" ثم أضاف: "إن الوثبات التي تفجرت في سوريا ومصر لم تكن إلاّ ثورة على الظلم والإستبداد. فلولا ظُلْم المستعمرين وإستبداد الغاصبين لما وجد الفساد أرضاً ينبت فيها وينمو. وإذا كان الجيشان

السوري والمصري يعيدان كتابة تاريخ بلديْهما فإننا حريصون على أن يكون نقياً في إيماننا قوياً كريماً كما كتبه مِن قبْل أجدادنا...".

ومن الواضح أن العقيد الشيشكلي كان ينظر إلى اللواء محمد نجيب على أنه رجل مصر القوي وهو عكْس ما أكدتْه التطورات بعد ذلك حيث أنه كان الحلقة الأضعف في ثورة 23 يوليو 1952 وأن الرجل الأول والأقوى في تلك الثورة هو البكباشي جمال عبد الناصر الذي رآه الشيشكلي عندما إلتقى في اليوم الثاني لوصوله إلى القاهرة بأعضاء مجلس قيادة الثورة وكان عبد الناصر يتوسطهم.

وفي أي حال إن زيارة العقيد الشيشكلي إلى القاهرة عززت شأنه وزعامته في سوريا حيث أنه عاد وقد إطمأن إلى أن الحُكْم الجديد في مصر على رغم أنه ما زال غضاً سيقف معه وسيشكِّلان نواة بالغة الأهمية لتجمُّع العسكريين الإنقلابيين في العالم العربي. وأكثر ما جعله ينتشي هو أن اللواء محمد نجيب كرر أكثر من مرة أن ضباط ثورة 23 يوليو تأثروا بالإنقلاب العسكري الذي قام به (أي الشيشكلي) في سوريا وأن اللواء نجيب أكد له أنه سيرُد له الزيارة قريباً في دمشق.

تداعيات الأزمة مع دروز سلطان باشا الأطرش تحمل الشيشكلي على اللجوء إلى بيروت أولاً

وكانت الأزمة الناشئة بين حُكْم الرئيس الزعيم أديب الشيشكلي والزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش بلغت مرحلة خطيرة، الأمر الذي حمله يوم 23 فبراير/شباط 1954 على أن يوفد وزير داخليته عبد الرحمن الهنيدي إلى عمان في محاولة لإقناع السلطات الأردنية بتسليم سلطان الأطرش وعدد من أعوانه أمكنهم إجتياز الحدود وطلب اللجوء من السلطات الأردنية. ونشير إلى أن الأزمة بدأت بعد إكتشاف أسلحة في جبل العرب (معقل سلطان الأطرش) تأتي من الأردن لتحقيق مآرب "حزب الشعب" الذي يعمل من أجْل أن يكون الأردن وسوريا كياناً واحداً

ومَلَكياً. وبعد إكتشاف وجود الأسلحة بكميات كبيرة إعتقل الشيشكلي عدداً من السياسيين وإجتاحت قواته مناطق في السويداء كما جرى قصف جوي لبعض القرى. وكان ينقل عنه بعض المحيطين قوله "أعدائي كالأفعى رأسها في الجبل وبطنها في حمص وتمتد إلى حلب".

ولم يتجاوب الأردن مع الطلب السوري ونُقل زعيم الإنتفاضة الدرزية سلطان الأطرش وأعوانه إلى منطقة بعيدة عن الحدود مع سوريا. وهذا الموقف من جانب السلطات الأردنية جعل الحالة في جبل الدروز تهدأ من جهة لأن زعماء الجبل بخير في الأردن ولم يتم تسليمهم، وفي الوقت نفسه تزداد تأزماً لأن القوات التي أرسلها الشيشكلي إلى جبل الدروز لجأت إلى المزيد من الإجراءات التي جعلت إنتفاضة الجبل تتزايد حدة. وقيل أن أكثر من ثلاثمئة درزي لقوا حتفهم في العملية العسكرية الشيشكلية ضد إنتفاضتهم.

وفي الوقت نفسه جرت تحت بند الإجراءات الوقائية حملة إعتقالات واسعة في دمشق نفسها وبعض المدن السورية وهذا جعل الموقف يزداد تعقيداً ثم بدأت التظاهرات الطلابية. وغادر الشيشكلي البلاد إلى بيروت ولجأ إلى السفارة السعودية فيها بينما أركان حُكْمه من مدنيين وعسكريين يحاولون التوصل إلى الحل الذي يمنع حدوث الإنفجار في البلاد(*)،

(*) أفادت معلومات نشرتها صحيفة "القبس" الدمشقية في عددها الصادر يوم الجمعة 2 أبريل "نيسان" 1954 أن الرئيس اللبناني كميل شمعون لعب دوراً بارزاً في الحركة الإنقلابية التي أدت إلى إسقاط الزعيم أديب الشيشكلي.
وقالت الصحيفة إن زعماء الأحزاب السورية المؤتلِفة كلَّفوه الإتصال برجال السلك الدبلوماسي الأجنبي في بيروت وإبلاغهم حقيقة الأوضاع في سوريا وأن الرئيس اللبناني قام بالمهمة خير قيام حيث أنه أبلغ السفراء والقناصل الأجانب بما إستقر عليه إتفاق الأحزاب السورية في شأن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد وتأليف حكومة تتمتع بتأييد الشعب وتمهد لإجراء إنتخابات نيابية حرة.
وإستناداً إلى ما نشرتْه الصحيفة فإنه كان للموقف الذي إتخذه رئيس الجمهورية اللبنانية أبلغ الأثر في إنهيار أعصاب الشيشكلي وتسليمه بالأمر الواقع وأن الدكتور ناظم القدسي توجَّه قبْل أيام إلى بيروت خصيصاً ليشكر الرئيس شمعون على الموقف الذي إتخذه.

خصوصاً بعدما بدأت إذاعة تبث من حلب وتدعو إلى حل المجلس النيابي وإلغاء الدستور وتأليف حكومة جديدة من الأحزاب السورية، وبعدما عاد سلطان باشا الأطرش وأعوانه من الأردن وبقي هو لكي يعود العودة المهيبة التي تليق به كرمز للإنتفاضة على عهد الشيشكلي. بعد هذه التطورات إرتأى عدد من الوزراء والقادة العسكريين أن يبقى الوضع الحكومي على حاله ويتم التشاور مع زعماء البلاد والإفراج عن المعتقلين السياسيين فيما رأى وزراء آخرون أن عهد الشيشكلي فقد شرعيته وأنه بمغادرته سوريا لم يعد يمثِّل البلاد. ثم أعلنوا إستقالاتهم وبذلك فتحوا البلاد أمام فراغ في الحُكْم. وسرعان ما حسمت قيادة الجيش الأمر حيث أن رئيس الأركان الزعيم شوكت شقير توجّه يوم الأحد 28 فبراير 1954 إلى حمص التي كان منزل الرئيس السابق هاشم الأتاسي فيها محور النشاط السياسي. كما توجّه إلى هذا المنزل عدد كبير من زعماء البلاد وكانوا في إنتظار ما ستسفر عنها مهمة الزعيم شقير. وفيما جرى إجتماع طويل في حمص بين رئيس الأركان وعدد من السياسيين المدنيين كان الشيشكلي في هذه الأثناء غادر السفارة السعودية في بيروت على متن طائرة سعودية إنتظرت يومين في مطار بيروت وصول موافقة المملكة على طلب لجوء الشيشكلي إليها. وواضح من هذا التريث أن المملكة ربما إفترضت أن الصراع قد يتطور ويستعيد أنصار الشيشكلي السيطرة على الموقف وبذلك يعود الشيشكلي إلى دمشق رئيساً بدل أن يتوجه إلى السعودية لاجئاً سياسياً فيها. والذي يؤكد ذلك أن الشيشكلي كان هو وفي بيروت يتصرف على أنه عائد ويتابع التطورات بإهتمام مَن لم يفقد الأمل بالعودة. لكنه شعر بأن الأمور تتطور بشكل سلبي وأن التظاهرات الطلابية والشعبية فضلاً عن الدبابات التي نزلت إلى الشوارع وضعت البلاد على حافة الإنفجار إذا كانت الشرعية المدنية لن تُسلِّم الحُكْم، ومِن هنا إستسلامه للأمر الواقع وإلحاحه على التوجه إلى المملكة العربية السعودية.

في هذه الأثناء بدأ رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي (الذي سبق للشيشكلي أن إنقلب عليه) يمارس واجبه كرئيس للبلاد من دارته من حمص فيُجري إتصالات مع الزعماء السوريين لتأليف حكومة جديدة ويرسل إلى الديوان الملكي في الرياض برقية يستنكر فيها منْح الشيشكلي اللجوء السياسي ومما جاء في برقيته: "إن الشعب السوري يستغرب أن تفتح المملكة العربية السعودية صدْرها لإستقبال وحماية رجل ليس برجل سياسة وإنما هو مجرم عادي. إن دماء شهداء جبل الدروز والطلاب والمناضلين والضباط الذين أمر الشيشكلي بقتلهم تتوجه إلى الكعبة الشريفة المشرَّفة وتستمطرها اللعنة على المجرم، وإن كعبة المسلمين لا يجوز أن تحمي رجلاً يداه ملوثتان بدماء أبناء وطنه...".

وقد أوردت الصحف اللبنانية معلومات حول ظروف لجوء الشيشكلي فذكرت أنه دخل الأراضي اللبنانية بسيارة "مرسيدس" وعند وصوله إلى بلدة عاليه أوقفه عريف في الجيش وسأله عن إسمه فأجابه إنه أديب الشيشكلي ويريد اللجوء إلى لبنان. وإنتظر حوالى ثلاثة أرباع الساعة لكي يتلقى الجواب من العريف الذي أوصله بقيادة الجيش. وقد سأله رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم عن المكان الذي سيلجأ إليه فأجابه بأنه السفارة السعودية في بيروت. وعندما لاحظت السلطات اللبنانية إتصالاته الهاتفية التي يستسفر من خلالها مع إثنين من كبار أعوانه في دمشق هما الرئيس حسين حده والرئيس شحاده عبد الحق (الرئيس هنا رتبة عسكرية) عن إمكانية العودة طلبت منه مغادرة البلاد خلال 48 ساعة أو إختيار مكان في لبنان يقيم فيه. وحاول مراراً الإتصال بالرئيس اللبناني كميل شمعون لكن الجواب كان دائماً أن الرئيس غير موجود. ولهذا التصرف من جانب الرئيس شمعون ورئيس الأركان توفيق سالم أسبابه ذلك أنه في مرحلة من مراحل تأزُّم الموقف في جبل الدروز وسقوط ضحايا وحدوث إعتقالات كثيرة إتصل الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط بصديقه وحليفه الرئيس اللبناني كميل شمعون ورجاه

التوسط مع الرئيس الشيشكلي كي يسمح لشقيقة جنبلاط والتي هي زوجة الأمير حسن نجل سلطان باشا الأطرش بالإنتقال إلى لبنان لدرء الخطر عنها، وأن الرئيس شمعون، كلَّف توفيق سالم الذي أجرى بدوره إتصالات مع الشيشكلي ناقلاً إليه رغبة الرئيس شمعون لكن الرئيس السوري (أي الزعيم الشيشكلي) رفض الحديث في الأمر. ثم شاءت الظروف أن يواجه الشيشكلي مأزقاً ويطلب من اللذيْن تمنيا (أي الرئيس شمعون ورئيس الأركان اللبناني) عليه تحقيق رغبة يريدانها ويرفض الإثنان مساعدته.

ويوم الثلاثاء 2 مارس/آذار 1954 وكان تم تشكيل الحكومة برئاسة صبري العسلي معلناً أن مهمتها الأُولى ستكون الإعداد لإنتخابات نيابية جديدة، وجَّه الرئيس هاشم الأتاسي رسالة إلى الشعب السوري أطرى فيها تعاون الجيش والشعب مضيفاً إلى ذلك قوله: "إنني وقد حقق الشعب الكريم ما لم يكن رجائي قد إنقطع منه وحقق الجيش ما كان يراود أحلامي أتوجّهُ بالحمد والثناء إلى الشعب بجميع أبنائه وأُحيي مروءة جيشنا الغالي. وإذا كان لا بد من الخروج بدرس وعبرة من تجارب العامَيْن الماضيَيْن فالعبرة أن الشعب السوري العزيز يأبى أن يُساس بحُكْم الفرد وأن يُسلِس القيادة إلى الدكتاتورية، وإن جيشنا العزيز مؤمن بعد الإختبار أن تمام كرامته ومهابته وحرمته إنما تكون بتحقيق مبدأ تبعية السلطات وفقاً لنصوص الدستور وروحه...".

ومن القاهرة التي يعيش فيها منذ حدوث الإنقلاب الشيشكلي، كان الرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي وجَّه رسالة أولية إلى الشعب السوري أذيعت بينما كان الصراع الذي سبق تأليف الحكومة يهدد بوقوع فتنة. وفي رسالته هذه قال: "لقد مرت البلاد في محنة وإمتحان يمكن الخلاص منهما بأن يذْكر الجميع نعمة الله ويجتمع الشمل حول هدف واحد هو الحرص على سلامة سوريا ودعْم إستقلالها والتمسك بمبادىء الشورى والحرية، وأن يتعاون المجتمع على إقامة نظام جمهوري ديمقراطي سليم أساسه الرجوع إلى الأمة في كل أمر لأنها هي مصدر

السلطات. ولهذه الغاية أرجو أن يجتمع كل رأي وجماعة لإقامة حُكْم شرعي صحيح يستند إلى الأمة وإلى تمثيلها تمثيلاً كاملاً وعندئذ يكون رأي الشعب هو الأعلى ويكون دستوره وحكومته من رأيه ووِفْق إرادته...".

وتلقَّى الرئيس القوتلي من العهد السوري الجديد الدعوة للعودة إلى البلاد. كذلك تلقَّى الدعوة كثيرون آخرون كانوا غادروا سوريا بعد إنقلاب الشيشكلي. أما سلطان باشا الأطرش فإنه لقي بعد عودته إلى السويداء مساء يوم الإثنين 8 مارس/آذار إستقبالاً منقطع النظير. وكان زار قبْل عودته من الأردن الملك حسين وقدَّم له عرفاناً بجميل وفادته لاجئاً في الأردن مسدساً مُوشَّى بالذهب. وبالإضافة إلى الإستقبال الحاشد مِن قِبَل دروز الجبل لسلطان باشا فإن وفوداً سورية ولبنانية زارتْه مهنئة. وبين الزوار وفد "حزب البعث" الذي لم يشارك في حكومة صبري العسلي وفي الوقت نفسه لم يعارض الحكومة وكان يتألف من أكرم الحوراني وميشال عفلق وصلاح البيطار. كما أن الحكومة السورية أرسلت وفداً للتهنئة وتوجيه الدعوة إليه لزيارة دمشق. ويضم الوفد وزير الداخلية علي بوظو ونجل سلطان باشا الأمير حسن الأطرش الذي يشارك في الحكومة كوزير للزراعة.

ولوحظ أن الرئيس الأسبق شكري القوتلي تباطأ بعض الشيء في العودة على غير ما كان متوقَّعاً، ويبدو أنه أراد أن لا تكون العودة مجرد نداء يذاع أو يُنشر في الصحف وإنما أن يُعطى ما يستحقه. وهذا ما يفسر وصول وفد من حوالى مئة شخصية سياسية وحزبية ودينية وتجارية تُمثِّل معظم المحافظات السورية، إلى مصر في بضع طائرات تم إستئجارها وغادرت مطار المزة في دمشق وسْط تجمعات شعبية كثيرة كانت تطالب بألا يعود الوفد إلاّ والرئيس القوتلي معه.

وفي منزل القوتلي في الإسكندرية حيث أقام الرئيس الأسبق مأدبة غداء تكريماً للوفد ألقيت الخطب والقصائد.

وبعد يومين بدأ أعضاء الوفد بالعودة إلى دمشق وبدأت تتحدث الأنباء عن شروط ثلاثة حددها القوتلي للعودة إلى سوريا وهي أنه سيعود وسيحدد بنفسه قريباً موعد العودة وأنه لا يريد أن تُجرى له إستقبالات، وأنه يريد أن تُجرى إنتخابات نزيهة ومضمونة في تجردها وحيادها، وأن يظل الجيش على عهده بإعتزال السياسة وأن تتم تقويته ليستطيع الدفاع عن الوطن. وحدثت مفاجأة غير متوقعة خلال تواجُد الوفد السوري في دارة القوتلي في الإسكندرية تمثلت بأن الزعيم الشيشكلي وصل يوم الإثنين 12 أبريل/نيسان 1954 إلى مطار القاهرة من جدة على متن إحدى الطائرات المصرية يرافقه شقيقه صلاح الدين وأنه كان يحمل جواز سفر دبلوماسي بإسم محمد أديب حسن. (حسن هو إسم والد الشيشكلي). وفور وصوله طلب حجْز مقعديْن في أول طائرة تغادر القاهرة إلى باريس ولمَّا لم يجد مقعداً في رحلة طائرة الخطوط الفرنسية المسافرة ليلاً أمضى ليلته في فندق "هليوبوليس" القريب من المطار ولم يغادره إلاّ في اليوم التالي إلى المطار للسفر إلى باريس ومن دون أن يجتمع بأحد. ونشرت صحيفة "الأخبار" القاهرية أنباء تفيد أن حقائب الشيشكلي كانت ثلاثاً وأنه يحمل صكاً(شيك) بمبلغ خمسة آلاف جنيه ومبلغ 2700 دولار نقداً. (قالت صحيفة "فرانس سوار" في وقت لاحق إن الشيشكلي يتباحث مع بعض الإقتصاديين الفرنسيين لتكوين شركات تجارية هم فيها وأنه يملك حوالى مليوني جنيه في أحد بنوك فرنسا).

وعاشت الحياة السياسية في سوريا بضعة أسابيع من الإبتهاج كانت خلالها الصحف تتحدث عن محاكمات لرموز عهد الشيشكلي ومصادرة أموال الإعاشة وتسريح الضباط الذين كانوا سنده، وتبشِّر يوماً بعد آخر بأن الرئيس القوتلي عائد من مصر وتُحدد مواعيد للعودة، لكن الرئيس الأسبق لا يعود والمحاكمات لا تحْدُث.. ثم تبدأ أزمة حُكْم خانقة حاول العهد الجديد تطويقها بالترويج لفكرة حكومة تُجري إنتخابات نيابية. ثم لا يحدث ذلك وتستقيل حكومة صبري العسلي ليخلفه سعيد الغزي الذي

يؤلف حكومة واجهت منذ البداية مطالب نقابية ومهنية وعمالية إنتهت إلى تظاهرات إمتدت من دمشق إلى سائر المحافظات، وتعقيدات ناشئة عن إسقاط عهد الشيشكلي ومنها أن بعض المسؤولين في عهد الشيشكلي وأبرزهم الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس نواب ذلك العهد والدكتور أنور إبراهيم باشا وزير المعارف في ذلك العهد والدكتور منير شورى أحد أعضاء حركة التحرير (حزب الشيشكلي) أقاموا الدعوى على رئاسة الحكومة ووزارتيْ المالية والمعارف ورئاسة الجامعة السورية لإصدارها قرار تسريحهم من مناصبهم العلمية في الجامعة السورية، فضلاً عن الدعوى التي أقامها رئيس الدولة السابق فوزي سلو على الحكومة لقطْعها عنه رواتبه التقاعدية.

وفي هذه الأجواء الساخنة والتي تتسم بالإرتباكات في الأداء الحكومي واصل الرئيس القوتلي إقامته في الإسكندرية وكانت الدولة المصرية تتعامل معه وكأنما هو رئيس سوريا بمعنى أنه بعدماقام بزيارة اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر في القاهرة يوم السبت 22 مايو/أيار 1954 نلاحظ أن عبد الناصر رد له الزيارة في الإسكندرية يوم الأحد 10 يوليو 1954 ورافقه اللواء عبد الحكيم عامر والبكباشي زكريا محيي الدين (أي الثلاثة الذين كانوا رموز القوة في ثورة 23 يوليو كما تبيَّن بعد ذلك). وبدت هذه الزيارة للرئيس القوتلي وكما لو أنها لتوديعه، ذلك أنه بعد 26 يوماً على هذه الزيارة غادر القوتلي مصر بعد إقامته فيها حوالى خمس سنوات. وفي الإسكندرية جرى له يوم السبت 7 أغسطس/آب 1954 وداع رسمي. أما في دمشق فجرى له عند وصوله إستقبال رسمي وشعبي وتاريخي. وتزامنت العودة مع حلول عيد الأضحى الأمر الذي جعل الرسميين والمواطنين العاديين يعيشون في أجواء من التفاؤل بأن البلاد مقبلة على مرحلة إستقرار تتحقق فيها الوحدة الوطنية. وقد دارت كلماته في المهنئين وفي مناسبات أقيمت تكريماً له حول هذه الوحدة. وردد أكثر من مرة القول "إنني عدتُ لأبحث في المنهج الذي يُخرجنا من كل مأزق داخلي أو خارجي...".

وجاء كلامه هذا في وقت إرتفعت حُمَّى الإنتخابات النيابية وصراع أحزاب سوريا للفوز، فضلاً عن مناورات إشتهر بها قادة الأحزاب والسياسيون عموماً في سوريا. وحول مسألة الإنتخابات هذه حرص على أن يقول في مناسبة لاحقة: "لم أعد إلى البلاد لكي أُشكِّل حزباً أو لكي أدعم قائمة إنتخابية وإنما لكي نعمل جميعاً على بناء صرح هذا الوطن المجيد...".

وبعدما إنحسرت بالتدرج الزيارات والإستقبالات إنتهز الرئيس العائد الفرصة وإنتقل مع أفراد عائلته إلى منتزه عين زحلتا اللبناني الذي يَبعُد حوالى ساعة بالسيارة من دمشق وتناول الغداء هناك. وتعبيراً عن إرتياحه لأن الإنتخابات النيابية التي تزامنت مع عودته قد تعيد البلاد إلى الاستقرار المفقود، فإنه توجَّه إلى مركز الإقتراع في سوق الصوف التابع لمنطقة الشاغور وحَرَص على أن يقف في الصف إلى حين جاء دوره وأدلى بصوته. وهذه اللفتة وغيرها منه هدفها العودة بالسوريين إلى الأصول التي إهتز ت في العهد الإنقلابي.

ولقد شكَّل فوز الدكتور مأمون الكزبري أحد أبرز رجالات عهد الشيشكلي في الإنتخابات نقطة لمصلحة الحكومة التي أجرت الإنتخابات في جو محايد ونزيه. كذلك سجَّل فوز زعيم الحزب الشيوعي خالد بكداش، وحصوله على أصوات أقل من الأصوات التي نالها خالد العظم وأكثر من الأصوات التي نالها صبري العسلي، نقطة أُخرى لمصلحة الحكومة.

ثم ما لبث الرئيس القوتلي أن عاد إلى منزله في الإسكندرية تاركاً الأنواء السياسية تعصف بسوريا التي لا يبدو أنها ستتنعم بالإستقرار. وكان له يوم الأربعاء 15 ديسمبر/كانون الأول 1954 لقاء في القاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي كشف له عن ضيقه الشديد من الأجواء المعادية ضده في سوريا وبالذات النشاط الذي يقوم به "الإخوان المسلمون" تحت سمْع الحكومة وبصَرِها. ولا بد أن الرئيس القوتلي أوضح

لـه مـا لا يعرفـه عـن التركيبـة السـورية وكيـف أنـه عنـدما تكـون سـاحات الصـراعات الحزبيـة مفتوحـة لا يعـود مـن السـهل إحتـواء هـذا الطـرف أو ذاك.

وبدأ الحكم الجديد عملية تبديل شاملة في المراكز والمناصب حيث جرى إبعاد كل المسؤولين الذين كانوا محسوبين على عهد الشيشكلي وفي الوقت نفسه إعادة المسرَّحين. وما حدث في دوائر الدولة حدث أيضاً في بعض المواقع والقيادات العسكرية.

وإلى ذلك بدأ العهد الجديد إجراءات إصلاحية وتزايد الحديث في وسائل الإعلام عن هدْم "سجن الشيخ حسن" الذي كان السجن الذي وضع فيه الشيشكلي خصومه ومعارضيه والذي صارت هذه الوسائل من صحف وإذاعة تقول إنه "سجن الباستيل السوري".

وإستناداً إلى تصريحات ومعلومات أعقبت إسقاط عهد الشيشكلي يتضح أنه لولا إنحياز الجيش إلى المدنيين لما كان لهذا العهد أن يسقط أو أنه قد يسقط إنما بعد سقوط المئات من المواطنين قتلى أو جرحى.

ويوم الثلاثاء 16 أغسطس/آب إنتهى الأخذ والرد والتوقعات في شأن الزعيم أديب الشيشكلي وهل تتم محاكمته أم لا. وفي هذا اليوم حكمت المحكمة العسكرية على الشيشكلي وشحاده عبد الحق بالأشغال الشاقة عشرين سنة بتهمة قتْل الرقيب محمد ناجي البحري. ويُستدل من هذا أن المحكمة توقفت عند هذه الحادثة من دون أن تكون هنالك محاكمة سياسية للرجل وعهده.

وحدث أمر مثير تمثَّل في أن الشيشكلي كان في بيروت عندما كانت المحكمة العسكرية تُصدر حُكْمها عليه. وقد أمضى بضعة أيام بين منزل شقيقه صلاح ومنزل صديقه الكاتب السوري قدري قلعجي الذي كان أحد أبرز وجوه عهد الشيشكلي ومنزل وزير الداخلية في عهده عبد الرحمن الهنيدي الذي يسكن في بلدة سوق الغرب، ثم إنتقل إلى بيروت وسكن فيها. وتكشفت معلومات مفادهاأن إكتشافه تم بالصدفة حيث أنه

كان في مطار بيروت صباح الثلاثاء 23 أغسطس 1955 يستعد للسفر إلى جنيف على متن الطائرة السويسرية التي كانت إنطلقت من دمشق محطتها الأُولى. وعندما قدَّم جواز سفره السعودي الذي يحمل إسم أديب حسن عرفه موظف الأمن العام من صورته الملصقة على الجواز فرفع الأمر إلى مرؤوسيه ثم وصل الأمر إلى المراجع العليا التي طلبت عدم التعرض له وتركه يسافر على حريته. لكن الشيشكلي عندما صعد إلى الطائرة السويسرية لاحظ فيها وجود ضباط سوريين عرفهم على الفور على ما يبدو فقرر عدم السفر بالطائرة السويسرية وكان له ما أراد حيث أنه سافر بعد ذلك بطائرة "ارفرانس". والضباط الأربعة هم الرئيس أكرم الديري رئيس الشرطة العسكرية السابق والرئيس جاسم علوان والرئيس عز الدين الحلبي والرئيس فيليب صوايا وكانوا موفدين في بعثة دراسية إلى الخارج واستقلوا الطائرة السويسرية في دمشق.

ومثل أن الصفحة الأخيرة من كتاب الظاهرة الإنقلابية الأُولى كتبت بالدم إعداماً لبطلها الزعيم حسني الزعيم وفي دمشق أُضيف *إليها* ملحق تمثَّل في صيغة إغتيال للواء سامي الحناوي في بيروت، فإن نهاية الشيشكلي تمت بصيغة الإغتيال عام 1964 في منزله في البرازيل الذي إفترض أنها أكثر المنافي أماناً له من دون أن يخطر في البال أن الدرزي نواف غزالة لحق به إلى هناك وأطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلاً، وكان ذلك ثأراً للذي فعله الشيشكلي بالدروز في جبل العرب.

بعدما تسلَّم أديب الشيشكلي مرتّدياً سترة بيضاء منصب رئاسة الجمهورية من فوزي سلو.
وفي الصورة أعلاه الشيشكلي بكامل الأوسمة والنياشين والأنواط

الرئيس شكري القوتلي يتوسط وزير الدفاع خالد العظم ورئيس أركان الجيش
اللواء توفيق نظام الدين الذين حضروا الإحتفال بعد الجلاء

بعدما إستعاد شكري القوتلي الرئاسة شارك في مؤتمر القمة العربية عام 1956
الذي دعا كميل شمعون إلى عقدْه في بيروت لنصرة مصر الناصرية
ويبدو في الصورة يتوسط الرئيس شمعون ورئيس مجلس النواب زمنذاك
عادل عسيران والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع

بعض قياديي حزب "الكتلة الوطنية" خلال اجتماع لهم عام 1953
في منزل الرئيس هاشم الأتاسي من أجْل مواجهة حُكْم أديب الشيشكلي

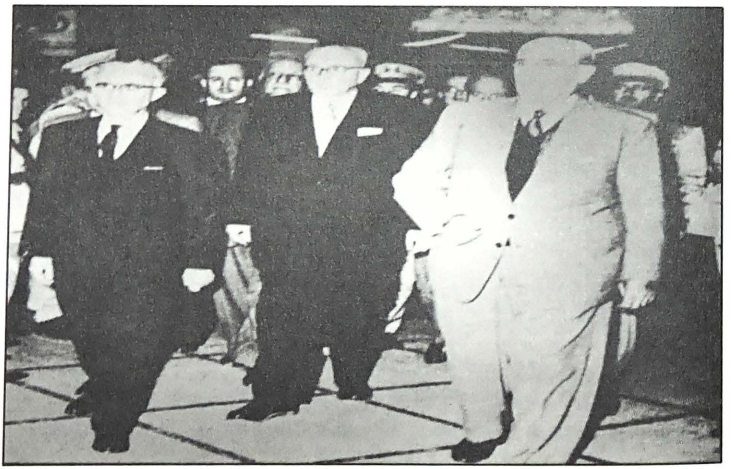

رئيسا جمهورية (شكري القوتلي وناظم القدسي) ورئيس الحكومة (خالد العظم)
ثلاثتهم ضحايا مغامرات بعض جنرالات سوريا بدءاً بحسني الزعيم وإنتهاءً بأديب الشيشكلي

البعث

بدور البعث

حتى عمال اميركا يؤيدون اليهود

اميركا تقدم جميع المساعدات

نفسية العربي في تناقض بين الاناية والمثالية

الإطلالة الأُولى للأستاذ ميشال عفلق بعدما تسلَّم حزب "البعث" في شخصه وللمرة الأُولى منصباً وزارياً. الصور أعلاه لعفلق والقطب البعثي أكرم الحوراني والصفحة الأُولى من جريدة "البعث" بعنوان رئيسي: "حتى عمال أميركا يؤيدون اليهود"

النهار

السلطات تعتقل انطون سعاده وتحاكمه وتعدمه رمياً بالرصاص

هل لم الامن العام السوري • الزعيم • الى الامن العام اللبناني ام ان • الزعيم • لم نعد ؟

القضاء العسكري يدين سعاده بتهمة تدبير ثورة والقيام باعمال جنائية

جورج عبد المسيح وعبدالله قبرصي لا يزالان متواريين !

زعيم الحزب القومي السوري الإجتماعي أنطون سعادة الذي دفع حياته ثمناً لتوافُق لبناني في شخص كل من رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح مع الحُكم الإنقلابي السوري (الصورة فوق).

وفي الصورة الثانية الصفحة الأُولى من عدد صحيفة "النهار" اللبنانية الصادرة صبيحة الجمعة 8 تموز 1949 اليوم التالي لإعدامه وبعنوان "السلطات تعتقل أنطون سعادة وتحاكمه وتعدمه رمياً بالرصاص" مع صورة للزعيم سعادة مكبل اليدين وأُخرى له داخل القفص في المحكمة

علاقة سلطان الأطرش مع الأردن تعود إلى ما قبل إنقلاب حسني الزعيم على الرئيس شكري القوتلي وإنقلاب الحناوي على حسني الزعيم ثم إنقلاب الشيشكلي على الحناوي وجرت في مرحلة منه حملة شرسة على السويداء الأمر الذي حمل الأطرش على اللجوء إلى الأردن. وهو في هذه الصورة مع الملك حسين في فترة الوصاية

... وقبل حملة الشيشكلي على الطيف الدرزي كانت العلاقة مستقرة بدليل هذه الصورة للشيشكلي وبعض ضباطه مع سلطان الأطرش خلال زيارة للسويداء

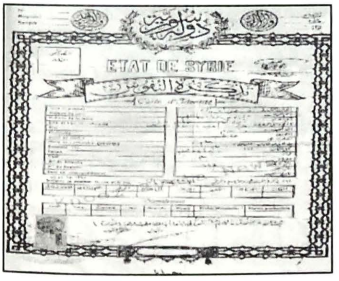

صورة لبطاقة هوية أو "تذكرة نفوس
" سلطان الأطرش صادرة عن
"دولة سوريا"

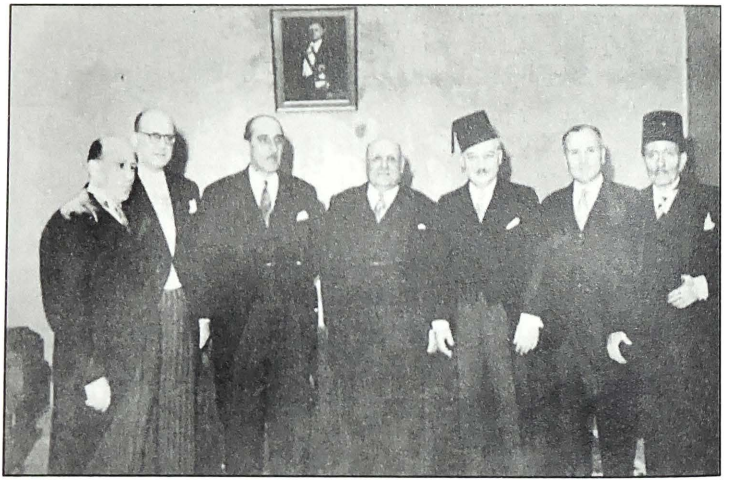

الرئيس شكري القوتلي في "وطنه الثاني" لبنان يوم كان الشيخ بشارة الخوري هو رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الحكومة. في الصورة الأولى الرئيسان يتمشيان في حديقة القصر الرئاسي اللبناني. وفي الصورة الثانية يحيط بهما رياض الصلح وبعض أقطاب السياسة اللبنانيين

... والثلاثة مع سياسيين لبنانيين وسوريين آخرين في لقطة تذكارية أمام
لوحة جلاء الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية

الصورة التي طالما كان الرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري كثير الإعتزاز بها وتمثّله متوسطاً صديقيه التاريخيين الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح. أما مناسبة اللقاء فإنها زيارة قام بها الرئيس القوتلي إلى مصيف فالوغا في شهر أيلول/سبتمبر 1947 ومنح رئيس بلدية المصيف اللبناني لقب مواطن للرئيس القوتلي

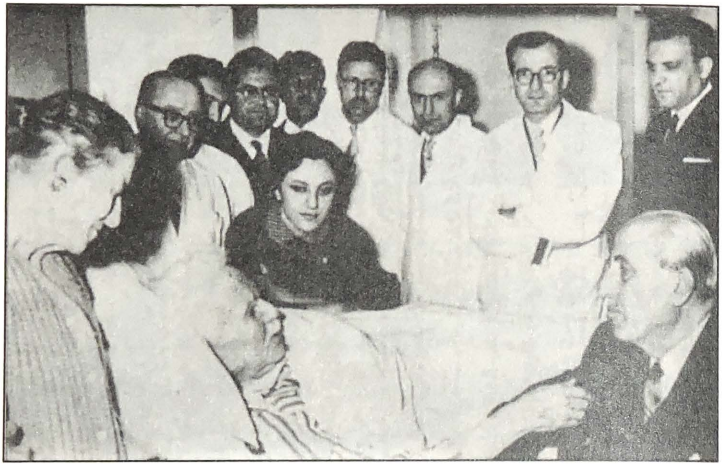

لقطة وفاء من جانب الرئيس شكري القوتلي لدى زيارته القطب السياسي فارس الخوري
في "مستشفى المجتهد" في دمشق حيث كان يخضع للعلاج

جثمان الرئيس شكري القوتلي محمولاً من جانب ألوف المشيعين من مواطنين ورجال
سياسة وزعماء أحزاب وعسكريين أمام المسجد الأموي في دمشق عام 1967

فوزي سلو

أديب الشيشكلي

سامي الحناوي

حسني الزعيم

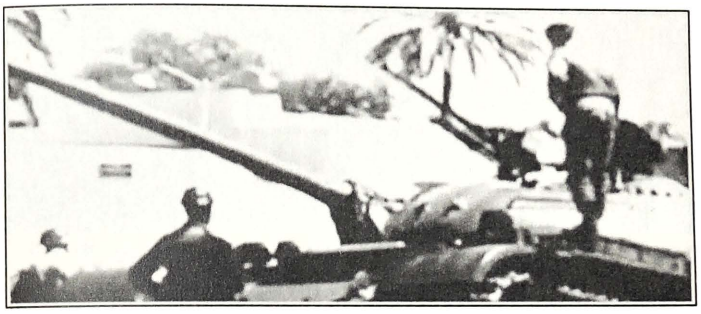

ويل الشعوب التي لم
تَسْقِ من دمها
ثاراتها الحمر أحقاداً وأضغاناً
هل في الشام وهل في القدس والدة
لا تشتكي الثكل أعوالاً وإرناناً
ما للسفينة لا ترفع مراسيها
ألم تهيئ لها الأقدار رباناً
ضمّي الأعاريب من بدو ومن حَضرٍ
إني لألمح خلْف الغيم طوفاناً

بدوي الجبل

* * *

وقَـــد حاكَمُوهَـــا وَالمَنَايَـــا حَـــوَاكِمِ

فَمـــا مـــاتَ مَظلُـــومٌ وَلا عـــاشَ ظـــالِمُ

أبو الطيِّب المتنبي

البلاغ الأول للإنقلاب
العسكري الأول في سوريا

مدفوعين بغيرتنا الوطنية ومتألمين مما آل إليه وضْع البلاد من جرَّاء إفتراءات وتعسُّف مَن يدعون حكامنا المخلصين، لجأْنا إلى إستلام زمام الحُكْم موقتاً في البلاد التي تحرصت على المحافظة على إستقلالها كل الحرص، وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز غير طامحين بإستلام الحُكْم، بل القصد من عملنا هو تهيئة حُكْم ديمقراطي صحيح يحل محل الحُكْم الحالي المزيف. وإننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسَكينة، مقدِّماً لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا بإتمام مهمتنا التحريرية. وإن كل محاولة تخل بالأمن والتي يمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة الإستثمارية تُقمع فوراً دون شفقة أو رحمة.

دمشق 30 آذار 1949
القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة

بيان شامل لقيادة الجيش
حول إنقلاب حسني الزعيم

في نهاية اليوم الأول للحركة الإنقلابية التي قام بها حسني الزعيم أذاعت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بياناً تضمَّن الآتي: "اليوم إفتُتحت صفحة جديدة في حياة الشعب العربي في سوريا وطُويت صفحات وفُتحت صفحة جديدة لتسجيل البطولات والأمجاد، وطُويت صفحات ملأى بالذل والعار. لقد رأى الجيش السوري الباسل ما آلت إليه حالة البلاد من فوضى وإستهتار وخذلان، ووجد العهد الحاضر مليئاً بالمساوئ والمخازي من خيانات وسرقات وقضاء على الحريات الديمقراطية إلى مخالفة الدستور والقوانين. لقد رأى الجيش كل ذلك وأيقن أن الأمة تسير بخطى متسارعة نحو الموت والفناء فأبت عليه وطنيته وكرامته أن يقف مكتوف الأيدي، وأبت على أبنائه نفوسهم النبيلة أن يرضوا بالذل والعبودية والفناء مصيراً لأمة عظيمة كُتب لها المجد والخلود، فصمم على أن يقف هذا الموقف الشريف ويتدخل ليعيد الأمور إلى نصابها، ليعيد إلى هذه الأمة شرفها وكرامتها وحريتها.

"أقدَم الجيش السوري على هذه الحركة المجيدة بنفوس ملؤها الإيمان والتضحية فسجل نصراً للحرية على العبودية وللشرف على الذل. أقدم الجيش فهز للمعالي هممأ توشك أن تهمد، وذكَّر بالمجد نفوساً تكاد أن تُنسى وأضاف إسم سوريا إلى أسماء الأمم التي روت بدمائها أصول الحرية والديمقراطية.

اليوم أثبتَ الجيش السوري للعالم أجمع أنه لم يزل في سوريا شعب عربي كريم يأبى الخنوع والإستسلام ويزبى الموت مصيراً له تحت الشمس، شعب عربي مصمم وراء جيشه على إنتزاع الأمجاد وإرتقاء المعالي سُلَّماً للخلود.

"أما الشعب السوري الكريم فقد قابل هذا الإنقلاب بما يستحق من إعجاب وتقدير وتقديس فإذا الناس يستفيقون اليوم مهلِّلين مكبِّرين وإذا الجماهير تزحف لرفع أفراد الجيش على الأكف وسط زغاريد النساء وتهليل الأطفال.

"إن الشعب العربي في سوريا عبَّر أصدق تعبير عن إخلاصه لجيشه الباسل الذي أنقذه من الهاوية وأعاد له حقه السليب. والشعب السوري أدرك بسائق وطنيته ووعيه فظاعة الكارثة التي جرَّته إليها الفئة الحاكمة والتي أنقذه منها جيشه الباسل، يقف اليوم من هذا الجيش موقف الإعجاب بالبطولة الحقة والإخلاص البريء.

لقد تم هذا الإنقلاب المجيد دون إراقة نقطة دم ودون إطلاق أي رصاصة. واليوم إن شاء الله ستتألف حكومة قومية ديمقراطية تنقذ البلاد من أحوال الأوضاع الماضية فتؤمِّن للشعب جواً هادئاً للتمتع بحرياته الدستورية وتضمن له مستوى رفيعاً من العيش الكريم يتناسب مع وطنيته الصادقة وتضحياته السابقة. اليوم شُقت الطريق أمام الشعب العربي في سوريا للسير قُدُماً إلىَ الأمام وتحقيق رسالته الخالدة".

بيان للشيشكلي يُحمِّل "حزب الشعب" المسؤولية

"إلى الشعب السوري الكريم

إن الأركان العامة للجيش تحرص أن يطَّلع الشعب الكريم على تفاصيل الأمور ليكون على بيِّنة وليستطيع كل سوري مخلص من كَم أفواه المغرضين ومساندة الجيش في مسعاه لإقصاء العناصر الفاسدة صوناً لإستقلال البلاد وحِفْظاً لكرامتها وعزتها والعمل على بث الروح التقدمية في صفوفها.

لقد بدأ جماعة "حزب الشعب" منذ جلاء الأجنبي عن ديارنا بالتهديم وتهويل الأمور وتضخيم سوء الأحوال وأشاروا في كل مناسبة إلى أن البلاد تسير من سيء إلى أسوأ نتيجة للسياسة التي تبنَّاها المسؤولون في تلك الفترة من تاريخ الوطن فنجمت إنقلابات ثلاثة يقع على عاتقهم وحدهم تحمُّل مسؤولياتها.

لقد جبنوا إثر الإنقلاب الأول فدفعوا بالزعيم حسني الزعيم إلى تلك الديكتاتورية، وتبنّوا اللواء سامي الحناوي وتآمروا معه منذ فجر الإنقلاب الثاني، فدفعوا به إلى تلك المؤامرة التي كادت أن تعصف بإستقلال سوريا وتخلق عرشاً جديداً فيها. وكان اللواء سامي يؤكد في أحاديثه أن "حزب الشعب" متفق معه على إعلان الإتحاد الذي كاد يطيح بإستقلالنا. وقد آثر رجال الجيش إثر حركتهم الثالثة وبعد إقصاء اللواء سامي أن يتريثوا معهم تجنباً للفضائح وعدم تعطيل الحياة النيابية والدستورية.

وعندما وجدوا أن حلمهم لم يتحقق وأن مشروعهم باء بالفشل تابعوا تهويلهم وثابروا على اعمال التهديم بوزارة دولة السيد خالد العظم لقتْل ثقة

الأمـة بنفسـها وليظهـروا بمظهـر المنقـذين وليحققـوا مـا يحلمـون بـه ومـا يهـدفون إليـه. وإن سـفر زعمـائهم وإتصـالاتهم الخارجيـة المشـبوهة دليـل واضح على ذلك.

ولـم يكـادوا يتسـلمون زمـام الحُكْـم فـي عهـد حكومـة الـدكتور نـاظم القدسـي حتـى سـخَّروا الحُكْم لخدمـة مـآربهم الشخصـية وأهدافهم الحزبيـة، فعمدوا إلى إجراء تنقلات وتعيينات وأعمال آلت إلى خرْق الدستور الذين يتظاهرون بحمايته.

ولم يقفوا عند حدهم هذا بل ثابروا على تهديمهم فحرَّضوا الرأي العام ضـد الجيش محـاولين إيجـاد هـوة بـين المـواطن السـوري والجنـدي السـوري الذي آلـى علـى نفسـه المـوت فـي خدمـة بـلاده. ولـم يـدعوا باباً إلاّ وطرقوه، ولم يجدوا ثغرة إلاَّ ونفَذوا منها، لتوسيع تلك الهوة وزرْع بذور الكراهية بين الأمة وبين أبنائها رجال هذا الجيش، فإستغلوا كافة الأزمات التي مرت في تلك الفترة وخاصـة أزمـة الحولـة فـي مـارس/آذار الماضـي، وأظهـروا البـلاد بغيـر مظهرها الحقيقـي محـاولين إيجـاد الوسـيلة والطريقـة التـي تُمكِّنهم مـن تحقيق أهدافهم الحزبية ومآربهم الشخصية التي يهدفون ويعملون من أجْلها.

ولكـن الجيش السـوري الـذي دفعـت لـه الأمـة بـأعز أبنائهـا بعـد أن علَّمتْهم كيف يذودون عن حماها وغرست فيهم حب التفاني والموت في سـبيلها أثبـت للمـلأ كِذب مـا إدعـوه ومـا حـاولوا إظهـاره. وبعـد أن أعيـتهم الحِيل فـي الوصـول إلـى أهدافهم لـم يجـدوا أفضـل مـن أن يخلقـوا الأزمـة الوزاريـة المصـطنعة فـي أشـد الظـروف وأحـرج المناسـبات، فـي هـذا الوقـت الـذي يتطلـب معالجـة للقضـايا الخارجيـة المعلَّقـة والتـي تحتـاج إلـى قـرار حاسم حفظاً لإستقلالنا. ولكنهم أهملوا كافة تلك القضايا وتناسوها وتعلَّقوا بتسلُّم قوى الأمن، لا لـرد عدوان أو دفْـع مكروه عن البلاد، بـل لخدمـة مـآربهم الحزبيـة وأغراضـهم الشخصـية فـي إنتخابـات مقبلـة. وغرضـهم مـن كل ذلك إضـعاف الجيش وإظهاره بمظهـر المستبد بالسلطات حتـى تتـاح لهم الفرصة لتحقيق ما حلموا به وما هدفوا إليه.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيِّعة لتحقيق الأغراض الإستعمارية والأهواء الحزبية والمطامع الشخصية، لأنه من أبناء الشعب يتحسس بشعورهم وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن إستقلال البلاد وحِفْظ كيانها.

وإن الجيش السوري يرى أن "حزب الشعب" وهو الفئة التي لا تُمثِّلكم التمثيل الصحيح.. يرى أن أهم أهدافها هي مؤامرة يقصد منها القضاء على إستقلال سوريا وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد فيها.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش الذي وثقت به الأمة وأوكلت إليه حماية إستقلالها، والذي نذر نفسه للموت دون حماها، يعرض لك الواقع لتكون على بيِّنة ويترك الأمر لك والحُكْم لك.

دمشق في 29 تشرين الثاني 1951

رئيس الأركان العامة العقيد أديب الشيشكلي

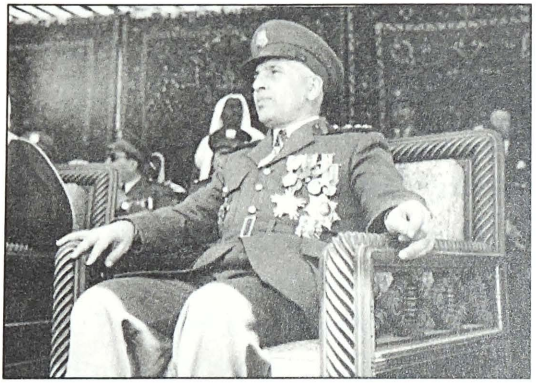

الشيشكلي متربعاً على كرسي إنقلابه (الصورة فوق).
والحناوي متربعاً على كرسي منفاه اللبناني حيث جرى إغتياله (الصورة الثانية إلى اليمين).
وصورة صفحة من مجلة "الصياد" عام 1956 يروي فيها محمد حرشو البرازي كيف قتل الحناوي ثأراً لإبن عمه محسن

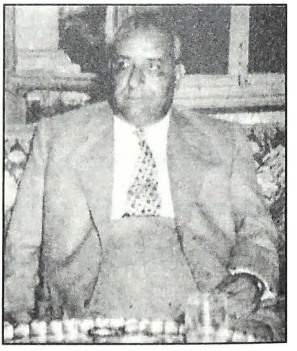

رواية الشيشكلي كـ "مؤرخ محايد"
عن الإنقلابات منذ "إنقلاب الزعيم"

هنا الفقرات الأساسية من رواية للعقيد أديب الشيشكلي عن الإنقلابات الثلاثة وردت في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الإثنين 3 ديسمبر/كانون الأول 1951:

"إن أهم ما دعا إلى الإنقلاب الأول وتقبُّله قبولاً حسناً من الرأي العام هو كارثة فلسطين. فقد دخلت سوريا كشقيقاتها العربيات معركة فلسطين دون أن تكون قد إستعدت لها الإستعداد التام، وإن ذلك النقص في الإستعداد تقع مسؤولياته على الحكومات التي تعاقبت في ذلك العهد جميعها. ولا شك أن هنالك كثيراً من الأخطاء وقع فيها الحزب الحاكم في سوريا حينذاك، إلاّ أن الحزب المعارض (حزب الشعب) كان يجسِّم هذه الأخطاء ويهوِّلها حتى تبدو للرأي العام أضخم مما هي في الحقيقة. وليس معنى هذا أنني أُبرىء الحُكْم القائم إذ ذاك من كل ما وقع من أخطاء، إلاّ أنني أردتُ أن أقول إن المعارضة لم تتخذ خطة التوجيه لإصلاح تلك الأخطاء، بل جعلت من تلك الأخطاء وسيلة للتشهير بالقائمين على الحُكْم. وبالإضافة إلى هذا فقد خلقت كارثة فلسطين موجة من الإستياء عمَّت الشعب كله، فمن الطبيعي أن تمتد هذه الموجة إلى أوساط الجيش الذي هو من الشعب، وكان الإنقلاب الأول من نتاج ذلك.

بعد أن تم الإنقلاب الأول حاول المرحوم حسني الزعيم إيجاد حُكْم مدني دستوري في البلاد. وقد إتصلْنا من أجْل تحقيق ذلك أنا وبعض إخواني الضباط في ذلك الحين بأكثر الهيئات السياسية وأخص بالذكر منها "حزب الشعب" فجبُنت عن تسلُّم زمام الحُكْم الأمر الذي شجع

حسني الزعيم على إعلان ديكتاتوريته العسكرية التي ما رمينا إليها قط في إنقلابنا المذكور.

أما زعيم الإنقلاب الثاني المرحوم سامي الحناوي فإنه أحاط نفسه بطبقة معيَّنة من السياسيين ضعفاء الإيمان الذين لا يشعرون أن بلادهم قادرة على أن تتبوأ مكانها كدولة مستقلة، وكانوا يدَّعون بأن سوريا لا تتمكن وحدْها من مجابهة الأخطار الخارجية وخاصة الخطر الصهيوني، وأخذوا يعملون على تشجيع قائد ذلك الإنقلاب على العمل لضم سوريا إلى العراق. وإنني كجميع السوريين وككل ضابط في الجيش السوري لسنا دعاة عزلة بل إننا كرسْنا ونكرِّس من جهادنا وجهود نا كل ما نستطيع لتحقيق أي عمل من شأنه تحقيق وحدة العرب التي نشعر بضرورتها، غير أننا لا نريد أن نخضع في سبيل هذه الوحدة من جديد لتاج أجنبي. وكلكم يعلم أن العراق القُطر الشقيق مايزال غير متحرر تحرراً تاماً وأنه مرتبط بمعاهدات تقيِّد من حريته. وتعلمون أيضاً أن جيشه لم يستطع القيام بواجبه أثناء عمليات فلسطين الحربية على كثرة إمكانياته.

ولقد حرَّض أولئك السياسيون المرحوم سامي الحناوي ودفعوه إلى اللجوء إلى العنف في سبيل تحقيق غايته تلك وأرادوا بذلك وضْعنا أمام الأمر الواقع، واتُّخذت إجراءات كادت تؤدي إلى إعتقال قِسْم كبير من كبار قادة الجيش، إلاَّ أننا كنا بالمرصاد فحِلْنا في اللحظة الحاسمة دون ذلك واضطررْنا مرغمين إلى إزاحة سامي الحناوي لإنقاذ النظام الجمهوري. ولقد حاولْنا بحركتنا تلك أنْ نتجنب العنف الشديد فإكتفينا من التدابير العسكرية بإبعاد سامي الحناوي وإعتقال أعوانه العسكريين وتركْنا السياسيين طلقاء تجنباً لإثارة فضائح أملاً في أن تكون حركتنا كافية لإعادتهم إلى الطريق القويم في حِفْظ إستقلال البلاد. ولقد أظهرْنا لهؤلاء السياسيين حُسْن نوايانا نحو إقامة نظام دستوري ثابت وآزرناهم في أعمالهم التأسيسية بوضع الدستور ثم آزرناهم حين تولوا الحُكْم لعلهم يرعوون ولكن ثبُت لنا في ما بعد أنهم لم يغيِّروا نواياهم الأُولى وأن ما لم

يتمكنوا من تحقيقه سابقاً يحاولون تحقيقه مع الزمن بقتل ثقة الأمة بنفسها وأخذوا يعملون على عدم إستقرار الحُكْم في البلاد وخلقوا هزات وأزمات تكررت خلال عدة شهور حتى أنهم في مارس (1951) لم يتقوا الله لا في بلادهم ولا في جيشهم عندما كان هذا الجيش يرابط على الحدود الإسرائيلية مستعداً لقبول معركة مع اليهود فأبقوا البلاد بدون حكومة مدة تزيد على الخمسة وعشرين يوماً، وما هذه الأزمة الأخيرة إلاّ إحدى الأزمات المصطنعة التي لا يُقصد منها سوى إظهار البلاد بغير مظهرها الحقيقي.

إن الأزمة الأخيرة كما تعلمون إثر خلاف وقع بين دولة رئيس الوزراء السيد حسن الحكيم ووزير الخارجية السيد فيضي الأتاسي على شؤون خارجية بحتة. وبينما كانت الأزمة تأخذ هذا الشكل الخارجي أثار "حزب الشعب" في هذه المناسبة قضايا داخلية لا أهمية لها وليس الآن وقت بحثُها كضم الدرك إلى وزارة الداخلية وجعْل وزير الدفاع الوطني مدنياً لا عسكرياً وكأنما الجيش ليس جيش البلاد ووزارة الدفاع ليست من وزارات الدولة، مع أن الكل يعلم بأنهم مدينون ببقائهم في الحُكْم إلى مؤازرة الجيش.

لقد حاول فخامة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي بكل ما أُوتي من قوة وحنكة ووطنية لحل تلك الأزمة الوزارية فكلف عدة شخصيات لتشكيل الحكومة ولكن هؤلاء السياسيين حالوا دون بلوغ مساعيه أية نتيجة إيجابية، وأخيراً إضطروه إضطراراً وبالتهديد والوعيد أن يكلِّف الشيخ معروف الدواليبي بتشكيل الحكومة فشكَّلها على أُسس فرضها عليه "حزب الشعب" متجاهلاً رأي العسكريين الذين يجب في هذه الظروف الإستثنائية الراهنة أن يؤخذ رأيهم نظراً لأن بلادنا لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل أوقفتْها الهدنة. وكان من نتيجة ذلك أن إضطررْنا مكرهين إلى وضْع حد لتصرف "حزب الشعب" الذي لا يرمي من ورائها إلاّ خدمة مصالحه الحزبية وخدمة مصالح أفراده الشخصية وقمنا بإعتقال رئيس الحكومة مع

القِسْم الأكبر من وزرائه وبعض النواب الموجِّهين لهذه الأفكار السيئة.

وتوجَّهنا من جديد إلى فخامة الرئيس الأول لإيجاد حل للأزمة وإعادة الحُكْم إلى نطاقه الدستوري بعد إستقالة الشيخ معروف الدواليبي فباءت كل مساعيه بالفشل بسبب تعنت قادة الحزب المذكور في الإصرار على بقاء الأزمة. وكان آخر الحلول التي فكر بها فخامته هو الإتفاق مع أكثر الكتل النيابية على تكليف السيد حامد الخوجة بتشكيل حكومة تقوم بحل المجلس النيابي، فعرقل "حزب الشعب" هذا المسعى أيضاً حتى فشل فخامة الرئيس في إيجاد أي حل دستوري.

ولمَّا كانت أعمالهم هذه لا تؤدي إلى الإستقرار فقد قرر فخامة الرئيس الأول الإستقالة مما إضطر المجلس العسكري الأعلى إلى تكليفي بمهام رئاسة الدولة وأولاني ثقته بتسليمي السلطة التنفيذية في البلاد فلجأتُ كما تعلمون إلى حل المجلس الذي لا يمثّل الشعب السوري تمثيلاً صحيحاً، إذ أن هناك كثيراً من الفئات والهيئات السياسية غير ممثَّلة فيه. وقد سبق أن طعن بصحة إنتخاباته كثير من نوابه ووزرائه. كما أن هذا المجلس تجاوز ما كلَّفه به موكِّلوه أبناء البلاد من مهمة تأسيسية وعمل على قلْب الجمعية التأسيسية التي كانت غايتها وضْع الدستور إلى مجلس نيابي يقصد التمسك بكراسي النيابة، مستغلين تلك المنافع التي تُبقي على مصالحهم بإستغلال كراسي الحُكْم وكراسي النيابة.

وبعد أن حُلَّ المجلس أردتُ أن أُثبت للملأ جميعاً بأنني لستُ إلاّ ذلك العقيد من الجيش السوري الذي لا يطمع بشيء سوى خدمة بلاده على الوجه القومي الصحيح، فشكرتُ للمجلس الأعلى ثقته التي أولاني إياها وأعدْتها إليه فكان أن كلَّف المجلس الذي أترأسه الزعيم فوزي سلو بإستلام السلطات التشريعية والتنفيذية في البلاد ريثما يقوم مجلس نيابي ينبثق عن إنتخابات صحيحة. وقد عهَدَ الزعيم فوزي سلو إلى الأمناء العامين بممارسة أعمال الوزراء بالإضافة إلى أعمالهم كما جاء في الأمر العسكري رقم 2 الذي أذيع على الشعب.

ولي ملء الأمل أن تعود البلاد في أقرب وقت ممكن إلى حياتها النيابية التي سينبثق عنها الحُكْم المقبل. والزعيم سلو هو أكثر ضابط في الجيش السوري له من نصاعة ماضيه وكفاءته العسكرية وتجاربه وثقافته ما يجعلنا نعتقد بأن قضية بلادنا في هذه المرحلة إنما هي في أيدٍ أمينة عليها. وهكذا عدتُ إلى عملي السابق كرئيس للأركان العامة فقط.

رسالة إلى الشيشكلي من اللواء نجيب ومعها هدية "جِلْد الأسد"

رداً على رسالة بعث بها أديب الشيشكلي إلى اللواء محمد نجيب عن طريق شقيقه اللواء علي نجيب سفير مصر لدى سوريا، تلقَّى الرئيس السوري من الرئيس المصري رسالة نشرتْها الصحف السورية الصادرة يوم الجمعة 30 أكتوبر/تشرين الأول 1953 على النحو الآتي:

تحياتي وتمنياتي القلبية عاد إلى مصر اللواء علي نجيب سفير مصر في دمشق يحمل إلينا تحيات أُخوَّتكم وصداقتكم ويحدِّثنا عن مبلغ ما تكنونه لمصر شقيقتكم ولرجال حركتها من إعجاب وتقدير. وإني إزاء هذا لأحيي فخامتكم تحية إخاء وإعزاز ويسرني ويسعدني أن تتقبلوا الهدية المتواضعة التي يحملها بإسمي إليكم سفير مصر في الجمهورية السورية. وقد إخترت لفخامتكم جِلْد الأسد رمزاً للإعتراف بشجاعتكم التي أبديتموها وتبذلونها دائماً في إدارة دفة الأمور في شقيقتنا سوريا العزيزة وإقدامكم وحماستكم في خدمة العروبة والعرب الأمجاد. ولن أنسى تلك الفترة السعيدة التي نعمنا فيها بزيارتكم لنا وأنسنا بلقائكم في وطنكم مصر ووطننا وإتحدت عزائمنا وإتفقت كلمتنا أن نكون عاد إلى مصر اللواء علي نجيب سفير مصر في دمشق يحمل إلينا تحيات أُخوَّتكم وصداقتكم ويحدِّثنا عن مبلغ ما تكنونه لمصر شقيقتكم ولرجال حركتها من إعجاب وتقدير. وإني إزاء هذا لأحيي فخامتكم تحية إخاء وإعزاز ويسرني ويسعدني أن تتقبلوا الهدية المتواضعة التي يحملها بإسمي إليكم سفير مصر في الجمهورية السورية. وقد إخترت لفخامتكم جِلْد الأسد رمزاً للإعتراف بشجاعتكم التي أبديتموها وتبذلونها دائماً في إدارة دفة الأمور في شقيقتنا سوريا العزيزة وإقدامكم وحماستكم في خدمة العروبة والعرب

الأمجاد. ولن أنسى تلك الفترة السعيدة التي نعمنا فيها بزيارتكم لنا وأنسنا بلقائكم في وطنكم مصر ووطننا وإتحدت عزائمنا وإتفقت كلمتنا أن نكون جميعاً على قلب رجل واحد لنعيد للعروبة مجدها التالد ولإبنائها عزهم السالف. وفقنا الله وهدانا سواء الصراط".

وردَّ الرئيس الشيشكلي بالرسالة الآتي نصها:

"تلقيتُ ببالغ الغبطة والسرور رسالة فخامتكم التي حملها إلينا سفيركم لدينا اللواء علي نجيب مع هديتكم الثمينة. وإني لأشكر فخامتكم على هذه الرسالة الكريمة لِما تتضمنه من صميم العاطفة نحو وطنكم سوريا ووطننا، ولِما تحمله من عواطف الأُخوة نحو شخصي، كما أشكركم على هديتكم الجميلة وعلى ما ضمَّنتموه من رمز العطف الذي أوحى به إليكم شعوركم النبيل.

لقد جددت رسالتكم في نفسي ذكريات زيارتي السعيدة لمصر الشقيقة حيث نعمتُ بلقاء أخ كريم لمستُ فيه الحكمة والشجاعة والإخلاص. وإني إذ أحيي في شخصكم وشخص أخوانكم الكرام رمز مصر المتحفزة أدعو الله أن يأخذ بيدنا لما فيه إزدهار مصر وخير العروبة".

الرئيس أديب الشيشكلي يتوسط إثنين من الجنود السوريين خلال زيارة تفقدية قام بها إلى الجبهة السورية – الإسرائيلية

دور مصري للدكتور جورج حبش في محاولة إغتيال الشيشكلي

كانت لي شتاء العام 1975 عدة جلسات مع الدكتور جورج حبش الأمين العام لـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" من أجْل إعداد كتاب يتناول سيرته الذاتية وظروف نضاله وذلك في صيغة حوارات معه تتضمن من الأسئلة كل ما من شأنه أن يفي بالفكرة. ولقد صدر الكتاب بطبعته الأُولى في لندن والثانية في بيروت عام 2008 (راجع ص... لائحة بعناوين مؤلفاتي) من بين النقاط التي أثرْتها معه ما يتعلق بإرتباط إسمه بتدبير محاولة لإغتيال أديب الشيشكلي وما هي مسؤولية الشيشكلي إزاء نكبة فلسطين(*)؟

ولقد أجاب بالآتي:

عندما قررْنا بعد الإجتماعات التي تمت بين مجموعة بيروت ومجموعة سوريا والمجموعة المصرية أنه لا بد من إنشاء تنظيم، ناقشْنا

(*) إتخذت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية في مارس – أبريل 1950 قراراً يقضي بأن تُقصى من حظيرة الجامعة أي دولة تتفاوض مع إسرائيل لعقد صُلْح معها أو عقْد أي إتفاقية أُخرى.
في حينه كانت الأزمة مع الأردن الذي تردد أنه وقَّع معاهدة إقتصادية مع إسرائيل من شأنها فتْح ثغرة في الحصار الإقتصادي العربي على إسرائيل.
يوم الخميس 12 مايو/أيار 1949 أصبحت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بعد تصويت الجمعية العمومية على طلبها الإنتساب إلى المنظمة الدولية بأغلبية 37 صوتاً مقابل 12 صوتاً عارضوا و9 إمتنعوا عن التصويت. والدول التي عارضت هي: أفغانستان. بورما. مصر. الحبشه. الهند. إيران. العراق. لبنان. باكستان. المملكة العربية السعودية. سوريا. اليمن.
أما الدول التي إمتنعت عن التصويت فهي: بريطانيا. بلجيكا. البرازيل. الدانمارك. السلفادور. اليونان. سيام. السويد. تركيا.

بعض القضايا التنظيمية من نوع أن عضو التنظيم يجب أن يعرف عضواً واحداً في هذا التنظيم. كذلك ناقشْنا وسائل الإتصال بين أعضاء التنظيم.

وفي تلك الفترة لم يكن عندنا فكر سياسي وإنما كان هنالك هدف واحد وهو ضرورة القيام بعمليات إغتيال للذين خانوا فلسطين وأضاعوها. وحتى تجربة المحاضرات والندوات من خلال "العروة الوثقى" لم تكن كافية بالنسبة إليَّ مثلاً لتكوين فكر سياسي شامل.

كانت القضية أمامنا مطروحة بشكل مبسَّط ومحدَّد وهي أن هنالك مَن خان وتخاذل فأضاع فلسطين ويجب أن نتدرب على السلاح ونحصل عليه ونغتال الخائن والمتخاذل.

ولقد قمنا بالفعل بمجموعة عمليات مسلحة فألقينا القنابل على بعض السفارات ووضعْنا خططاً لإغتيال الملك عبدالله وغلوب باشا ونوري السعيد.

في تلك الفترة كانت التسمية التي أطلقناها على تنظيمنا هي "كتائب الفداء العربي". وكان النهج السياسي لهذا التنظيم ضيّقاً وخلاصته أننا نحقق الأهداف عن طريق العنف.

وإستمر التنظيم يعمل بشكل طبيعي إلى أن وقعت حادثة جعلت الخط الثوري يرتطم بالفشل. وكان ذلك بعد أن طرحت مجموعة مصر إغتيال أديب الشيشكلي كهدف من أهداف التنظيم. ولما كان الشيشكلي ليس واحداً من المسؤولين في نظرنا عن نكبة 1948، لأنه لم يكن على رأس السلطة عندما حدثت النكبة فإننا (أقصد هنا مجموعة بيروت) سألْنا مجموعة مصر عن سر إختيارها الشيشكلي. وخلال النقاش شعرْنا أن أهدافنا ليست متفقة مع أهداف مجموعة مصر. هدفنا ضرْب المسؤولين عن النكبة والسفارات الإستعمارية. وهدف مجموعة مصر يختلف تماماً عن هدفنا. ولم نوافق مجموعة مصر على هدفها. لكن هذه المجموعة إستمرت تفكر في مهمة إغتيال أديب الشيشكلي.

وذات يوم فوجئنا ونحن في بيروت بمانشيتات في الصحف حول محاولة لإغتيال أديب الشيشكلي وأن الجهة التي نفذّتها كانت تنظيماً جديداً يدعى "كتائب الفداء العربي" وفهمْنا أن مجموعة مصر ذكرت خلال التحقيق كل شيء، على ما يبدو، وإعترفت بالأسماء وبينها إسمي وأسماء الرفاق أعضاء مجموعة بيروت.

وإتفقنا (أعضاء مجموعة بيروت) على أن نختفي، لأنه ليس معروفاً متى تطالب السلطات السورية لبنان بإعتقالنا وتسليمنا، يضاف إلى ذلك أن السلطات اللبنانية، من دون أن تطلب سوريا منها، قد تُلقي القبض علينا، أو أن إدارة الجامعة قد تطلب من السلطات ذلك.

وإجتمعنا لتدارُس المسألة وتَقَرَّر أن يتخذ كل من أعضاء المجموعة خطاً. وعلى سبيل المثال فإن الخط الذي إتخذْته كان بتَرْك الجامعة الأميركية مؤقتاً والإختفاء في بيروت. وخلال حصولنا على المتفجرات من شخصيات لبنانية مساندة للحركة الوطنية الفلسطينية كانت قد توثّقت بيننا وبين هذه الشخصيات علاقات جيدة. ولذا كان من السهل تأمين أمر الإختفاء.

كنتُ في السنة الخامسة من دراسة الطب عندما قررتُ الإنقطاع عن الدراسة والإختفاء. لكن الإنقطاع لم يَطُل لأن الشيشكلي كان مرناً وذكياً، ولم يتشدد في مسألة محاولة إغتياله، ربما لأنه وجد أن المواطنين سيقفون في صف الذين رتبوا للإغتيال، وسيبررون لهم محاولتهم التي تمت في ظل الهزيمة. وأتذكَّر أن الأحكام التي صدرت راوحت بين البراءة وبين السجن مدة غير طويلة.

هوامش حول
لعبة العسكر والأحزاب

من بين الخطوات اللافتة في أحد بلاغات الإنقلاب العسكري الأول في سوريا أن زعيم الإنقلاب حسني الزعيم منع الإتجار بالرقيق في منطقة اللاذقية ومن دون أن يحدد طبيعة "السِلَع البشرية" التي يجري شراؤها وبيعها. وهذه التجارة من جملة دواعي الإخضاع العلوي منذ أن أمسك الفريق حافظ الأسد بزمام السلطة طوال ثلاثة عقود لرموز عائلية كثيرة في المجتمع السياسي والبورجوازي السُني.

ظاهرة الإستفتاء على الرئاسة بالذات عاشتها سوريا في بداية الخمسينات بدءاً بإستفتاء مدروس النتائج أراده الزعيم حسني الزعيم. وهذا أوردْناه في سياق وقائع الإنقلاب. وبعد الإستفتاء السوري بدأت الإستفتاءات في مصير كل رئيس يُجرى له إستفتاء ودائماً تكون النسبة تسعينية وما فوق ولمصلحة الرئيس.

من مآثر إنقلاب الزعيم حسني الزعيم أنه إكتفى بوضع الرئيس الشرعي للبلاد شكري القوتلي ورئيس الحكومة زمنذاك خالد العظم في مستشفى المزة ولم يقتلهما على الفور على نحو ما فعل على سبيل المثال لاحقاً في العراق اللواء عبد الكريم قاسم الذي قام بالإنقلاب على المَلَكية يوم 14 يوليو/تموز 1958 وأعدم معظم أفراد الأسرة المالكة وهو وزر ما بعده وزر. وأما مأثرة حسني الزعيم فإنها تتمثل في تسفير الرئيس القوتلي إلى جنيف وتكليف كتيبة من

الشرطة العسكرية برئاسة ضابط تأدية التحية له في المطار. هذا لن يلغي شعور الرئيس بالمرارة من الإنقلاب لكن حسني الزعيم سجَّل بذلك نقطة إيجابية في تاريخه. وبالمقارنة مع تسفير القيادة العسكرية في تونس للرئيس زين العابدين بن علي تحت جنْح الظلام من مطار تونس إلى السعودية حيث إختار الإقامة كلاجىء سياسي، فإن تسفير الرئيس القوتلي كان أكثر إحتراماً. وأما الذي إرتضاه الرئيس حسني مبارك وهو البقاء في مصر بعد إسقاط نظامه ووضْع نفسه بتصرف القضاء فإنه صيغة وسط بين الحالتيْن حالة القوتلي التي أرادها له حسني الزعيم وحالة بن علي التي إختارتها قيادة الجيش التونسي بعد الإنتفاضة الشعبية على النظام وإسقاطه. الأُولى تكريمية وفي وضْح النهار ومقرونة بتحية عسكرية له في المطار. والثانية كأنها عملية تهريب بأعلى درجات الإشراف من جانب القيادة العسكرية للرئيس المدني من أصل عسكري. وهذا يعني أن مسايرة الجنرالات بعضهم لبعض وبالذات في زمن الإنقلابات والإنتفاضات، من جملة التقاليد العسكرية عند الضرورة.

من الحالات النادرة هذه العلاقة الراسخة الجذور بين رئيسيْ لبنان وسوريا في الخمسينيات: الشيخ بشارة الخوري وشكري القوتلي. ومن علائم العلاقة التي لم تتكرر بهذه العفوية من جانب الرؤساء اللبنانيين بعد بشارة الخوري مع الذين ترأسوا سوريا أن الشيخ بشارة شعر أن الذي أصاب القوتلي هو شعور توأم أحزنه مصاب لحق بتوأمه.

ليست جديدة في طبيعة العلاقات اللبنانية – السورية تلك الظاهرة المتمثلة بـ "تهافت" كثيرين من أهل السياسة والحزبية في لبنان على الحاكم السوري. وهذا "التهافت" على نحو تسمية الشيخ بشارة الخوري أول رئيس جمهورية للبنان المستقل كان حاصلاً في عهده وبالذات في الخمسينيات وإزدهر بشكل خاص في العهود الإنقلابية حيث الزيارات التهافتية من أقطاب السياسة الحزبية لعهد حسني

الزعيم ثم لعهد أديب الشيشكلي كانت لافتة. ثم يتواصل "التهافت" مع سائر العهود اللاحقة قبْل الوحدة المصرية – السورية وأثناء سنتيْ الوحدة وصولاً إلى ذروة إزدهار "التهافت" بدءاً بالإنقلاب البعثي الأول (صلاح جديد مع غطاء من البعثيين المدنيين) الذي لم يعمر طويلاً وصولاً إلى الإنقلاب الذي قاده الفريق حافظ الأسد بتسمية"الحركة التصحيحية" وكان إذا جاز القول الإنقلاب الأخير حيث إستحال على جنرالات سوريين خوض المغامرة الإنقلابية.

في زمن حسني الزعيم وأديب الشيشكلي كان "المتهافتون" اللبنانيون كثيرون أبرزهم سامي الصلح وكميل شمعون وسليمان العلي وكمال جنبلاط ونصوح الفاضل وعبد الحميد كرامي. أما في زمن الرئيس الأسد الأب فكان "التهافتيون" بالمئات، ثم إنحسر العدد بالتدرج في عهد الرئيس الإبن بشَّار.

عند التأمل في الأحوال السورية في زمن الإنقلاب الأول ثم ما تلاه من إنقلابات يتبين كم أن الصحافة اللبنانية كانت أحد الرقميْن الصعبيْن بالنسبة إلى إستقرار العهد الإنقلابي. أما الرقم الثاني فإنه الزعيم السُني المرموق رياض الصلح الذي كان تأثيره فاعلاً على الصحافة من جهة وعلاقته الوثيقة بالأطياف السورية المعارضة.

إستند الزعيمان الإنقلابيان حسني الزعيم ثم أديب الشيشكلي على المملكتيْن المصرية والسعودية، بدليل أنه لولا وقفة الملك عبد العزيز والملك فاروق مع كل من حسني الزعيم وأديب الشيشكلي لما كان الإثنان ليصمدان أمام الشأن الذي عليه أُردن الملك عبدالله وعراق الوصي عبد الإله في الخمسينات.

إذا نحن عقدْنا بعد التأمل مقارنة بين الإنقلاب السوري الذي قام به حسني الزعيم والإنقلاب الأخير في مسيرة الحُكْم السوري الذي قام به حافظ الأسد ومِن بعده لم تعد الإنقلابات سهلة الحدوث، نلاحظ أن حسني الزعيم لم يوظِّف الترحيب الذي لقيه ومن أجْل ذلك سقط مضرجاً بدمه في عملية إعدام برصاص عساكر، بينما نجح حافظ الأسد في ترحيب السوريين به لأنه لم يستعمل كلمة "الإنقلاب" وإختار تسمية "الحركة التصحيحية" ولأن الشعب السوري كان في الوقت نفسه دخل حالة من الإحباط نتيجة كثرة الإنقلابات العسكرية.

الحساسية السورية من العراق ذات جذور. في عهد حسني الزعيم كان نوري السعيد يتطلع وسعى جاهداً لضم سوريا إلى العراق وإعلان البلديْن مملكة. وفي عهد حافظ الأسد كان صدَّام حسين يسعى لضم سوريا إلى العراق بهدف قيام "دولة البعث العربي". في الحالتيْن لم تثمر التطلعات العراقية وبقيت سوريا جمهورية مستقلة ذات سيادة لبضع سنوات ومثلثة السيادة في عهد الرئيس بشَّار الأسد.

في زمن مصر الملكية كانت مصر ترى في سوريا عمقاً يعزز شأنها ومن أجْل ذلك رأينا الملك فاروق يسبغ أهمية قصوى على سوريا وإهتماماً نوعياً بزعيم الإنقلاب السوري الأول. وفي زمن مصر الجمهورية لقي صاحب الإنقلاب الثاني أديب الشيشكلي من ثورة 23 يوليو 1952 في شخص اللواء محمد نجيب إطراءات لم يسبق أن حظي بها مسؤول عربي من حاكم مصري. وفي عهد الرئاسة الثانية لـ شكري القوتلي وكانت سوريا بدأت تعيش مرحلة إستقرار وصراعات سياسية وحزبية بالغة الضراوة وضع شكري القوتلي الأمر والمصير بيديْ عبد الناصر وكان قيام "الجمهورية العربية المتحدة" التي لم تصمد أمام إنقلاب عسكري بنوعية الإنقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم. وحدث

الإنفصال الذي لم تبرأ من تداعياته النفسية سوريا، أما بالنسبة إلى عبد الناصر فإن الحُلْم الوحدوي الجميل تحوَّل بفعْل الإنفصال إلى كوابيس لأزمنْه حتى وفاته.

في إنقلابه على الشرعية إعتمد حسني الزعيم أسلوب تحريض الضباط على السياسيين. ومع ذلك لم يتنبه رموز السُلطة الشرعية إلى ذلك. بل إن الرئيس شكري القوتلي إستهان بالأمر مع أنه كان يقول لخالد العظم الذي سعى لدى الرئيس لإعادة حسني الزعيم إلى الجيش بعدما كان مطروداً منه "إذا أعيد إلى الجيش أفسده وأقْدم على قلْب الأمور".

لطالما كان الملك الهاشمي عبدالله يشكِّل حالة إقلاق للإنقلابي حسني الزعيم وإلى درجة أنه عندما رأى ضابطاً في الشرطة العسكرية كان يعتمر بفيصلية ظنَّ أن الملك عبدالله هجم على دمشق بجنوده لإحتلالها. وفي كل خطوة يحظوها كان حسني الزعيم دائم القلق من دور يقوم به الملك عبدالله الذي جرى إغتياله لاحقاً.

كان لافتاً أن رئيس الحكومة خالد العظم خاطب رئيس الجمهورية وهو يلقاه في غرفة مستشفى المزة حيث كلاهما قيد الإحتجاز باللغة التركية وذلك من باب التمويه كي لا يسمعهما العسكري الحارس على باب الغرفة وينقل كلامهما إلى المرجع الأعلى. هذا التمويه من الرئيسيْن اللذيْن يتقنان اللغة التركية حدث مثيل له في مصر خلال حرب 6 أكتوبر/تشرين الأول 1973 حيث أن بعض قادة القطعات التي عبرت قناة السويس إستعملت كلغة إتصال بواسطة "الشيفرة" الكلمات النوبية. ولقد أحدث هذا التمويه إرتباكاً في صفوف القوات الإسرائيلية وإنجازات طيِّبة في الجانب المصري.

من بين المواقف اللافتة أن الرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري سعى لدى الملك عبد العزيز والملك فاروق من أجْل إقناع حسني الزعيم نقْل الرئيس المحتجَز شكري القوتلي من سجن المزة إلى دار والدته وأن حسني الزعيم تَجاوب. مثل هذا المسعى من الحالات النادرة ويعكس مدى علاقة الرئيس بشارة الخوري بالرئيس شكري القوتلي ومدى تقدير الملكيْن السعودي والمصري للمبادرة اللبنانية التي لم نسمع مثيلاً لها في تاريخ الحركات الإنقلابية.

اللقاء التاريخي بين الرئيس جمال عبد الناصر (في زمن الوحدة مع سوريا) والرئيس اللبناني فؤاد شهاب في خيمة جرى نصْبها مناصفة على أرض سورية – لبنانية، كان اللقاء الثاني المحترم بين رئيسيْن ما زال أثره حاضراً في الذاكرة حتى الآن. أما اللقاء الأول فكان هو الآخر في منطقة حدودية بين حسني الزعيم وبشارة الخوري. وبعد هذيْن اللقائيْن المحترميْن بات رؤساء لبنان يلتقون بالرئيس حافظ الأسد ثم الرئيس بشَّار الأسد في دمشق ومن دون أن يرد الرئيس السوري الزيارة إلى الرئيس اللبناني.

كان الترحيب بالحناوي إستثنائياً من جانب قطاعات من الرأي العام السوري ليس لأنه من الجنرالات الإنقلابيين وإنما لأنه أعدم على الفور حسني الزعيم ورأوا في الترحيب هذا أنه ثأر لإنقلاب الزعيم على الشرعية والحُكْم المدني عموماً وبالذات على رئاسة شكري القوتلي. ورغم ذلك فإن القوتلي بعث إلى هاشم الأتاسي الذي هو رئيس حكومة وليس إلى الحناوي ببرقية تهنئة. وهذا لأن في نفسه مرارة ما بعدها مرارة من الجنرالات عموماً خصوصاً بعدما قلبوا حُكْمه.

إزدهرت في فترة الإنقلاب الحناوي ظاهرة التلاسن والإتهامات المتبادَلة بين وزراء ونواب. وهي إذا جازت المقارنة قريبة الشبه بظاهرة التلاسن اللبنانية في زمن رئاسة الجنرال ميشال عون للجمهورية.

يستوقف المرء مثل حالي كمؤلف ومتابع لـ "المسيرة الإنقلابية" في العالم العربي أن جنرالات الإنقلابات في العالم العربي، وأحدثهم جنرالات السودان في بداية حقبة ما بعد إسقاط حُكْم الجنرال عمر البشير، يبدأون الكلام بالتأكيد على أنهم لا يريدون الحُكْم والعمل بالسياسة ولا مطامع لأحدهُم بالترؤس تاركين السياسة لأربابها ثم يوماً بعد يوم يحدُث العكس.. وإلى درجة أن البعض منهم ينسى العسكرية وواجباتها وأداء اليمين عند إنخراطه في المؤسسة العسكرية.

كان لافتاً تشبيه منير العجلاني سجن المزة بأنه مثل سجن "الباستيل" في فرنسا وأن غرفه كالمقابر، وقول علي بوظو إن "سجن النظارة أفظع من سجْن المزة وأنه يعج بالحشرات المعدَّة للتعذيب". أما اللافت أكثر فإستنكار أكرم الحوراني (وزير الدفاع زمنذاك) لهذا التشبيه من جانب زميليْه القطبيْن السياسيْن.

في الخمسينات بلغ النقاش درجة عالية في شأن الدستور حول دين الدولة ودين رئيسها. وكان النقاش جريئاً وموضوعياً ويصلح لهذه الأيام كما يصلح لنقاش مماثل في لبنان.

عكست المناقشات من جانب بعض السياسيين ورموز النخبة في سوريا حول مسألة النص في الدستور على أن "دين الدولة الإسلام" عُمْق الوعي الذي

يدعم الوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد كان دور الصحافة مضيئاً وبنسبة عالية دور صحيفة "القبس" التي أعطت المناقشين مساحة رحبة وبذلك تحوَّل الرأي العام إلى ما يشبه البرلمان الشعبي. ولقد أثمرت هذه الأجواء التوافق على أن يتضمن الدستور ما ينص على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع" عِوَض النص على أن "دين الدولة الإسلام". وبذلك إطمأنت نفوس مسيحيي سوريا وبالذات الأطياف المهاجرة في كثير من دول أميركا الجنوبية وهؤلاء في معظمهم من المسيحيين. أما جماعات "الإخوان المسلمون" فما زالت تتطلع إلى غير ما تم إرتضاؤه والأخذ به. وهكذا حال "إخوان" مصر لو أنهم صمدوا في السلطة ولم يعصف بهم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي إنتزع الرئاسة من "الإخواني" محمد مرسي وهذا إنتهى سجيناً ثم متوفياً أثناء محاكمته وتلك واقعة غير مسبوقة في تاريخ الحُكْم المصري وفي محاكمه.

مثلما أن للسُلطة طعْماً حلو المذاق ومن أجْل ذلك فإن مَن يذوق هذا الطعم يبغي تمديداً للولاية وأحياناً يحصل على ما يتمنى، لكن للسُلطة طعْماً كثير المرارة يشعر به من يفقدها طوعاً أو عند إنتزاعها منه. ولقد عاش الرئيس شكري القوتلي التجربة بالحلاوة وهو رئيس والمرارة بعد إنقلاب حسني الزعيم عليه. ثم عاش تجربة العودة رئيساً وهذا ما تمناه كثيرون ولم يحصلوا عليه وبذلك يكون القوتلي ذاق حلاوة طعْم السُلطة مرتين. لكنه مع ذلك غادر الدنيا من دون أن يكتب سيرة حياته على نحو ما فعل رئيس حكومة عهده خالد العظم الذي دوَّن السيرة في ثلاثة أجزاء وكان في بعض مما دوَّن ناقداً القوتلي وغيره وأحياناً متجنياً. وتلك هي حدائق العمل السياسي فيها الشوك الذي يدمي والورد الذي يُبهج الناظرين... والقاطفين.

في موضوع الممارسة الديمقراطية اللاذعة يمكن القول إن المجتمع السياسي السوري فاق صنوه اللبناني ومن دون التأكد مما إذا كان أحدهما هو مَن إقتبس من الآخر، أو أن بذرة الإقتباس تعود إلى فترة الإنتداب الفرنسي لكليهما. المهم أن الطرفيْن دفعا الثمن الباهظ لهذه الممارسة وذلك لأنها لم تمارَس وفق الأصول على نحو ما هي حال هذه الممارسة في مجتمعات سياسية مستقرة.

لم يسجِّل أسلوب التخاطب والمبايعة من جانب سياسي مدني لجنرال عسكري إطراءات كتلك التي وردت في حفلة تكريم أقامها خالد العظم وهو رئيس للحكومة لمناسبة تسلُّم أديب الشيشكلي قيادة الجيش. وبعدما تهاوت سُلطة الشيشكلي قال عنه العظم في مذكراته "كان بإستطاعته أن يهزم القوات العاصية ويسترد السُلطة في المحافظات الثائرة، لكنه جبُن عن مواجهة الأمر بحزم، ولا يُعرف سبب هذا التهرب فهل كان لأن الشيشكلي آثر النجاة بنفسه والهروب إلى أوروبا بعد أن أضعف رئيس أركانه شوكت شقير أعصابه لإشتراكه في الخفاء مع المتآمرين؟". وعن القوتلي الذي هو رفيقه في الحُكْم قال في المذكرات "إن شكري القوتلي وجميل مردم أسوأ مثليْن للقادة الذين تسيطر عليهم حاشيتهم". هنا ومن باب المقارنة يمكن القول إن ظاهرة الحاشية إزدهرت أكثر في لبنان في عهد الرئيس بشارة الخوري صديق القوتلي وحليفه، وفي عهد الرئيس ميشال عون صديق الرئيس بشَّار الأسد وحليفه شبه المستتر.

من ملامح حساسية العسكر عموماً وبنسبة أكبر حساسية الجنرالات الذين ينفِّذون إنقلابات، من الحزبية والمتحزبين أن الشيشكلي أمر بحظْر إنتساب الموظفين إلى أي حزب سياسي أو جماعة سياسية أو القيام بأي نشاط غير ناشىء عن واجب الوظيفة تحت طائلة عقوبة العزل. لم يصمد الشيشكلي في الحُكْم لكي يتم تثبيت هذا الحظْر. لكنه في أي حال يؤكد تلك الحساسية المشار إليها والتي بلغت ذروتها مطلع السبعينات في حُكْم العقيد معمَّر القذافي الذي

أطلق في كتابه الأخضر الشعار – القرار "مَن تحزَّب خان". ولقد ووري الشعار معه التراب وها هي ليبيا مِن بعده أحزاب وجيوش وميليشيات من بينها "داعش".

من علامات الشعور بالعظمة لدى جنرالات الإنقلابات أن الشيشكلي شبَّه نفسه ذات يوم خطابيْ بقادة تاريخيين حيث قال "إن هذه الأمة التي خلقت مثل سيف الدولة وإبراهيم هنانو لقادرة في كل حين على خلْق البطل تلو البطل". وأما حذاقة الشيشكلي في مخاطبة العسكر بغرض الإستحواذ على ودهم فإنها لافتة للإنتباه حيث قال في حفلة تخريج ضباط "إن كلاً منكم مرشح ليكون بطلاً من أبطال سوريا".

كان خالد العظم مشاكساً في إستمرار للعلاقة مع لبنان وخصوصاً في المجال الإقتصادي وكثيراً ما إتخذ إجراءات أضرت بلبنان والمصالح التجارية. لكن رغم ذلك لم يجد خالد العظم ملاذاً له بعدما إقتُطعت ورقته السياسية سوى بيروت التي عاش أواخر سنواته الإثنتيْن والستين فيها فاقداً العيش البورجوازي الذي إعتاد عليه. وعندما شعر بدنو الأجل أوصى بأن يُدفن بجوار الإمام الأوزاعي حيث هناك أيضاً ضريح رياض الصلح الذي لم ينسجم معه كثيراً عندما كان الإثنان يشغلان المنصب نفسه (رئاسة الحكومة) الصلح في لبنان والعظم في سوريا.

تميَّز شهرا آذار/مارس وأبريل/نيسان من العام 1950 بأنهما كانا شهريْ القطيعة الإقتصادية الكثيرة الحدة بين سوريا ولبنان والتي إرتبط حدوثها برئيس وزراء سوريا زمنذاك خالد العظم.

ولم تقتصر المشاحنات على بعض المسؤولين في البلديْن الذين كانوا يدلون بالتصريح تلو التصريح وبما من شأنه أن يعمق القطيعة، بل شملت الصحافة في البلديْن حيث كان النشر مزدهراً وهنالك عشرات الصحف اليومية التي تعزف كل منها على وتر القطيعة.

وسْط هذا الجو قام السياسي ورجل الأعمال اللبناني إميل بستاني والذي كان أحد نجوم العمل العربي السياسي والإقتصادي في تلك الفترة، بخطوة تعكس قناعاته بأهمية الإعلام والدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة في البلديْن في تفكيك عُقَد القطيعة التي بدأت تستحكم بأهل القرار في البلديْن. وتتمثل الخطوة التي جاءت قبْل لقاء تم الإتفاق على عقدْه بين رئيسيْ الحكومتيْن خالد العظم ورياض الصلح، بمأدبة غداء أقامها إميل بستاني وشريكه شكري شماس في شركة (كات) التي كانت هي الأُخرى رمز الشركات التي تتعاطى المقاولات في العالم العربي وأفريقيا في تلك الحقبة، في منتزهات دُمَّر الواقعة في ضواحي العاصمة السورية على طريق بيروت.

وقد دعا الإثنان إلى المأدبة أصحاب وناشري الصحف في البلديْن:

من لبنان: محيي الدين النصولي (جريدة "بيروت") وكميل يوسف شمعون (جريدة "صوت الأحرار") وغسان تويني (جريدة "النهار") وكامل مروة ورشاد بربير (جريدة "الحياة") وكسروان لبكي (جريدة "كومبا" باللغة الفرنسية) وسعيد فريحة (مجلة "الصياد") وزهير عسيران (جريدة "الهدف") ومحمد شقير (جريدة "النداء") وروبير أبيلا (جريدة "الزمان") ونسيب المتني (جريدة "التلغراف") وديكران توسباط (جريدة "لوسوار" باللغة الفرنسية) وأنطوان نبتي (جريدة "الديار") وجوزف عارج سعادة (جريدة "البيرق").

ومن سوريا: أصحاب صحف "الأيام" و"القبس" و"الإنشاء" و"الفيحاء" و"البلد" و"بردى" و"المنار الجديد" و"العَلَم" و"ألف باء" و"النصر".

وقد نقلت الصحافيين اللبنانيين إلى دمشق طائرتان صغيرتان تابعتان لشركة "كات" ثم أعادتهما إلى بيروت.

وخلال المأدبة تبادل بعض الزملاء اللبنانيين والسوريين الكلمات وكلها تدعو إلى وحدة مصالح الشعبيْن. ثم جرى التوقيع على برقية تم توجيهها إلى رئيس الدولة السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية وإلى رئيس الحكومتيْن السورية واللبنانية وكانت على النحو الآتي: "الصحافيون اللبنانيون والسوريون المجتمعون اليوم في دمشق يباركون الإجتماع المقرر عقْده بين رئيسيْ

الحكومتيْن ويرجون أن يسفر عن تحقيق رغبات الشعبيْن بإستئناف العلاقات الإقتصادية على ضوء مصلحة البلديْن الشقيقيْن".

خلال إجتماع لرؤساء الأركان العرب في القاهرة بادر الملحق العسكري المصري لدى سوريا وكان يدعى أيضاً مندوب مجلس الثورة مصطحباً الزعيم شوكت شقير في زيارة لعبد الناصر ومن دون الإعلان عن ذلك أو إستشارة الرئاسة في سوريا التي تضايقت لهذا الأمر. وقيل إن عبد الناصر حض شقير على تشديد قبضة الجيش على أمور الدولة وقال له إن كل إنقلاب عسكري في سوريا لا يمكن أن يدوم وأن الإستقرار هو الحل لها.

إلى ذلك إن زيارة محمود أبو الفتح إلى دمشق وإشتراكه في إحدى الحفلات وإلقاء خطبة بحضور رئيس وزراء سوريا أثارت حكومة مصر لأنها تضمنت تهجماً على الثورة الأمر الذي حمل الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية على توضيح وجهة نظر مصر بالآتي: إن الحكومة المصرية ترى أن محمود أبو الفتح إما لاجئ سياسي وهذا معناه ألاّ يقوم بأي نشاط سياسي كما الأصول المتَّبعة للجوء السياسي، وإما مجرم وفي هذه الحال فإن الحكومة المصرية تضطر إلى المطالبة بتسليمه. ولقد حدث ذلك بينما السفير المصري لدى سوريا هو علي نجيب شقيق اللواء محمد نجيب.

لقي "البعث في حُكْم حسني الزعيم ويلات إعتقال ومعاملة في السجن بالغة الإهانة مع أن ميشال عفلق إرتاح لإنقلاب حسني الزعيم معتبراً أن ما حدث ليس إنقلاباً وإنما خطوة نحو الإنقلاب الشامل الذي تطمح إليه الأمة.

في الوقت الذي كان الزعيم أديب الشيشكلي الذي إنتقل من بيروت إلى المملكة العربية السعودية ما زال في المملكة كان الرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي المقيم في مدينة الإسكندرية منذ إنقلاب الشيشكلي يحتفي في دارته يوم السبت 27 مارس/آذار 1954 بالعاهل السعودي الملك سعود بن عبد العزيز ويقيم له مأدبة غداء دُعي إليها 250 مدعواً. كذلك فإن رئيس "حزب الشعب" رشدي الكيخيا رافق الملك سعود في القطار من القاهرة إلى الإسكندرية. وقبْل هذه المأدبة كان الرئيس القوتلي إجتمع مرتيْن بالملك سعود منذ مجيئه إلى القاهرة في محاولة منه للتوسط بين البكباشي جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب، ولكن وساطة العاهل السعودي لم تثمر فغادر الملك القاهرة إلى الكويت وكان في وداعه في المطار اللواء نجيب الذي أفاد المودِّعون أنه أصيب بعد التوديع بحالة إغماء ما لبثت أن زالت. وهذه الإغماءة تكررت مع الرئيس جمال عبد الناصر يوم 28 سبتمبر/أيلول 1970 عندما كان يودِّع في مطار القاهرة أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح الذي شارك في القمة الطارئة التي دعا الرئيس المصري إلى عقْدها لإنهاء الأزمة بين الأردن والمقاومة الفلسطينية. وفي بداية مساء اليوم نفسه أصيب عبد الناصر بأزمة قلبية حادة وفارق الحياة.

تراجيكوميديا(*) الإنقلابات العربية

خليل أحمد خليل

بالوثائق والصُوَر، حيث كلُّ صورة بألف كلمة وكلمة، يستكملُ صادقُ عصرِنا، فؤاد مطر، تأصيلَ حديقته الفكرية، من زاوية التراجيكوميديا الإنقلابية كما إستنبطها وإستذكرها في المدار السُّوري. وهنا حيثُ التاريخ جغرافيا بالمقلوب، يصحُّ القول عن الجغرافيا السياسية العربية المعاصرة "إنها تاريخ بالمقلوب"!

إذ بينما أخذت عصابات أو ميليشيات العدو الإسرائيلي تتجمَّع وتتركّب حول أسطورة "دولة القوَّة" المنقلبة حالياً – مع صفقة القرن – إلى "دولة أمة"، حدودها جيشُها وإيديولوجيتها يهوديتّها أو صهيونيتّها، أبتُلِيَتْ بعض أو معظم الجيوش العربية، بداء الإنقلابية، نعني التفكّك من الداخل والتحوُّل من القوَّة المتسامية إلى الحنظلية القاتلة، أي إلى ميليشيات أنظمة أو أحزاب سلطة متآكلة. والحال، حيثما يحدث إنقلاب، نجد مؤشراً على

(*) بات مألوفاً أنني أضع بين يديْ الدكتور خليل أحمد خليل كتاباً جديداً أنجزتُ تأليفه. ويعنيني تقييمه للكتاب قبْل طبْعه. وكتابي الجديد هذا سلك الطريقة نفسها. وكان للدكتور خليل تقييم بمثابة شهادة من جانبه أعتزُّ بها كونها تأتي من أحد رواد إثراء الحالة الفكرية في العالم العربي. ولقد رأى أن الصفة للحالة الإنقلابية التي عالجتُ شؤونها وشجونها في كتابي الجديد هذا هي "تراجيكو ميديا" أي التراجيديا والكوميديا فيما أراها "دراميديا" أي مفردة لفظية لكلمتيْ دراما وكوميديا. وكانت جزءاً من تسمية الكتاب ومحتوى بعض الفصول. وفي أي حال إن المعنى المبتغى واحد.. وإن إجتهد كل منا في التسمية.
(فؤاد مطر. المؤلف)

فشل ديمقراطي، وتأشيراً على ما نسميه الآن: الديموثورية. أي الديكتاتورية بإسم الديمقراطية الإجتماعية ومشتقاتها - الحرية، العدالة، التقدّم، الوحدة... ودائماً "تحرير فلسطين" كرمز لكلّ أرض عربية محتلة.

مع إنقلاب المفهوم الديمقراطي من حُكْم المتعدد إلى حُكْم الواحد، نتساءل عن لغز الإنقلاب، وعن معنى الزَّعم بأنه "ثورة"، وهو ديكتاتورية عسكرية لا رابطَ بينه/عضوياً، وبين الديمقراطية السياسية.

أما هذا المفهوم الرجراج، وفي إهاب عقليات عربية ملتبسة سياسياً، راج في القرن العشرين وحتى أيامنا هذه، مُصطلح الإنقلاب بزعم أنّه "ثورة" فقالوا "إنقلابي إسلامي" (المودودي/باكستان)، و"إنقلابي جمهوري" (الخميني/إيران). وقبلهما، كان البعض يترجم (Coup de palais) أو (Coup d' Etat) إلى "خبطة بلاط" ثم إلى "ثورة من فوق".

وعندنا، طالما أنَّ الدول وأحزابها تُبنى نخبوياً وإيديولوجياً من فوق، فإنَّ المبنى العسكري للسلطة قد يؤول بها إلى فوضى أو ديكتاتورية - ونادراً - إلى ديمقراطية عسكرية. وهكذا، حدث تلفيقٌ بين بناء العسكر وبناء الأحزاب، في دول ناشئة، حتى إنَّ بعض المؤسسين(*) ذهبوا إلى إدّعاء "إنقلابية جذرية شاملة" بمعنى إحداث "ثورة في عالم الإنسان" أو "نهضة قومية كبرى".

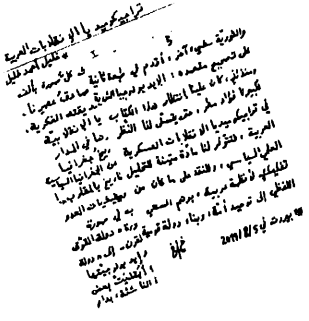

تقييم الدكتور خليل أحمد خليل لكتاب "عسكر سوريا.. وأحزابها" بخط يده

(*) أنطون سعادة، كمال جنبلاط...

وهكذا، فاتهم أنَّ الإنقلاب هو إستيلاء بالقوة على مقاليد سُلْطة، تفتقر إلى التكافل الديناميكي، وتشكو من الإختلال السياسي، الناجم عن وهم التكافل الشكلي أو اللفظي.

قبل ثلاثة عقود ونيّف من كتاب فؤاد مطر هذا، كان الدكتور نديم البيطار قد دبَّج كتاباً ضخماً حول "الإيديولوجيا الإنقلابية".

حينئذٍ تلقَّفْنا ذلك العمل الفكري السياسي على أنَّه بحث في الإنقلابات العسكرية العربية. فإذا بنا أمام سِفْرٍ في التكوين الثّوري العربي المعاصر، وحتى المُقبل. وحين تنبَّه البيطار إلى أن الإنقلابية شيء، والثورية شيء آخر، أقدم في طبعة ثانية على تصحيح مقصده: الإيديولوجيا الثورية. ومنذئذٍ كان علينا إنتظار هذا الكتاب لكبيرنا فؤاد مطر، حتى يتسنّى لنا النَّظر في ترجيكوميديا الإنقلابات العسكرية العربية، فتتّوفر لنا مادة متينة التحليل العلمي السياسي، وللنقد على ما كان من تفكيكٍ لأنظمة عربية، بوهم السعي اللفظي إلى توحيد أمّة، وبناء دولة قومية.

خليل أحمد خليل

بيروت – تموز/يوليو 2019

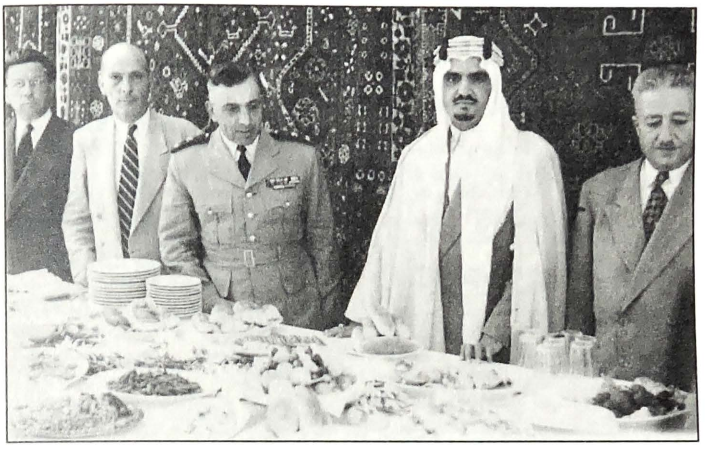

في زمن الإلتفاف العربي وبالذات السعودي- المصري حول حُكْم أديب الشيشكلي حيث أن المملكتيْن إرتاحتا إليه. هنا يحتفي بوزير الدفاع السعودي مشعل بن عبد العزيز خلال زيارة قام بها الأمير إلى دمشق عام 1952. من اليمين: وزير الخارجية السورية ظافر الرفاعي، الأمير مشعل بن عبد العزيز، الرئيس الشيشكلي، وزير المالية سعيد الزعيم، القاضي منير غنام وزير العدل

أديب الشيشكلي حاملاً رسالة إستقالته التي سلَّمها إلى نائبه رئيس مجلس النواب مأمون الكزبري لإذاعتها أمام مجلس الشعب(البرلمان) يوم 24 شباط/ فبراير 1945 ومما جاء فيها : "... رغبة مني في تجنُّب سفْك دماء الشعب الذي أُحب، والجيش الذي ضحيتُ بكل غالٍ من أجْله، والأمة العربية التي حاولتُ خدمتها بإخلاص، أتقدم بإستقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري المحبوب الذي إنتخبني وأولاني ثقته، آملاً أن تخدم ميادرتي هذه قضية وطني. وأبتهل إلى الله أن يحفظه من كل سوء، وأن يوحده ويزيده منعة، وأن يسير به إلى قمة المجد".

... وهنا إستراحة الجنرال في ما بعد تقديم الإستقالة. وتبدو ملامحه كمن أقدم على ما لا يد من الإقدام عليه.. وهي الإستقالة التي في أي حال لم تحفظ له حياته فقضى إغتيالاً في منفاه البرازيلي خارج الوطن الذي كان فيه زعيماً ذات فترة

أديب الشيشكلي (الأب) في منفاه البرازيلي يداعب إبنته وكأنما يقول بينه وبين نفسه يا ليتني لم أمارس اللعبة الإنقلابية وعشتُ رب عائلة يحمد ويشكر

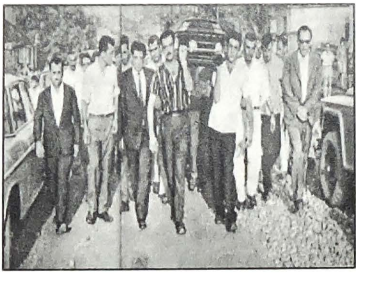

... وجثمانه محمولاً على أكتاف بعض أفراد العائلة والأصدقاء في جنازة وكأنما ليست لجنرال ترك بصماته في تاريخ سوريا بداية عهودها الإنقلابية

انا لله وانا اليه راجعون

آل الشيشكلي

بكل ... ال عشيب العربي فكريم فجيعهم المغفور له العلامة الشيخ

(الزعيم اديب الشيشكلي)

الذي امضاه بعد أن أمضى في غفلة وقدر ، ولم ترح الله في شبابه وأطفاله وساهمه للأمة العربية من خدمات جليلة

تغمده الله بواسع رحمته . وعوض الأمة العربية من رجالها ومجدها وعجل آمالها

ولا حول ولا قوة الا بالله

يشيع الجثمان من منزل الاستاذ ابراهيم الشيشكلي ويصلى عليه في جامع السيدة الخامة فالمقابة والنصف بعد صلاة العصر من يوم الجمعة الصادف في ٩ تشرين اول سنة ١٩٦٤ الموافق ٣ جمادى الآخر سنة ١٣٨٤ هـ

تقبل التعازي بمنزل الاستاذ ابراهيم الشيشكلي في حي المهالبة بحماة من القامة القادمة مساء حتى الظاهرة

ورقة نعي الرئيس الأسبق أديب الشيشكلي الذي جرى إغتياله في البرازيل بعد عشر سنين على إستقالته من رئاسة الجمهورية ومغادرته سوريا